





$$\frac{20}{10}$$

شماره ۵  
فهرست

مختص بکتابخانه مسجد اعظم - قم

هذا الكتاب بحسب المتيقن لهباء الكتاب



قال تعالى لا اله الا الله  
 محمد بن احمد بن محمد بن  
 في الايام الاولى



كتاب التفسير  
 في الايام الاولى

هذا الكتاب هو  
 في الايام الاولى  
 في الايام الاولى

سأعبدكم

هذا الكتاب هو  
 في الايام الاولى

امارة من الاقل محمد على  
 ابن سيد راضي للاخ المحرم  
 الشيخ ابراهيم البغدادي

بمنظر الشيخ ابراهيم  
 في الايام الاولى  
 باضافته

عام ١٢٧٩  
 ٢٢٢٨

دراسة الخليل بن احمد  
 في الايام الاولى  
 في الايام الاولى

والله ولاقوه الالبية  
 للاخ الاطراف  
 في الايام الاولى

في الايام الاولى



التي هي الركن الثاني من ركني  
 الدين الذي دلنا على الطريق القويم ومن علينا الهداية الى الصراط المستقيم  
 ووفقنا عند تفرق الامور وتشتت الاراء للتمسك بكتابنا المبين وهذا عند  
 مخالف المذهب وتباين الشارب الى التثبت باذيال اهل بيت نبيهم سيد المرسلين  
 واشرف الاولين والآخرين صلوات الله وسلامه عليه وعليهم اجمعين صلوة وسلاما  
 دائمين الى يوم الدين **وبعد** فان الفقر الى الله الغني بمحمد المشتهر بما الذي  
 العاين وفقه الله للعل في يومه لعدة قبل ان يخرج الامر من يد بقول الله عز وجل  
 اليه الم عوالي واحق ما تقف عليه الايام والليالي هو العاوم الدينية التي  
 عليها مدار امر الاسلام والمعارف الملية التي الهاد دعا الانبياء عليهم السلام وتما  
 علم الحديث ودرايته ونقله وروايته والحق عن حاله الفصح عن رجاله والوقوف على  
 رموزه والوصول الى كنوز فانه بعد علم التفسير منبع العلوم الشرعية واساس الحكم  
 الاصل والفرعية فلو لم يكن وجه اليه هتد ويتبين عليه منه وجعل شاعرا ودثاره في  
 في ليلته ونهاره وهذا كتاب بذلت فيه جهدي وجعلته تذكرة لاولي الابواب من اجدي  
 ينطوي على عيون الاحاديث الواردة في الاحكام العلية ويجوز على خلاصة ما رواه  
 اصحابنا رضي الله عنهم بالاسانيد المعتبرة عن الفقه النبوية كثر مذكور بصحاح الاحاد  
 وحسانها وجمهر مسجور باولو الاخبار ومجانها مشحون احاديثه بتفسير الباري وتفسير  
 المعاني وتبيين النكاح وتوضيح العلاقات واستكشاف الدلائل واستنباط المسائل  
 ذلك مما انجز اليه الحكم في بعض الاوقات من سوانح المباحثات ولوامح المطارحات  
 سمح به النظر القاهر وانتهى اليه الفكر العاشر وهذا الكتاب لما يعرف قدره من تأمل  
 اصحابنا فكذلك ارواهم بعين بصره وسرا غوار تلك الكتب يد غير قصيرة واقتضى  
 الجرح والتعديل برهانهم ومرف في رد الفروع الى الامور شرط ان ايام دهره لم غايته  
 ما التمس منهم ايها الاحوال في الدين والشركاء في طلب اليقين ان تنويعا على باصلاح فاض  
 وزوج كساده والاشياض على لا يخلو عنه مؤلف ولا يعلم منه مستف مما هو حقيق بال  
 يستروا لاسطر ويغفروا لظهوره ولا يلفظ ولا يحفض فانه يعلمون ان الخوص على دبر الدقائق  
 مع تلاطم امواج المحن والحوادث ولا اله سحابة المشكي من ذي قلم اصحك وطاير اليكي تهان

المراد بالمشي  
 الركن الثاني

هذا الكتاب  
 هو كتاب  
 في بيان  
 الاحكام  
 الشرعية  
 من حيث  
 اصولها  
 وفروعها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

ملق سمعكم بالتمديد وطرفة فلاح لكم برق الله وبره فلا تنحوا بالبحار في سبيل  
 ذلك السيل واكثر قليل الحفي ان يتبدل المالح بالبحار بالعباد السليل وما انابا  
 كلف السؤال الى من لا تحب اليه الامال ان يعصني عن اقتحام موارد الزلل في القرون العلى  
 وان يسيل لي انعام ما ارجوه ويوقفي كما كالم على اذن الوجوه وان يجعل خالصا لوجهه الكريم  
 وان يتقبله بملطف العليم وفضل العظيم ومحيته بلج الملتين في احكام الدين ورتبته  
 على اربعة مناهج اولها في العبادات وثانيها في العقود وثالثها في الاقليات والاعا  
 في الاحكام وما توفيقا لابي الله عليه بركات واليه انيب **المنهج الاول في العبادات**  
 وفيه خمسة كتب **الكتاب الاول في الصلوة** وفيه مقدمة والاول **باب في الصلوة**  
 في فضل الصلوة والحث عليها من احاديث **آمن الصحاح** بان من تغلب عن ابي عبد الله عليه السلام  
 انه قال بان هذه الصلوة هي الفروضات من اقامتها وحافظتها على ايتها في يوم القيمة  
 وله عند عهده من خلد الجنة ومن لم يصلها لمواقبتين ولم يحافظ عليها في ذلك اليوم اشد  
 عذرا له وان شاعده **باب** معويدين وحب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن افضل ما  
 به العباد الى ربهم واجب ذلك الى الله عز وجل ما وافق ما علم بعد المعرفة افضل من  
 هذه الصلوة الا اني ان العبد الصالح عيسى بن مريم صل الله عليه وآله قال او صاتي بالصلوة  
 والزكوة ما دمت حيا **باب** يزيد بن معوية العجلي عن ابي جعفر عليه السلام قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين العلم وبين ان يكفر الا ان يترك الصلوة القريبة منها  
 او يتهاون بها فلا يصلحها **باب** من الحسن عبيد بن زرار عن الصادق عليه السلام  
 ان الجارح الكفر بالله وقتل النفس ومعقوق الوالدين واكل الربوا واكل مال اليتيم قاتل  
 والفرار من الزحف والتعرب بعد الهجرة قال قلت فكل درهم من مال اليتيم اكرام ترك الصلوة  
 قال ترك الصلوة قلت فاعدت في الجبار قال اي شي اول ما قلت لك قال قلت الكفر قال  
 فان تارك الصلوة كافر يعني من غير علة **باب** زرار عن ابي جعفر عليه السلام قال جئت رسول  
 صلى الله عليه وآله عاشر في المسجد اذ دخل رجل فقام فصلى فلم يتم ركوعه ولا سجوده  
 فقال صلى الله عليه وآله نكر لغير الخراب لئن مات هذا وهكذا صلوات لموتن على غير ديني **باب**  
 المراد بالمحافظة على المواقيت شدة الاعتناء بها في اوقاتها والتمسك بها والالتزام  
 قبل دخولها وعدم تقويت وقت الفضيل منها وما من هذا القبيل والذم في قوله عليه السلام  
 ولم يصلها لمواقبتين اما يعني في ما قال في قوله تعالى ونضع للوازي القسط ليوم القيمة او يعني

الصلوة

هذا الكتاب  
 هو كتاب  
 في بيان  
 الاحكام  
 الشرعية  
 من حيث  
 اصولها  
 وفروعها  
 هذا الكتاب  
 هو كتاب  
 في بيان  
 الاحكام  
 الشرعية  
 من حيث  
 اصولها  
 وفروعها

الحمد لله







ففرق بينهما ثم وضع علي مرفقه اليمنى واركنه على ساعده حتى جري الماء على اطراف  
اصابعه ثم غرغ في بينه ملامها فوضعا على مرفقه اليسرى واركنه على ساعده حتى جري  
الماء على اطراف اصابعه وسع مقدم راسه وظفر قدميه ببله يسار وبقتة ببله عناه  
**ج** حاد بن عثمان قال كنت قاعدا عند ابي عبد الله عليه السلام فدعاه بما في يده فركبته  
ثم به وجهه ثم ملاكته فغم به يده اليمنى ثم ملاكته فغم به يده اليسرى ثم مسح على راسه  
ورجليه وقال هذا وضوء من لم يحدث حدثا يعني به التعدي في الوضوء **ابو عبيد** هذا  
قال وضأت ابا جعفر عليه السلام يجمع وقد ياك فاولته ماء فاستحي ثم صبت على  
فعل به وجهه وكفأ غسل به ذراعيه الا يني وكفأ غسل به ذراعيه ليسر ثم مسح بفضله  
النداء راسه ورجليه **اقول** ما تقدم صدره لاحاديث الثلاثة الاولى من افعال النبي عليه  
دعي بالقدح من يدرى ان يستطاعه ان استدعا الماء للوضوء والامر بالحضارة له  
من الاستعانة الكروية تنزهها للامام عني فعل المكروه والذي استفاداه الامام  
الله عليهم من الاخبار ان الاستعانة الكروية هي صب الماء في اليد ليغسل به كاره  
عليه السلام كان لا يدعهم يصون عليه الماء ويقول لا أحب ان أشرك في صب الماء  
احدا وكارواه في الكافي والتهذيب عن الحسن بن علي الوستكي قال دخلت على الرضا  
السلام وبين يديه ابريق بريان يتيسر منه للقلوب فذوبت لاصب عليه فاني ذ  
وقالته يا حسن فقلت لم تنهاني ان اصب على يدك فذكره ان اوجر فقال فوجرت فاد  
انا قلت له وكيف ذلك فقال اما سمعت الله تعالى يقول فن كان برحولا قاريا فليكن  
صالحا ولا يشرك بعبادة ربه احد وما الا انوضا للصلوة وفي العبادة فانه ان  
احد وهاتان الروايتان وان ضعف اولها بالارسال والثانية بيان في طريقها ابراهيم بن  
الامري وهو ضعيف جدا الا انها مجورتان بعمل الاصحاب ومعتضدتان بالحكم  
الوارد في العمل بالضعاف فيما هو من باب السنن على ان الرواية الاولى من مراسيل  
رسم الله في كتاب من لا يجهر الفقيه وقد ذكر رسم الله ان ما ورده فيه فهو حكم بصحة  
انه حجة فيما بينه وبين الله تعالى فينبغي ان لا ينظر مراسيل ابن ابي عمير وان  
معاملتها ولا تنظر في مجرد مراسيل انهم يكرهون ان يقال انه لا دلالة لغيرك الرواية  
فهم لا يحب من ان النبي فيها لما كان عن صب الماء في اليد لاحتمال كونه عن الصد  
العضو المحصول وبوبه **استشهاد** بالجملة الكريمة فان النبي فيها ظاهر في التحذ

هذا الحديث  
في الوضوء  
من لم يحدث  
حدثا يعني به  
التعدي في  
الوضوء

عليه السلام توجهت واذا لا وزر في فعل المكروه **ابو عبيد** التعداد في بينهما وبين الرابع المتضمن  
لصب ابي عبيد الماء في يده الباقر عليه السلام ولا يحتاج الى حمله على الضرورة او بيان انما هو اعم  
الامور والاستدلال في اللغة ارجاء السنن وطرف العامد ويحيى ومنها السديد وهو ما يرمى على المودج  
ففي الكلام استعارة بتعقبه وما يقتضيه الحدوثان الاولان من ابتداء غسل اليدين على الوجه مستند  
على الابتداء بالاغلا لا على الله لم مقام البيان فوجب اتباعه ولما روي عن ابنه صلوات الله على الوضوء  
البيان قال هذا وضوء لا يغسل اليدين ولا يمسح عليهما ولا يمسح على راسه ولا يمسح على رجليه ولا يمسح  
لكنه لم يقل به احد فحين ان يكون قد بدأ بالاعلى هذا خلاصه ما استدلل به العلامة في التهذيب وذهب السيد  
المرتضى رضي الله عنه وابن ادریس الجوزي لا يبتدئ الا باليد الاطلاق لا بغيره واصالة براه التمهيد ويمكن ان يفكر  
من جات به في الجواب من الدليل الاول ان مجرد ابتداء غسل اليدين لا يقتضي وجوبه كما مر عليه السلام  
اليد على الوجه ولم لا يجوز ان يكون ذلك من الامور المجلية فان كل من غسل وجهه يغسل يديه واليمين  
كون غسل اليدين من الاعلى لكن واحد من بيان الماسور به اعني مطلق الغسل لا الكونه عن الماسور  
به وعن الثاني انما هو رواية من سله لا تقول عليها معتمدين ان المراد لا يغسل اليدين الصلوة او الوضوء  
ما يصدق معه ما تقدمه الوضوء ولا ينضم انتفاءها راسا باليد لغير الاعلى وبذلك الجواب عن  
الثالث على انه يجوز ان يكون عابدا بالاسفل لبيان جوازها وبما قرناه يعلم ان قول المرتضى في  
عنه غير بعيد عن الصواب وان كان العمل على المنهوي من الاصحاب وظني انه لو استدلل على هذا المطلقين  
المطلق ينصرف الى الفرق الشايح المتعارف والشايح المتعارف في غسل الوجه غسل من فوق الى اسفل  
فينصرف الامر به في قوله تعالى فاعلى وجوهكم اليه لم يكن بحيث او انه اعلى الوجوه وقوله ثم  
مسح برؤسكم لاجل ان جازما يوجد في بعض نسخ التهذيب الحاجين والاول فح وهو الموافق لما في الكافي  
ويمكن ان يستدل به على ما يلوح من كلام ابن الجدي من وجوب امر اليدين على الوجه ولا يخفى ان كونه  
السلامة التي استدلل بها العلامة على وجوب الابتداء باعلى الوجه جارية بغيرها ما لم يرد عليها  
يرد عليها هنا من غير فرق واستدل له في الذكر بان العمود من الغسل ما كان معه امر اليدين **ابو عبيد**  
عنه بان الغالب في استعمال الغسل وان كان ذلك لكن لا يلزم منه وجوبه وفيه نظر فان المطلق ينصرف  
الفرق الشايح الغالب كما مر فنحن ان مجال الغسل الماسور به على ذلك كما اعترف به وقوله لم يعاد اليسرى في  
الاناء كان الظاهر ان يقول لم يعاد اليسرى ولعل اطلاق الامارة على الادخال لا يترتب له شك في قوله  
فيما بعد ثم اعاد اليمنى ولا يترتب في الشك في تقدم الشك في الفتح على الشك في الكرون ان كان كذا الا انهم  
مرجوا بان يسي في قوله تعالى فثم من يمسح على راسه ليشك في قوله تعالى ومنهم من يمسح على رجليه ويمكن ان يقال

هذا الحديث  
في الوضوء  
من لم يحدث  
حدثا يعني به  
التعدي في  
الوضوء



انه اطلق الاعادة باعتبار كونها لا باعتبار كونها ليس في قوله في الحديث الثاني قد عاين بقية فبين  
 ملأ القعب نفحة الفاق واسكان العبي قدح من شيب وملتقنه هذا الحديث من وضعه عليه لم  
 الا نأين يد يد مخالف ما كتبه من استحقاق وضع الامانة على اليدين وتبدل عليه في المتن غير ما روينا  
 عايشه ان النبي صلى الله عليه واله كان يحب التيامن في فعله وترجله ولبوسه وفي شأنه كل ما يقفنه  
 الحديث الاول من انه عليه السلام ادخل يده اليمنى فاحد كفا من مائة وفيها نظر ظاهر الاول فلا يراه  
 لعارضة مثل هذا الحديث الصحيح وما الثاني فلعنه استلزام الاعتراف باليمين كون الامانة على اليدين هو  
 ظاهر واستدل في المعبر بان وضع الامانة على اليدين امكن في الامانة وانت خير لعدم دلالة الحديث على  
 الاستحباب وربما استفاد من قوله في منعه على يمينه وقوله لم وضعه على مرفقه وامر كنه على ساعده  
 جري الماء على اوراق اصابعه عدم جواز الكسوف في كل من الوجه واليد وجوزوا لم يقف رضى الله عنه  
 وابن اذ كرس في الكل وقد عرفت الكلام فيه وفي قوله في آخر الحديث وسع مقدم راسه ولم يرد فيه  
 بيلة لسياره وبقيته بلة يمينه اشعار بان عليه السلام مسح راسه بيمينه حيث قال في اليسرى باليد  
 وفي اليمنى بيمينه وهو يعطى استحباب مسح الراس باليمين وقوله في آخر الحديث الثالث في  
 به التعدي في الوضوء المظاهر ان كل من جهاد لمن كلمه من روى عنه وحمل مراد اهتمام عليه السلام ان هذا  
 الوضوء المستعمل على مسح الوجهين هو وضوء من لم يتعد حدوده وان وضوء من يغسلهما وهو  
 تجاوزهما ورد به الكتاب والسنة ويمكن على القول بعدم استحباب تسمية الغسل من ان يكون  
 مراده عليه السلام ان مثل هذا الوضوء الخالي عن تسميته وضوء من لم يحدث في الوضوء ما ليس فيه  
 على ما سيجي الكلام فيه من قرب انشاء الله تعالى في قوله عليه السلام الي يمينه ومات ابو جعفر  
 عليه السلام بحج فاوله ما طاهر انها فاد التعقيب وهو كذا في شئ فان الوضوء وقع تعقيب الحائض  
 دون العكس فاما ان من ادعى وصارت اردت التوضيه كما قال في قوله تعالى من غفر الله لها فكلها  
 فجاءها باسناياتا وهم قائلون ومن انبتا ويل اردنا هلكا ولما ان بصار الى ما قاله بعض  
 المحققين من الفاه من ان التعقيب في الفاعل نوعين حقيقي معنوي نحو جازي من وجازي  
 ذكرى وهو عطف منفصل على مجمل لقوله تعالى ونادي لفرح الله ربه فقال ربي ان ابني من اهلي  
 فان التفصيل صفة ان يتعقب الاحكام وعلى هذا ففي كلام الراوي اشعار بان الاستحباب الحق  
 بافعال الوضوء ومقدمته في تاسيد بان مائة محسوب من اليد الذي يجب به الوضوء كما  
 قاله شيخنا الشهيد في الذكرى ولا يخفى ان هذا لا يمتنع على الوجه الاول وسيأتي في هذا  
 الباب كلام مشيع ان شاء الله تعالى ووجه بفتح الجيم واسكان الميم الشعر الحرام للشيء بالمراد

اولا من اليد اليمنى القدم  
 وفي الكلام الذي لا يمتنع  
 من جهة الميم واللام  
 وعما يات من حملهم

واسم فعل المار باليمين  
 من اللفظ ان باليمين لا  
 وضع الامانة على اليدين  
 من جهة الميم واللام  
 وعما يات من حملهم

ويكون الصادق عليه السلام انه سمي تعالى من آدم عاين من العرب والعشاء **الفصل**  
**الثاني** في تحديد الوجه والحكم في تحليل الشعر حدتيان **آمن** **الفصل** **الثاني** في تحديد الوجه والحكم في تحليل الشعر حدتيان  
 اجري من حد الوجه الذي ينبغي ان يوضا الذي قاله تعالى فكل الوجه الذي امر الله تعالى له الذي لا ينبغي احدا  
 يزيد عليه ولا ان ينقص منه ان زاد عليه لم يوجب وان نقص منه اثر ما دارت عليه الوسط والاهام **فصل**  
 الرابع في الذي وما جرت عليه اصبعان مستديران من الوجه وما سوا ذلك ليس من الوجه **فصل**  
 من الوجه فقال لا قل من روى قلت لم ارايت ما خاطبه الشعر فقال كل احاط به الشعر في العباد ان يطلو  
 ان يحوطه ولكن يجري عليه الماء **باب** يحد من سلع من احد على السليم فالسنة في الرجل يوضا  
 اسكن لحيته قال **القول** كل من الوضوء في قوله روى الذي قاله تعالى عز وجل وفي قوله الامام الابي في  
 لاجد ان يزين عليه ثقت بجلت للوجه وجه الزطوط في قوله ان زاد عليه لم يوجب منه بعد صله  
 الصلة وان لم يكن بين الفاه شهر الامانة لا مانع منه وقد ذكر بعض المحققين في قوله تعالى فكلوا النار التي  
 وقودها الناس والحجارة اعتدت للكافرين نحو كون جمل اعدت صله ثمانية للفق والقصة التثنية  
 شتى منابت شعر الراس من مقدمه ومن موضعه ولما هذا المقدم وهو باخر من اجانب من آخر الناصبه  
 ويرفع عن الرعة الى ان يتصل بواضع التحديق ويتر فوق الصدغ ويتصل بالعنبر واما برفع عن كذا في  
 في الموضع الذي يكسح الخيش الذي فيهما مناسبا لسان السفلى والذي استفاد استحباب وضوء  
 عليهم من هذه الرواية ان الحد الطولي للوجه من القصاص الى طرف الذقن والحد العرضي ما حوله الابهام والوسط  
 وهذا التحديد يقتضيه بظاهر دخول الرعين والصدغين والعارضين ومواقع التحديق في الوجه وفروع العنبر  
 عنه كن الرعنان وان كانت تحت القصاص فما خارج جنان عن الوجه عند علمنا ولا ذكر غير واقصا لنامية  
 وما على سمته ومن الجانبين في عرض الراس واما الصدغان فما وان كانا تحت خط العنبر للار وقصاص الناصبه  
 ويجري بها الاصبعان غالبا الا انها خارجا بالفق واما العارضان فقد قطع العلم في الشعر فيهما  
 الشهيد في الذكرى بدخولهما وربما استدلل على الدخول بشمول الاصبعين لهما واما مواضع التحديق فقد  
 بعضهم كاشمال الاصبعين عليها غالبا ووقوعها تحت ما سلبت قصاص الناصبه وارجحها في  
 الشعر عليها مقدمه شعر الراس وبقطع العلم في الذكرى واما العنبران فقد ادخلهما بعض  
 وقطع الحق والعلمه بجزءها الاصل ولعدم اشمال الاصبعين عليها غالبا وعدم اللواجه بها واذا  
 نقر هذا المهر لك انما فهمه انه ليس من شعره من هذه الرواية يقتضي وجوب بعض الاجزاء من حد الوجه  
 دخوله في التحديق الذي عينه عليه السلام فيها ودخول بعضه في مع مروه عن التحديق المذكور في بعض  
 مثل هذا الحديث لظاهر القصة للوجه هذا الاصله في ان الامام عليه السلام فليد من اشغال النظر في هذا

سند الحديث في هذا الباب  
 في الحديث في هذا الباب  
 في الحديث في هذا الباب  
 في الحديث في هذا الباب

في الحديث في هذا الباب  
 في الحديث في هذا الباب  
 في الحديث في هذا الباب  
 في الحديث في هذا الباب



وقد لا يحل من الرواية شيئاً فليس من الحكيم عن القصور ودلالة الرواية عليه في غاية الظهور وهو ان كل من  
 طول الوجه وعرضه وما اشتمل عليه من اللحم والوسيط بينه وبين الفصا الى طرف الذقن وقفا  
 ما بين الاصبعين فالتا اذ اذن من ثبات وسطه وادبر على نفسه ليحصل شبه دائره فذلك القدر هو الوجه  
 الذي يجب غل وذلك لان الجارو والجور في قوله عليه السلام من فضا من الرأس ما يتعلق بقوله دارت عليه  
 صدر بخدوف والمعنى ان الدوران يحد من الفصا من شتى الى الذقن وما حاك من الدوران الى  
 حيز عن الوجه وهو لفظة ما ان جوارها من الحيز والمعنى ان الوجه هو القدر الذي دارت عليه اصابع  
 حاك كونه من الفصا الى الذقن واذا وقع طرف الوسيط على قفا من الناصبة وطرف الابهام على طرف  
 الذقن لم يثبت وسط القراهما ودار طرف الوسيط على الجانب الايسر اسفل دائرة الابهام على الجانب  
 الايمن الى فوق وقت الدايعة المتفاد من قوله عليه السلام سترت وتتحقق بانطق بقوله في قوله عليه  
 وما جرت عليه الاصابع سترت فهو من الوجه وبذلك الظاهر كله من طول الوجه وعرضه فطرف من اقطار ذلك  
 الدايعة من غير تفاوت ويتضح من ذلك ان الدايعة من الوجه وعدم دخولها في التخييل فان  
 اعلم الناس اذ انطبق القراخ الاصبعين على ما بين قفا من الناصبة الى طرف ذقنه وادارها على  
 لتحصل شبه دائره وقت التزمتان والمدان خارجة عنها وذلك كدفع العذاران وموضع التخييل  
 كما شهد به الاستقرار والتبع والاعراض ان يقع بعضها داخلها والبعض خارجا عنها فيعمل  
 ويركس خارج على ما يستفاد من الظاهر ولا يستقيم التخييل المذكور فيها وليعلم من القصور  
 بدخولها في ما هو خارج ولا يخرج ما هو داخل فاما من ذلك فانه بالتأمل والتحقيق وانه تعالى أعلم بحقا  
 الامور وما تضمنه هذا الحديث وموقفه عليه السلام كمال احاطة به الشعر فليس على العباد ان يطبقوه وكذا  
 ما تضمنه الحديث الثاني من عدم وجوب تطيق الكفة اي افعال اليد الى باطنها فهو مستدل لا يحتاج  
 الى علم في عدم وجوب تحريك الشعر الكثيف وفتره من الشعر خلا له في مجلس التخليل كمن اضطلع  
 في وجوب تحريك الخفيف وفتره ما يقابل شعر الكثيف في نقى رضى اسمه وان لجند والعلم في الشعر ونجنا  
 السهيد في الذكر والذكر من العدم وهو المنهوي وتنتهي في الذكر بان الوجه اسم لما يواجه به قل  
 يتبع غيره وبها تبنى الصيغتين وباروه من النبي صلى الله عليه وآله وتوضا ففرغ غفرته عمل بها وجهه  
 تنبع العرق الواحه امول الشعر وخصوصا مع ان النبي صلى الله عليه وآله كان كثر اللحية كما وضع  
 به على عليه السلام ولان كل شعره تشر ما تحتها ضرورة فله يجب غلها كالشعر للقيام  
 للواجبه به هذا كله وفيه نظرا لان دليل الاول الناجي في ظاهر في الكيف وليس الشرا فيه  
 والعلل التي ظنها موبوء لدليل الثالث تايد ما غير ظاهري بل الظاهر حله وقول في الرابع ان كل

قد سطر الكلام في هذا  
 المقام وكذا في غيره  
 فمن اراد ان يفتق عليه  
 وانه للهادي  
 مستقام

والعلماء في عقد وآف وكن  
 على الوجوب والشيء والمحقق  
 ومعه صم

شعره فشر ما تحتها ان اراد اصلها بستر نفس منبتها الى غنى فليس الكلام فيه وان اراد ان الشعر تشر شعاع  
 المبر من الوقوع على ما تحتها من اجزاء الوجه فان اراد ان الشخصيه بعينها في كل حي من الخاطب فان  
 ليس كذلك فان المستور به يتبدل بتبدل مجلس الخاطب بل ياد في حركة من الدوالي واللي في بطن  
 ستورا وبسته ما كان ظاهر وان اراد اجزاء لوجهه مبتد له افراد بتبدل المجلس فوجه المنع الى الكبر  
 لحصول الواجه به في بعض الاوقات واعلم لاختلاف بين الفريقين في وجوب غسل ما بين يمين من الشعر داخل  
 الشعر في مجلس الخاطب وفي عدم وجوب غسل ما لا يركب منها ومن هنا قلنا بعض مشايخنا رضي الله عنهم  
 ان الشارع في هذه المسئلة قليل الحد ويؤات حين يانه لو جعل الشعر في وجوب غسل ما بين يمينه الشعر الخفيف في  
 بعض المجالس في دون بعض كالمسح من كلهم لم يكن بعيدا ولا يكون الشعر قبل الحوي ومشاو ح  
 ان عدم الواجه به في بعض الاوقات هل يوجب سقوط غسل ام لا وان قوله عليه السلام كمال احاطة به الشعر  
 فليس على العباد ان يطبقوه بل يراهم بالاحاطة الدائمية او في الجملة لكن الظاهر ان المراد بالاحاطة الدائمية  
 وان الواجه به في بعض الاوقات كفيه في اجاب غلها وجنب فيقوي مدبره ليرتقى مدبره  
 مع انه اقرب الى سلوك سبيل الاحتياط وانه اعلم **الفصل الثالث** في المسح من الرأس والقدم  
 النكس فيها عشرة احاديث **الحديث الاول** في حفر عليه السلام لا تحس من من ارجلك  
 وقت ان المسح ببعض الرأس وبعض القدم فتحك ثم قال يا رسول الله صلى الله عليه وآله  
 ونزل به الكتاب من انه تعالى ان لم يمسح وجب غسله او جوهكم فاعلم ان الوجه كل ما ينبغي ان يخل  
 ثم قال ولديكم الى المراتم فضل من الكلامين فقالوا وسوا برؤسكم ففرقوا حين قال برؤسكم ان المسح  
 ببعض الرأس لم يكن البارئ ومن الرجلين بالراس كما وصل اليدين بالوجه فقالوا وجبكم الى الكعبين ففرقوا حين  
 وصلها بالراس ان المسح على بعضهما **الحديث الثاني** رواه واضع يكره ان يمسح على الشاة قالوا فاسحت الشاة  
 او بشيء من قد مسك ما بين كعبيك الى اطراف الاطراف **الحديث الثالث** رواه حماد بن عيسى عن بعض اصحابه ان  
 عليها السلام في الرجل يتوضا وعللها قال يرفع العمامة بقدر ما يدخل اصبعه فيمسح على مقدمه  
**الحديث الرابع** رواه زرارة قال قال ابو جعفر عليه السلام مسح مقدمه مقدار ثلث اصابع  
 ولا تلتق عنها خمارها **الحديث الخامس** رواه احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال سالت عن المسح على  
 القدمين كيف هو موضع كف على الاصابع فسمي الى الكعبين الى ظهر القدم فقلت فذلك لو كان  
 رجلا قال يا بصير من اصابعه قال لا بالكف **الحديث السادس** رواه حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال يمسح على  
 بقدر مديرا **الحديث السابع** رواه حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام يمسح القدمين انما يمسح ليوبر  
**الحديث الثامن** رواه زرارة قال قال ابو جعفر عليه السلام وترى تحت الوت فذكر يحيى بن الوت فقلت عزات واصرة للوجه

في هذا الحديث  
 في المسح على  
 في المسح على







الناس والعاشرون النبي من المسح ببقية الليل والامر بالاستسنان في الآخرة والشح عليها على البقية ثم  
 قال ويحتمل ان يكون اراد بالخبر الثاني قوله نضع يدك في الماء المثل الذي بقي في حنجرته او حاجبيه هذا كله  
 واستبعد والذي روى عنه في حنجرته الاستسنان لان السائل قال اسح بمافي يدي من الذي في حنجرته  
 عليه السلام من ذلك وبارك بالخذ من حنجرته او حاجبه ولا يخفى في الاحتمال الاول ايضا في نهاية الجدل  
 قال مسح قدميه بفضله اسد وهو صريح في عدم الجفاف وفي الخبر الاول على البقية اشكال في نفسه  
 القدمين والعامه لا يحميها البقية البطل ولا بما جدد فان قلت انهم يجوزون اطلاق المسح على الظل  
 فيمكن تنزيل الكلام على ما يوافقهم الفاسد قلت ما تضمنه الحديث من المسح بفضله الراس ياتي هذا الشر  
 كالاصح فلو نزل على مسح القدمين لكان اولي والذي مازال يصرح بخاطري ان اياه عليه السلام يراه مني لمع  
 بن خلد عن هذا السؤال لانه لم يصرح بالخالفون الحاضرون في المجلس فانهم كانوا اكثر مما يحضرون مجالسهم  
 السلام فظن معارضة عليه السلام لما فهمه من المسح ببقية الليل فقال بما جدد فيهم والحاضرون فقال  
 عليه السلام يراه مني ثم ومن هذا يقع في المحاورات كثيرا والله اعلم بحقائق الامور **الفصل الرابع**  
 في تعيين الكعبين ثلث احاديث **الحديث الاول** رواه واخوه بكر بن ابي جعفر عليه السلام انها سائلة عن رسول الله  
 صلى الله عليه وآله فذكر في حديثه ما لم يروى في غيره من رواة الحديث من ان النبي صلى الله عليه وآله قال  
 قلت يا رسول الله فاني الكعبان قال هما يعني المفصل دون عظم الشاق قلنا هذا ما هو قال عظم الشاق  
**الحديث الثاني** رواه ابن ابي نعيم عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال سألته عن المسح على القدمين كيف يكون  
 فوضع كفه على اصابعه فمسحها الى الكعبين الى ظهر القدم **الحديث الثالث** رواه عن ابي جعفر  
 قال الوضوء واحدة واحدة ووضوء الكعبين في ظهر القدم **الحديث الرابع** رواه في السنين والشيخان معا في الروايات  
 يشرب منه ولفظ دون في قوله الاخوين دون عظم الشاق اما ينبغي تحت او يرفع عند او يرفع غير  
 وقوله في الحديث الثاني الى ظهر القدم تفسيره وبيان لقوله الى الكعبين وليس المراد بظهر القدم خلاصته بل طمعه  
 بل ما ارتفع منه كما يقال لما ارتفع وغلظت من الارض من ظهره خلاصته ظهر القدم في الحديث الثالث فانه لا يخفى  
 فيه من ارادة كل من المعينين وما تضمنه من قوله عليه السلام الوضوء وضوء واحدة واحدة مما يستدل به القائلون  
 اصحابنا بعدم استحباب الفضل الثانية كالمصدق والكلمة قدس الله روحهما واستكمل في عن قريب  
 انشاء الله تعالى ولا بد في هذا المقام من الكلام في تحقيق الكعب فانه من المعارك العظيمة بين العلماء اهل السنة  
 مقامه وبين من يخبر عنه من علمائنا في راسه من اقدمهم فلا بأس باطلاق عنوان القدم في هذا المجال وارجاد  
 ما ينكشف به حقيقة الحال في هذا الجدل فعلى ان ينحصر به مواد القيل والقال وقوله بالسنة والتوقيف الكعب  
 يطلق على معان اربعة الاول العظم المرتفع في ظهر القدم الواقع فيما بين المفصل والسطح الثاني المفصل بين الشاق

والقدم الثالث عظم سائل الى الاستسنان واقع في ملتقى الشاق والقدم له زائدتان في اعلاه في حفرتي قبة  
 الشاق وزايدتان في اسفله يدخلان في حفرتي العقب وهونيت في وسط ظهر القدم اعني وسطه العرضي ولكن  
 منتوه غير ظاهر **الحديث الخامس** رواه في حفرتي الشاق وقد عثر عنه بالفعل ابي الهيثم الجوري ورواه  
 اوس بن قيس بن تميم الحارثي عن ابي جعفر عليه السلام في حفرتي الشاق ورواه في حفرتي الشاق ورواه في حفرتي الشاق  
 الاخير هو الذي حمل اكثر العامة الكعب في الآية عليه واصحابنا من اسماهم مطبقون على حفرتي الشاق ورواه في حفرتي الشاق  
 الاول فكلامهم قدس الله ارواحهم لا يخفى حنجرته وان كان بعض عباراتهم اسد اطبا فاعلم بعضهم ببعض  
 فالجواب الاول ذكر من اصحابنا اللغويين عبد الرزاق في كتابه الذي في الكعب ومصرح عبارة  
 للمفيد طلب ثراه مطبق عليه فانه قال للكعبان هما قبة القدمين اسم الشاقين ما بين المفصل والسطح  
 والمعنى الثاني ذكره جماعة من اهل اللغة كصاحب القاموس حيث قال الكعب كل مفصل **الحديث السادس** رواه في حفرتي الشاق  
 والرواية الاولى في ظاهره فيه وهو المفهوم من حديث النعمان بن حبيب الذي في الكعبين والمعنى الثالث هو الذي في حفرتي  
 يكون في ارجل البقر والغنم ايضا ويطلب به الناس كما قاله صاحب القاموس وهو الذي بين عنده علماء  
 التبرج وتاريخه لاصحى وحمد بن الحسن الشيباني كما نقله عنه العامة في كتبهم وهو الكعب على التحقيق عند  
 علماء العامة طلب ثراه وعثر عنه في بعض كتبه تجد المفصل وفي بعضها يجمع الشاق والقدم وفي  
 بعضها في الثاني وسط القدم وفي بعضها بالمفصل وصحت عبارات اصحابنا عليه وقارة المتن بعد  
 فترجم بالثاني في وسط القدم قد تشبهت عبارة علمائنا في بعض من لا يريد تحصيله في معنى الكعبين  
 فيه ما رواه زرارة وبكر بن الصبيح ثم اورد الرواية الاولى وقال في الخبرين هذا المفصل بين الشاق  
 والقدم وفي عبارة علمائنا استنباه على غير المحصول استدله بتكرار رواية وبن استنباه ظهر القدم كما  
 تعظيم بعض الروايات يوجب الاستنباه اليه ولما عثر عنه اسد روضه عن المفصل الواقعة الرواية وثالثها  
 بالمعنى الاول وايضا للمفصل اظهر للحسن والمسح اليه مع الى المفصل في الحقيقة وارجاد في اسد روضه  
 عبارة علمائنا انهما لما كانت محال بحيث يحتمل المعنى الاول والثالث بل ظاهرهما اقرب الى الاول وقع الاستنباه  
 وبما على غير المحصلين فخلوها على المعنى الاول والتحقيق يقتضي حملها على الثالث وهو الذي انطق عليه  
 للرواية الصحيحة واعتقد بكلام علماء الشريعة وشاع شبهته الى كل من قال بالمسح ولا يصرح بعبارات بعض  
 الاصحاب ليظهر في الجمل ويضع انها غير راسية عن الخطأ على ما ذكره قدس الله روحه قال ابن الجوزي الكعب  
 ظهر القدم دون عظم الشاق وهو المفصل الذي قد ادم الغرغوب وقال السيد المرتضى رضي الله عنه الكعبان  
 هما العظمان الثانيان في ظهر القدم عند معقد الشراك وقال الشيخ الكعبان هما العظمان الثانيان في وسط  
 وقال ابو الطاهر الكعبان معقد الشراك وقال ابن ابي عقيل الكعبان ظهر القدم وقال ابن ابي عمير الكعبان

والقدم الثالث عظم سائل الى الاستسنان واقع في ملتقى الشاق والقدم له زائدتان في اعلاه في حفرتي قبة الشاق وزايدتان في اسفله يدخلان في حفرتي العقب وهونيت في وسط ظهر القدم اعني وسطه العرضي ولكن منتوه غير ظاهر



فما العظام التي في ظهر القدمين عند معقد الشراك وقال الحق في العجز الكعبان عند ناهي العجزان الثاني  
 في وسط القدم وهما معقد الشراك ثم استدلى على ذلك الرواية الأولى كما فعل الحليم في المتن والحق هذا  
 عبارات أصحابنا رضي الله عنهم ولا يخفى عدم إبانها عن الإطلاق على ما قاله الحليم طلب ثبوت فائدة  
 فليس من روضه لا يترك الكعب عظم ثابت في وسط القدم كيف وقد قرئ به ذكر في المتن والحق  
 وبغيرها وكنت يقول ليس هو العظم الواقع أمام الشاق بين المفصل والمشط بل هو العظم الواقع في  
 ملتقى الشاق والقدم وهو الذي ذكره المشرعون وغيرهم وانت خير بان تترك عبارات أصحابنا  
 على هذا المعنى غير بعيد نعم عبارات الفقهاء من أصحابنا في العجز الأول قد ذكرناها في الجواب على  
 هذا العبارت ليس على ما ينبغي وأدله طلب ثبوت كل المشط في كلمة على نفس القدم وجعل قوله ما لم الشا  
 بالنظر إلى استداد القامة لكنه محل بعيد وأما علم بحقايق الأمور وأعلم أن كتب العاصم في  
 ما ذهب إليه علماء الخاصة رضي الله عنهم من أن الكعب هو ذلك العظم الواقع في ملتقى الشاق والقدم  
 المعبر عنه بالمفصل قال الفرز الرزقي في تفسيره عند قوله تعالى وارجلكم إلى الكعبين قالت الامامية  
 وكل من ذهب إلى وجوب المسح أن الكعب عبارة عن عظم مستدير مثل كعب الغنم والبق  
 موضع تحت عظم الشاق حيث يكون مفصل الشاق والقدم وموقول محمد بن الحسن وكان  
 الأصمعي يجازي هذا القول ثم قال في الامامية أن اسم الكعب يطلق على العظم المخصوص للوجود  
 في رجل جمع الحيوانات فوجد أن يكون في حق الإنسان كذلك والمفصل يسمى كعبا ومنه  
 كعب الرجل مطلقا وفي وسط القدم مفصل في جبان يكون الكعب انتهى كلامه وقار صاب  
 الكعب عند تفسير هذه الآية لو أراد المسح لقبل إلى الكعب لأن الكعب إذا ذكر كعظم  
 القدم وهو واحد في كل رجل فان أريد كل واحد بالافراد والافالجم انتهي كلامه  
 هذه ضحيفة فانه يجوز كون التسمية لكل متوضي وقال النشأون في تفسيره ان الامامية  
 وكل من قال بالمسح فهو إلى أن الكعب عظم مستدير تحت عظم الشاق حيث يكون مفصل الشاق  
 والقدم والمفصل يسمى كعبا ومنه كعب الرجل مطلقا ثم قال ان العظم المستدير للموضع في المفصل  
 الذي تقوله الامامية من خفي لا يعرفه الا علماء الفسح هذا حاصل كلامه وليس الغرض من نقل كلام  
 هؤلاء الاستدلال على أن مذهب أصحابنا رضي الله عنهم في الكعب هو ما نسب الحليم طارئة  
 اليهم فانه قد ساء روضه مصدق في تلك النسبة غير محتاج إلى التأييد بموافقة الحاشية له في  
 تلك الرواية الصحيحة للحالية عن المعارض مساعد له على ذلك ولما الغرض ان نسب هذا  
 القول إلى أصحابنا رضي الله عنهم مما استهزئ به الحاشية ايضاً وأما علم بحقايق الأمور وأعلم أن شيخنا

الشهد في الذكر في شيخنا الشيخ علي في شرح القواعد وشرح الشيخ الشهيد الثاني في شرح  
 سبط السان الشيخ علي الحليم في هذا القول ونسبوا إلى خرق الجمع وأدعوا إلى إبطال الحد  
 من أصحابنا بوجه وان عباراتهم باجماعنا ناطقه بخلاف ما ادعاه ولا بأس بقولنا ذلك  
 الثلثة قد ساء روضه وان اتسع به نظراً في الحكم فليتنا الشبهة في الذي نفرد  
 الفاضل رحمه الله تعالى بان الكعب هو المفصل بين الشاق والقدم وصحت عبارات أصحابنا  
 كلها عليه وحول مدلول كلام الباقر عليه السلام بحقايق الأمور وما يترتب عن الباقر عليه السلام المضمين  
 لمسح ظهر القدمين وهو عبط الاستعجاب وبأنه اقرب إلى صاهل اللغة وجوابه ان الظاهر للطلوع  
 بحمل على المقيد لان استعجاب الظاهر لم يقل به أحد منا وقد تقدم قول الباقر عليه السلام اذا  
 مسحت شئ من راسك وبشي من قد ميك ما بين كعبيك إلى أطراف أصابعك فقد ذكر  
 رواية زرارة وأيضاً يذكر في العجز لا يجب استيعاب الرجلين بالمسح بل يكفي المسح من رجلي  
 إلى الكعبين ولو بأصبع واحدة وهو باجماع فقهاء أهل البيت عليهم السلام ولان الرجلين مطوفاً  
 الراس الذي يسح بعضه فيعطيان حكمه ثم قال شيخنا الشهيد واهل اللغة ان أراد بهم العلة  
 مختلفون وان أراد بهم اخصوياً خاصة فهم متفقون على ما ذكرنا صاحبنا من ذلك  
 قولنا ان مستلزم رفع ما جمع عليه الامامة لان الخاصة على ما ذكرنا والعامة على ان الكعبين  
 عن يمين الرجل وشمالها انتهى كلام شيخنا السيد طاب ثراه ولعمري انه بطل في الشيخ افعي  
 غايته ونعم ما قلنا حيث رجع من هذا وقوله الرسالة بمقالة الحليم فكان ادعاء عليه بعضنا  
 تلونه عليك وقد وافقنا ذلك صاحب كثر العرفان وقال شيخنا الشهيد المحقق الشيخ علي  
 الحليم قد روى في شرح القواعد ما ذكره في تفسير الكعبين خلاف ما عليه جميع أصحابنا وهو  
 متفق انه مع له ادعى في عدم من كبته انه المراد في عبارات أصحابنا وان كان فيها الشبهة بل  
 غير المحصل واستدل عليه بالاجار وكلام اهل اللغة وهو عجيب فان عبارات أصحابنا صريحة  
 خلاف ما يدعيه ناطقه بان الكعبين هما العظامان الثانيان في ظهر القدم امام الشاق حيث  
 يكون معقد الشراك غير قابل للتأويل والاجار صريح في ذلك وكلام اهل اللغة مختلف وان  
 كان اللغويون من أصحابنا لا يرتابون في ان الكعب هو الثاني في ظهر القدم وقد ثبت عند الرضوي في  
 كتاب الكعب في تحقيق ذلك واكثر من الشواهد عليه عيان القول بان الكعب هو المفصل بين الشاق  
 والقدم لان ادعاء ان نفس المفصل هو الكعب لم يوافق مقالة احد من الخاصة والعامة ولا كلام اهل  
 اللغة ولم يساعد على الاشتقاق فانهم قالوا ان اشتقاقه من كعب اذا ارتفع ومنه كعب اليد اذا ارتفع











بعد فانه هذا وضوء لا يقبل الله المعلق الا به فلا يمكن ان يقبل على ذلك في المحاديت الواردة في صفة  
 وضوء ايتنا عليهم السلام كحديث ابن كثير في وصف وضوء امير المؤمنين عليه السلام وحديثي في عرفة  
 ومحدث بن عمن في صفة وضوء الباقر والقادر عليهما وقال ثقة الاسلام محمد بن يعقوب الكليني  
 في كتابه روضة بعد ايراد حديث عبد الكريم هذا دليل على ان الوضوء ما هو منة مئة لانه عليه السلام  
 كان اذا ورد عليه امر ان كلهما طاعة لله تعالى اذ باصطفاها واستدعاها على بدنه هذا كلامه زيد  
 ولما ما تقدمه ظاهر الحديث الخامس والسادس من قوله عليه السلام الوضوء شئ شهي هو دليل  
 معظم علمنا المتأخرين من رضى الله عنهم على القول بحجاب الغلبة الثانية وقال الصدوق بعد استصحابها  
 وهو موافق لمقالة الكليني رحمه الله تعالى وقال الثقة للجليل احمد بن محمد بن ابي نصر البرقي في قوله  
 واعلم ان الفضل في واحدة واحدة ومن زاد على اثنين لم يجر فظاهر رجحان الوضوء وطلوع  
 الصدوق في اخبار المربيع بانقطاع سندها وعلوها على الجديد وردتها شيخنا الشهيد  
 الذكرى بان الاخبار التي رويتها في المربيع في التهذيب مستقلة بصحة الاسناد والجليل على الجديد  
 خلاف الظاهر ولا يخفى احتمال ان الاخبار المعنى اخر طالما يتبع بالبال وموان يكون عليه السلام اراد  
 بقوله الوضوء شئ شهي ان الوضوء الذي فرضه الله سبحانه انما هو غسلتان ومسحان لا ما يجزى  
 المخالفون ومن ان ثلث غسلة ومسحة واحدة وقد اشترى ابن عجلون رضي الله عنه ان  
 كان يقول الوضوء مسحان وغسلتان نقله الشيخ في التهذيب وغيره وبما في هذا الاحتمار  
 ما تقدمه الحديث العاشر اعني حديث يونس بن يعقوب عن قول الصادق عليه السلام في جواب  
 السوال عن الوضوء الذي افترضه الله تعالى على العباد يتوضأ مرتين مرتين فان المراد بالمربيع في الغسلتان  
 والمسحان لا تخشيه الغسلتان فانها ليست مما افترضه الله على العباد وانت خير منه في قيام  
 الاحتمار بيقظة الاستدلال في اخبار الدال على رجحان الوضوء سلمه عن المعارض ولم يبق  
 للقياسين بحجاب التشبيه الا اجماع الذي نقله ابن اديس قال رحمه الله في السراير المربعات في قوله  
 باجماع المسلمين ثم قال ولا يلتفت الى خلاف من حلف من اصحابنا بانه لا يجوز للمرة الثانية لانه  
 اذا تعين المخالف وعرف باسمه ونسبه فلا نعت بجملة في هذا كلامه رحمه الله تعالى وهذا اجماع  
 لم ينقل من علمنا الذين وقفنا على كلامهم سواء فان ثبت في الوجه واسم العلم حقا في الامور  
 وما تقدمه الحديث الرابع من قول الباقر عليه السلام في جواب السوال عن اجراء الغرفة للوضوء نعم  
 اذا بالغت فيها معناه اذا بالغت في اقل الماء بها فان مله ثمانية حبيبات لا تسع معه شيئا  
 ويمكن ان يكون المعنى اذا بالغت في غسل العضو بها بالمرار اليد ليعلم ما فيها الى كل ارضية

وقوله

وقوله عليه السلام والتشمان ياتيان على ذلك كل ارضية الغفران بكفان في استيعاب العضو لا يحتاج فيها  
 الى تلك المسالفة وفي هذا الحديث دلالة على الكفاية لغسل ما ينسبه الله من وضوءه والحديث الثاني  
 من قول الصادق عليه السلام لداود بن زرقي بالمرار الكسوة والراة الملهة واليد الواحدة توضأ ثلثا  
 ثلثا صريح في التيقن كما يستدل بالباخر وهل يستند منه تحريم الثالث حال الاختيار او لما يدل على عدم  
 الجهر بها فقط كما يقول الصدوق في الثاني على محتمل وقد ذهب الى الاحتياط في غيرها وهو الظاهر وذهب  
 كائين الجهر والاحتياط على عدم ترتيب الترتيب عليها فقط دون التحريم وهو ظاهر الحديث للقدوة على القول  
 بالتحريم فكل يظن ان الوضوء كما جزم به بالوضوء الظاهر نعم ان الذي يوسع بما يجرى من غير ان يوسع  
 في الغسل يجوز السجدة بها وهو كارتب واستنبط من قوله عليه السلام في ان يوسع في الغسل  
 في بلاد اهل الحلين العلم بطلانهم عليه وقوله انك فلا في كتابته من قوله انك لا تضي والتعبير بالكتاب انما  
 ذلك الرجل اوسن الامام عليه السلام ولهذا الحديث محل آخر وهو ان يكون مراده عليه السلام بقوله توضأ ثلثا  
 ثلثا ثلث الغسلات بثلاثيات لا غسلة الغسل ويكون الامور التيقن في غسل الرجلين كما ورد مثله  
 من امر الحاكم عليه السلام عليه بن يقطين بغسله الرجلين تيقن للرشيد ولقصة مشهورة اورد  
 للقدوة كما وبوت هذا الجمل الى هذا هو الفعل الذي اشترى من العلماء الفقه المبرزين ومن الحكماء  
 ولما فينا بوحدة الغسلات او تثنيتهما او كون الرايد على ذلك بسعة عندنا فالظاهر انهم اشترى  
 بينهم ولم يقل الى جميع كون دليله على مذهب فاعلمه حتى يحتاج الى التيقن فيه على ان  
 الغسلة الثالثة ليست عندهم واجبة وهم ربما يتركونها ويمكن ان من يستنبط قول عليه السلام  
 في الحديث العاشر يغسل ذكر ويذهب الخابط بين المادى الاستبراء من البول وعدم تعينه من الاستبراء  
 من الخابط ولا يفعل استبراء منه كونه الاستبراء من مقدسك الوضوء ومعدود من افعاله  
 كما قال بعض اصحابنا **الفصل الثامن في بند من الاحكام المتعلقة بالوضوء وشروطه** مسجاة  
 اشترى حديثا **من الصحاح** نزل عن ابي بصير عليه السلام في الوضوء قال اذا مسح جلدك للماء فحسب  
**ب** ذراعه ومهد بن سلم عن ابي بصير عليه السلام قال اما الوضوء من حدوده المسحاة ليعلم من  
 يطعمه ومن يعصيه وان للوضوء لا يخفى شئ انما يكفي مثل الدهن **ج** علي بن جعفر عن  
 موسى عليه السلام قال سألته عن المرأة عليها السوار والمخ في بعض ذراعيها لا تدري جري الماء تحتها  
 ام لا كيف تضع اذا توضأت واغتسلت قال تحركه حتى يدخل الماء تحتها او تسرع **د** عبد الرحمن  
 الحاج قال سالت ابا ابراهيم عليه السلام عن الكسوة عليه الجوار او يكون به الجراحه كيف يضع بالوضوء  
 وغسل الجنابة قال يغسل ما وصل اليه الغسل مما ظهر مما ليس عليه الجوار ويضع يده على كسر الكسوة

هذا حديث  
 عن الشيخ  
 في كتابه  
 في فضائل  
 الامام  
 عليه السلام  
 في قوله  
 توضأ ثلثا  
 ثلثا  
 في قوله  
 توضأ ثلثا  
 ثلثا  
 في قوله  
 توضأ ثلثا  
 ثلثا

احسن صحاح وادمن











بشيء من غايط بل هو شبه بالنوم وعرضه رحمه تعالى انه انما يتبع غايطا بعد ان يخلو من المعدن الى المعدن  
 وخلو الصورة النوعية الكيوسية التي كان عليها في المعدن اما قبل ان يخلو من المعدن فليس غايطا بل هو  
 من قبل التي وليس مراده وقوع الخرج فيما سئل عن المعدن او فيما علمها ادلة اخرى بتجربة نفس الخرج  
 وفوقه بل يخرج من الخارج بعد ان يخلو من المعدن وصبر ورثتها او قبل ذلك غايطه انه رثه من غير غايط  
 يخرج من قبل ان يخلو من المعدن عما يخرج من فوقها وما يخرج من بعد عما يخرج من تحتها والامر فيه من ان يخلو  
 يظهر ان حكم ما خرجي على ان يخلو من المعدن كالمحقق في المعبر بضعف هذا التفصيل استنادا  
 ان الغايط اسم للمطهر من الارض ونقل الى الفضلة المخصوصة فقد هضم المعدن الطلع والنوم  
 العذائية من يقي النقل فكيف خرج تناوله اسم الغايط بل حكم اذ تسمية النقل قبل ان يخلو من المعدن  
 غايطا غير مسلم بل انما يتبع غايطا وعنده بعد ان يخلو من المعدن كالمعاد كالمعاد ولا اصل لبراهمة الكلف  
 الطاهر حتى يعلم او يظن من وجع ما جعل الشارع سببا لها واسم اعلم وفي حصر الناقض في ذلك  
 فيما يخرج من الطرفين او النوم رثا ما ذهب اليه بعض العامة من النقص بالعرف والقياس وما لها  
 على ما سيجي ذكره مفقود ولا يرد النقص بالجنون والسكر والاعذار لان في ذلك النوم تنبيه على النقص  
 بها وما تضمنه الحديث الرابع من قوله عليه السلام لا ينقص النوم الا حدث والنوم حدث  
 يدل على ان النوم حدث برأيه وصورة يجب الظاهر صورة قياس من الشكل الثاني ولا يخفى اشتراكه على  
 عقدي ايجاب وسلب لكن عقد ايجاب بوجع عقده لا يشترط اختلاف مقدمته كيقا ولا سبيل الى  
 السلب لعدم تكرر الوسط في سبيل الى جعله من الشكل الثاني فاما ان يجعل الحديث في العسر  
 بمعنى كل حدث كاقواله في قوله تعالى علمت نفس ما قدمت واخرت من ان المراد كل نفس فيصير في قوله  
 كل حدث ناقض ويؤول الى الشكل الرابع فيخرج بعض الناقض نوم واما ان يجعل الصغر كركي وبالعكس  
 فيكون من الشكل الاول واما ان يستدل على استلزامه للمط وان لم يكن مستحبا لشرائط القياس  
 كما قاله في قوله لا يرد مقول بالسيف الله حد بذي فانه لا يرد في الشاهد زيد مقول بالاصدية  
 مع عدم جريانه على غيره من الاشكال الاربعة وكما في قوله لا يرد ان يرد في البلد وقوله العلة  
 في النبي في وجه الاستدلال بالحديث ان كل واحد من انواع الحديث اشترك مع غيره منها في معنى  
 واما زعمه خصوصية وما به لا يترك غير ما به لا يميزا وغيره اخل فيه فاهية الحديث من  
 حب في مغايرة تلك الخصوصيات والامام عليه السلام حكم باستناد النقص الى الحديث الذي هو المشترك  
 فلا يكون لفقد الخصوصيات مدخل في ذلك لانه لا يرد حكم بان تلك الالهية التي هي علة وجوده في النوم  
 والعقل قاض بان العلول لا يتخلف عن علة فلا يرد حكم كان النوم ناقضا انتهى كلامه في النوم

خروج  
 فالتصديق الحقيقى  
 لا يخلو من المعدن  
 من قبل التي  
 من تحتها  
 من فوقها  
 من بعد عما يخرج  
 من قبل ان يخلو  
 من المعدن  
 من تحتها  
 من فوقها  
 من بعد عما يخرج  
 من قبل ان يخلو  
 من المعدن

زيد  
 بسط هذا

زيد اكرامه وقد ورد مثل هذا الكلام في المختلف ايضا وما تضمنه الحديث الخامس من تعريف نقص النوم  
 على غايط العقل بما دل على النقص بطلان العقل كما مر وصرح موجب الوضوء في الحديث السادس في  
 الغلط والبول والريح ليس حصر المطلق للوجوب بل الموجب الخارج من السبيلين فلا يرد النقص التام  
 واما التي هي من ناقض لا موجب وعدم ذكر الدماء الثلثة لعل وجه ما ذكرناه في الحديث الاول وقول  
 الراوي في الحديث السابع والوضوء يشترط عليه ارادته ان يصعب عليه صعوبة قليلة لا تؤدي  
 الى جوار النية ولا سقوطه عليه السلام له وانما ذكر الراوي تحشر الوضوء عليه وارادته بقوله وهو  
 قاعد رجلا في ان يرخص عليه السلام في ترك مطلق الطهارة ومطعا في ان يكون النوم حلا لغفوة  
 للنوم من الارض غير ناقض للطهارة كما ذهب اليه بعضهم وخصوصا اذا كانت الطهارة متعشرة وما  
 تضمنه الحديث من قوله عليه السلام اذا خفي عنه الصوت فقد وجب عليه الوضوء مما استدل به الشيخ  
 في باب على النقص بالاعذار والمرة وبعده المحقق في العجز والعلم في النسيان والشيخ الشهيد في الذكر يمكن  
 العلامة جعل الحديث في النقص بطلان العقل من اعذاره وجوب او سكر وتبعه شيخنا الشهيد في  
 سرها ولا يخفى انه على تقدير عدم المدعي بصير الدليل خص من الدعوى اذ ربما زال العقل بخون او سكر  
 غير خليل في القوة السامعة ثم في اصل الاستدلال بهذا الحديث كالم اوردته المحقق في المعبر حاصله ان  
 قول الراوي فيما اغفى يعني نام فقوله عليه السلام اذا خفي عنه الصوت فقد وجب عليه الوضوء في قوله  
 قوله اذا خفي عنه الصوت في حله اغفاه فقد وجب عليه الوضوء واجاب عن ذلك بان كلامه عليه السلام مطلق  
 فلا يتقيد بالقد مطلقا وفيه ان الحديث عنه هو ذلك الرجل الذي اغفى وهو قاعد وقامل  
 واللام فيما تضمنه الحديث الثامن من قوله عليه السلام على اي حال كان يمكن ان يكون له بعد الذكر  
 اي على حاله من الحالات الثلاثة المذكورة اعني الركوع والسجود والشيء فلا يستفاد منه ان النوم  
 التام يمكن مقعده من الارض ناقض بل يستفاد ذلك من الاحاديث الاخرى ويمكن ان يجعل للاستغفار  
 فدل على مطلق النوم ناقض واحل الحل على الثاني اولى بزجج التناسيس على التاكيد واسم اعلم  
**الفصل الحاشي** فيما قلنا ناقض وليس بناقض احد عشر حديثا **أمر الحاج** زيد الشحام قال  
 قلت لابي عبد الله عليه السلام المذي ينقص الوضوء قال لا **باب** ابى جري عن غير واحد من اصحابه  
 ابى عبد الله عليه السلام قال ليس في المذي شهوة ولا من الاغاط ولا من القبله ولا من مشى الفرج ولا من  
 المضاجعة وضوء ولا يغسل من التوب نجسا ولا من الجسد **ح** نذارة ومحمد بن مسلم وزيد الشحام عن  
 عن ابى عبد الله عليه السلام انه قال لو سال من ذكر شيء من مذي او ذبي فلا تغسله ولا تقطع له الطلوع  
 ولا ينقص له الوضوء انما ذلك بمنزلة التيمامة **د** محمد بن اسمعيل عن ابى الحسن عليه السلام قال سالته عن

باب الحاج











من البول غير الماء قال طاب ثراه ان تخصيصه عليه السلام للماء يدل على ان الطهور يتبرع بغيره  
خصوصا عقيب ذكر النجاسة بالخفيف فلو كان البول نجسا لم يكن البول مكان التخصيص من قبل المراتب التي في  
هذا الاستدلال فانظر فان الظاهر ان فرض بني اسرائيل لحمهم لما فرض الله عليهم من بولهم يصيب ابدانهم  
من خارج لان استعمالهم من البول كان بقدر من لحمهم فانه يودي الى انقراض اعضائهم في مدة يسيرة  
والظاهر انهم لم يكونوا مكلفين بذلك والله اعلم بحقائق حكمه وعدم اجزائهم للماء في الاستنجاء  
البل مما طبق عليه علماء وكافة وقد يدل عليه الحديث السابع والثامن والخامس من اوصاف قوله  
عليه السلام في الحديث السابع من الاستنجاء ثلثة اجزاء يعطى بظاهره وحب اكل النملة وان حصل  
النقاء بما دونها كالتقصير لفظ لا حذر وهذا هو المشهور بين الاحباب وعليه العمل ونقل عن القدر لا كقوله  
بالواحد اذا حصل به النقاء وهو ظاهر السند وارجح من واثنان العلم بمقتضى الاحتياط القصد  
ازالة النجاسة وقد حصلت فلا يجب الزايد وبأن الزايد لا يفيد نظيرا فلا معنى لاجابه وبما تضمنه  
حديث ابن المغيرة وهو الحديث الثالث عشر من قوله عليه السلام حتى تبقى مائمه ورجاؤك  
باطلاق قوله عليه السلام في الحديث الخامس عشر اعني حديث يونس وبذهب الغلطون في  
هذا الدلالة نظر للكرامة الاولى فلان كون القصد ازالة النجاسة مسلم ولكن لا فعلي اي وجه اتفق  
بل على الوجه الذي جعله الشارع سببا في ازالة النجاسة ولم يثبت كون الاول من الثلثة سببا وقوله  
وقد حصلت ظاهر المنع بل هو عين الشارع والتجانيه قدس الله روحه استدلال بطلان قول المتأخرين  
رضي الله عنه بطريق الحكم المقتل كالمرة بالمسح الزيل لوعين النجاسة بمثل ما قلناه ههنا واجاب عن  
استدلاله من ان الوجوب لنجاسة المحل بقائه عن النجاسة فيه وبالمسح نزول العلة بمنع المقد  
الاولي فان الطهارة والنجاسة مكان شرعيان نعم ملاقات النجاسة دليل وعلامة على الحكم الشرعي ولا  
يلزم من نفي الدليل والعلامة نفي الدلالة هناك كما على الله مقامه وهو بعينه متقلب عليه هنا واما  
دليل الثاني فهو بولي التحق في الاول والحجاب مشترك واما دليل الثالث ففيه ان الظاهر ان ما بين  
المغيرة وبولها للاستنجاء حدان بعينه الامام عليه السلام له منتهى عدد الغسلين والمسحات التي لا يجب  
عليه الكف الاثنيان بما يزيد عليها ولما لم يكن لها حد شرعي في طرف الزيادة لوجوب الزيادة على الثالث  
لولا ينق المحل بها جعل عليه السلام حد ذلك اتفاقا ولم يقل ثلث مسحات مثلا لا قضاء بغيره  
وجوب الزيادة عليها مطلقا واما حديث زرارة المتضمن للثلاثة الاجزاء فلم يقع في جواب السؤال  
عن حد الاستنجاء بل ظاهر ان قوله عليه السلام من الاستنجاء ثلثة اجزاء لما ورد لبيان  
اقل مراتب العدد الذي يحصل به التطهر كما يدل عليه لفظ الاجزاء والحاصل ان الاجزاء الظاهر من حديث

[illegible]

حکم جمع العادۃ علیہ

زائدة محمد بن يونس في جانب الكثرة ولو كان المراد معدن الحديث في الجانبين معانها فقد حدثت زائدة  
 كما لا يخفى وأما حديث بولس فومن بين طلق فيقول علي المقيّد في جانب القلة رفعاً للشاققين في  
 الحديثين والله أعلم بحقائق أحكامه ثم ظاهر قولنا عليه السلام ثلثة أحجار يعطي عدم أجر الواض  
 ذكي الحيات أذنروا الخجاسة حكم شرعي يتوقف على سببه الشرعي وهو اللشنة وهو مختار الحق  
 وجماعة من أصحاب وذهب المقيّد وابن البرقي والعلامة وبعض المتأخرين إلى أن الحجر أو الحجر  
 عليه في المختلف بأن المراد بالثلثة أحجار ثلث مسحات بحجر أو قيل أربعة عشر أسطواناً  
 المقصود إزالة الخجاسة وقد حصل وبأنها لو انفصلت لأحرز فكذلك ما انفصل وبأنه لو استعمل  
 بذكي الحيات ثلثة لأجر كل جهة عن حجر فكذلك الواضد أنت خير تنطق الكلام لا من هذا الدليل  
 الأربعة على ما ذكرناه قيل هذا والعقد عدم الأجر والمراد بالقطع دثرة البول في الحديث الثاني  
 انتهى آخر وجه والقطع سيلان البول في الدرة بكسر الدال سيلان اللبن ونحوه وقيل عليه السلام  
 في الحديث التاسع ينزه ثلثاً ما استدلل به الشيخ في الاستبصار على وجوب الاستبراء والذي  
 يظهر من آخر الحديث أن غرضه عليه السلام عدم انتقاض الوضوء بما عساه يخرج من البلاء بعد  
 الاستبراء البيان كون الاستبراء واجباً والبول في آخر الحديث الثاني عشر يجوز نفسه على الفعول  
 لقوله ينفع بإعادة المستز في ينفع إلى المكان على أن يراد بالنفع الرش ورفعه بالغا عليه ينفع على أن  
 نفع عليه بمعنى أصابه وفي هذا المقام كلام بحسب التبيين عليه وهو أن ما يظهر من هذا الحديث من  
 أن عبد الله بن مسكان رواه عن عبد الله عليه السلام بدون واسطة ينفع ما ذكره بعض أعيان  
 علماء الرجال من أنه رضي الله عنه لم يبع من الصادق عليه السلام إلا حديثاً واحداً ومن أدرك  
 الشعر فقد أدرك الخ وأنه كان باخداً لحديث من أصحاب الصادق عليه وآله وبأنه إن يدخل عليه جلد  
 له عليه السلام وخوفاً من التقصير في القيام بوظائف تعظيمه والأخذ بتأديته ما يتحققه  
 عليه السلام من الأجلال والأحترام فإن قلت فينبغي جعل هذه الرواية ومثالها على الأرسال  
 إذ ليس فيها نفع بعدم الواسطة بينه وبين الإمام عليه وللفظ عن تحتمل وجود الواسطة  
 وعدمها قلت فتح هذا الباب يودي إلى تحتمل الأرسال في أكثر الأحاديث وارتفاع الوثوق باتصالها  
 ولحق أن لفظه عن الأحاديث المضعفة تشعر بعدم الواسطة بين الراوي والمروي عنه فالأولى بـ  
 عدم التعويل على ما قيل من أنه رضي الله عنه لم يبع من الصادق عليه السلام إلا ذلك الحديث  
 الواحد كيف وقدر روي عنه في الكافي في باب طلب الرياسة أنه قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام  
 يقول أناكم وهو لا الرّسالة الذين يترأسون الحديث وروى عنه في التهذيب في باب الخروج إلى الصفا

عدد السجعات في ج  
من حديث ابن التقي

مكتبة  
الشيخ  
الشيخ  
الشيخ

مجلس















فانه اسباب اخرى منسوبة في كتب الفقه فقلنا لا نعلم عليه السلام عن صريح كلامه انما وقع لبعض  
 تلك الاسباب واسم العلم والجزء في قوله عليه السلام ثم اغسل ما اصابك منه اما على اليد او  
 الى الخفي لدلول عليه الجواب فظاهر كلامه من قوله عليه السلام نعم المثل والمثل من دون ذلك وقد خص  
 الاصحاب رضوان الله عليهم بالمثل وهو حق وما تقدم ذكره الثالث من قوله عليه السلام  
 ثم يقب على راسك ثلثا فقلنا ان يكون المراد به غسل الراس ثلث مرات وان يكون عليه السلام اراد  
 غسله بثلث كف من غير دالة على ثلث الغسل كما تقدمه الحديث العشر وقد حكم جماعة من الصحابة  
 باسحاب تكرير الغسل ثلثا وكل عضو وقد دل هذا الحديث والحديث العاشر على ان يكرر غسل  
عند الراس وحكم ابن الجوزي بغسل الراس ثلثا واحتراب الدهن في البدن واستحب للمترس ثلث غسلات  
 وما تقدمه الحديث الرابع من قوله عليه السلام ثم تقع بينك وبينك على ثلث فقلنا في جرك بما استفاد منه  
 استحباب اختيار الثلث في غسل الفرج وتزويده اليمن من مباشرة وقد يستأنس له بما روينا  
 كراهة الاستحباب باليمن وبما رواه الصدوق عن ابي جعفر عليه السلام اذا بال الرجل فليست ذكر  
 بينه وما تقدمه الحديث والحديث الخامس من الاجترار في غسل الجنبه باربعين واحدة  
 مما اختلف فيه بين الاصحاب والحقوا به بقية الاغفار ونقل الشيخ في المبسوط قوله بان في  
 الاربعين ترتيبا حكينا وهذا القول هو الذي عرفه في قوله عن الشيخ صرح بانه من على انما اقر  
 تارة بقصد الترتيب واعتقاده حالة الاربعين وانما كان الغسل بترتيب في نفسه وان لم يلحظ  
 المختل ترتيبه وقال شيخنا الشيخ علي عليه السلام قدرة بحال الشيخ السيد قدس سره وصرح  
 فابرة التفسيرين نظرين وجدلنا فوجد على الجوزي ونخلصها على الثاني وفي نادر الغسل مرتين  
 فبرابر الاربعين على الثاني دون الاول انتهى كلامه اعلمه الله تعالى في محله ولا  
 يخفى ان رعاية الترتيب الحكمي بهذا من التفسيرين بما يقتضيه مقارنة البنية لجزء من الراس قد برر وقد  
 استندت رعاية الاصحاب رضوان الله عليهم في تفسير هذا القول والحبوا الكلام فيه ولعل الترتيب  
 ذلك ان جملة نسب القابل واسمه مع العلم بكونه من على الطائفة توجب على مقتضى قولنا  
 مزيد الاعتناء بقوله زيادة على ما اذا كان معروفا واسم العلم بمقابله الامور ونظير ما في قوله  
 القابل السائل في الحديث السادس وهو يقدر على ما سواه ذلك يجوز ان يجعل كرها  
 لفظيا وان يكون محليا اي وهو يقدر على ما غير ما المطرا وعلى غسل سوى ذلك الغسل  
 وهذا الحديث استدلل به الشيخ في المبسوط على ان الوقوف تحت المجرى والمطر الغزير يجري  
 مجرى الاربعين في سقوط الترتيب ولعل طالب تراه يريد ان المراد الذي المذكور اذا غم البدن  
 بلا تدافع عرفي كان كالمترس فيه وفي التقيد بالغرارة انما الى ارادة ذلك ومدار استدلال  
 بهذا الحديث على ما يستنبط من اطلاق قوله عليه السلام ان كان يغسل غسالة بالماء اجراه  
 ذلك فان لا غسالة بالماء على نوعين غسل ترتيب وغسل اربعين ومقتضى الحديث ان مثل

كلام في معنى الترتيب  
 كذا في الاربعين

كلام في معنى الترتيب  
 كذا في الاربعين

شاخري

منه تعريفا في  
 كلامه

منه تعريفا في معنى الترتيب

اي هذين

اي هذين النوعين حصل بالوقوف تحت المطر اجرا فلو حصل بما يتايل الاربعين سقط الترتيب قد ايل  
 الشيخ غير قاصر في جدده ان من افادة ما ادعاه كما قد ظن وانما الكلام في ان يقوم الماء البدن  
 بحيث يتحقق الدفعة العرفية للمعبرة في الاربعين هل يمكن حصوله بالقيام تحت المطر الغزير ام لا  
 وللتفاد من الحديث انه ان حصل اجرا كالأربعين واسلم والحديث السابع والثامن صريحان  
 في عدم وجوب اللوات في غسل الجنبه بشي من المعين المذكورين في الوضوء والظاهر ان هذا  
 متفق عليه بين الصحابة رضي الله عنهم وعنده بعضهم من مسخات الغسل فيها من المبادىء والآراء  
 الطاعة والتخلف من طريان المفسد ولان للعلوم من صاحب الشرع وذريته المعصومين سلم  
 عليه وعليهم اجمعين فعلى ذلك كما قال شيخنا في الذكرى والقساط بضم الفاء وكراهية من  
 الشعر وقوله بعد من سلم فابطالت عليه اي توقفت ولم تسرع في البدن الى ما لا تستغله على  
 بكلامها وكأنه كان من ورأسه وخوجه والظاهر في قوله عليه السلام انه هاء التثنية لمقتضى الفعل  
 الامر وجبت بلجم والحق اي صدر منها جناية واراد عليه السلام حلقها الراس للهدية والجم  
 للماء المعجبة خيمة من وبراء صوف ولا يكون من شعر وهو على عودين وثلاثة وما فوق ذلك فهو ميت  
 كذا في الصحاح وقوله عليه السلام فاستغفها اي وجدتها خفيفة على طبعي وهو كما ينبغي حصول  
 الليل اليها والغسل في قوله عليه السلام لا تعلم به مولا كسبحون نفسه بان مقدرة اي ليله تعلم  
 والغسل المجرور يعود الى الغسل ويكن رفعه على ان يكون محله لا تعلم لغسل المسح والمجرور عائد الى  
 والغسل في قوله عليه السلام فسرير مولا كمن منسوب لغسل الشبيبة بعد الغسل هذا ولا يربط عليك  
 انه يمكن ان يستنبط من ظاهر هذا الحديث وما قبله ان غسل الجنبه في اثنا عشر غسل الجنبه غير  
 مبطل له فان اطلاق الطلاق على غسلها انما هو الغسل اذا ارادت الاحرام بشي ما اذا انحلت بين  
 غسل راسها وارادتها الاحرام حدث وعدمه وكذلك اطلاق امير المؤمنين عليه السلام انما الغسل  
 من العدة الى الطهر الى ما بعده مع ان توسط مثل هذه اللفظة مفتحة لغسل الحديث كما لا يخفى واما  
 الرواية للرسل التي اوردتها الصدوق في عرف المجالس المتضمنة للتسوية وجوب عيادة الغسل  
 بين غسل الحديث الاصغر ولا كبر فلو كان السلام يكن لئانها مندوحة واستقصا الكلام في  
 هذه المسئلة وتفصيل الاقوال فيها مبسوط في مظنة كتب من الفقه وكان والدك قدس سره  
 يميل الى مذهب السيد المرتضى رضي الله عنه من وجوب التمام والوضوء وعله اجود الامور واسم  
 اعلم بحقيقة الحال وما تقدمه الحديث التاسع من وجوب عيادة الغسل على من قدم غسل يديه على  
 غسل راسه مما استدلل به الاصحاب على وجوب الترتيب فيه وكذا ما تقدمه الحديث الثالث  
 والعاشر من عطف غسل البدن على غسل الراس ثم ولم يصرح الصدوق ان طاب ثراها بوجوب  
 اثباتا ولا نقيا ونقل الشيخ في كذا روضة الاجماع على وجوبه وهو كونه في هذا الباب ولا فالحق  
 ان الاصل حديث غير دالة على الترتيب بالمعنى المشهور قال المحقق في المعبر الروايات دلت على وجوب  
 تقديم الراس على الجنبه اما اليمن على الشمال فغير صريح بذلك ورواية زرارة دلت على تقديم الراس

كلام في معنى الترتيب  
 كذا في الاربعين

كلام في معنى الترتيب  
 كذا في الاربعين

هذا في معنى الترتيب  
 كذا في الاربعين







إرسال الماء إلى الشعر فقه وفي ذلك ما نزل إذا لم يزل من عدم وجوب نقضه عدم غلبة وأعلم أن القول بعدم وجوب غسل مطلق الشعر المعروف بين الأصحاب وربما استدلى على ذلك بأصله براءة الذمة من وجوب غسله ونحو وجوبه مستحب كبد وأنت خير بأظهار الحديث التاسع عشر يعطى خلاص ذلك وقد روي لأصحاب رسالة النبي صلى الله عليه وآله أنه قال تحت كل شعرة جناح فلما الشعر ونقوا البشر وشيخ السعيد في الذكرى من الحديثين على ما إذا توقف تحليل على إرسال الماء إلى الشعر مرة وعلى الذنب أخرى وهو كما ترى ولحق أنه إن تحقق الإجماع على عدم وجوب غسل الشعر فذلك وكذا ثبات هذا الحكم بمجرد ذلك لا يحتاج إلى استكمال والله أعلم والحديث الثالث صريح في عدم وجوب الوضوء مع عدم غسل الجنبه والضمير في قوله يرجع إلى حكم من حكم أي وصف الغسل الذي سأل عنه أتباعه أسعده التذام وربما استدلى بقوله عليه السلام في آخره وأي وضوء أتى من الغسل والبلوغ على عدم الاحتياج إلى الوضوء في شيء من الأعمال كما هو قول المرتضى رضي الله عنه وفيه أن الماء كونه اللزام في الغسل للمعد فإن التحدث عنه بوجوب الجنبه والحديث الرابع والخامس هما مستند لأصحاب في وجوب إعادة الغسل على من وجد بلاء مشتبها بعد إذا لم يكن قد بال وظاهرهما عدم الفرق بين الفدية على البول وعدمه ولا بين وقوع الاستبراء وعدمه وبعض الفقهاء أرفق بينهما والصواب في الدابر على الاستبراء في هذه المسئلة مع ما يتوه عليها من الأحكام مشهورة وإن كان الحكم في مستند بعض تلك الأحكام مجال واسع والصلوة في قوله عليه السلام ويجيد الصلوة المراد بها الواقعة بعد خروج البلاء وأما المتوسط بينهما وبين الغسل فينبغي ألا يترتب في حجبها لأن الخارج حديث جديد ونقل ابن أديب عن بعض أصحاب القول بزموم إعادة التيمم شيخ السعيد طالب ثراه في الذكرى وأصل مستند الحديث المتقدم عن محمد وهو ابن مسلم ويمكن جملة على استحباب أو على من صلى بعد وجدان البلاء وربما تخيل فساد الغسل الأول لأن النبي باق بحاله في مخضلا في مرة بما قاله بعض العامة وهو خيال ضعيف لأن المعتد به هو الغسل مما خرج لا مما بقي ولهذا لو جبر لم يجب الغسل إلا بعد خروجه عندنا وعند أكثرهم إن بقي عليه على ما تقدم وما تضمنه الحديث السادس والسابع من وضوء النبي صلى الله عليه وآله بعد غسل بضع مما استدلى به على استحباب بلوغ كل من ماء الوضوء والغسل ذلك المقدار وفي كلام بعض العامة أن معنى الحديث أنه صلى الله عليه وآله عليه وآله كان يتوضأ بعد من ذلك الضاع فيكون اغتساله بثلثة أمداد وفاده ظاهر وقد فسر الشيخ في التهذيب الوصل الذي اشتمل على الحديث على ذكره برطل المدينة قال فيكون شعبة ابطال بالعرفي وربما استفاد من الحديث السابع تادي الستة نحوه أمداد للرجل والمرأة المشركين في الغسل وحكمه عليه السلام بأن من التزم بالغسل فلا بد له من صاع واحد محمول على التأكيد والمبالغة في بلوغ

ماء

سائر الغسل ذلك المقدار ثم المعلق من هذا الحديث أن ما غسل الفرجين من الخامسة نحو من ماء الغسل حيث أوردته عليه السلام في جواب السؤالين كغسل الغسل وفي المتن أن التيمم لم يحصل بعد الغسل بل قبله وذلك سبيل من أدخل ما غسل الفرجين في المقدار انتهى وللحق فيه مجال واسع علم وما يقين الحديث الثامن عدم جواز اللبس في المسجد للحجب بغيره من هذه الأصحاب رضي الله عنهم ولهم في ذلك سوي سائر روي أنه قد جوز على كراهية وقد نقض هذا الحديث الشيخ على أن لا سبيل على عدم جواز بلباسه الكرمية أعني قوله جل وعلى يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلوة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنب إلا عابري سبيل حتى تغسلوا وأما بالصلوة في مواضعها التي لا يجد من قبل ثيابه الخ لا يتم إلا على حدف خفاف ولعني والله أعلم لا تقربوا الساجدة في حالتها حتى يذهب حالها الكرفان الغلب أن الذي يأتي المسجد ما يلبس للصلوة وفيه شبهة على إذا كان وهو لا يلبس الكرم من اللباس بها على وجهها والحالة الثانية حالة الجنبه واستثنى من ذلك ما إذا كان عابري سبيل أي ما إذا كان في المسجد ومخاض فيه وتفسير لا ينع هذا الوجه يقول الفقهاء جماعة من خواص القضاة والتابعين ووجد آخر نقله بعض المفسرين من ابن عباس وجد بن جبر ورواه بعضهم عن أمير المؤمنين عليه السلام وهو أن المراد والله أعلم لا تقربوا في حالتين حالة الكرم وحالة الجنبه واستثنى من حالة الجنبه إذا كان عابري سبيل أي ما إذا كان في جوارحه لم ينع بالتم الذي لا يرتفع بحدث ولنا في بيان ذلك في الدخول في الصلوة وعلى الصحيح أن رضي الله عنهم على الوجه الأول ويقارح على الثاني بلباسه من شاة الكرم فإنه سجد حتى يحكم الجنب العلام لما في آخر الآية وأما الرواية التي رويها أمير المؤمنين عليه السلام فلا تمتد وقد بقي في لينة الكرمية وجه ثالث حكاه بعض الفضلاء في العربية من أصحابنا في كتاب الغدة في الصناعات البدنية وهو أن يكون قوله تعالى لا تقربوا الصلوة وأنتم سكارى علي معناها الخفيف ويراد بها في قوله جل وعلا ولا جنب الأهباري سبيل مواضعها أعني الساجدة قال رحمه الله في كتاب المذكور عند ذكر الاستخدام بعد ما عرفت بأنه عبارة عن أن يأتي المشرك بلفظ متكررة بين معينين متوسطين وبينين يستخدم كل فرقة منهما معينين معنى تلك اللفظة وقد جاء في الكتاب العزيز من ذلك قوله لا تقربوا الصلوة وأنتم سكارى كما في الآية فاستخدم جملته لفظة الصلوة بمعنى أحدها إقامة الصلوة بقرينة قوله سبحانه حتى تعلموا ما تقولون والآخرة موضع الصلوة بقرينة قوله جل شأنه ولا جنب إلا عابري سبيل انتهى كلامه وهو محتمل حسن في ذاته ولا يضر عدم استخدامه لبعض المعنى بين المتأخرين من علماء العامة لم لا يجد نزول بالتم الحديث الذي نحن فيه على هذا الوجه فإن كلام الإمام عليه السلام لا ينافي ما لا يخفى والله أعلم بحقائق كلامه وما تضمنه الحديث التاسع من أن الجنب والحائض لا يصحان شيئا في المسجد محمول عند أكثر الأصحاب على التيمم وعند سائرهم على الكراهة وظل والعل على المشهور والظاهر أنه لا فرق في الموضوع بين كونه من داخل المسجد أو خارجه وما تضمنه الحديث العاشر من تيمم المحل في أحد المسجد هو المعروف بين الأصحاب رضي الله عنهم وقول ابن زهر روى بأسبغ بغير ضعف وعطف عليه السلام أصابه الجنبه على الاحتلام بالغاين تعريض المسبب على

عدم جواز اللبس  
في المسجد

فصل في  
الغريب

ذكر معنى الاحتلام



لباد حقيقة الاختلاف ان يترك الانسان في منامه شيئا وليس معناه ان يترك الشيء في حال النوم كما يتبادر  
الى بعض الافهام ولو كان معناه ذلك لكان لغيره ان يترك الشيء في حال اليقظة ايضا فلو كان كذلك لم يكن له في النوم  
وقد اختلفت في ذلك صاحب الجليل في الحديث فمضمون ما يروى عن علي بن ابي طالب عليه السلام في قوله عليه السلام  
يحوزه الغفل وان تكن من غير المجرد وكان في الحديث وقصر زمانه زمان التيم ومنهم من عذب الحكم الي  
كل عيب مستند لعدم تغفل الفرق ووجب الغفل اذا سوي زمانه زمان التيم وقصر عنه ولم يلزم  
تجسس المجرد او شي من ذلك نظر لان الحكم بالتيم في الحديث مبني على ما هو الغالب من عدم المدا في  
المجردين وعلة ما هو المعروف من عدم مشروعية مع الغفلة على استعمال المدا وكان والذي قد  
روى عن ابي عبد الله في قوله عليه السلام ان الغفلة مع النسيان اقرب الى الصواب وانه اعلم بحقائق  
احكامه فمضمون قوله عليه السلام في الحديث لهادي عن يقظون ما شاؤوا مخصوص في ذلك المدا في الغفلة  
وقد علم اطلاق الحديث الثاني عن تميم الغزالي وبما فيها مما التفت عليه الاصحاح وانما اختلفوا  
فيما عدا ذلك من قوله عن سدر التيم مطلقا وعن ابن الزبير تحريم الزيادة على سلمات  
والاصح ما عليه الاكثر من جواز ما عدا الغزالي بل نقل عليه الشيخ والمحقق والمفتي رضي الله عنهم  
الاجماع وهذا الحديثان صريحان فيه والحديث الثالث عن زيد بن اسلم استحباب غسل اليد للحب  
اراد الاكل وافضل الوضوء وقوله عليه السلام انك كل اي تشاق قل من الوضوء  
احله بقول من السنة لما ضرب والمدا انك تكسرون عن الوضوء وتجاهلون في فعله اذا اكلتم وانتم  
جنت فينبغي اذا تكاسلتم في ذلك ان لا تكاسلوا في غسل اليد والحديث الرابع عشر يدل على المضمون  
وغسل الوجه ايضا ولعل ذلك قائم مقام الوضوء والا في عدم الفضل الكثير بين هذه الافعال وبين  
الاكل والشرب بحيث لا يفي بينهما ارتباط في العادة قال بعض اصحاب وهو جيد والحديث  
الخامس عشر والسادس عشر في كراهة نوم الحب حتى يغسل او يتوضا وكراهة عليه السلام  
اراد بقوله لا يدري ما يطرقة من البلية ان موته في تلك النومة غير بعيد فيمكن اذا نال قبل الغسل ان  
يموت جنتا والحديث السابع عشر يدل على ان فقه الحب والحاض المحض ينبغي ان يكون من وراء  
حائل كالموحي وبمكن تعدد الحكم الى مثل الجلاء ايضا وان لم يكن معرفة واستدل بعدمه  
في المتن وقوله المحقق في المعبر به الحديث على تحريم قراءة سورة السجدة الاربع وبما فيها  
للمستفاد ومن الحديث العشرين لما هو تحريم قراءة نفس السجدة وله دلالة فيها على تحريم ما  
عداها من السور الا ربع ولم اظفر في الاخبار بما يهبط دليلا على ذلك ولعل الوجه في الاجماع  
كما مر في نقل المحقق في المعبران البرنيطي روي ذلك في جامعه عن النبي عن الحسن الصيقل  
عن ابي عبد الله عليه السلام ويمكن ان يقتدر من جانب الشيخين قدس الله روحهما بان السجدة  
كثيرا ما يطلق على سورة السجدة فلعلم من هو منظورهما في الاستدلال بالحديث المذكور  
واسم اعلم وما تضمنه الحديث الثامن عشر من نفي الباس عن الاختصاص بالحب ربما استدل

سلي على عدم كراهة له والحكمة لا دلالة فيه على ذلك والاحاديث الدالة فيه على كراهة كثيرة وان كانت  
غير نافية السند والى كراهة ذهب الشيخان والرفعي رضي الله عنهم وقد مر الحكم في تحليل القدر من كراهة  
يجوز له بين الماء والبشر في بحث الوضوء وما تضمنه الحديث التاسع عشر من قوله عليه السلام من  
ترك شعرة من الجنا بلحل المدا به مقدار الشعر من البشر لا نفس الشعر ولا تحالفه القفاق حب الا  
او كظم على عدم وجوب غسل الشعر وقد تقدم الحكم فيه في هذا واسم اعلم بحقائق امور **المطلب**  
**الثاني** في غسل المحض وما يتعلق بدمه من الاحكام وفيه ثلاثة فصول **الفصل الاول** في ما يتعلق  
بدم المحض من غيرة واكل المحض والكثرة واكل الطهر وما ورد في جملة المحض للحل ويكون غلبه كغسل  
الجنا به سبعة عشر حديثا احدث عشر صحاح واربعة حان ووثقان **أمر الصحاح** معا ويدبر غار عن ابي  
عبد الله عليه السلام المحض والاسخاض ليس يحرجان من مكان واحد ان دم الاسخاض يارود وان دم  
المحض جاز **قوله** اسحق بن حريز عن ابي عبد الله عليه السلام في صراطه ليس يارود في اسخاضه  
حان تجادل حرقه ودم الاسخاض دم فاسد بارد **قوله** زياد بن سودة قال سئل ابو جعفر عليه السلام  
عن رجل افقوا مرارة او امه قرأت دما كثيرا لا يقطع منها يوسا كيف تقنع بالصلوة قال انك انك  
فان خرجت القطن مطوقة بالدم فانه من العذرة تغسل وتكسرها فطنة وتغسل وان خرج من  
مخا من الطوت تقعد من الصلوة ايام المحض **قوله** خلفت جاد في حديث طويل عن الحسن عليه السلام قال  
سند دخل القطن لم يدعها ملبثا ثم خرجها اخرجها را فيقفا فان كان الدم مطوقا في القطن فهو من العذرة  
وان كان مستقفا في القطن فهو من المحض **قوله** صفوان بن يحيى قال سالت ابا الحسن عليه السلام لو لم يكن  
من المحض فقلدناه ثلثة واجد عشره **قوله** محبوب بن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام قال في المحض ثلثة  
واقصاه عشره **قوله** صفوان قال سالت ابا الحسن عليه السلام في المحض ثلثة **قوله** الحسن عليه السلام في المحض ثلثة  
ايام او اربعة ايام انقل قال تكسرك من الصلوة **قوله** محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن  
الحلي ترى الدم كما كانت ترى ايام حيضها مستقبعا في كل شيء قال تكسرك من الصلوة كما كانت تصنع في حيضها  
فاذا اهرت صلت **قوله** عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الحلي ترى الدم اترك الصلوة قال  
نعم ان الحلي رجا قدفت الدم **قوله** الحسين بن نعمان عن ابي عبد الله عليه السلام ان ام ولدك  
ترى الدم وفي حامل يحكيك تصنع بالصلوة فقال اذا رأت الحامل الدم بعد ما يمض عن يومين او ثلثة  
الذي كانت ترى فيه الدم في الشهر الذي كانت تغتفر فيه فان ذكر ليس من الرض ولا من الطوت فلتستوضا  
وتغتسل بالكرسف وتغسل فاذا رأت الحامل الدم قبل الوقت الذي كانت ترى فيه الدم بقليل او في الوقت  
من ذلك الشهر فانه من الحيضة **قوله** معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام لا يكون الفر في اقل من عشر ايام  
زاد اقل ما يكون عشرة من حي ظهر اليان ترى الدم **قوله** **باب من الحان** حفص بن البختري قال دخلت  
على ابي عبد الله عليه السلام امرأة سالت عن المرأة يترى الدم فلا تدرك حيضها **قوله** عن ابي عبد الله  
دم المحض خارجا سودا له دفع وحراره ودم الاسخاض اصفر يارود فاذا كان للدم حراره وفيه



وسواد فلتدع الصلوة **محمد بن مسلم** عن **ابي جعفر عليه السلام** قال اذا رأت الدم قبل عشرة ايام  
 فهو من الحيضة الاولى وان كان بعد العشرة فهو من الحيضة المستقبلة **سيد** سليمان ابن خالد قال قلت  
 جعلت قدامك الجلي رغباً طئت فقلت نعم ان الولد في بطن امه غداً في الدم فربما كثر فيفضل عن غدا  
 فضل دفته واذا دفته حوت عليها الصلوة **سيد** **عبد الله بن يحيى** الكاهلي عن الصادق عليه السلام  
 قال سالت عن المرأة يحياها زوجها فحيض في المغسل او في القنطرة او في الدار او في غيرها ما ينفذ  
 الصلوة فلا تغسل **يوم الوضوء** **الحلي** عن **ابي عبد الله عليه السلام** قال غسل الجارية والحوض واحد  
**بن** **محمد** عن **ابي عبد الله عليه السلام** ان امرأة توافي زوجها في الحيض قبل ان تغسل قال ان  
 شئت ان تغسل فغسل وان لم تغسل فليس عليها شيء فاذا امرت اغسلت غسلاً واحداً للحوض  
 والجارية **أقول** المراد عدم خروج الدم من مكان واحد ان مقيماً في بطن المرأة في القنطرة وحج كل  
 واحد منهما من موضع خاص والمراد بالمرقة اللزج الحاصل من حدة الدم ولعله هو المراد من الحيض  
 في الحديث الثاني عند اناس من الذين لا يوجبون الاغتسال بالقيح والقيح هو الذي يخرج من الرحم  
 والغزير بغير العين واسكان الذال البكرة ويستعملها الفقهاء في الدم الخارج عند الحيض  
 والطمث بغير الطمات الحوض والعبط الخالق المظري ووجه دلالته نظرياً لفظه على كونه دم غزير  
 على ان الحديث الثالث ان الاغتسال ليس الاخر في الجلاء الرقيقه المنتسبة على فم الرحم فاذا خرج  
 خرج الدم من جواربه الجلاء والحوض والمراد بالغسل غسل الجارية وامرهابا بالقيح باللفظ  
 تعدي الدم الى ظاهر الفرج في ثبات الصلوة ولا يخفى انه يمكن ان يستبطن منه وجوب غسله وجوب  
 دمه من التعدي حال الصلوة اذا لم يكن فيه مشقة وسج الحكم فيه ان شاء الله تعالى وقوله  
 عليه السلام في الحديث الرابع وتربى بنتاً اي تتركها وقاصلاً لفظه مقطوعاً عما يجيء كونه بصرفه  
 الفاعل والمفعول وكذلك لفظه مستقفاً وتحريراً من الحيض واكثر بالتدريج والعشره كالتدريج  
 الخامس والسادس مما اخذناه وفيه بين اصحاب الخلاف في انه هل يشترط ان يكون الحيض ام لا  
 في جملة العشره والا وهو المشهور وانقضاه المرفعي رضي الله عنه والثاني مذهب الشيخ في النهاية  
 والمراد بالثلاثة مقدارها من الزمان ولو بالتدريج وقرئ التالى تارة بانقض الدم في الثلاثة بحيث  
 متى حثت القطنه واخرجها بعد هيئة خرجت مالحه واخرى بوجود الدم وقتاً ما في  
 كل من الثلاثة وان لم يكن ستر او رباطاً في ربهما في اول اليوم الاوّل واخر الاخرى وجزء من آخر  
 اليوم الاوسط وهذا التقدير لا يخفى من اخبارنا في ذلك الله شر وهو غير بعيد ولما اوردنا وجود  
 الدم في اول الاوّل واخر الاخرى علة ما ثبت بالقيح والقيح من انه يكون اقل من ثلثه ايام اذ  
 لو لم يجر وجوده في الطمات المذكورين لم يكن الاخرى ما جعل الشارع اقله فلا تغفل وما نصبت  
 الحديث السابع وما بعد من جماعة المحققين في المأثورين في اصحاب وعبد الله  
 والمرضي والعلامة والروايات به **كثيرة** وهو الاصح وابر الجيد وابر ادريس على عدم

تفسير الاغتسال

دم

فيما نذر

بحاجة

يجلعه له **سيد** **عبد الله عليه السلام** في النهاية على ان ما نراه الحامل في ايام عادته ليس وما  
 نراه بعد العادة بعشرين يوماً فليس يحض والحديث العاشر يدل عليه وليس في الاحاديث العشر  
 ملياً فيه ولعل المراد بقوله عليه السلام من الرحم ان ذلك الدم ليس من الدم الذي يخرج في  
 الرحم لغيره بل هو الحيض والحديث الحادي عشر يدل على ان اقل الطهر عشرة ايام وهو ما لا يخفى  
 خلاف فيه بين اصحاب والذين يجوز فيه الفقه والضم وبعض الغوفين على انه الفقه بعض  
 الفقه **محمد بن علي** في كرب وكره وبالضم بمعنى الحيض ويح **محمد بن علي** في كرب وكره  
 ولا يشترط الاكثر **ابن** **الغني** على كل من الاثنين وقوله عليه السلام فاذا زاد للبار من هذه  
 المراد انه لا يكون اقل من عشرة فساداً وهو لا يخرج من اشكال يجب المعنى فلعن الله  
 فالقرو ما زاد على ان يكون الفاء فصح اي اذا كان كذلك فالقرو ما زاد على اقل من عشرة  
 وقوله عليه السلام اقل ما يكون عشرة لا لعله انما ذكر عليه السلام للتوضيح ووجه ما عساه يوم  
 من ان المراد بالقرو معناه ما هو ولفظ يكون تامة وعشرة بالرفع خبر اقل والحديث الثالث عشر  
 مما استدل به العلامة **سيد** **عبد الله عليه السلام** في النهاية على ان اقل الطهر عشرة ايام وتبعه في الاستدلال  
 على ذلك بعض اصحاب ولا يخفى انه لما ثبت ان مراده عليه السلام اذا رأت الدم قبل ايام عشرة  
 ايام من القطع دمه وافق عليه قوله عليه السلام وان كان بعد العشر وقد استدل **سيد** **عبد الله**  
 في الجواب المذكور بهذا الحديث ايضا على ان كل دم نراه المرأة ما بين الثلث الى العشرة لم ينقطع فهو  
 حيض وانت خير بان استدل له هذا لما ثبت ان مراده عليه السلام اذا رأت الدم قبل  
 علم عشرة ايام من ابتدا دمه فاستدل بهذا الحديث على هذا من المطالبين الذين يتواردان  
 عليه نوارد الضدين غريب والله اعلم بحقايق الامور **الفصل الثاني** في نفي  
 احكام الحيض وحكم العفيرة والبايسة وجوب قضاء الصوم دون الصلوة عشرة ايام **سيد**  
**الحاج** **محمد بن مسلم** قال سالت **ابا عبد الله عليه السلام** عن المرأة ترى العفيرة في ايامها قال لا تغسل حتى  
 ايامها فاذا رأت العفيرة في غير ايامها فوضعت وصلى **سيد** **محمد بن محمد بن سعيد** عن الرضا عليه  
 قال سالت عن الطامسة كم حدة ملوسها فقال تطهر مرة ما كانت تحض لم تستطع ثلثة ايام لم هي  
 مستحاضة **محمد بن مسلم** عن **ابي جعفر عليه السلام** في الطامسة اذا رأت دماً بعد ايامها التي كانت  
 ترى الدم فيها فلتعقد من الصلوة يوماً او يومين ثم تنكس قطنه فان صبح القطنه دم لا ينقطع  
 فليحج بين كل صلوتين بغسل **سيد** **محمد بن محمد بن ابي نصر** عن الرضا عليه السلام قال سالت عن  
 عن الطامسة كم تستطع فقال تستطع يوماً او يومين او ثلثة **سيد** **محمد بن محمد بن ابي**  
 الله عليه السلام قال اذا بلغت المرأة خمسين سنة لم تر حمرة الا ان يكون امرأة من قرشي  
 عبد الرحمن بن الحجاج عن **ابي عبد الله عليه السلام** قال حدثني **ابن** **يحيى** عن **ابن** **يحيى** عن  
 يحيى قال سالت **ابا عبد الله عليه السلام** عن الطامسة تطهر عند العصر تغسل الاولى قال لا تغسل في التي تطهر

ومما اوردوا في تفسيره في قوله  
 سيد محمد بن مسلم في قوله  
 سيد محمد بن مسلم في قوله  
 سيد محمد بن مسلم في قوله  
 سيد محمد بن مسلم في قوله

سلام مع العلامة  
طالب شاه



**ح من الحسن** زائدة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قضاء المائتين الفلق لم تقضي الصوم قال  
 ليس عليها ان تقضي الفلق وعليها ان تقضي صوم شهر رمضان **لو ثقلت** يوسر بن يعقوب عن  
 أبي عبد الله عليه السلام في امرأة دخل وقت الفلق وهي طاهرة فاخرت الفلق حتى حاضت قال تقضي  
 اذا طهرت **ك** عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام قال ثلث بزوجة على كل حال التي  
 لم تحض ومثلها لا تحض فليسوا بأحد لها قال الذي لها اقل من تسع سنين والتي لم يدخل بها والتي  
 قد بست من الحيض ومثلها لا تحض قلت وما حدتها قال اذا كان لها ثمن سنة **أقول**  
 دل الحديث الاول على ان القصة في اتمام العادة حوض من حيث العادة والحديث الثاني ومعلوم  
 على الاستظهار وهو طلب ظهور الحلية كون الدم حضا او طهرا وترك العدة بعد تقضيه  
 العدة يوما فصاعدا وقد اطلق الاصحاب على ثبوت لذات العادة اذا كانت عادتها و  
 العشر ونحوه وزاد على اتمام العادة ولما خلا في بينهم في مقدار زمانه ووجوبه واستحبابه  
 والمستفاد من الاحاديث للعترة كونه في النكاح والتأخير من لا اصحاب على استحبابه ولا  
 استعاده في وجوب العادة عليها باختيارها عدم الاستظهار ولا ينقض صوم ترك  
 الواجب لا يبدل كما لا يخفى في هذه المقام تفصيل سهو وهو انه ان انقطع دمها على  
 العاشر كان ذلك كاستغفار كون العشر حضا فيقتضى صوم العشر وان كانت قد صلت  
 بعقبها وان تجاوز العشر كان ذلك كاستغفار كون الزايد على العادة مظهر وان صومها  
 وصلواتها بعد اتمام الاستظهار كانا صحيحين ووجب عليها قضاء ما اخلت به فيها اتمام الايام  
 والاصحاب التي اطلقوا عليها بعد ذلك واسما علم بحقائق الامور وقد دل الحديث الخامس  
 على مخالفة حكم القرينة لغيرها في سن النكاح واستدلال بعضهم به على ان احديهما يستوي  
 عجيب والحديث السادس والعاشرون يدلان بظاهرهما على ان حد النكاح في سن القرينة  
 وغيرها وهو قول الشيخ في النهاية ووافق الحق في بحث الحد من الشرايع وما في بحثه  
 فذهب اليه استون مطلقا وبدر اية ضعفه والقول بالتفصيل سهو بين المتأخرين وهو  
 برالحج بين الاخبار وقول النهاية غير بعيد وطريق الاحتياط للعبادة والعبادة مما لا يخفى ولا  
 الحاق النبوة بالقرينة فلم اطلع في الاخبار على ما يدل عليه وما تضمنه الحديث  
 من ان الحائض اذا طهرت عند العصر لم تقض الا العصر لعله محمول على ما اذا لم يبق من الوقت  
 سوى ما يخص العصر وما تضمنه الحديث الثامن من قضاء الصوم دون الفلق مما لا يفتقر عليه  
 عليه الاجماع وفي رواية الحسن بن راشد قلت لابي عبد الله عليه السلام تقضي الصلوة قال لا  
 قلت تقضي الصوم قال نعم قلت من اين جاء هذا قال اول من قال ليس وقوله عليه السلام في  
 العاشر ثلثين وجب على كل حال المراد به ان تزويجه بعد الطلاق غير مشروط بانقضاء العدة  
 وقد خالفوا في ذلك رضي الله عنهم في المقيمة والباية فاوجبا عليها العدة اذا اطلقا

البدر المرقوم

بعد

بعد الدخول واستمع في هذا الحديث كلاما مشبه ما في كتاب الطلاق ان شاء الله تعالى **الفصل**  
**الثالث في باقي احكام الحائض وما يسوغ فعله حال الحيض وما لا يسوغ** ستة عشر  
**أمن الصحاح** زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت كيف ما رت الحائض تاخذ من المسجد ولا  
 تقع فيه قال لا الحائض تستطيع ان **تدخل** تصح ما في يدها في غيره ولا يستطيع ان تاخذ  
 ما في يدها منه **ب** ابو عبيدة قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن الطائفة تتبع السج فقل  
 ان كانت من العزائم فلتسجد اذ اسعها **ج** عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه  
 السلام قال سالت عن الحائض تقر بالقرآن وتسجد اذ سمعت النجدة قال تقر ولا تسجد **د**  
 الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في الحائض ملجل لزوجها منها قال تنزل ربا زار الى  
 الركنين ويخرج سر تهايم له ما فوق **هـ** زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام  
 بالرجل من الحائض قال ما بين اليه ولا يوق **و** عيسى بن القاسم قال سالت ابا عبد  
 الله عليه السلام عن رجل واقع امرأته في بيتها قال لا يمس فعل ذلك قد نهى الله ان يقر بها  
 قلت فان فعل اعله كفارة قال لا اعلم وقد ثبتا في غيره **ز** محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه  
 السلام في المرأة يقطع عنها دم الحيض في اخر ايامها قال اذا اصاب زوجها بشيء فليامها  
 بفعل فرجها ثم يشبه ان شاء قبل ان تغسل **ح** الحلبي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام  
 الرجل يطلق امرأته وهي حائض قال الطلاق على غير السنة باطل **ط** رفاع بن  
 موسى الخاسر قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اشترى الجارية فربما احتبس طهرها  
 من قنات الدم او ربح في الرحم ففسي الدوا ذلك فقلت من يومها افحوز لي  
 ذلك واني لا ادري من اجل هو او من غيره فقال لا تفعل ذلك فقلت لعائشة  
 ارفع طهرها منها شهرا ولو كان ذلك من اجل ان كان نطفة الرجل الذي يعزل فقال ان النطفة  
 اذا وقعت في الرحم نصير الى علقته ثم الى مضغه ثم الى مائه الله وان النطفة اذا وقعت  
 في غير الرحم لم يخلق منها شيء فلا تسقها واراذا النطفة طهرها شهرا او جاز وقتها الذي كانت  
 تغت فيه **ي** محمد بن مسلم قال قال ابو جعفر عليه السلام للحب والحائض لئلا  
 المصحف من وراء الثياب ويقرأ من القرآن ما شاء الا السجدة ويدخلان المسجد  
 يجازين ولا يقعدان فيه ولا يقرأان السجدة من الحسين وقد مر هذا الحديث في بحث الحائض  
 زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا كانت المرأة طامث فلا تجل لها الفلق  
 وعليها ان تتوضا وضوء الصلوة عند وقت كل صلوة ثم تقعد في موضع طاهر فتذكر  
 الله تعالى عز وجل وتسبح وتكلم ويحذر بمقدار صلواتها ثم تقر حاجتها **زيد**  
 الشحام قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ينبغي للحائض ان تتوضا عند  
 كل صلوة ثم تستقبل القبلة فتذكر الله تعالى عز وجل بقدر ما كانت تقبل داود بن



فوجد عن ابن عبد الله قال سالت ابن القوي عن الحافظ قال نعم لا بأس قال وقال  
 نراه ونكتبه ولا نصيبه يد زرارة ابن جعفر عليه السلام انه قال للعدو وللخص  
 الغنا اذا اذعت صدقت عبد الله بن بكر عن بعض اصحابه عن ابي  
عبد الله عليه السلام قال اذا حاض المرأة فليأتها زوجها حيث شاء ما اتى موضع الدم  
علي بن يقطين عن ابن الحسن عليه السلام قال سالت عن الحائض ترى الطهر فيقع عليها  
 زوجها قبل ان تغسل قال لا بأس وبعد الغسل حب الي ابن الكثير الثاني  
 على وجوب سجود الحائض عند سماع السجدة ولو لم يدر ما رواه ابو بصير قال  
 قال ابو عبد الله عليه السلام اذا قرئ شي من القرآن وسعته فاسجد وان كنت على  
 عروضة وان كنت حائضاً وان كانت المرأة لا تقبل وسائر القرآن انت فيه بالخيار  
 ان شئت سجدت وان شئت لم تسجد وقال الشيخ في النهاية لا يجوز لها ان تسجد  
 بحجة الحديث الثالث وربما حمل على سجدات غير العزائم بقرينة قوله عليه السلام نراه  
 ولا تسجدوا للمراد به انها تقرأ غير العزائم واجاب الغلام في المختلف نارة بالمعنى  
 صحة سنده وفيه نظر لا يخفى واخرى بان قوله عليه السلام ولا تسجد كنائز عن النبي عن  
 قراءة القرآن التي يجب السجود فيها فكله عليه السلام قال تقرأ القرآن ولا تقرأ العزائم فلهذا  
 الحديث يحمل آخر وهو ان يكون قوله عليه السلام تقرأ او لا تسجد نحو لا على النجس من عدم  
 سجودها اي كيف تقرأ ولا تسجد والحديث الرابع يدل على ما ذهب اليه السيد المرتضى  
 من ان قوله عليه السلام لا تسجد من شتم الاستماع من الحائض كما في ابن زريق وما  
 رواه ابو بصير قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الحائض ما يحل لزوجها منها قال تترك ما زاد  
 الى الركبتين وتخرج ساقها وله ما فوق ذلك ما رواه ابو عبد الله عن ابن عبد الله قال سالت  
ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ما يحل له من الطهارة قال لا شيء حتى تطهر والركبتين في سياق النفي  
 للعدم ختم الاستماع بما فوق القم وتحت الركبتين بالاجماع فيبقى الباقي والركبتين على  
 الركبتين وجلا وهذا احايث عليها جعلا بينهما وبين الحديث الخامس والخامس عشر واحد  
 اخري ضعيفة السند ولا بأس به واسه اعلم وقد استفاد من ظاهر الحديث الخامس والخامس عشر  
 وطى المرأة في دبرها وسجي الجن فيه في كتاب النكاح انشاء الله تعالى وقوله عليه السلام لا  
 يوفى اي لا يدخل ولا يقاب الا دخل والحديث السادس يدل على عدم وجوب الكفارة  
 على الجماع في الحيض وهو قول الشيخ في النهاية وتبعه جمع من متاخرى الاصحاب ويؤيده  
 رواية ابن زريق عن احد عليها السلام قال سالت عن الحائض بايتها زوجها فقال ليس عليه  
 شيء يستغفر الله ولا يعود ورواية ابن ثابت الملاذني قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن  
 وقوع الرجل على امرأته وهي طامست خطا قال ليس عليه شيء وقد عصى دبره وذهب الاكثر

هذا الحديث  
 في نسخة  
 من نسخة  
 من نسخة

كالمفيد والصدوقين والمرقني وابن ادریس وابن جریر وابن البراج والشيخ في التذنيب وط  
 ورجا الى الوجوب بل نقل المرتضى وابن ادریس اجماع الاصحاب عليه ويؤيده رواية محمد بن مسلم  
 قال سالت عن امرأته وهي قال تصدق بدنيا ولا تستغفر الله ورواية ابن ابن ابن  
عبد الله عليه السلام قال من اتى حائضاً فليصليها نصف دينار تصدق به ورواية ابن طاهر  
عبد الله عليه السلام عن الرجل يقع على امرأته وهي حائض قال تصدق على مسكين بقدر  
 شبعه والشيخ في باب رجل الرواية الاولى على الوطى في اول الحيض والوسطى على الوطى في وسط  
 والاخير على الوطى في اخره مقدار الشبع على ربع دينار مستند في ذلك بما رواه داود بن  
 فرقد عن ابي عبد الله عليه السلام في كفارة الطهارة انه تصدق اذا كان في ليله بدنيا وفي وسطه  
 نصف دينار وفي اخره ربع دينار قلت فان لم يكن عنده ما يكفي قال تصدق على مسكين واحد  
 والا تستغفر الله ولا يعود فان لم يستغفر توبه بركعة وكفارة كل من لم يجد السبل الى شيء من الكفارة  
 ثم انطاب ثراه جل كلاله من الحديث السادس ورواية زرارة ورواية ابن الملاذني على ما اذا لم يعلم  
 الوطى بها حائضاً ثم قال وليس لاحد ان يقول لا يمكن هذا التأويل لانه لو كانت هذه الكفارة  
 محولة على حال النسيان لما قالوا عليهم السلام تستغفر دبره مما فعل ولا بد من عصى دبره لانه  
 لا يتبع اطلاق القول عليه بانه عصى ولا كفى على الاستغفار من حيث انه فرط في السؤال  
 عنها هل هي طامست ام لا مع علمه بانها لو كانت طامست لم يعلم عليه وهذا التقدير  
 كان عاصياً ووجب عليه الاستغفار لانه اقدم على ما لم يأم به ان يكون قبيحاً قال  
 والذي يكف عن هذا التأويل جزئياً لمرادى ان وقوعه عليها كان في حال الخطا فافاق  
 عليه السلام ليس عليه شيء وقد عصى دبره انتهى كلامه على المقام وفيه من الشكاف  
 لا يخفى ومن لم يرضه المحقق في المعنى وقال انه تأويل بعيد وجمل رويات الكفارة على  
 الاستحباب جمعاً بين الاخبار قل واما احتجاج الشيخ وعلم القدي بالاجماع فلا نعلم  
 وكيف يتحقق اجماع فيما يتحقق فيه الخلاف ولو قال المخالف معلوم قلنا لا نعلم ان خلاف  
 غيره وسع الاحتمال لا يفي وقوف بان الحق في خلافه انتهى طاب ثراه وللتوقف في هذه المسئلة  
 بخاروا به اعلم بحقيقة الحال والحديث السابع والسادس عشر مما استند اليهما على جواز وطى  
 الحائض بعد طهرها وقبل الغسل وعليه اكثر الاصحاب رضوان الله عليهم ولم يشترطوا  
 في اباحة الوطى سوا النقاء وجلا الاخبار المتضمنة للنهي عن الكراهة كرواية ابي بصير  
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن امرأته طامست فارت الطهر يقع عليها  
 زوجها قبل ان تغسل قال لا شيء تغسل وذهب الصدوق رحمه الله الى حرمة الوطى قبل  
 الغسل لا بشرطين احدهما ان يكون الرجل شيقا اي شديد الميل الى الجماع والثاني ان  
 تغسل زوجها وذهب الشيخ ابو علي الطوسي في كتابه في مجمع البیان الى ان خل



وطباً مشروطاً بان تتوضأ او تغسل فرجها بل طاهر كل بعد يعطى ان هذا هو المذهب المعروف  
 بين اصحابنا ولم يظهر ما يدل عليه وذهب الشيخ الصدوق رحمه الله الى ان ذلك بعد ولحيت الصبح  
 صريح في استراط الامر بين الذين ذكره طاب ثراه ويؤيد قول بعض المفسرين في قوله تعالى  
 فاذا نظروا فانقروا اي فاذا غسل فرجهم وليس تنزل الاخبار المتضمنة للمني عن الوطئ قبل  
 الغسل على الكراهة باولي من تنزلها على عدم حصول الشرط والله سبحانه اعلم وقد دل الحديث  
 الثامن على بطلان طلاق الحائض وهو موضح وفاق ذلك مع الدخول في حضور اليوم  
 او كونه مستحب الكلام فيه في كتاب الطلاق انت اياه نقلاً والحديث التاسع يدل على صحة  
 من سقى الدوا الموجب للحيض من اجتناب جوفها شرافاً فساداً لا مكان حملها ودرجتها  
 منه الامتناء الى عدم مجامعة الحيف الحبل ومانع من الحديث الحادي عشر مما تقدم به اصحابنا  
 رضوان الله عليهم وهو يدل بظاهره على ما ذهب اليه الباقين بابوين من وجوب ذلك كقول علي  
 الحائض كما تعطيه لفظه على ولا حجاب حمل على الاستحباب كما هو الظاهر من الحديث الثاني  
 عشر وهو لا حرم وما تقدمه الحديث الثالث عشر من منع الحائض من مس العقبين لا يعود ان  
 يستبطن منه المنع بمس كتاب القرآن بطريق اولي والحديث الرابع عشر يدل على قبول قولنا في  
 انقضاء عدتها سواء كانت بالحيف او بالانزاع وعلى تحريم وطئها بعد اجازة بارها حائض  
 والظاهر ان ذلك اذا لم ينهها بتوضيح حقه وقد استدل جماعة من اصحابنا على وجوب  
 قول قولنا اجازة بارها بالحيف بقوله تعالى ولا يحل لهن ان يكمن ما خلو الله في ارحامهن  
 قالوا ولو كان وجوب القول لما حرم الكتمان وانت خير بتطرق النكاح الى هذه الملة ثم اذ  
 ليست بيئة ولا رينة ولحل لتكليفها باظهار ذلك مرة كما يجب على الشاهد عدم كتمان  
 الشهادة وان علم عدم قبول الحاكم لها وانه سبحانه اعلم  
 الاستحاضة والنفس وما يتعلق بهذين من الاحكام وفيه فصلان فيما يتعلق بالاحتياط  
 تسعة احاديث من الصحاح معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام الحيف والاستحاضة ليس  
 يخرجان من مكان واحد ان دم الاحتياط بارد ودم الحيف حار وقد مر في حديث الحيف  
 زارة عن جعفر بن عبد الله قال سالت عن الطلست تقعد بعد ايامها كيف تقص قال تقص  
 ليوم او يومين ثم هي مستحاضة **قلت** وتوثق من نفسها وتصل كل صلاة بوضوء مالم  
 لم تبعد الدم فاذا انقعد الدم اغتسلت وصلى ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال المتحاضة  
 تغسل عند صلاة الظهر وتصل الظهر والعصر ثم تغسل عند المغرب وتغسل المغرب والعشاء ثم تغسل  
 عند الصبح فتصل الفريضة وبما سبها بان ياتها بولها اذا اشارت ايام حيضها فيحذر لها زوجها  
 قالوا قال لم تفعل امرأة احتياطاً الا عوقبت من ذلك صفوان بن يحيى عن ابي الحسن عليه السلام  
 قال قلت لم جعلت فداك اذا مكثت للمرأة عشرين ايام ثم ظهرت فمكثت ثلثة ايام طاهر

ثم رأت الدم بعد ذلك انكس عن الصلوة قال لا تهنين مستحاضة تغتسل وتستدخل فقلته بعد فقلته  
 بين صلاتين يغسل ويأتيها زوجها اذا اراد معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال المستحاضة  
 تنظر ايامها فلا تغتسل فيها ولا تغتسل بايامها فاذا جازت ايامها ورات الدم ثقب الكرى فغسلت للظهر  
 والعمود وخرقته وتغسل فرجها والمغرب والعشاء على نور هذه وتغسل للصبح وتغتسل وتغتسل  
 وتغسل في باطن المسجد وسائر حجبها خارج ولا ياتها بولها الايام فربما وان كان الدم لا يثقب الكرى  
 نوضات ودخلت المسجد وصلى كل صلاة بوضوء وهذه ياتها بولها الايام فربما  
 بن نعيم الصحاف قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان ام ولد لي تربي الدم وهي حامل كيف تقص بالقلعة قال  
 فقالت اذا رأت للدم الدم بعد ما يغتسل من وقتها لوقت الذي كانت ترى فيه الدم من ليلتي التي كانت  
 تقعد فيه فان ذلك ليس من الرحم ولا من الطلست فلتوضأ وتغتسل بالكرسى وتصل واذ رأت ليلتي الدم  
 قبل الوقت الذي كانت ترى فيه الدم بقليل او في الوقت من ذلك الشهر فانه من الحيض فلتكس عن الصلوة  
 عدداً ما لها التي كانت تقعد في حيضها فان انقطع الدم عنها قبل ذلك فلتغسل وتغسل وان لم ينقطع  
 عنها الا بعد ان يضي الايام التي كانت ترى الدم فيها يوماً او يومين فلتغسل وتغتسل وتغسل وتغسل  
 الظهر والعصر ثم تغسل فلان كان الدم فيما بينها وبين المغرب لا يغسل من خلف الكرى فلتوضأ وتغسل  
 عند وقت كل صلاة مالم يطر الكرى عنها فان طرحت الكرى عنها فارتد الدم وجب عليها الغسل  
 قالوا وان طرحت الكرى عنها ولم يسل الدم فلتوضأ وتغسل وتغسل عليها قالوا ان كان الدم اذا سكنت  
 الكرى بيسل من خلف الكرى صبياً يترقي فان عليها ان تغسل في كل يوم وليلته ثلث مرات  
 وتغتسل وتغسل الغسل الفجر وتغسل الظهر والعصر وتغسل المغرب والعشاء الاخره قالوا وكذلك تغسل السحابة  
 فانها اذا فعلت ذلك اذهب الله بالدم منها زهارة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام قال تقعد قدر حيضها  
 وتستطير يومين فان انقطع الدم ولا اغتسلت واحتشيت واستقربت وصلى فان جاز الدم الكرى  
 نصبت واغتسلت ثم صلت الغداة بغسل والظهر والعصر فغسل والمغرب والعشاء بول وان لم يجز  
 الكرى صلت تغسل واحد قلت والحائض قالوا ذلك سوار فان انقطع عنها الدم ولا يجز مستحاضة  
 تضع مثل النفاء ولا تدعي الصلوة على جوار فان النبي صلى الله عليه وسلم قال الصلوة على عاد دينكم  
 محمد بن الحنفية عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت المرأة تستحاض فقال قال ابو جعفر عليه السلام سالت رسول  
 الله صلى الله عليه واله المرأة تستحاض فامرهم ان تكث ايام حيضها لا تغتسل وتستد  
 قطنه وتغتسل بثوب ثم تغسل حتى يخرج الدم من وراء الثوب على بن مزيار قال كتبت  
 اليه امرأة طهرت من حيضها او من نفاسها من اول شهر رمضان استحاضت وصلى وصليت  
 شهر رمضان من غير ان تقول ما تقول المستحاضة من الغسل لعل على ثوب فله يجوز صومها وصلى  
 فكتب تقضي صومها ولا تقضي صلواتها لان رسول الله صلى الله عليه واله كان يامر فاطمة عليها  
 السلام والمومنات من ناسبه بذلك **قول** دل الحديث الثاني واخر الحديث الخامس

فيه

خل



حكم الاستحاضة القليلة من وجوب الوضوء عند كل صلوة والمنهج في ذلك ابدال القطنة  
 ولحل هذا مستثنى من العفو **بجاسة ما لا يتم فيه الصلوة** ولم يفرق في الاضمار على ما عليه  
 ولكن مخرج العلامة في التثنية بانه لا خلاف عندنا في وجوب ابدال وقوله عليه السلام  
 المراد بغير الحيض ولا يتعد ان يكون المراد من امرها بالامتناع من نفسها ان تحبس القطنة  
 وقوله عليه السلام بغير الدم بالمثل المعجزة الظاهر ان المراد به ما لم يبق الكبريت واما التي تبقى منها  
 الكبريت ولا يمسح وهي المعبر عنها بالتوسط فلا يكثر على ان يحبس فيها مع احوال القليل الفصل  
 الصبي فقط **والاستنباط** ذلك من الاضمار المعبر ولا يخرج من اشكال الظاهر منها مساواتها للقدم  
 الثالث المعبر عنها بالكبريت في وجوب الغسل الثلثة كاذب **البيهقي** ابن الجيد وابن عتيق  
 والمحقق في المعبر والعلامة في التثنية وهو المستفاد من اطلاق الحديث الثالث والرابع والخامس  
 ولغة ايامها في الحديث الخامس في قوله عليه السلام اذا جازت ايامها بخروجها من مفرقها  
**والاحتساب** استدلال الكبريت ونحوه بغير الدم ولا يستفاد من التثنية والثالثة والفاء من استمر  
 الكلب اذا دخل ذنبه بين فخذي و المراد به ان تعدي في خرقه طويلا تشد احد طرفيها من قدام  
 وتخرجهما من بين فخذيها وتشد طرفيها الاخر من خلف والعرب يقولون هذه الخرقه جيفة وقوله  
 عليه السلام وتحتسب مضبوط في بعض نسخ التهذيب المخرجة بالثنية المعجزة المستدرة وفي  
 بعضها تحتسب ان الشاة من فوق **والبا** الموصوف وقد يفسر على الاول بربط خرقه تحتسب بالقطن  
 يقال لها كحشي على عجزها وفي القاموس المحدث المردوخرب كشد غليظ ايض صغير تتردد  
 به ويفسر على الثاني بالاحتساب وهو وجه الساقين **والتهذيب** في الصبر بجماعة ونحوها ليكون  
 ذلك موجبا لزيادة حفظها من تعدد الدم وفي بعض نسخ **البيهقي** والمراد منها الاحتساب  
 بالتحاويل لعل النسخة الاولى اصح والفعلة قوله عليه السلام وتضم فخذيها في السجدة لعل مضمر معنى  
 الادخال لذلك عدي بقي وان جعلت الطرف حاكما لا يستمر لم يخرج الى التضمين والواو في قوله  
 عليه السلام وسار جدها خارجا والاولا وقد تضمن هذا الحديث وسبقه اياها وطى الاحتساب  
 وهو لا خلاف في جوازها في الجملة **والا** الخلاف في اشتراط ما يتوقف عليه الصلوة من الغسل والوضوء  
 ففي بعض الروايات الضعيفة ما يدل عليه فظاهر الاحاديث المعبر اطلاق الجواز وسيل  
 وافق والحديث السادس يدل على ان الاحتساب اذا لم يتجاوز ذمها القطنة اذا تحلها ولم يسلم  
 اذا لم تحبها فالحصل عليها وانما عليها الوضوء وان سار بعد طرح القطنة فعليها الغسل وانما اذا تجاوز  
 الدم القطنة المحل وسار عنها فعليها الغسل الثلثة وربما استدرك على وجوب غسل واحد  
 في الاحتساب للتوسط وهو كما ترى ولا يخفى ان قوله لفظه من في قوله عليه السلام من الوقت الذي  
 كانت ترى فيه الدم لا ابتداء الغاية في قوله من الشهر الذي كانت تقعد فيه للتبضع اي  
 حال كون ذلك الوقت من الشهر وما تضمنه الحديث السابع من التعصب المراد به الخشب ولا يستفاد

والغسل في قوله عليه السلام في اخره وان لم يخرج الكبريت فغسلت لغير واحد كما يمكن ان يراد بغسل الاستحاضة  
 ويمكن ان يراد بغسل النفاس فلا يستدل به بوجوب غسل واحد في التوسط مدخول وقوله عليه  
 السلام في الحديث الثامن استحاض اي يستمر بها الدم وقد تراءى بان هذا الحديث مروي في الظاهر لانه  
 على انها اذا اغتسلت عادت بها وغسلت للحيض واستغفرت لا يجب عليها غسل آخر للمصلح الي  
 يخرج الدم من وراء الثوب الذي استغفرت به وهو يقتضي الحاق التوسط بالقليل في عدم  
 وجوب الغسل اللهم الا ان يقال انه انما يدل على انها اذا اغتسلت واستغفرت وخرجت من  
 حكم الحيض ولكنها تعلم عدم نقاها فانه لا يجب عليها ان تغتسل الدم في كل ان لغسل ما يقتضيه  
 مرتبة بل تغسل ما يغسل المستحاضة القليلة بناء على صالة عدم خروج دم بعد الغسل زائد على قبل  
 مراتب الاحتساب وانما يجوز لها الاستمرار على عدم تغسل حال الدم الى ان ينقضي **وراء** التوضيح  
 الذي استغفرت فيه فيجب حينئذ حاله وغسل ما يقتضيه من نية ولم يظهر من الحديث انها  
 لو تغسلت حال الدم في احتسابه وغسلت حصول الحالة التوسط لم يجب عليها الغسل لعل يقتضي  
 ليكون من ترك الظاهر هذا غاية ما يمكن ان يقال والنظر فيه مجال واسع واسه لعل وقد يند  
 بالحديث التاسع على ان المستحاضة اذا غسلت بالاعمال النهار بيل يصير صومها وقيدت  
 بالاعمال النهار باذا لا دخل لغسل الليل المستقبلة في صحة صوم يومها الثاني واما غسل الليل  
 المأمية فقد توقف بعضهم في مدخله في صوم يومها المستقبلة وقيل بعض **الشيخ**  
 المتأخرين قد ساء روحه بانها ان قدمت غسل الليل اجزا عن غسل العائنين وان اخرج  
 الى الغي بطال الصوم وهو غير بعيد لكن اصل اشتراط صوم المستحاضة بالغسل محل تأمل فان  
 هذا الحديث مع اضماع معلول يقتضيه ايجاب قضاء الصوم دون الصلوة ولا فرق  
 بينهما على ذلك التقدير **والشيخ** حمل على ما اذا لم يكن عالما بان عليها الغسل لكل صلوتين  
 وهو كما ترى وربما حمل على ان ما تضمنه من انها لا تقضي الصلوة معناه انه لا يجب عليها قضاء  
 جميع الصلوات لان بعضها كان في ايام الحيض وهو مع بدء حكمه فان **الصلوة** في قوله  
 السائل هل يجوز صومها و صلواتها المراد بها الصلوة التي كانت بها في شهر رمضان وهو الزمان الذي  
 استحضرت فيه كما يدل عليه قوله طهرت من حضاها او نفاسها من اول شهر رمضان وليس  
 الكلام في الصلوة التي قعدت عنها اتمام حضاها قبل دخول شهر رمضان واما تعليق الحار  
 في قوله من اول شهر رمضان بالحيض والنفاس فعنه ان ظاهر الكلام برأيه لا يجدى دفع  
 وانه علم بحقايق الامور **الفصل الثاني في النفاس** تسعة احاديث **أمن** **الصالح** زياره  
 عن احد علماء السلام قال انفسا نكر من الصلوة اياما التي كانت تكت فيها لم تغسل  
 كما تغسل المستحاضة **ب** زياره قال قلت انفسا من نضل قال فقد ايام حضاها وتنظروا  
 فان انقطع الدم ولا اغتسلت واحتشيت واستغفرت وملت للحديث وقد مر في بعض النسخ



**ج** محمد بن مسلم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام تفعد النفس حق تصلي قال غلبت سبع عشرة ثم تقصل وتحتشي  
وتصلي **د** ابن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول تفعد النفس سبع عشرة ليلة فان رأت  
دما صنعت كما صنعت المستحاضة **هـ** محمد بن مسلم **الجب** عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال الله عز وجل  
لم تفعد فقال ان اساءت عيني لم يها رسوا الله عليه السلام ان تقفل لثاني عشرة ولا تجلس ان  
تستظهر بيوم او يومين **و** **ومن الحسن** الفضل بن يسار وزاد عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال الله  
تعالى من صلى اياما فراقها التي كانت تمكث فيها لم تقفل وتقبل كما تقفل المستحاضة **ز** **عن الموثقات**  
زاد عن ابي عبد الله عليه السلام قال تفعد النفس اياما التي كانت تقعد في الحضي وتستظهر بيومين  
عشرين **م** عن ابي عبد الله عليه السلام في المرأة تنصبها الطلق اياما او يوم او يومين فري الصفرة او  
فقال تصلي سالم تد فان غلبها الوجع فنامت اصلح ثم تقدر على ان تصليها من الوجع فعليها قضاء  
تلك الصلوة بعد ما تقدر **هـ** **يونس بن يعقوب** قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول التفات تجلس اياما  
التي كانت كانت تخيف ثم تستظهر وتقتل وتصلي **قوله** **الحديث** في تحديد النفس متخلفه  
كما نرى الا انه لا خلاف بين اصحابنا رضوان الله عليهم في انه لا حد لقله فإذا ان يكون لحظا وانا  
لخلاف في الاكثر والستفاد من الحديث المذكور الثاني والثالث والتابع والتابع اربعة لا يتجاوز  
العشرة والى هذا ذهب **الشيخ** وابوالصالح وابن البراج وابن ادریس والمفيد في احد قوليه من  
الحديث الثالث والخامس ان ثمانية عشر وبه قال الصدوق وابن الجببر والبرقي وسائر الرواة في قوله  
الآخر من الحديث الرابع انه تسعة عشر ولا يحضران احد من اصحابنا قال به والعلامة في المتخلفا  
رام الجمع بين اكثر هذه الاخبار فيجعل الثمانية عشر للبدء والسادات العادة فعادتها والجمع في باب  
اورد اخبارا متخلفة سوى ما ذكرناه فبعضها يدل على الاستداد الى ثنتين وبعضها الى اربعين  
والجحد **و** قال بعد ما اورد الحديث الخامس انه لا بد من ان ايام النفس ثلثي عشر وانا بدلت على  
انه صل الله عليه وآله امرها بعد الثلثي عشر **باعتق** وانا كان فيه جملة وقال ان ايام النفس ثلثي عشر يوما  
وليس هذا في الخبر ثم ان قد رآه موصيا اخذ في تقدير الخبر **عن** الاخبار الدالة على الزيادة على العشرة **فقال**  
في الكلام على هذه الاخبار طرق اربعة اهل هذه الاخبار اربعة اقسام مختلفة الالفاظ متضادة للعلاني لا يمكن  
العمل على جميعها المتضادة ما يعمل بعضها لانه ليس بعضها بالعمل عليه وفي بعض النسخ والناسبة انه يمكن ان  
تكون هذه الاخبار خرجت من النقبه لان كل من في القناديل في ايام النفس اكن ما نقول ولهذا  
اختلفت الالفاظ الحديث كاختلاف العامة في مذاهبهم فها هم عليهم السلام اقول كل قوم منهم على حسب ما عرضوا  
ارادتهم ومذاهبهم والثالثة انه لا يمنع ان يكون اياما على ما علم امر الله آتت عليها هذه الايام فلم تقفل  
فامر بها بعد ذلك **باعتق** وان تقول كما تعلم المستحاضة ولم يدل على ان ما فعلت المرأة في هذه الايام  
كان حقا هذا كلامه بلفظه ثم انه طاب نراه ابد كلامه بمرفوعة ابراهيم بن هاشم قال سألت امراة ابا  
عبد الله عليه السلام فقالت اني كنت اقف في نفاسي عشر من يوماتي اقول في ثمانية عشر يوما فقل ابو

عبد الله ولم اقل في ثمانية عشر يوما فقال رجل الحديث الذي روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله انه قال لا اله الا الله  
عيسى حين نعت محمد بن ابي بكر فقال لعبد الله عليه السلام ان اسألك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وقد اختلف  
لها ثمانية عشر يوما ولوساته قبل ذلك لا مره ان تغفل وتغفل ان تغفل المسامحة هذا ورياي عن بعض  
عليه قول طاب ثراه في الطريق الاول ان هذه الاجزاء اجزاء واحد بل الاجزاء التي دلت على عدم تجاوزه الغرض  
ايضا اجزاء واحد غير بالغضد التواتر في الفرق والجواب ان هذا هو روعه لم يرد بقوله هذه الاجزاء  
اجزاء واحد انهم لم يبلغ حد التواتر بل اراد انهم لم يقرن بشي من الموديات التي توجب العقل بغيرها فان  
عنه ان الخبر الذي يعلم يبلغ حد التواتر على ضربين ضرب ثابت بطاقه دليل العقل او الكتاب والسنة  
المقطوع بها وكان موافقا لما وقع عليه الاتفاق فهذا لا يطلق عليه جنس واحد ولا حقيقة ومن  
القول بالمواتر وضرب كل من تلك الموديات فهذا يسمى بجنس واحد وقد قرر هذا الاصطلاح في مسأله  
كتاب الاستبصار والمراد هنا هو المعنى الثاني واسأل الاجزاء الاخر الدال على عدم تجاوزه الغرض وقد تأيدت  
عنه بموافقة ما وقع الاجماع عليه اذ لا خلاف في ان اكثر الناس ليسوا اقل من غيره ولما خلا في الزايد  
فوجب القول بالطلب بالجمع عليه كذا قال طاب ثراه في الاستبصار والله اعلم **المطلب الرابع**  
**في غسل الاموات** ويندرج الاحكام المتقدمه على الموت والمتاخره عنه وتوابع الموت والنجاة  
وادابها وذكر الموت وفيه مقدّم ومفوض وله سبعة المقدمات في ثواب المرض وعبادته ومقتل  
جلوسه العائدين عند الاستحباب علام اخوانه بمرضه ليعودوه واذنه للعود في الدخول عليه  
والترغيب للموصيه وذكر الموت اعانت الله تعالى عليه ثلاثة عشر حديثا **أمن الصحاح** عبد  
الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله رفع راسه الى السماء فقسم فقيل  
له يا رسول الله رايك تنفع راسك الى السماء قسمت قال نعم **من** ملك هبط من السماء الى  
الارض يلتمس ابن عبد الله صاحب الامور من مصل كان يعمله فيه ليكتب له عمل في يومه وليلته  
فلم يجد في مصله فوجا الى السماء فقال لا ريب عندك فلن للمؤمن التمساه في مصله **لكن** له  
عمله ليوم وليلته فلم نصيبه ووجدناه في جالك فقال اسعز وجل اكتم العبد في مثل مكان  
يعمل في همة من الخير في يومه وليلته ما دام في جاني فان عليا ان كتب اجر مكان يعمل اذا جسته  
عنه **باب** معوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام قال انما مؤمن عا د موات حتى يصح بشعبه  
سبعون الف **باب** فاذا فقد عند الرحم واستغفر له حتى عيش وان عاده سا كل له مثل  
ذلك حتى يصح **باب من الحان** عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول  
يجزي للمريض منكم ان يوذّن اخوانه بمرضه فيعودوه فيؤجروهم ويؤجروا فيه فلا يقل له نوم  
يؤجرون فيه بمشاهم اليه فكيف يؤجروهم فيقول يا كذا له لم الحان فيؤجروهم فيك  
له بذلك عشر صنفات ويرفع له عشر درجات وتنج عنه بها عشر شئات **باب** يونس قال قال ابو  
الحسن عليه السلام اذا مرض احدكم فلياذن للناس يدخلون عليه فانه ليس من احد الا وله دعوة







عليه وآله الحمد الذي استنقذ النار **٢** رزارع عن أبي عبد الله عليه السلام قال أدركت الرجل  
عند النزع فلقنه كلمات الفرج لا اله الا الله العظيم سبحانه اسم رب الموت  
الصبح ورب الارضين والسموات وما بينهما وما تحتهن ورب العرش العظيم والحمد لله  
رب العالمين قال وقال ابو جعفر لو أدركت **٣** مكرمه عند الموت لنتفعه فقبل له عبد الله  
عبد الله كان يتفقه قال يلقنه ما اتم عليه **٤** حفص بن الخزي عن أبي عبد الله عليه السلام  
انكم تلقون موتاكم عند الموت لا اله الا الله ونحو تلقن موتانا محمد رسول الله صلى الله عليه وآله  
**٥** الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال اذا حضر الميت قبل ان يموت فلقنه شهادة ان لا اله الا الله  
وحد لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله **٦** يحيى بن سابط قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول  
في الميت تدح عيناه عند الموت فقال ذلك عند معاينة رسول الله صلى الله عليه وآله في بيته  
يسروا ثم قال ما ترى الرجل يرى ما ليس له وما يجب فتدح عينه للموت ويضحك **٧** اقول سمعني  
ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت الميت تسبح ما اذا مدت عليه ثوبا وينزل به بالبار للمفعول  
احيا احياء الموت وما تضمنه الحديث الثاني والثالث من ان النقل الى الصلوة متروك بتعسر  
النزع بمولود وفيه عليه السلام في اطلاق جماعة استحباب نقله الى مصلحه والحديث الرابع والخامس  
ما استدل به جماعة من اصحاب علي باحوال الموتى من وجوب التوجيه الى القبلة حال النزع  
وربما استقصى **٨** في ظاهره الناهي لوجهه اليها بعد الموت والخامس ليس مرحا في الموت  
وهذه الشيخ في الخلاص الى الاستحباب وهو قول السيد المرتضى وابن ادریس ووجهها الحق  
في المعبر ويمكن ان يقال ان الظاهر جريان قوله عليه السلام اذا مات وادخل على قبره واحد من  
خير ان اطلق الميت على المنزلة الموت شايح في الاستحباب في الاجابة على الحديث الثاني  
والثامن والتاسع والعاشر والظاهر ان الحكم الخبرية بمعنى الامر فالاول عدم الخروج عن  
المشهور وقوله عليه السلام في الحديث الرابع فحرم نجاة القبلة كتابية عن توجيهه اليها وقيل  
فقدت نجاة زبداني تلقاه والظاهر ان المراد موضع المغسل الخفية التي تحت فيها  
الغسل والمستقبل بالبناء للمفعول يعني الاستقبال وقد دل الحديث على وجوب التوجيه الى القبلة  
حال الصلوة وكثير من اصحاب علي استحباب ذلك وحيي الحكم فيه انما هو انما هو في ذلك  
الحديث السادس والتابع على استحباب تلقين المتضرر كلمات الفرج ويستفاد من آخر  
الحديث السابع تلقين الاقرار بالائمة عليهم السلام وهو المراد من قوله عليه السلام تلقن ما اتم عليه  
وفي رواية اخرى عن السائر عليه السلام انه قال لو أدركت مكرمه قبل ان تقع النفس موقعها العلية  
كلمات ينفع بها ولكن ادركته وقد وقعت النفس موقعها فقال له ابو بصير جعلت فداك  
وماذا لك انك لم قال هو واسم ما اتم عليه فلقنوا موتاكم عند الموت شهادة ان لا اله الا الله وآله  
وفي رواية اخرى لقيه كلمات الفرج والشهادتين والاقرار بالائمة وادركته واحد حتى ينقطع عنه

الحكم وظاهر هذا الرواية يعطى تكرار التلقين مرة بعد اخرى الى ان يعجز الميت عن متابعة التلقين فيما يقول وما تضمنه  
الحديث العاشر من معاينة رسول الله صلى الله عليه وآله عند الموت فقد ورد في الاحاديث متعددة وفي بعضها  
دلالة على انه يجازى من الموتى على ما كانوا عليه في الدنيا من النعم والسيئة على ما كان عليه في الدنيا من النعم والسيئة  
التي اولها يا رندان من عمت برئي من موسى او صافق قبله مشهور في الدين ان الذي ينسب اليه  
عليه السلام **الفصل الثاني** في كيفية غسل الميت واداء غايته عن حديث **الاول من الصحاح**  
ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن غسل الميت فقال غسله بآية وسدر ثم اغسله على اثر ذلك شاة  
اخرى على كفاه وكافور وذو برك ان كانت وغسله بالثلث ماء قراح قلت ثلاث غسلات لجدك كله قال  
نعم قلت يكون عليه ثوب اذا غسل قال ان استطعت ان يكون عليه قميص فغسله من تحته وقال اجب  
لن غسل الميت ان يلقى عليه الحرقه حين يغسله **٢** يعقوب بن يقطين قال سالت ابا عبد الله عليه السلام  
عليه السلام عن غسل الميت اية وضوء للمصلاة ام لا فقال غسل الميت بدار من اقد فعل بالموتوم  
تغسل وجهه ورأسه بالسدر ثم يقاض عليه الماء ثلاث مرات ولا يغسل الا في قميص يدخل رجل  
بره ويصعب عليه من فوفة ويجعل في الماء شي من سدر ونبي من كافور ولا يصير بطنه الا ان يخاف  
شيئا فربما يصير رقيقا من غير ان يغسله يغسل بدهن قبل ان يغسله للميت ثلاث مرات  
لم اذا كفنه اغسل **٣** حريز قال سالت ابا عبد الله عليه السلام قال الميت يغسل بدهن ثم يغسل بدهن ثم يغسل بدهن  
**٤** علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سالت عن الميت يغسل في القضا قال لا بأس  
وان يترسب فواجب **٥** محمد بن الحسن الصفار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الميت يغسل في القضا قال لا بأس  
هل يغسل الميت وماه الذي يصعب عليه يدخل في يديه كيف فروع يكون ذلك في بلاء **٦**  
رزازع قال قال ابو جعفر عليه السلام لا يغسل المار للميت **٧** يعقوب بن يقطين قال سالت ابا عبد الله عليه السلام  
المرء عليه السلام عن الميت كيف يوضع على المغسل موجهها وجهه على القبلة او يوضع على يمينه  
ووجهه على القبلة قال يوضع كيف يشاء فاذا اطرو وضع كالوضع في قبره **٨** عبد الرحمن بن  
ابو عبد الله قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الميت كيف يوضع في القبر قال ان عبد الرحمن  
بن الحسن مات بالابواب مع الحسين عليه السلام وهو مجرم ومع الحسين عليه السلام عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد  
الله بن جعفر وضع به كما يضع بالميت وعطى وجهه ولم يمت طيبا قال وذلك في كل شيء  
عليه السلام **٩** محمد بن مسلم عن ابي جعفر وابي عبد الله عليه السلام قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الميت كيف يوضع  
اذا مات فلا يخطا وجهه ويضع به كما يضع بالحلال غير انه لا يبرط **١٠** من الحسن بن سليمان  
بن خالد قال سالت ابا عبد الله عليه السلام اذا مات لا حنك ميت نسجه في القبلة ولا يمد له اغسل  
الحديث وقد مر في الفصل الثاني **١١** سليمان بن خالد قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن غسل  
الميت كيف يغسل قال يغسل وسدر واغسل جده كله واغسل اذنيه على كفاه ثم يغسل اذنيه  
على كفاه ثلاث مرات قال نعم قلت فايكون عليه حين يغسله قال ان استطعت ان يكون







وجوب الاستقبال واستحبابه بان لقابل ان يقول ان الظاهر من قوله عليه السلام يوضح كيف تشر الخبير  
 بين الموضوعين اللذين ذكرهما الشايل اعني توجيهه الى القبل على هيئة المختار وعلى هيئة المحذور فاجابه  
 عليه السلام باخر ما تيسر من الامرين في الحديث دلالة على انما اذا اقرر توجيهه على هيئة المختار وتيسر  
 التوجه على هيئة المحذور فلا عدول منه لانه لا واحد لوجهي الميت فامل والظاهر ان هذا هو مراد  
 الشيخ على اقل قدره والاجم وجوب الاستقبال والله سبحانه اعلم والا جواب في الحديث الثاني بالباء  
 الموحدة والمذاشم موضع وما تضمنه الحديث الثالث عن النبي من من شعر الميت وظهره يحول  
 عند الاكل على الكراهة فقالوا ايكي خلق راسه وعانته وتشر من حجبته وقلم اظفارها واستطيل  
 من ذلك كراهة ظفر شعر لابت ايها وحكم ابن حزم بتحريم الحلق والقص والقلم وتشر في الراس واليعة وهو  
 مقتضى ظاهر النهي ونقل الشيخ رحمه الله عليه انه لا يجوز قص اظفارها ولا تعظيفها من الوسخ بالحلال ولا تشر  
 لحيه وربما حمل كل واحد على تأكيد الكراهة وهو في غير تنظيف اظفارها من الوسخ جيد ولما في تحريم  
 وان دخل في يوم النبي من من الظفر جلوله الوسخ بين الملائكة والبشر وبلى هذه الحياويل يمكن القول  
 مخففة هنا وفي من غسل الصدوق عن الصادق عليه السلام لا تحلل اظفار من ويوم يد مذكورة العلامة في  
 بحث الوضوء من المنتهي من احتمال عدم وجوبه في الوضوء لان وسخ اظفارها يستر عاده فاشبه ما يستر  
 من الوجه ولا شك ان يجب على النبي صلى الله عليه وآله بياضه ولم يثبت والله سبحانه اعلم وما تضمنه الحديث الرابع  
 عن النبي صلى الله عليه وآله من قوله عليه السلام يغسل غل واحد راسا يحججه به سائر في الاغتسال بالغسل  
 الواحد بالفرج ورد بان المراد بالوضوء عدم تعدد الغسل بسبب كسبه وغسل الميت واحد بوضوءه  
 وان تعدد صنف بل الظاهر ان غسل واحد مركب من ثلاث غسالت لا من ثلاثة اغسل وظاهر قول  
 الصادق عليه السلام اغسلها بوضوءه ثم اغسله على اثر ذلك غسلة اخرى واغسل الثالثة بالفرج اربعا  
 بغير يدك ولغظنا معقول معقول في الحديث الرابع عن من صوبتان بالمفعولية المطلقة واما اخبار  
 اسرار وخوف ويجوز كونها مبتدأ بنحو في الخبر والعكس والتقدير ظاهر والمجوز في قوله عليه السلام  
 الاعني اسر عنه يعود الى الغسل ويجعل عوده الى الميت والله اعلم **الفصل الثالث** في تغسيل  
 الرجل بخار من كل من الزوجين صاحبه وتغسل العظام والقطر وعدم تغسيل الشهيد  
 اربع عشرة حديثا **من الصحاح** منصور قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يحرق في النار  
 وسعد امراته يغسلها قال نعم والله واخوه هذا يلقي على عورتها خرقه **باب** عبد الله بن سنان  
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام الرجل يغسل له ان ينظر الى امراته حين يموت او يغسلها ان لم يكن  
 عنده من يغسلها وعن المرأة هل تنظر الى مثل ذكر من زوجها حين يموت فقال لا بأس بذلك انما يغسل  
 كذلك اهل المرأة كل هذا ان ينظر زوجها الى شيء هو زوج **باب** محمد بن مسلم قال سألت عن الرجل يغسل امراته  
 قال نعم من وراء الثياب **باب** ابو الصباح الكوفي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يموت في السفر في  
 ارض ليس معه الا النساء قال يدفن ولا يغسل والمرأة يكون مع الرجل تنكح المهر له تدفن ولا تغسل

لان يكون زوجها فان كان زوجها معها غسلها من فوق **باب** الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سأل  
 عن المرأة توفيت في الفرس وليس معها زوجها ولا فاء ولا ذفر في كافي بنيتها وعن الرجل يموت في السفر وليس  
 معه زوجها ولا رجل قال يدفن كما هو بنيتها **باب** عبد الله بن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام  
 الرجل يموت في السفر مع النساء ليس من رجل كيف يصنع به قال يغسله لغاية ثيابا وبه فنته ولا يغسله  
**باب** علي بن جعفر عن اخيه ابي الحسن عليه السلام قال سألت عن الرجل يكمل السجدة والبطر فيقي عظامه بغير  
 كيف يصنع به قال يغسل ويكفي ويغسل عليه ويدفن فادخلان نصفين على كل نصف اليد في اليد في اليد **باب**  
**من الاحاديث** الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الرجل يموت وليس عنده من يغسله الا النساء قال يغسله  
 امراته او ذفره ان كانت له ويغسل النساء ملأه عليه صبا وفي المرأة بدخل زوجها حين تحت قبورها  
 فيغسلها **باب** محمد بن مسلم قال سألت عن الرجل يغسل امراته قال نعم انما يمنعها اهلها تعصا **باب** اسعد  
 بن جابر عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له كيف رأت السيد يدفن يد مائة قال نعم في ثيابه  
 يد مائة ولا يخط ولا يغسل ويدفن كما هو ثم قال من رسول الله صلى الله عليه وآله في ثيابه يد مائة التي  
 اصيب فيها واداه النبي صلى الله عليه وآله برذاة فقصر عن رجله فمد له يده فخرج عليه وصلى عليه  
 سبعين صلوة وكر عليه سبعين تكبير **باب** امان بن تغلب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول الذي يغسل  
 في سبيل الله يدفن في ثيابه ولا يغسل الا ان يدركه الموت ويدفن في ثيابه يدفن في ثيابه يدفن في ثيابه  
 رسول الله صلى الله عليه وآله والكفن من ثيابه يدفن في ثيابه يدفن في ثيابه يدفن في ثيابه يدفن في ثيابه  
 السلام قال اذا قيل قتل فلم يوجد له لم يلا عظمه يغسل عليه وان وجد عظمه لم يغسل عليه **باب** محمد بن  
 اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال **باب** الزوج الحق بالمرأة حتى كنعها في قبرها **باب** سماعة  
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن السقوط اذا استوت خلفته يجب عليه الغسل والكفن **باب**  
 قال نعم كل ذلك يجب اذا استوى **باب** الحديث الاول علي بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام انه سأل  
 ان جفا قله عليه السلام ونحو هذا مصون باللفظ على الله واخيه يعني يغسل امراته ومن هو مثل  
 كل من يدفن في التراب في قبره **باب** محمد بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام انه سأل عن المرأة  
 التي لا تظهر من مرقع ولا شدة ولا يلبس فيه ولا شدة بهذا الرجل والمفقون مثل هذا الرجل للغسل  
 كل من هو لا يلبس على عورتها خرقه وعلى هذا فتعد بتلك الى بقية الحرام لعدم القابل بالفرج **باب**  
 يوجد في بعض نسخ الكافي ونحوها يدل ونحو هذا لا يخفى ان مثل الحديث كالحديث في ان تغسل  
 الرجل زوجته ومخارجه لا يجب ان يكون من وراء الثياب وان ستر العورة كاف **باب** محمد بن  
 الشهيد في الذكر في قبلة العلامة في المنية جعله دليلا على كونه من وراء الثياب وهي كاتبة  
 نعم دلالة الحديث الثالث والرابع والثامن على ان يغسل الرجل زوجته يكون من وراء الثياب بظاهر  
 وهو المنصور بين الصحاب ولم يشترط انهم عدم الحائل وهو مقتضى اطلاق الحديث الثالث وفي  
 الحديث التاسع دلالة ظاهرة عليه والشيخ في كتابي الاخبار على اشتراطه واما تغسيل المحرم

بالسجدة في القبور  
 في القبور  
 في القبور

**باب** محمد بن  
 اسحق بن  
 عمار عن



فقد قطعوا بكونه من ذرية الشاب واشترطوا عدم المماثل ولا بأس وللمراد بالمحارم من حرم كراه  
 مؤثرا بسبب اوضاع او صاهم وقد التابيد لاخراج احت الزوج وبنت غير المدخول  
 وفي شرح ميرزا دلشاد الشهيد الثاني طاب ثراه ان توقف حمل كراهها على مفارقة الاخت ولم  
 لو اقضى دخولها في المحارم للزمن ثراه للعالم محارم للزوج اربعا هذا كله وفيه مناقشة  
 لطيفة لخدم تحريم النكاح المنقطع على ذي الاربع ولو قلنا للزمن كون ذوات الزوج محارم للمختار  
 لكان أولى اطلاق ذي المحرم في الحديث الخامس على ذات المحرم اما بائنا ويل الشخص كاطلاق ذي  
 القرابة في الحديث الثامن على ذات القرابة او لشكنا ما قبله وقد دل الحديث السابع على ان  
 عظام الميت المجرى اللحم كالميت في الامور كالتشبه والظاهر ان المراد بحج عظامه كاهو مقتضى الحج للطاق  
 فلا يدل على حكم بعض العظام واما قوله في حديث الشهد طاب ثراه في الذكر بان العظام في هذا الخبر تصدق  
 على النامة والثاقفة فوفا كثر في الاول في استفادة حكم بعض العظام من الحديث الثاني عشر ومن استدل  
 بتفسيرهما بطريق الاول لو ثبت ويمكن ان يستنبط من قوي قوله عليه السلام صلى الله عليه وسلم على النصف  
 فيه القلب انه لو وجد القلب وحده لكان حكم كذلك انتهى فيمكن من هذا في قوة الاستشهاد بمادل  
 عليه الحديث الثاني عشر من عدم الصلوة على اللحم المجرى العظم وقد يلوح من الحديث الثامن ان  
 مجرد صلب المار على الميت ليس تحصيل فلا يلحق ان يستنبط منه انه لو انشرك اثنان فالتية  
 بتولاهما القلب دون الشاب وما تضمنه الحديث العاشر والحادي عشر من عدم تعصيل الشهيد  
 ودفنه بنيه مما لا خلاف فيه بين اصحاب **الكتاب** او الظاهر انه لا فرق بين الصغير والكبير لا اطلاق  
 النص ولا انه كان في قتل بر واحد اطفال ولم ينقل امر النبي صلى الله عليه وآله بتعجيلهم واما  
 استدلال شيخنا في الذكر على ذلك بان قد قل مع الحسن عليه السلام ولده الرضيع  
 ولم ينقل غلظه فهو كالميت في عدم الوصله الى الماء يومئذ اظهر من ان يجني واما عدم تعصيل دافئ تلك  
 الاجساد الزكية لشي منها فعل تقدير ثبوته لا ينهض حج على اثبات تلك التعوي واوجب المرنضي  
 وابن الجوزي تعصيل الشهيد ان كان جناوا في دليلها ضعف ورواه بتدبير الدال القائل عليه  
 الراد والفضل المروي في قوله عليه السلام براحه الظاهر عوده الى النبي صلى الله عليه وآله ولا يخرج بكسر يثبت  
 مشهور وما تضمنه الحديث من تكرار النبي صلى الله عليه وآله الصلي والكبير يعني مرة سبي الكلام فيه في بحث  
 الصلوة ان شاء الله تعالى والحديث باطل قد ثبت من قتل في جهاد ابع في غيبة الامام عليه السلام وفي كلام  
 الاصحاب تخصيص ذلك على قتل بني يد عليه السلام ولم يرتفع المحقق في المعبر **والمعبر** في العموم وملا  
 اليه شيخنا في الذكر ولا بأس به وما تضمنه الحديث العاشر من وجوب تعصيل من ادركه السلطان  
 وبره من ثم يموت بعد يمكن ان يستنبط منه اشتراط سقوط الغسل بالموت في المعركة فان الظاهر  
 ان قوله عليه السلام لم يموت ذلك اي بعد انقضاء الحرب وما تضمنه الحديث الثالث عشر من اجبة  
 الزوج بامرته حتى يصح لها فبرها يقتضي حقيقة بالصلوة عليها انتهى وهو بيان في **مسألة**

في حديث ميرزا دلشاد الشهيد الثاني طاب ثراه ان توقف حمل كراهها على مفارقة الاخت ولم لو اقضى دخولها في المحارم للزمن ثراه للعالم محارم للزوج اربعا هذا كله وفيه مناقشة لطيفة لخدم تحريم النكاح المنقطع على ذي الاربع ولو قلنا للزمن كون ذوات الزوج محارم للمختار لكان أولى اطلاق ذي المحرم في الحديث الخامس على ذات المحرم اما بائنا ويل الشخص كاطلاق ذي القرابة في الحديث الثامن على ذات القرابة او لشكنا ما قبله وقد دل الحديث السابع على ان عظام الميت المجرى اللحم كالميت في الامور كالتشبه والظاهر ان المراد بحج عظامه كاهو مقتضى الحج للطاق فلا يدل على حكم بعض العظام واما قوله في حديث الشهد طاب ثراه في الذكر بان العظام في هذا الخبر تصدق على النامة والثاقفة فوفا كثر في الاول في استفادة حكم بعض العظام من الحديث الثاني عشر ومن استدل بتفسيرهما بطريق الاول لو ثبت ويمكن ان يستنبط من قوي قوله عليه السلام صلى الله عليه وسلم على النصف فيه القلب انه لو وجد القلب وحده لكان حكم كذلك انتهى فيمكن من هذا في قوة الاستشهاد بمادل عليه الحديث الثاني عشر من عدم الصلوة على اللحم المجرى العظم وقد يلوح من الحديث الثامن ان مجرد صلب المار على الميت ليس تحصيل فلا يلحق ان يستنبط منه انه لو انشرك اثنان فالتية بتولاهما القلب دون الشاب وما تضمنه الحديث العاشر والحادي عشر من عدم تعصيل الشهيد ودفنه بنيه مما لا خلاف فيه بين اصحاب الكتاب او الظاهر انه لا فرق بين الصغير والكبير لا اطلاق النص ولا انه كان في قتل بر واحد اطفال ولم ينقل امر النبي صلى الله عليه وآله بتعجيلهم واما استدلال شيخنا في الذكر على ذلك بان قد قل مع الحسن عليه السلام ولده الرضيع ولم ينقل غلظه فهو كالميت في عدم الوصله الى الماء يومئذ اظهر من ان يجني واما عدم تعصيل دافئ تلك الاجساد الزكية لشي منها فعل تقدير ثبوته لا ينهض حج على اثبات تلك التعوي واوجب المرنضي وابن الجوزي تعصيل الشهيد ان كان جناوا في دليلها ضعف ورواه بتدبير الدال القائل عليه الراد والفضل المروي في قوله عليه السلام براحه الظاهر عوده الى النبي صلى الله عليه وآله ولا يخرج بكسر يثبت مشهور وما تضمنه الحديث من تكرار النبي صلى الله عليه وآله الصلي والكبير يعني مرة سبي الكلام فيه في بحث الصلوة ان شاء الله تعالى والحديث باطل قد ثبت من قتل في جهاد ابع في غيبة الامام عليه السلام وفي كلام الاصحاب تخصيص ذلك على قتل بني يد عليه السلام ولم يرتفع المحقق في المعبر والمعبر في العموم وملا اليه شيخنا في الذكر ولا بأس به وما تضمنه الحديث العاشر من وجوب تعصيل من ادركه السلطان وبره من ثم يموت بعد يمكن ان يستنبط منه اشتراط سقوط الغسل بالموت في المعركة فان الظاهر ان قوله عليه السلام لم يموت ذلك اي بعد انقضاء الحرب وما تضمنه الحديث الثالث عشر من اجبة الزوج بامرته حتى يصح لها فبرها يقتضي حقيقة بالصلوة عليها انتهى وهو بيان في مسألة

في حديث ميرزا دلشاد الشهيد الثاني طاب ثراه ان توقف حمل كراهها على مفارقة الاخت ولم لو اقضى دخولها في المحارم للزمن ثراه للعالم محارم للزوج اربعا هذا كله وفيه مناقشة لطيفة لخدم تحريم النكاح المنقطع على ذي الاربع ولو قلنا للزمن كون ذوات الزوج محارم للمختار لكان أولى اطلاق ذي المحرم في الحديث الخامس على ذات المحرم اما بائنا ويل الشخص كاطلاق ذي القرابة في الحديث الثامن على ذات القرابة او لشكنا ما قبله وقد دل الحديث السابع على ان عظام الميت المجرى اللحم كالميت في الامور كالتشبه والظاهر ان المراد بحج عظامه كاهو مقتضى الحج للطاق فلا يدل على حكم بعض العظام واما قوله في حديث الشهد طاب ثراه في الذكر بان العظام في هذا الخبر تصدق على النامة والثاقفة فوفا كثر في الاول في استفادة حكم بعض العظام من الحديث الثاني عشر ومن استدل بتفسيرهما بطريق الاول لو ثبت ويمكن ان يستنبط من قوي قوله عليه السلام صلى الله عليه وسلم على النصف فيه القلب انه لو وجد القلب وحده لكان حكم كذلك انتهى فيمكن من هذا في قوة الاستشهاد بمادل عليه الحديث الثاني عشر من عدم الصلوة على اللحم المجرى العظم وقد يلوح من الحديث الثامن ان مجرد صلب المار على الميت ليس تحصيل فلا يلحق ان يستنبط منه انه لو انشرك اثنان فالتية بتولاهما القلب دون الشاب وما تضمنه الحديث العاشر والحادي عشر من عدم تعصيل الشهيد ودفنه بنيه مما لا خلاف فيه بين اصحاب الكتاب او الظاهر انه لا فرق بين الصغير والكبير لا اطلاق النص ولا انه كان في قتل بر واحد اطفال ولم ينقل امر النبي صلى الله عليه وآله بتعجيلهم واما استدلال شيخنا في الذكر على ذلك بان قد قل مع الحسن عليه السلام ولده الرضيع ولم ينقل غلظه فهو كالميت في عدم الوصله الى الماء يومئذ اظهر من ان يجني واما عدم تعصيل دافئ تلك الاجساد الزكية لشي منها فعل تقدير ثبوته لا ينهض حج على اثبات تلك التعوي واوجب المرنضي وابن الجوزي تعصيل الشهيد ان كان جناوا في دليلها ضعف ورواه بتدبير الدال القائل عليه الراد والفضل المروي في قوله عليه السلام براحه الظاهر عوده الى النبي صلى الله عليه وآله ولا يخرج بكسر يثبت مشهور وما تضمنه الحديث من تكرار النبي صلى الله عليه وآله الصلي والكبير يعني مرة سبي الكلام فيه في بحث الصلوة ان شاء الله تعالى والحديث باطل قد ثبت من قتل في جهاد ابع في غيبة الامام عليه السلام وفي كلام الاصحاب تخصيص ذلك على قتل بني يد عليه السلام ولم يرتفع المحقق في المعبر والمعبر في العموم وملا اليه شيخنا في الذكر ولا بأس به وما تضمنه الحديث العاشر من وجوب تعصيل من ادركه السلطان وبره من ثم يموت بعد يمكن ان يستنبط منه اشتراط سقوط الغسل بالموت في المعركة فان الظاهر ان قوله عليه السلام لم يموت ذلك اي بعد انقضاء الحرب وما تضمنه الحديث الثالث عشر من اجبة الزوج بامرته حتى يصح لها فبرها يقتضي حقيقة بالصلوة عليها انتهى وهو بيان في مسألة

في كتاب الصلوة ان شاء الله تعالى من صحيح حنف بن النجاشي عن ابي عبد الله عليه السلام في المات يموت  
 وبها اخوها وزوجها انهما يصل عليها فقل اخوها الحق بالصلوة عليها والبعث طلب ثراه على  
 القبة واعتبره بعض اصحاب بان هذا موثق وذاك صحيح والحمل على القبة انما يكون مع لثا  
 في السند والجواب ان هذا وان كان موثقا الا انه مما اتفق عليه اصحاب العمل على عدمه كما في  
 به الموفق في المغن وذاك وان كان صحيحا الا انه موافق لمنه العامة كما صرح به الشيخ في كتاب  
 الاضار والحمل على القبة والامتناع من مع ان العمل بالمتخذ بالتعلق اصحاب خارج عن ذلك  
 ثراه عن خبر لا خبار وبالحج في وجوب العمل بالمقاس كذا ذكرنا قبل هذا في بحث الفاس فالرجحان  
 عند في هذا الجانب والحمل على القبة لما في المروج واما علم وما تضمنه الحديث الرابع  
 من تعصيل السقط هو المعروف بين جمهور اصحاب كونه شرا على كونه لاربعة اشهر واستدل عليه  
 الموفق في المغن بمطوعة احمد بن محمد بن ذكره قال اذا لم للسقط اربعة اشهر غسل وبهذا  
 الحديث ايضا وهو يعطي التزام بين استواء الخلق ومضي لاربعة وقدرنا نفس له بما في بعض  
 الاضار من نحر الزوج فيه غيبا اذ الظاهر ان تعلق الزوج بها انما يكون بعد استواء خلقه لم  
 قال الموفق طاب ثراه ولا مطعن على الروايتين بانقطاع سند لاوي وضعف سنده في سند  
 انانية لانه لا معارض لها مع قول الاصحاب لها هذا كله وقرب منه كلام شيخنا في  
 الذكر ولا بأس به وقد دل هذا الحديث على وجوب التكفين ولم يكن الشيخان وقال  
 ابن البراج ليف في حرفة ويظهر من هذا الحديث تكفينه في قطع ثلث جملته للتكفين على المعروف  
 شرعا واما دونه فالظاهر انه مما لا خلاف فيه كالاخلاق في عدم وجوب الصلوة ولا الحج  
 واقتضى على في هذا الحديث لعلها يعني اللأم واسمها علم **الفصل الرابع في الكفن**  
 والحج والبريد بين ستة عشر حديثا **الكتاب** ابو زرعة قال سمعت ابا جعفر  
 عليه السلام يقول كفن رسول الله صلى الله عليه وآله في ثلثه ثيابا برد امر جبره وثوبين  
 ابيضين صحارين **باب** محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال كفن الرجل في ثلثة ثياب  
 والمراد اذ كانت عظمته في خشنه ومنطق وخار ولفافين **باب** زرارة قال لابي جعفر عليه السلام  
 العامة للميت من الكفن قال لا الا الكفن المعروف ثلثة ثياب وثوب تام اقل منه يوارى فيه  
 جسد كذا زاد فهو ستة الى ان يبلغ نفسه فاذا فسد العمامة سنة **باب** محمد بن  
 اسمعيل بن بزيع قال سألت ابا جعفر عليه السلام ان يامر لي بقميص اعد لكفني ففعلت به الي ففعلت  
 كيف اصحبه جعلت خذاك قال انزع ازراره **باب** عبد الله بن مسنان قال قلت لابي عبد  
 الله عليه السلام كيف اصنع بالكفن قال يوضع في قبره يداه على مقدمته ورجليه قلت فاما اذا  
 قال انما لا تعد ثيابا مناضعة ليقيم ما هناك لئلا يجرح منه شي وما يضع من القطن افضل منها  
**باب** عبد الله بن مسنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال الكفن من جميع المال وقال عليه السلام كفن المرء على زوجها

وي

في حديث ميرزا دلشاد الشهيد الثاني طاب ثراه ان توقف حمل كراهها على مفارقة الاخت ولم لو اقضى دخولها في المحارم للزمن ثراه للعالم محارم للزوج اربعا هذا كله وفيه مناقشة لطيفة لخدم تحريم النكاح المنقطع على ذي الاربع ولو قلنا للزمن كون ذوات الزوج محارم للمختار لكان أولى اطلاق ذي المحرم في الحديث الخامس على ذات المحرم اما بائنا ويل الشخص كاطلاق ذي القرابة في الحديث الثامن على ذات القرابة او لشكنا ما قبله وقد دل الحديث السابع على ان عظام الميت المجرى اللحم كالميت في الامور كالتشبه والظاهر ان المراد بحج عظامه كاهو مقتضى الحج للطاق فلا يدل على حكم بعض العظام واما قوله في حديث الشهد طاب ثراه في الذكر بان العظام في هذا الخبر تصدق على النامة والثاقفة فوفا كثر في الاول في استفادة حكم بعض العظام من الحديث الثاني عشر ومن استدل بتفسيرهما بطريق الاول لو ثبت ويمكن ان يستنبط من قوي قوله عليه السلام صلى الله عليه وسلم على النصف فيه القلب انه لو وجد القلب وحده لكان حكم كذلك انتهى فيمكن من هذا في قوة الاستشهاد بمادل عليه الحديث الثاني عشر من عدم الصلوة على اللحم المجرى العظم وقد يلوح من الحديث الثامن ان مجرد صلب المار على الميت ليس تحصيل فلا يلحق ان يستنبط منه انه لو انشرك اثنان فالتية بتولاهما القلب دون الشاب وما تضمنه الحديث العاشر والحادي عشر من عدم تعصيل الشهيد ودفنه بنيه مما لا خلاف فيه بين اصحاب الكتاب او الظاهر انه لا فرق بين الصغير والكبير لا اطلاق النص ولا انه كان في قتل بر واحد اطفال ولم ينقل امر النبي صلى الله عليه وآله بتعجيلهم واما استدلال شيخنا في الذكر على ذلك بان قد قل مع الحسن عليه السلام ولده الرضيع ولم ينقل غلظه فهو كالميت في عدم الوصله الى الماء يومئذ اظهر من ان يجني واما عدم تعصيل دافئ تلك الاجساد الزكية لشي منها فعل تقدير ثبوته لا ينهض حج على اثبات تلك التعوي واوجب المرنضي وابن الجوزي تعصيل الشهيد ان كان جناوا في دليلها ضعف ورواه بتدبير الدال القائل عليه الراد والفضل المروي في قوله عليه السلام براحه الظاهر عوده الى النبي صلى الله عليه وآله ولا يخرج بكسر يثبت مشهور وما تضمنه الحديث من تكرار النبي صلى الله عليه وآله الصلي والكبير يعني مرة سبي الكلام فيه في بحث الصلوة ان شاء الله تعالى والحديث باطل قد ثبت من قتل في جهاد ابع في غيبة الامام عليه السلام وفي كلام الاصحاب تخصيص ذلك على قتل بني يد عليه السلام ولم يرتفع المحقق في المعبر والمعبر في العموم وملا اليه شيخنا في الذكر ولا بأس به وما تضمنه الحديث العاشر من وجوب تعصيل من ادركه السلطان وبره من ثم يموت بعد يمكن ان يستنبط منه اشتراط سقوط الغسل بالموت في المعركة فان الظاهر ان قوله عليه السلام لم يموت ذلك اي بعد انقضاء الحرب وما تضمنه الحديث الثالث عشر من اجبة الزوج بامرته حتى يصح لها فبرها يقتضي حقيقة بالصلوة عليها انتهى وهو بيان في مسألة

في حديث ميرزا دلشاد الشهيد الثاني طاب ثراه ان توقف حمل كراهها على مفارقة الاخت ولم لو اقضى دخولها في المحارم للزمن ثراه للعالم محارم للزوج اربعا هذا كله وفيه مناقشة لطيفة لخدم تحريم النكاح المنقطع على ذي الاربع ولو قلنا للزمن كون ذوات الزوج محارم للمختار لكان أولى اطلاق ذي المحرم في الحديث الخامس على ذات المحرم اما بائنا ويل الشخص كاطلاق ذي القرابة في الحديث الثامن على ذات القرابة او لشكنا ما قبله وقد دل الحديث السابع على ان عظام الميت المجرى اللحم كالميت في الامور كالتشبه والظاهر ان المراد بحج عظامه كاهو مقتضى الحج للطاق فلا يدل على حكم بعض العظام واما قوله في حديث الشهد طاب ثراه في الذكر بان العظام في هذا الخبر تصدق على النامة والثاقفة فوفا كثر في الاول في استفادة حكم بعض العظام من الحديث الثاني عشر ومن استدل بتفسيرهما بطريق الاول لو ثبت ويمكن ان يستنبط من قوي قوله عليه السلام صلى الله عليه وسلم على النصف فيه القلب انه لو وجد القلب وحده لكان حكم كذلك انتهى فيمكن من هذا في قوة الاستشهاد بمادل عليه الحديث الثاني عشر من عدم الصلوة على اللحم المجرى العظم وقد يلوح من الحديث الثامن ان مجرد صلب المار على الميت ليس تحصيل فلا يلحق ان يستنبط منه انه لو انشرك اثنان فالتية بتولاهما القلب دون الشاب وما تضمنه الحديث العاشر والحادي عشر من عدم تعصيل الشهيد ودفنه بنيه مما لا خلاف فيه بين اصحاب الكتاب او الظاهر انه لا فرق بين الصغير والكبير لا اطلاق النص ولا انه كان في قتل بر واحد اطفال ولم ينقل امر النبي صلى الله عليه وآله بتعجيلهم واما استدلال شيخنا في الذكر على ذلك بان قد قل مع الحسن عليه السلام ولده الرضيع ولم ينقل غلظه فهو كالميت في عدم الوصله الى الماء يومئذ اظهر من ان يجني واما عدم تعصيل دافئ تلك الاجساد الزكية لشي منها فعل تقدير ثبوته لا ينهض حج على اثبات تلك التعوي واوجب المرنضي وابن الجوزي تعصيل الشهيد ان كان جناوا في دليلها ضعف ورواه بتدبير الدال القائل عليه الراد والفضل المروي في قوله عليه السلام براحه الظاهر عوده الى النبي صلى الله عليه وآله ولا يخرج بكسر يثبت مشهور وما تضمنه الحديث من تكرار النبي صلى الله عليه وآله الصلي والكبير يعني مرة سبي الكلام فيه في بحث الصلوة ان شاء الله تعالى والحديث باطل قد ثبت من قتل في جهاد ابع في غيبة الامام عليه السلام وفي كلام الاصحاب تخصيص ذلك على قتل بني يد عليه السلام ولم يرتفع المحقق في المعبر والمعبر في العموم وملا اليه شيخنا في الذكر ولا بأس به وما تضمنه الحديث العاشر من وجوب تعصيل من ادركه السلطان وبره من ثم يموت بعد يمكن ان يستنبط منه اشتراط سقوط الغسل بالموت في المعركة فان الظاهر ان قوله عليه السلام لم يموت ذلك اي بعد انقضاء الحرب وما تضمنه الحديث الثالث عشر من اجبة الزوج بامرته حتى يصح لها فبرها يقتضي حقيقة بالصلوة عليها انتهى وهو بيان في مسألة







بالخير يكره ويستحب للمريد سقيا انما والاصل في وضع الجريد ما نقله المفسر في كتابه في المعقود ان اسد كذا لما اخطا دم عليه من الخبث الى الارض استوحش فلما استوحش قال له يوسف بن من اسبح الله فانه الله  
 السيرة العظمى فان من يهاج في حوزة فلما حضرته الوفاة قال لولده اني كنت اتس بها في جوتي وارجلتي  
 بها بعد وفاتي فاذا مت فخذ واسنار جريد او شجرة بصفين وضعوها معي في الكفاني ففعل ولدك  
 ذلك وفعله الانبياء بعده ثم انكر ذلك في الجاهلية فاصابه النبي صلى الله عليه وآله وصار سنة متبعة  
 وقد روي العامة في صحاحهم ان النبي صلى الله عليه وآله لم يفر من ثقلها البعدان وما بعدان  
 كبير اما اصدافها فكان لا ينشر من البول وما الاخر فكان عسى بالغمه واخذ جريد رطبه ففعلها  
 بصفين وغرزة كل قبر واحد وقال لعله يخفف عنها ما لم يصب وما في الحديث التاسع من ان  
 الحباب والعذاب كل في يوم واحد في ساعة واحدة يباقي بظاهره وما نضنه كثير من الاخبار من انظر  
 نعيم القبر وعذابه الى يوم القيمة اللهم الا ان يجعل انصال العذاب مختصا بالحق كانه نضنه بعض  
 الاجار وقد تضمن الحديث الرابع عشر كونهما قدر شرب والمثني كونهما قدر عظم الذراع وبه قال الشيخان  
 وقد دل عليه خبر يونس وروي الصدوق والخيرين الذراع والشبر وقال ابن ابي عقيل مقلدا  
 واحد اربع اصابع وما فوقها النبي والظلمة تادي السنة بكل من هذه القادس وما نضنه من مكان  
 الوضع بل هو المني من بين الامهات وذهب ابن ابوبير الى وضع اليسرى عند الوركين عن القميص لا زار  
 وقال الجعفي بوضع احداهما تحت ابطه اليمن والاخرى نصف ما يلي الشاق ونصف ما يلي الفخذ وهو  
 صحيح خبر يونس وقال المحقق في المعتمد في الحرم بالفضل المذكور وهو صحيح وضمها مع الميت في  
 كفنه او قبره باي هذه الصور ثبتت واسم **الفصل الخامس** في حمل الجنازة وتشييعها واداب  
 ذلك وقوله خمسة عشر حديثا **الفصل السادس** ابو ولاد وعبد الله بن سنان جعاعا الى عبد الله  
 عليه السلام قال ينبغي ان يلبس الميت من ان يوذنوا اخوان الميت عورة فيفسدوا جنازته ويملوا عليه  
 وينظفوه الم فيكتب لهم الجرح ويكتب للميت الاستغفار ويكتب هو الجرح فيم فيا الكسب  
 لهن من الاستغفار **باب** محمد بن مسلم عن احمد بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال  
 وعن محمد بن ابي اسحق عن ابي عبد الله عليه السلام قال ينبغي ان يشيع  
 جنازة ان لا يجلس حتى يوضع في الحفرة **باب** زرارة قال كنت عند ابي جعفر عليه السلام وعنده رجل  
 من الاضراف من جنازة فقام الاضراف ولم يقم ابو جعفر عليه السلام ففقدت معه ولم يزل الاضراف  
 قائما حتى مضوا به لم جلس فقال ابو جعفر عليه السلام ما اقامك قال يا ابا عبد الله بن علي عليها  
 السلام يفعل ذلك فقال ابو جعفر عليه السلام واسم ما فعله الحسين عليه السلام ولا قام لها احد من اهل البيت  
 فقط **باب** الحسن بن سعيد كتب الى ابي الحسن الرضا عليه السلام يسأله عن سرب الميت يحمل الى الجانب يذ  
 به في الجان من جوانبه الاربع او ما حفر على ارضه من الرجل يحمل من اي الجانب شاء فكتب من اياهنا  
**ومن الحسن** جابر بن ابي جعفر عليه السلام قال من حمل جنازة من اربع جوانبها غفر الله له اربعين كيرا **باب** جابر

من ابي جعفر عليه السلام قال اذا دخل المؤمن قبره نور ياله ان اول جبايك الحية الا واول حمارين تبعك المغفور  
 ابو جعفر قال كان علي بن الحسن عليه السلام اذا دار جنازة قد اقبلت قال الحمد لله الذي لم يجعلني من السواد  
 المنهم **باب** عبد الرحمن بن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا مات رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله  
 اسد عليه السلام في قبره كونه صلى الله عليه وآله في جنازة عيسى فقال لبعض اصحابه لا تترك بارسول الله فقال  
 لي لا اكرم ان اركب والملايكة يتنصرون والي ان يركب **باب** الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال طلمات  
 عبد الله بن ابي سلول حضر النبي صلى الله عليه وآله جنازة فقال عز رسول الله صلى الله عليه وآله وآله بارسول الله  
 لم ينكس ان تقوم على قبره فقالوا لا تترك ما يدرك ما قلت لي قلت اللهم حش جوفنا اذا اوامره في  
 تار اوامره ان قال ابو عبد الله عليه السلام فابدا من رسول الله صلى الله عليه وآله ما كان يكرم **باب** زرارة  
 قال حضر ابو جعفر عليه السلام جنازة رجل من فريسي وانما هو وكان فيها عطارد قال فقلت لابي جعفر  
 ان عطارد قد رجع قال نعم قلت صرحت هذا الصارفة فقال لها السكت او لترجع فلم تسكت فخرج  
 امضا فلقوا بالاذن انما سبنا من الباطل مع الحق تركنا الحق لم نقض حق سلم قال فلما صعد الجنازة  
 قال ولبنا لابي جعفر عليه السلام ارجع ما جوار رحمة الله فانك لا تقوي على المشي فاني ان يرجع قال  
 قلت له قد اذن لك الرجوع ولي اليك حاجة اريد ان اسكن منها فقال امض فليس باذن جبا  
 ولا باذن من رجع انما هو فضل واجر طلبنا فيقدر ما ينبغي للجنازة الرجل يوجو على ذلك **باب**  
 الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سلمت في اول من جعل له النعش فقال فاطمة عليها السلام  
**بسم الله الرحمن الرحيم** اسحق بن محمد بن الفضل عن ابي عبد الله عليه السلام قال اول ما يتخفف به المؤمن اخفرت جبا  
**باب** مير قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول من تبع جنازة من يوم اعطى يوم القيمة اربع شفاعة  
 ولم يقل شيئا الا قال الملك ولك مثل ذلك **باب** قول الله عز وجل يا اولي الابصار ان لا تمشوا في الارض  
 بحجروا الناس موتوا والله عز وجل عز رب الطمقات الثلثة في الارض ويكن ان يراهم من علا قعره فيشيد  
 سواكات علامته نسيه او سبيه والحجارة في الجحيم وكثرها الميت وقد يظن بالفتن على السرى  
 على اللب ورجاء عكس وقد تطلق بالكسر على السرى اذا كانت على اللب وهو المارد **باب** زرارة عن ابي عبد الله  
 ولطفنا يكتب في قبره عليه السلام فيكتب لهم الجرح ويكتب للميت الاستغفار اما بالنار لا يغور او  
 الحامل لعود المستر الى الولي في من الاولياء ولطفنا في قوله عليه السلام فيكتب لهم الجرح وفيها  
 الكتب لمية من الاستغفار للسبية اي يكتب الولي الا يرد منك السبين وما نضنه في الحديث  
 الثاني من مشي المتبع الجنازة قدما وما وظفها وعد احد جانبيها مما الاضلاع في احد في جوانب  
 اذ لم يكن الميت ناصيا الما خلا في ان اي الاقواء افضل فالذي عليه كثير من الاصحاب ان المشي خلفها  
 او من احد جانبيها افضل من المشي امامها بل جعل المشي امامها مكروها وقال المحقق في المعتمد مشي  
 المشيع وراء الجنازة اربع جانبيها افضل من تقدمها لاني لا اكره المشي امامها بل هو مباح انتهي  
 واستعمل على الافاضلة المذكور بانها متبوع وليست تابعة وما نضنه في الحديث الثالث

في بعض النسخ  
 في بعض النسخ  
 في بعض النسخ



وعارواه سدي عن ابي جعفر عليه السلام قال من احب ان يمتني الكرام الحياتين فليمتني جنبي السرير وقال  
ابن ابي عمير ابو جوب التاجر خلف جنازة الناصبي لما روي من استقبال ملائكة العذاب له وقال ابن  
الحسين يمتني صاحب الجنازة بين يديه والمشيحون وراها لما روي من ان الصادق عليه السلام قدم ببر  
ابنه اسمعيل بن جعفر ولا يردار وما تقدمه للحديث الثالث من انه لا ينبغي جلوس المشيخ حتى يوضع  
الميت في مكان هو مستند المحقق والعلماء وابن ابي عمير وابن حزم في القول على اهمية وخلف  
في ذلك ابن الحنبل يمتني بالامل وبره ابي عباد بن صلت كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا كان في جنازة  
لم يجلس حتى يوضع في القبر فقال يهودي ان الفعل ذلك ليس فقالوا القوم قال شيخنا في الذكر في هذا الحديث  
جاء لنا لان كل من تدل على الدوام والعكس المبرر انما هو المخالفه ولان الفعل خاصته ولان القول قوي  
الفعل عند التعارض من هذا كله طاب ثراه وانت خير بان لا يمتن الجسد ان يقول ان احتياجه ليس  
الفعل بل بقوله عليه السلام خالفوه ويمكن ان يحج له ايضا بالحديث الحادي عشر من ان الفعل الاتي  
من هذا الفصل وهو ما رواه دلود بن النعمان من جلوس الرضا عليه السلام قبل ادخال الميت القبر والظاهر  
ان المراد بالحديث في قوله عليه السلام حتى يوضع في القبر سواء كان ذا الجاهل ولا وما تقدمه للحديث  
الخامس والسادس من اجل الجنازة من جوانبها التي لا بد من التوجه الذي اطلق اصحابنا على استحبابه  
على ما نقل الشيخ عليه السلام في هذا ان يبدأ بتقديم السرير الى الميت ثم يبر عليه الى موضع ثم يوجه  
الامر ثم يدور جولة حتى يرجع الى المقدم وقد رواه الفضل بن يونس عن الكاظم عليه السلام قال  
قال فان لم يكن سبي فيه فان تريح الجنازة الذي جرت به السنة ان تبدأ باليد اليمنى ثم بالرجل اليمنى  
ثم بالرجل اليسرى ثم باليد اليسرى حتى يدور حولها ولعل المراد جريان السنة بافضليته لا باصل السنة  
وما في الحديث السابع واول جباة من تعكس المغفرة ربنا يومئذ كافي الحديثين الاخيرين الى ترجيح اتباع  
الجنازة على تقديمها والمشيح الى جباة بينهما والجار بكر الحار الملهمة مدود العطار له حرار  
ولا من وما تقدمه للحديث الثامن من القول المذكور عند هذه الجنازة هو المستند في  
الاستحباب ذلك والسواد يطلق تارة على الشخص واخرى على عامة الناس والمختار الهاك في اخره  
المنية اخذته قال شيخنا في الذكر ان المعنى من هذا القيل ثم قال لا ينبغي هذا الجنازة  
تدلى من غير مقيد بوقت فيجوز على حال الاحتضار ومغايرة ما يجب كإرواياه عن الصادق عليه السلام  
في الصحاح عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال من احب لقاء الله تعالى احب لقاء الله تعالى احب لقاء الله تعالى  
انه لقاء قبله صلى الله عليه وآله انا يكون الموت فقال ليس ذلك ولكن الموت اذا حضر الموت بشر  
برضوان الله وكل منته فليس من اجله مما لا يراه فاب لقاء الله واجاب لقاءه وان كان اذا  
حضر بشر بعد ان اسفليس من اجله مما لا يراه فاب لقاء الله فانه لقاء الله فانه لقاء الله فانه لقاء الله  
يكنى بالمختار عن الجواهر الهاك على الاطلاق بخلاف الموتين او براد بالمختار من مات دون اربعين  
هذا كله طاب ثراه ويمكن ان يبراد بالسوا لامة الناس كما لو اجد معالي السواد في الدعاء ليكون

الرد للرد له الذي علم بحديثي من عامة الناس الذين يؤمنون لي غير بصيرة ولا استعداد للموت واسم اعلم  
استفاد من الحديث العاشر جواز الحضور في جنازة الكافر للمسلم عليه بل رجحنا والقيام على القبر الذي  
التي من الله عليه ان يفعل بالمناقبين بالوقوف على قبرهم للمسلمين كما قال في جمع البيان ومعنى  
عليه السلام في آخر الحديث فابدي من رسول الله صلى الله عليه وآله مكان يكون ان امر صار باعطاء علي بن ابي  
من الله عليه وآله ما كلون يكون الظاهر ويجب ستره مع الحاضرين واخفاء من الدعاء على ابن ابي  
واستفاد من الحديث الحادي عشر امور **الاول** تاكد كل هذه الصلح على الميت حيث جعل عليه السلام  
من الباطل ولعل ذلك بالنسبة الى المرافة اذا سمع صوتها الاجانب ان لم يجعل مطلقا مع المرافة  
صوتها الاجانب محرم بل مع خوف الفتنه لابد منه كما ذكره بعض علماءنا ورجح الحكم فيه  
في كتاب النكاح انشاء الله تعالى **الثاني** ان روية الامور الباطلة وسلمها لا ينبغي عند رافي  
التقاعد عن قضاء حقوق الاخوان **الثالث** ان موافقتهم بائس ما يستعود من الاقارب  
على السير من الكرام وتادية الحقوق ليس افضل من مخالفتهم في ذلك بل الامر بالعكس **الرابع**  
ان تجل قضاء حاجة المؤمن ليس اهم من تشيع الجنازة بل الامر بالعكس ولعل عدم سوال  
زاران رضي الله عنه حاجته من الامام عليه السلام في ذلك الموضع وادارتان من وجه ليس له عنها  
لانها كانت مثله دينيه لا يملك اظهارها في ذلك الوقت لحضور جماعة من المخالفين فان  
ان يرجع عليه السلام لخلق به وبساله عنها ورجع استفاد من الحديث الثاني عن رجحان اتخاذ  
التعش للميت ون الصلح لغشه اسد رفعة والتعش سر بالميت سبي بذلك لا ارتفاعا فان  
لم يكن عليه ميت وآمن حياء اعلم **الفصل السادس** في الدفن ومقدار ما يوضع فيه وتواضع  
تأنيته عن حديث **آمن الصحاح** عبد الله بن سنان عن النبي صلى الله عليه وآله قال ينبغي ان يوضع  
الميت دون القبر فبينه ثم ولاء **ابو بصير** عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا سللت الميت فقل  
باسم الله وباسم علي بن ابي طالب رسول الله صلى الله عليه وآله اللهم ارحمك لا اله الا انت فاد اوضعه  
في القبر فضع فلك على اذنه فقل الله ربك محمد نبيك والوا ان كتابك فقل باسمك **الحج** زرار  
عن ابي جعفر عليه السلام قال قال اذا وضعت الميت فقل الله ربك محمد نبيك والوا ان كتابك فقل باسمك  
رسول الله صلى الله عليه وآله واقرأ اية الكرسي واضرب بيدك على منكبيه اليمنى ثم قل من  
فلان قتل رضي الله عنه وبالله الاسلام ديننا وحمد من الله عليه وآله رسولنا وبعلي امامنا وصي  
امام زمانه **معويه** بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان البراء بن معمر النبي الانصاري  
بالدينه وكان رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام فانه حضر الموت وكان رسول الله صلى الله عليه وآله والصلوات  
صلوات على بيت المقدس فاقضى البراء اذا دفن ان يجعل وجهه الى رسول الله صلى الله عليه وآله الى القبلة  
بالسنة **ابان** بن تغلب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام جعل علي بن ابي طالب في النبي صلى الله عليه وآله  
لنا فقلت ارايت ان اجعل الرجل عليه اجر اهل بيت الميت قال لا **ابو** ابوب بن الحسن قال سئل ابو







سبل وظاهر كلامهم يعطى به لا ينقطع مع الوضع في الخافية روي به فكانها بمنزلة القبر فلا يخب  
 تثقيبها اذ لم تريب بدون الثقل والخافية من خات التي مسترته وهي كج وكان حقا للزكرك  
 تركها من رها والوكار بالكر بلط القرمه ونقال وكاد الوعاء واوكاه اني مندراسه واسكن في الحنة  
 السائح امر على وزن كرم ولعله معنى معنى الضم فلذلك عدي بالي واخلف بالضم والكسرة في الصحاح  
 يقال من ذهب له مال او ولدنا وشي يتعاضل خلفه اسد عليك اني ردي عليك مثل ما ذهب فان كان  
 قد هلك له والد او عم او اخ قلت خلفه اسد عليك بغير الفاء اي كان اسد خلفه والدك او من فقدته  
 عليك انتهي وجوز بعض اللغويين اخلف بالالف يعني عوض في الغاب والعقب باسكان الفاء وكسرهما  
 الولد وولد الولد والغاب بالغين المعجمة الباقي ولعل لفظة في السببية والمال الدعا يجعل الباقي  
 من اقارب عقبه عوضا لهم من الميت وما نقصه الحديث الناس من نزع النازلة القبر والولاء واحواتها  
 وتحليل الارزاق هو في الصحاح من ان اسد عليهم والقلنس بضم السين وفي الصحاح اذا فتحت القاف ضمت  
 السين واذا ضمت القاف كسرت السين وقلت الواو بالهمزة والطيلسان بفتح اللام وربما جعلت لامه  
 مثله والمعدودتان بكسر الواو والفتح ضار وما نقصه الكسف عن ضلالت والصاق بالرفق مما لا يرب  
 في الخافية وقد روي كحفوظ الاحكام من عبد الله بن عبد الله قال اذا اردت ان تدفن الميت فليكن عقل  
 من ينزل في قبره من علمه وليكشف عن هذه الامين حتى يفضي به الى الارض والمراد من قوله علم وان قد  
 اقره اذ لم يكن هناك من يتقيه ومن حق عبد الله بن عبد الله بن كرام عياضهم ان يلقبوا بالشهادتين والاول  
 بالهمزة عليهم السلام لان ينتمى الى العام الزمان منهم اسد عليه وما نقصه الحديث التاسع عشر الكفن من عند الزكرك  
 المحقق في المعبر بخلاف المصنف الا صاحب قال وان ذلك فساد لما اراد وجيز مشرع وهو كما ترى فان  
 الحكم بل الى الفساد ولكم بكونه مشرع بعد وروى النص به لا يخفى من شي وقد قال الخليل في الدرر  
 يمكن ان يراد بالتف العثم ليد وجبه فان الكفن كان مضيا فله مخالفة ولا فاد انتهي ولا يبين  
 به وما دل عليه الحديث العاشر من حل عقد الكفن مما لا خلاف في استحبابه بين الاصحاب وما نقصه  
 الحديث الحادي عشر من جسد عبد الله قبل ان يخال الميت القبر روي في قول الزكرك بعد عدم كل لغة جسد الشيع  
 قبل وضع الميت القبر وقد تقدم الكلام فيه قبل هذا والمحل على القدر يمكن معجاني الاخبار وموافقه  
 عليه من الكراهه واما الجراحا بيان الجواز فبعد وانه اعلم ونصب ايمانا وتقد نفيا في الحديث الثاني  
 عن جواز ان يكون بالمغفولة المظنونة ونصبهما على المغفولة ولم يمكن والاية هكذا ما وعد انه وروي  
 وصفاه ورواه وما زاد هم الا ايمانا وتسلما وما نقصه الحديث الثالث عن من رفع القبر ارجع اصله  
 بالمارح الا انه وفي استحبابها بين الاصحاب من ان اسد عليهم وفي رواية محمد بن مسلم عن اصحابها  
 علمها اليه فقيدها لا صابح بالمفحات وامن زهرة خير بينهما وبين الشجر ووافقه ابن البرقي والاولى  
 في كيفية الرشد ما نقصه روي بن اكيل النخعي عن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام قال السنة في ريش  
 الماء على القبر ان يستقل القبر وتبداء من عند الراس الى عند الرجل ثم تدور على القبر من جانب الاخر ثم ترش

عيا وسط القبر فذلك السنة وفيه على ان اردت ان لا تنزع اي اردت باسنادهم على وصيتي بل نزع  
 قري ذلك القدر ونزله بالمدان لا يمانع في ذلك بعض من يحضر جنازة من الخلفين لان الزكرك يحذر  
 حيث تقول هو وصادك وقد روي في الحديث بغير الفاء الكفن وقول الزكرك في الحديث الثاني  
 تنها ان من هذا وصري حال كون النبي عنه منفردا من العلم في ذلك الذي يحذر ان يترتب عليه من  
 الاثر وحاصله طلب العلم في ذلك فينبغي على عبد الله بن عبد الله ان كان ذلك نزلت الفتوى في القلب  
 وانه سبحانه اعلم **الفصل السابع** في التخرية وتواب المصاب واتحاد الطعام لاهل الميت  
 وانتفاعه بما اهلها من البر اليه وزيارة اصحاب القبر وزيارتهم اهلهم سنة عن حديث  
**ابن الصالح** هشام بن الحكم قال رايته موسى بن جعفر عليه السلام يعزى قبل الدفن وبعد **باب**  
 عمن يربى قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان الميت قال نعم حتى انه يكون في ضيق فيوض عليه  
 ذلك الضيق ثم يولي فيقال له خفف عنك هذا الضيق بعبارة فلان اخبرك عنك قال نعم قلت له ان  
 بين رجلين في رقبين قال نعم ثم قال عليه السلام ان الميت ليقرب بالرحم عليه والاستغفار له كما ان  
 بالمعدية يهدي اليه ويجوز ان يحول الرجل حخته وعمره او بعض صلي يتلو بعض طوافه لبعض  
 اهل وهو ميت ويتفق به حتى انه يكون مسخوطا عليه فيغفر له ويكون مضيق عليه فيوسع  
 له ويعلم الميت بذلك ولو ان رجلا فعل ذلك من ناصب كحفظه عنه والبر والقلم والنجح  
 للميت والحي فاما العلم فلا يخفى من **باب** **من الحسان** ابو بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام  
 عن ارواح المؤمنين فقال في الجنة على صور ابدانهم لو اشته لقت فلان **باب** عن المقدم قال مررت  
 مع ابي جعفر عليه السلام بالبقية فقلت لرجل من الشيعة قال فقلت عليه السلام وقال اللهم ارحم من بينه واصله  
 وانس وخته واسكن اليه من رفق ما يستغني به من سواك وللخير مكان تنبوا **باب**  
 ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال الشجرة لا اهل المصيبة بعد ما دفن **باب** عن  
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال قالوا للمؤمن من ولده اذا مات له صبر اولم يصبر **باب** معروف خريز  
 عن ابي جعفر عليه السلام قال ما من عبد مصاب بمصيبة فيترجم عن ذكر المصيبة ويصبر حتى يحاج  
 الاغفر الله له ما تقدم من ذنبه وكلما ذكر مصيبته فاسترجع عند ذكر المصيبة غفر له كل  
 ذنب الكبيرة فيما بينهما **باب** داود بن زرقي عن ابي عبد الله عليه السلام قال من ذكر مصيبته و  
 بعد حتى فقال انا لله وانا اليه راجعون ولم يدرك رب العالمين اللهم اجرني بما مصيبي واخلف على  
 افضل من كان له من الاجر مثل ما كان عند اول صد متط **باب** هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام  
 قال لما مات النبي صلى الله عليه واله سمعوا صوتا ولم يروا شخصا يقول كل نفس ذائقة الموت ولنا  
 نؤمن احوالكم يوم القيامة في رجع عن النار وادخل الجنة فقد قال وقال ان في الله خلفا من  
 كل حالك وعن من كل مصيبة ودر كما مقامات فانه فقوا واباه فارجوا واما الحرم من حرم التواب  
**باب** ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال ينبغي لصاحب المصيبة ان يضع رداءه



حتى اجلم الناس انه صلب للصبي **أ** زارة عن ابي جعفر قال ينبغي ان يصنع لاهل البيت ما تمثله  
 ايامهم يوم مات **ب** جعفر بن النخعي وهو سلم بن سالم **ج** عبد الله بن علي قال لما قيل جعفر  
 بن ابي طالب رضي الله عنه امر رسول الله صلى الله عليه واله فاطمة عليها السلام ان تخذ طعنا لا سمار يند  
 عيني ثلاثة ايام وتاتيها وناها فاقم عند هذا ثلاثة ايام ثم تبت ذلك **د** لاهل البيت  
 المصيبة طعام من تدرج **هـ** جعفر بن النخعي وهو سلم بن سالم **و** جعفر بن النخعي وهو سلم بن سالم  
 القور قال انهم بانون بك فاذا غمهم استوحشوا **ز** عبد الله بن سنان قال قلت لابي  
 عبد الله عليه السلام كيف التمسك اهل البيت فقال نعم تقول السلام اهل الديار من المؤمنين ولولا  
 انتم لنا فرط اخي ان شاء الله بك لا يحقون **ح** جعفر بن النخعي وهو سلم بن سالم  
 قال ان المؤمنين لم يوراهم في ما يحب ويستريحه ما يكون وان كان له في رايه في ما يكون  
 عنه ما يحب **ي** يوم من المواقف الحق بن عمار انه سأل المحاكم عليه السلام عن المؤمنين في رايه في ما يكون  
 نعم قل فيكم قال قدر فقام عليهم منهم من يزور كل يوم ومن يزور كل يوم ومن يزور  
 في كل يوم في ايام قال ثم ريت في محرابي جليما انه يقول ذنابهم جوده فقال له في اي ساعة فقال  
 زوال الشمس وقبل ذلك فيبعث الله معه مكرابيه ما يسره وما يستره عنده ما يكون في  
 سرور او يروح الى خلقه **ق** ما تقدمه الحديث الاول من رؤية همام الحارثي  
 عليه السلام يعني قبل الدفن وبعدة بحمل معين الاول ان عليا عليه السلام عري بمصيبة قبل الدفن وفي  
 اخري كجده والثاني ان يكون راه دعوى بمصيبة واصد من قبل الدفن وبعده واماماتي  
 الحديث الخامس من ان التعزية بعد الدفن فلعلم المراد به ان تاجرها عن افضل من تقدمها عليه  
 وما تقدمه الحديث الثاني من التقاء الميت بما بهذا اليه من اهل البيت فلهذا في بعض النسخ رضى الله عنهم  
 وقد ورد بها حديث شريك عن اصحاب العصابة سلام الله عليهم وفي بعضها ان يكتب اجر ذلك الذي  
 يفعل والميت وفي بعضها ان يصنع به اجر فاعلم واسم **ك** في قول عليا عليه السلام في رايه في ما يكون  
 الصديق في رايه في ما يكون **ل** في قول عليا عليه السلام في رايه في ما يكون  
 ان في رايه في ما يكون **م** في قول عليا عليه السلام في رايه في ما يكون  
 بينكم بانقاء الميت ما يقع من عنه وبين قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سقى ووقع  
 ذلك بوجوده **ن** ان سعى لغيره لا ينفعه اذا اوقعه عن نفسه فاما اذا اوقعه عن نفسه فاما اذا اوقعه عن نفسه  
 كالتاب عنه والوكيل القائم مقامه كالوكيل في اخراج الزكاة والخمس مثله الثاني ان وصوله الى  
 تلك الحال اليه لا ريب ان نتيجة سعيه في تحصيل الجاهن واصل الفقايد او في اخذها لا يصلح  
 والاخوان وحسن معاشرتهم واستدارتهم في ايام صوته فاهلهم تلك البراءة اليه  
 بعد موته مما حصل بسعيه في الحقيقة الثالث ان مقوم الآية مخصوص بآية موسى وابراهيم  
 كما يابا عليه السابق واما هذه الآية المرصدة فلا يجد في ان يصل اليهم ما سعى فيه غيرهم

انما تفضل من اسعهم ولعل خير هذه الوجوه الثلاثة واسطها واضعفها اخرها والله سبحانه  
 اعلم وقوله عليه السلام ولوان رجل فعل ذلك عن ناصب خفف عنه المراد ان ثمة ذلك تخفيف العذاب  
 عنه فقط لا انه يحصل له بسبب ذلك ثواب فان قلت حسنت الكافر في رايه في ما يكون  
 الصادر عن غير نيا سعيه وهذا يقتضي ان يكون وجودها كعدمها فلا اثر لها اصل قلت لا  
 لا يستلزم عدم التائب مطلقا بل في ترتيب الثواب لا غير وقد ذكر جماعة من المفسرين عند قوله  
 تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ان اسم الزلزلة الآية الكريمة باق عليه في غير محقق بالمسلم وان  
 للميت الذي يراه الكافر من اعماله هو تخفيف عقابه وان معنى اصاط حسنت الكافر عدم اعطائهم عليها  
 ثوابا لانها لا تفي بتمخيف عقابهم اصله واما قوله تعالى فلا تخفف عنهم العذاب فلعلم المراد والاسلام  
 في تخفيف من دون ما يوجه من تلك الاعمال وما يجري مجراها هذا ولا يخفى ان ما تقدمه من الحديث  
 من الصلوة على الميت يوم المندوبه والواجبه وفي بعض الاخبار تضمن بذلك وهو مثل الاستحباب للصلوة  
 ايضا وان لم ينظر في الاخبار بالمضمر به وليس هذا التسديد طلب سواه في هذا المقام كلام لا بأس قال  
 قدس سره ان روحه ان جوارحه استجار على فعل الصلوة الواجبه بعد الوفاة سعي على مقتضى احد  
 جوان الصلوة عن الميت وهذه اجماعية والاحزاب الصلوة ناطقة بها والثاني ان كل احزاب الصلوة  
 الميت جان الاستحباب عنه وهذه المقدمة داخل في عموم استجار على الاعمال المباحة التي يمكن ان  
 يقع للمستاجر ولا يخالف فيها احاديث الامامية ثم قال فان قلت ففعله استجار على كل  
 والعمل بسعي النبي والائمة عليهم السلام كما اشتهر الاستحباب على الوفاة حتى علم من المنصب ضرورة قلت ليس كل  
 واقع يجب استجاره ولا كل منور يجب الجرم بصحته قرب منوره الا اصل له وربما مل  
 لم يشتر ما لعدم الحاجة اليه في بعض الاخبار او لندرة وقوعه والامر في الصلوة لذلك فان سلف  
 الشيعة كانوا لعل من الفريضة والناقل على حد لا يقع من احدهم اطلاق بها لا بعدد بغيره  
 بوت او غير فان اتفق في وقت فريضة بادروا اليه فعلها لان اكثر قد ما يهيم على المضائق المحضة  
 ولم يفتقر الى هذه المسئلة واكتفوا بذلك فصار الولي لما فات الميت من ذلك على طريقة الدور  
 يعرف هذه الدعاوي من طالع كتب الحديث والفقه وسيرة السلف معروفة لا يرتاب فيها فيلف  
 من بعدهم قوم نظروا اليهم التقصير واستولى عليهم فتدبر اليهم حتى الى الحال الى انه لا يوجد من يقول  
 بهال السنن الا اوصيهم ولا يبادر الى القضاء الغايب الا اقلهم فاجابوا الى استدراك ذلك  
 بعد الموت لظنهم عن الولي عن تمام به فوجب رد ذلك الى الاصول المفردة والقول عند المجهود  
 وفما ذكرناه كفاية انتهى كلامه على ما مقامه وهو كلام جيد متين وانه اعلم بحقائق الامور  
 واما الحديث الثالث من كون ارواح المؤمنين في الجنة على موراءهم قد بسطنا الكلام فيه في شرح  
 الحديث الاخر من كتاب الاربعين فليقف عليه من ارادة وما تقدمه الحديث السادس والثامن  
 والثامن من عظم الثواب على المصابين وقد ورد به عن اصحاب الصلوة عليهم السلام من طرق كثيرة



احاديث متكررة يكاد ان يكون سماعه المعنى وصير التثنية في قوله عليه السلام في آخر الحديث السابع  
 الذي رواه معروف بن خربوذ للحلة المنيعة المفتوحة والواو المشددة والباء الموحدة والذال المعجمة  
 بعد الواو وغرفة كل ذب التثنية فيها ايها يعود اليها من قول علي بن ابي طالب  
 وكلما ذكر مصيبة فاسترجع الى المصيبة والاشترجاع كما قد يتوهم وقد ورد النص بذلك في  
 بعض الاخبار والفتن في قوله عليه السلام في الحديث الثامن واخلف على فضل منها يعود الى المصيبة بمعنى  
 المصائب بعد على طريقة الاستخدام وصير نقول في الحديث التاسع يعود الى الصوت للدلالة عليه  
 بالصوت ويعود الى الشخص لا يح من حزانه وانما صرح بالعود والغزل العبر والمراد هنا ما يوجب  
 الجبر والتسلي ويراد بالدرك العود والمراد بوضع الراد في الحديث العاشر ان كان ملوثا  
 ولبس ان كان منزوعا ولا يعيدان يستنظ من التعليل استحباب تغير صاحب المصيبة هبة  
 لاسه في اللبس التي لا يعتاد فيها ليس ردا ولعل المراد بالناس الذين يحكون للمعزير ولا يفرقون  
 صاحب المصيبة بشخصه فلا يعولون لمن يحاطون وما تضمنه الحديث الحادي عشر من اتحاد  
 الماتم اي الطعام لاهل الميت ثلثة ايام مما خلا في استحبابه والماتم في الاصل النساء المحتمعات  
 في الخير والشر ويكنى الاصل الاكل من صاحب المصيبة لقول الصادق عليه السلام لا تاكل من عدا اهل المصيبة  
 من عمل الجاهلية قاله شيخنا في الذكرى ولا يوجب كراهة لاهل الميت ان يصفوا طعاما ويجعلوا  
 عليه لانهم يتغولون عصابهم ولان في ذكر تشييب اهل الجاهلية على ما قاله الصادق عليه السلام  
 ذكره لعل منه في الشئ وهو يعطيهم الامانة عند ساداموا متغولين بامر المصيبة لا الى فرعون  
 منها وما تضمنه الحديث الثاني عشر من ان النبي صلى الله عليه واله قد علمها السلام بالا قامه عند اسمائت  
 عيسى ثلثة ايام يخالف ما نقله الشيخ في اقطر الاجماع على كراهة الجلوس للمعزير يومين او ثلثة ايام  
 فلعلم المراد بكراهة جلوس صاحب المصيبة ثلثة ايام لغرض ان يعزير الناس ويرووه فيها  
 وما تضمنه الحديث الثالث عشر من زيارة القبور قد ورد بها احاديث متكررة وانعقد الاجماع على  
 استحباب الرجاء والاشارة فالظاهر استحبابها لهن انما يردى هناك من سائر المصائب والصادق عليه السلام قال  
 عاشت فاطمة عليها السلام بعد ابيها صلوات الله عليه وآله وسبعين يوما لم تركا شرة ولا ضاعة  
 تاتي قبور الشهداء في كل جمعة مرتين لا تنيى والحسن والمحقق في المعبر كرهها لهن فان اراد مع  
 آمن السر والصيانة فلا يحسن به امامه فقيهه ما فيه واساعلم وما تضمنه الحديث الرابع  
 عشر من التسليم على اهل القبور ورد به روايات عديدة وروى في صحيح الزبير بن عدي في القبور  
 القدر سبع مرات فقد روى احمد بن محمد بن يحيى قال كنت بغيلة فشيئت مع علي بن ابي طالب الى قبر  
 بن اسمعيل بن بزيع فقال لي علي بن ابي طالب قال لي صاحب هذا القبر من الرضا عليه السلام قال من ابي  
 فرائض ثم وضع يده على القبر وقرأ انا انزلناه في ليلة القدر سبع مرات امن يوم الغزاة الكبر  
 يوم الغزاة بالخير بذكر الذين يتقدمون القوم الى التزل لاصل في الحوض والدلاء ولا يستفاد ما رواه

الفرع

نقته

تفني ملحد بما لا يخفى ان من يبارع الميت اهله فقد ورد في احاديث متكررة والفتن في فضائلهم يعود  
 الى الاموات للدلالة عليهم بذلك للميت او اهل الميت على ان يكون التقدير منهم من نور ذلك كل  
 يوم ويمكن عوده الى مجموع الفريقين معا وفيه ادنى حرج انهم والله سبحانه وتعالى **الطلب الخامس**  
**في غسل من الاموات** تسعة احاديث **امن الصحاح** اسمعيل بن جابر قال دخلت على ابي عبد الله  
 عليه السلام حين مات ابنه اسمعيل الاكبر فدخل فقبله وهو ميت فقالت جعلت قولا كذا **الطلب السادس**  
 الميت بعد ما قوت ومن شته فعله الغل فقال ما يجزىة فلا يكون غادا كذا **الطلب السابع**  
 يجزىة سلم بن احمد عليه السلام في رجل مشى مع الميت الغل قال لا غادا كذا من الانسان  
**ج** ميت لم يمس احد فاعلم حاله لم يمس له الرجل يغسل الميت اعليه غسل فقال اذا مشه  
 جزار دفنه ولكن اذا مشه بعد ما يرد فليغسل قلت فالذي يغسله يغسل قال نعم قلت  
 فيه له ثم يلبسه القفان قبل ان يغسل فيغسله ليرقبيل يد يد من العلق ثم يلبسه القفان ثم يغسل  
 قلت في حله عليه غسل قال لا قلت في ادخله القبر اعليه وضوء قال لا ان يوضوء من ثياب  
 القبر ان شاء **د** علم من جريد قال سألته عن الميت اذا مشه الانسان افيه غسل قال فقال اذا مشه  
 جسد ميت يرد فاغسله **هـ** محمد بن مسلم عن ابي بصير عليه السلام قال سألته عن ميت يرد ويؤكله  
 والقبلة ليس به **و** سليمان بن خالد انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن غسل الميت قال نعم  
 قلن ادخل القبر قال لا انما مشه الثياب **ز** حريز بن ابي عبد الله عليه السلام قال في غسل  
 ميتا فليغسل قلت في ادخله القبر قال لا غسل عليه انما يشي الثياب **ح** الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام  
 قال سألته عن الرجل يمسي الميت في القبر يغسل منها قال لا يغسل من الاكفان **ط**  
 عمار الشاذلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال يغسل الميت يغسل الميت وكل من مش ميتا فغسله الغسل  
 وان كان الميت قد غسل **القول** وجوب الغسل بالماء بعد برده وقبل غسله هو المعروف  
 بين اصحاب بل كذا يكون اجماعا وقول السيد المرتضى رضي الله عنه وجوبه ولا يخفى من طعن  
 فظواهر بعض الاخبار كحديث محمد بن مسلم المنقذ له لعدة في الاعمال السنوية لا ينفذ بعض معارضة  
 مع التواتر وقد ادل الحديث الاول على اجماع تغسل الميت وعن الصادق عليه السلام ان النبي صلى الله عليه واله  
 عليه وآله قتل غنم بن مضعون بعد موته وبعاد ان يغسله كراهة غسل الميت بعد برده كما يشعر به  
 قوله عليه السلام ما يجزىة فلا بأس وقد دل الحديث الثالث على جواز غسل الميت على  
 التكفين وهو خلاف ما ذكره جماعة من اصحابنا من استحباب تغذيه عليه وعلى في التذكرة **ج**  
 الغل بانه واجب فاستحب فورتيه واحتمل في الذكرى جل ما تضمنه هذا الخبر من تأخره على  
 الفور والحج ان لا ضرورة داعية الى هذا المثل وان لو قيل استحباب تأخير غسل الميت عن التكفين على  
 بهذا الحديث الصحيح الصحيح لمكان وجها ويستعمل ما قاله الشيخ **ي** من استحباب الغسل عن من  
 قد غسل حب جل ما تضمنه التاسع من قوله عليه السلام وان كان الميت قد غسل عليه والمراد من القفان

الكتاب







تعلق القم والقصة فالظاهر من جميع التقديم لحصول الزمان وهو النطاق في الجوه وقد علمت في كتابي  
بالقرب من الجوه وفيه نظر لنسب الوقي في الوقي والبعده منها الله أعلم أن كل عمل من عمله فكمما سمعتم  
على ضرب من التاويل واسم اعلم **الفصل الثاني في بقية الاغسال** السورة ثلثة عشر حديثا  
**أمن العسل** محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال الغسل في سبعة عشر موطئا السيرة سبع عشرة من شهر  
رمضان وهي ليلة التي للجمان وليلة تسعة عشر فيها يكتب الوقي وفي السنة وليلة احدى وعشرين  
وهي ليلة التي اصاب فيها الوقي لا يثبت فيها رفع عيني من مرقم وقبض مومي عليه السلام وليلة  
ثلاث وعشرين فيها بن ليلة القدر ويوم العيد واذا دخلت الحرم ويوم حرم ويوم الزيادة  
ويوم تدخل البيت ويوم التزويج ويوم عرفة واذا غسلت ميتا او كفتة او مسنة بعد ما يبرد  
ويوم الحج وغسل الجاهل في بقة وغسل الكوفة اذا احرق في الحرم فكل غسل **باب** معوية بن عمار  
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في الغسل في الحرم والعدين وحني محرم وحني منظر  
مكة والدينه ويوم عرفة ويوم تدخل البيت وحني من حرم الكعبة وفي ليلة تسع عشرة وحني واحد وعشرين  
ولث وعشرين من شهر رمضان ومن غسل ميتا **باب** زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال الغسل  
في شهر رمضان عند وجوب الشئ قبله يغسل ويغسل **باب** محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال الغسل  
في ثلث ليال من شهر رمضان في سبعة عشر واحدا وعشرين وثلث وعشرين واصيب ابي موسى عليه السلام  
اسم عليه السلام في ليلة تسع عشرة وقبض في ليلة احدى وعشرين من شهر رمضان قال الغسل في اول الليل وهو يجرى الى  
اخره **باب** معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا انتهيت الى العقيقين قبل العراق او الى سوقين  
هذه المواقف وانت تريد الحرام انشاء الله فانك ابصر وقم **باب** ابي جعفر عليه السلام قال غسلك واطل عاتك  
وخذ من شاربك ولا يضرك باي ذلك بدت لم استك واغسل والبس ثوبك ولكن في الحرم  
ذلك انشاء الله عند زوال الشمس **باب** المنذر بن سويد عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال الله  
عن الرجل يغسل للحرام ثم يتم قبل ان يحرم قال عليه السلام اعادة الغسل **باب** معوية بن عمار عن ابي  
الاسود عليه السلام قال اذا اردت دخول الكعبة فاغسل ولا تدخلها بحد **باب** معوية بن عمار عن ابي  
عبد الله عليه السلام قال اذا كان يوم التزويج انشاء الله فاغسل والبس ثوبك **باب** من لسان معوية  
بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا انتهيت الى الحرم انشاء الله فاغسل حين تدخل **باب** الجلي  
قال امرنا ابو عبد الله عليه السلام ان تغسل من في قبل ان تدخل مكة **باب** الحسن بن علي قال قال ابو عبد الله عليه السلام الغسل  
يوم عرفة اذا زالت الشمس **باب** معوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام قال امرنا بطيعة الطالب من ربه قال  
يتعدون في يومهم على ستمين مكيالي ان قالوا اذا كان الليل اغسل في ثلث الليل الثاني وسبحي تمام الحديث  
عند ذكر الصلوات الموقية فيها انشاء الله تعالى **باب** من الموقوفات مسعدة بن زياد قال كنت عند ابي عبد  
الله عليه السلام فقال رجل يا ابي انت وامرني ان ادخل كفاي وبي جيران وعندهم جوار يغنن ويعزبن بالعود  
فرموا اكلت الجوارس استماعا مني لهن فقال لا تفعل فقال الرجل والله ما ابي من انما هو سمع اسمع باذي

فقال انت سامعت اسمع وجل يقول ان اسبح والبصر والفؤاد كل اوليك كان عنه مسئولا وقال واسمك  
لم اسبح بهن الا يقين كتاب الله من عربي ولا من عجمي لا حرم اني لا اعود انشاء الله والى استغفر الله وقال له  
فما غسلك ومن لم يدركك فانك كنت معينا على من عظم ما كان اسوا حالك لو مت على ذلك لهد  
الله ومثله التوبة من كل ما يكره فانه لا يكون الا كل فيح والقيح دمعاهل فان لكل اهله **باب** لعل المراد  
بالغسل في قوله عليه السلام الغسل في سبعة عشر موطئا ما عدا الاغسال المختصة بالنساء فلذلك لم يذكر  
اغسال النساء الثلاثة وربما كان الاقتصار على ذكر بعض الاغسال للسورة للمستعار بشدة كذا فهم  
بشائها والا فني على ما استفاد من الروايات وكلهم لا صاحب تزيد على اثنين بل على اثنين وعلى  
الحدين والمبعث والغدير والتذويح والاحوص والمجعة والباهل والتوبة والحاجة والاستحارة والبركة  
وعرفة والطواف والحلق والذبح ورمي الجمار واحرام الحج والعمرة ودخول الكعبة ومكة والديرة وغيرها  
وسجدها والاستسقاء والوقوف ومن غسل ميتا او كفتة او مسنة بعد تغسيله وليلي نصف رجب  
وشعبان والكوفة مع الشوط وقلل الوزعة والسعي الى رؤية المصوب بعد ثلث وعشرين في مكة  
الاكبر مع ثيقن الطهارة والحديث بعد غسل العسل وغسل الجاهل من مات بمحرم او ادى شهر رمضان  
والحكمة عن وناي الغسلين ليك ثلث وعشرين من شهر رمضان والبيت واحد المعصومين من شهر رمضان  
عليهم اجمعين ثم لا يخفى ان الاغسال التي يقسمها هذا الحديث تسعة عشر فلعل عليه السلام عد الغسل في قوله  
يوم العدين واذا دخلت الحرم يغسل غيلين لا اربعة او ان غرضه عليه السلام تعداد الاغسال للسورة فضل  
المب وغسل الجاهل غير داخلين في العدد وان دخله في الذكر والمراد بالتقاء الجوهين ثلث في ثلثي  
السين والمتركن للمقتل يوم احد والوفد بفتح الواو واسكان الفاء جمع وافق كصحف صاحب  
وهم الجماعة القادمون على الاعظم برسالة او غيرها والمراد بهم ههنا من قدر لهم ان يحيي في تلك  
السنة والمراد بالحرمين حرم مكة والدينة ويكن ان يراد بهما نفس البلدين زاد في الله شرفا وتعليقا وهو قوله  
عليه السلام ويوم الحرم يوم احرام الحج والعمرة كالان ابلوهكم زيارة النبي والائمة وفضل عليهم السلام والبيت زاد  
الله شرفا ونمي ثامن ذلك في يوم التزويج لانهم كانوا يرتدون من الماء ويحلقون معهم في عرفة لانه لم يكن بهما  
في ذلك الزمان وذكر غسل المشرك في تصاعيف الاغسال السورة بما يحجب به للسيد المرتضى في اسمع في القول **باب**  
وقد يقال لا دلالة له فيه على ذلك فقد ذكر عليه السلام في تصاعيف الاغسال الجاهل ايضا وفيه انه عليه السلام ذكر  
غسل المشرك وبقية باقي الاغسال السورة وذكر غسل الجاهل على اسلوب آخر كالحق اسلوبا وبين انه وفيه  
والمشركان يجعل هذا في تصاعيف ما ادعاه وما تضمنه آخر الحديث من غسل الكوفة مع استغفار لا حرق لا  
اشعار فيه بان ذلك لتارك صلوة الكوفة وما لكن المشركين الا صاحب اختصاصا في استحباب الغسل  
والذي ظفرت به من الروايات في هذه المسئلة ثلث روايات احدها بهذه والثانية رواية حريز بن اصف  
من ابي عبد الله عليه السلام قال اذا انكسر المرقع استيقظ الرجل ولم يغسل فيغسل من غيرة وليستقطض الصلوة  
وان لم يستيقظ ولم يعلم بانكسرت المرقع فليس عليه الا الغسل بغسل واحد وان لم يرواه الصدوق في الغيبة

لا ان كان







بالصعب ويشتد الماء فان اسه عن جعلها طهورا الماء والصعب **اقول** ما تضمنه الحديث الاول  
 والعاشرين كون خوف العطش عندنا في التيمم ما اختلف فيه بين العلماء ولا فرق بين الحق على النقل و  
 على الرقعة ذ صفتا العلم اهم في نظر الشارع من القلق فضلا عن الوضوء لها ولهذا يجب قطعها بحفظ  
 من العطش والحق بعضهم العطش على رايته لان الخوف على الدواب **خوف على المال** واحتمل بعض الاحوال  
 وجوب ذبحها واستعمال الماء نظرا الى ان مطلق ذهاب المال غير موقوف للتيمم ولهذا اوجب صرف  
 المال الكثير في شراء الماء وهو غير بعيد والحق بالمعالي في قوله عليه السلام في آخر الحديث الرابع انه العلى السوال بحال ان  
 يكون موقفا منه من عي اذا عجز ولم يقبل العلم بالنبي والحق ان الجاهل ربما يتأخر عن السوال ويرفع  
 عنه ويحذر آفة ويحتمل ان يكون مصدره والمعنى ان السوال افر العلى في ان الكوفة تقني النبي وتعبه  
 كذلك السوال يذهب العلى ولعل هذا اقرب وما تضمنه الحديث الخامس والسدس من عدم الرخصة في التيمم  
 مع خوف البرد والعت أي الشفة **محمدا** عند الشيخ في الخلاف على من تولى الجاهل وربما يستأصل له برفق  
 على ابن ابي عمير في سبيل الماء قال سالت عن محدور ما صابته جبابه قال ان كان اجنب هو فليغتسل  
 وان كان احبا فليتم وفي معناه ما روي عن ابن ابي عمير والاولى في الجاهل البرد القليل والشفة اليسيرة فان  
 العقل قاض بوجوب دفع الضرر المظنون الذي لا يسهل تحمله ولا يعارض ذلكا مثل هذه الروايات  
 القاصرة دلالة او سند او اعم وما تضمنه الحديث الثامن من عدم تكليف فاقا الدلو  
 اذا مر بالركبة أي الى البر بالترجل فيها وترويج التيمم له الظاهر ان المراد به ما اذا كان في النزول  
 اليها مستقذ كثره او كان مستنزما لافساد الماء والمراد بعدم الدلو عدم مطلق الآله فلو لم تكن  
 بل مرفق غمامته مثلا ثم عجزها والوضوء بما فيها الوجب عليه وهذا ظاهر في قوله عليه السلام في الحديث  
 التاسع ولا يرفع في البر ولا يقيد على القيام ما تقدم به في كلامنا مبسوطا تحت البر انما السور  
 تعالى وما في الحديث للحق في معنى من امر من لم يجد الماء البعد بالتميم ظاهر المراد ما اذا لم  
 يتمكن من اذنته والغسل به وقوله عليه السلام لا اري ان يعود اليه في الارض التي توبق دينه اي  
 تذهب من قلوبهم وبغت انما هي كمنه يدل على ان من تيمم وان كان مضطرا فاضلته فاقصه فانه  
 يجب عليه ان يشر هذا القصص عن صلوة المستقبل بالحر والحر **من** ذكر الحاح الى محل لا يضطر فيه الى ذلك  
 ويمكن ان يستبطل منه وجوبها جرح من البلاد التي لا يمكن من اقامتها من القيام التام بوظائفها  
 واعطاء الصلوة بل سائر العبادات عنها من التيمم والحق ان جمل شأنه في البلاد التي لا  
 يسلم المقيم فيها بربا من افعال السنة والافق الشريعة ولا يجد في تلك الصفات الذميمة المهلكين  
 الفصل والحد والكبر والجهاد والركعة فلا ان بين عينا وعلى سائر الاجاب بالهداية والحقيق طائفة  
 رضاء وقد دل الحديث الثاني على ان ايتلم التيمم بالمال بالتيمم وان ايتلمهم بايامهم بالتيمم ارجح من  
 ايتلم بعضهم ببعض ولما ما ورد من الاحاديث المتضمنة للنهي عن ايتلم التيمم للتوصيل في التيمم  
 فيه في حيث كماله انت ايتلمه وماد **تيمم** عليه من وجوب شرائ الماء ولو كان باصفاق عنه

للقادر عليه هذا المصور وشرط بعضهم عدم الاحتجاج بالخرج وهو حسن واللفظ ينزي بغيره انما  
 البناء للفاعل وللفعول والمراد ان الماء المستعمل للوضوء بتلك الدرة لهم ما ليس له ان يتيمم عليه من الثواب  
 العظيم والاجل الجسيم وربما يقال لفظه ما بالمد والرفع اللفظي ولا يمكن كونها موضوعة وقد دل الحديث الرابع  
 على وجوب طلب الماء ما دام في الوقت سعة وظاهر عدم تنقيط بالفلو والفلو بين وفاقا للتسديد  
 لبيان الشيخ في الخلاف وقال في طرية بوجوب الطلب في سائر جوانبه رتبة سهم او سهمين اذا لم يكن  
 هناك خوف ولم يفرق بين السهل والهنك فارق القيد في المنفعة وقد ورد ذلك في رواية السكوني  
 عن الصادق جعفر بن محمد عن ابيه عن علي عليه السلام قال يطلب الماء في السفر ان كانت له منة فقلو وان  
 كانت السهولة فقلو بين لا يطلب اكثر من ذلك في هذه البداية وان كانت ضعيفة لان الاحتياج تلغوها  
 بالقبول وادعي ابن ادريس في السرايين ان الروايات بعضها وقد دل الحديث ايضا على وجوب تأخير التيمم  
 ان يضيئ الوقت **وسمي** الكلام فيه انما تاملنا في ما تضمنه الحديث السادس عشر من قوله عليه السلام اذا  
 برأسه وجده اخضر فليغتسل به اياه التيمم ايضا في ذلك الحال لكن الظاهر ان اسم التفضل فيه من ماء  
 قوله الغسل حل من الخلل والله سبحانه اعلم **الفصل الثاني** في كيفية التيمم حديث **امامنا**  
 زرارة قال قال ابو جعفر عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه واله ذات يوم لغارة سفل باقار بلغنا  
 انك اجبت فيك صنعت قال ثم غشا بارسولا في الرطب قال فقال له كذلك يتبع الى اقله صحت  
 كماله اهوى بيد الى الارض في ضربها على الصعب ثم مسح جبينه باصابعه وكفيه احداهما بالارض ثم بعد  
 ذلك **ب** داود بن النعمان قال سالت ابا عبد الله عن التيمم فقال ان غارا صابته حنانه فمضت كما تقول  
 عليه فقال رسول الله صلى الله عليه واله وهو يفر يد باقار فمضت كما تقول الدابة فقلنا كيف التيمم فوضع  
 يده على الارض ثم ركبها فمسح وجهه وبديه في الكف فقلنا **ج** زرارة قال سمعت ابا جعفر عليه السلام  
 يقول وذكر التيمم وما صنع في التيمم فوضه ابو جعفر عليه السلام كفيه على الارض ثم مسح وجهه وكفيه ولم يمسح  
 الذراعين بيديه **د** محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن التيمم فقال من بين يدي للوجه واليدين **هـ** اسعد  
 ابن حسن بن همام عن الوصافة عليه السلام قال التيمم ضربة للوجه وضربة للكتفين **و** زرارة عن ابي جعفر عليه السلام  
 قال قلت كيف التيمم قال هو ضرب واحد للوضوء والغسل من الجبابه تضرب بيدك ثم تنفضها مرة واحدة  
 ويضرب بيدك ثم تنفضها مرة واحدة **ز** محمد بن مسلم قال سالت  
 ابا عبد الله عليه السلام عن التيمم فمضت بكيفية الارض ثم مسح بها وجهه ثم ضرب بها الما لارض فمسح بها مرفقه  
 الى اطراف الاصابع واحدة على ظهرها واحدة على بطنها ثم ضرب بيديه الارض ثم قال هذا التيمم على  
 مكان في الغسل في الوضوء واليدين الى المرفقين والي ما كان عليه مسح الراس والعنق فلا  
 يمسح بالصعيد **ح** زرارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام لا تجزئ من ان علمت وقتك ان التيمم بعض  
 الراس وبعض القدم فمضت ثم قال يا زرارة فكل رسول الله صلى الله عليه واله ونزل به الكتاب لان اسعد  
 عن رجل يقول اغسلوا وجوهكم فغسلنا الراس والوجه كله يعني ان يغسل ثم قالوا ايديكم الى المرافق في غسل اليدين

لا يغسل



الى المرفقين بالوجه فترقا منها حتى لهما ان يغلقا الى المرفقين ثم فصل من الكلام من قفلا وسحقا  
 فترقا حين قال يزوسم ان السح يقض الراس لمكان النائم وصل الرجلين بالراس كما وصل البدن بالوجه  
 فترقا حين وصلوا بالراس ان السح على بعضهما فترقا ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله للناس فضعوه ثم  
 قال فلم يجدوا ما يفترون اصعبا طبيا فاسحقوا الوجوه فقلنا ان وضع الوجوه تحت الحنك لما رانت بعض  
 العمل سحاحة قالوا وجوههم ثم وصلوا وابدعهم منه اي من ذلك التيمم لا علم ان ذلك السح لا يجري على الوجه  
 لا يتعلق من ذلك السح بعض الكف ولا يعلق به وجهها وقد مر صدق هذا الحديث بحسب الوضوء  
**طعن الحسان** الكاهلي قال سالت من التيمم ضرب بيد على السطح فسمع بها وجهه ثم سمع كفيه احدى  
 على ظهر الاخر **في** ابواب الخراز من ابي عبد الله عليه السلام قال سالت التيمم فقال ان غار بن باسرا صابته  
 حنابة فتعوك كما تنعك الدابة فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله باقار تعوك كما تنعك الدابة فقلنا كيف  
 التيمم فوضعه يده على السطح ثم رفعها فسمع وجهه ثم سمع فوق الكف فقلنا **بأن الموقوفات** زرارة قال سالت  
 ابا جعفر عليه السلام عن التيمم ضرب بيد يده لا يرضى ثم رفعها فضعها ثم سمع بها وجهه وكفه ثم واحد **القول**  
 الغريب في احوى بيد بيد الطاهر على اليد التي على السطح فكون من كلام الامام عليه السلام وتخيّل ان يعود الى  
 ان يعود الى الباقي عليه السلام فكون من كلام زرارة وتوهم الحديث الثالث وظاهر الثاني وقوله ثم لم يعد  
 ذلك يمكن كونه من التيمم بعد سح وجهه وكفيه بل الثاني فيها بالمرّة الواضحة وبما وجدته  
 اللفظة مقبولة في بعض النسخ المعتمد من كتاب من لا يضره الفقيه بفتح حرف المضارعة واسكان العين اي لم  
 يتجاوز عليه السلام الجنتين والكفني فلم يمسح الوجه كله ولا البدن الى المرفقين وقوله في الحديث الثاني  
 فقلنا له الظاهر انه من كلام زرارة او من التيمم والصبر المحرور للصادق عليه السلام وتخيّل ان يعدا يكون  
 من كلام الامام عليه السلام حكاه عن قول الصحابة الذين كانوا حاضرين في مجلس النبي صلى الله عليه وآله والضرب  
 في وضع يده على اليد اليمنى والى يده ما رواه العلامة عن زرارة في هذه القصة فضع يدي على السطح  
 وآله بكفيه لا يرضى وما تقدمه الحديث الثاني من سببه لا يستلزم له بغير السطح من السطح فقلنا قد تخيّلنا  
 فيه في شرح الحديث السادس من كتاب الاربعين حديثا ما لا يرضى به عليه وما تقدمه هذه الاحاد  
 الثلاثة والعشرين من التيمم بوضع اليدين يعطى بظاهره لاكتفاء بطلان الوضوء وان لم يكن معه اعتناء  
 بحث يمين في العرف ضربا واليه ذهب شيخنا في الذكرى قائله ان الغرض قصد السطح وهو حاصل  
 بالوضوء ولا يخفى ما فيه والحديث الخامس والسادس والتابع والسابع والحادي عشر يقتضي حمل الوضوء  
 في تلك الاحاديث على ما كان معه اعتمادا كما لا يخفى وهذا بحث بحسب التيمم عليه وهو ان ضرب البدن  
 بالارض او وضعها عليها اقل هو اول افعال التيمم بحيث يجب مقارنة التيمم له او هو بمنزلة اغتراف الماء للطلا  
 المائية لا كالأكل والعلامة في بيان الثاني وعمن عن الضرب بنقل الركب وجعل واجبا خارجا  
 عن ما فيه التيمم واعتقده شيخنا في الذكرى بامر من الاول الا اغتراف غير معتبر انما لسقوطه عند  
 غمس الوجه اتفاقا بحسب الوجه فانه سائر لغيره ولهذا لم يوضع وجهه على الارض لم يمسح الثاني ان تغلغل

للمدعيين الاغتراف وغسل الوجه غير منجز بحسب قوله في التيمم بين الضرب ومسح وجهه فقلنا قد مر فيه  
 نظر فان عدم اجزائه وضع اليد على الارض لا يقتضي فيما ذهب اليه العلامة طاب ثراه بل هو قابل بوجهه ويجعل  
 نقل الركب بالبدن من التيمم الخاص بشرط الصحة التيمم واما حكمه في نقل الحديث بين الضرب ومسح وجهه فيقتضي  
 صريح طاب ثراه في النهاية بان تغسله بينهما غير منجز وان اراد انه من غير غرض فقلنا ان ذلك لا يضر وقد دللنا  
 الرابع والخامس بظاهرهما على وجوب التيمم في مطلق التيمم سواء كان بدنه او وضوءه الغسل واليه  
 ذهب الفقيه في كتاب الاركان كما نقله شيخنا في الذكرى واحادث الثلاثة الاول انما بظاهرهما على  
 بالضرورة الواحدة في التيمم عن الغسل وقول العلامة طاب ثراه في حاشية لادلة في الحديث الثالث على ان  
 التيمم الذي هو عليه السلام بدل من الوضوء والغسل ان ذكر قصة غار بن باسرا في ايراد بيان ذلك  
 الغسل لا يخفى ما فيه من البعد والقول بالاكتفاء بالضرورة الواحدة مطلقا هو مرفق المرفقين  
 استعمل في شرح الرسالة وجعل الزايد على الواضحة مستحبا ووافقنا من الجند وابن الجعفي والحديث الثاني  
 ظاهره في تليث الضربات واليه ذهب علي بن ابي بصير في الرسالة ونسبه في المعركة جماعة من اصحابنا  
 التفصيل المشتهرين المتأخرين من وجده الضرب فيما كان بدنه من الوضوء وتخيّل ان يكون  
 العمل في الوضوء في السجدة في بقاير وطواف الفقيه في الفقه وخيار الصدوق وسنن والي الصالح وابن  
 اورك ولم يظهر في الاضار ما يقتضي هذا التفصيل بل انهم زعموا ان فيه جمعا بين مختلفاتها وهو ما  
 روي فان الاحاد الثلاثة لا دلالة لها في الظاهر في الوجود كالصريح في بدلية الغسل واما حكمية مناسبة  
 تعدد الضربات للغسل المستوعب للبدن ووضوئه للوضوء في قول الخطابات التعريف وهي  
 فعل لتأسيس احكام الشريعة والقول بما يقتضيه المقتضى من ان السطح من الاكتفاء بالضرورة الواحدة مطلقا  
 وجعل الزايد عليها مستحبا غير بعيد **و**استحسنه المحقق في الغرض وبوجه بين الاخبار المتخالفة وجعل فيها  
 على هذا الحق قرب من الجمع بينها بالتفصيل الذي اثاره اكثر المتأخرين واسه اعلم وانقضى الحديث الثاني  
 من قوله عليه السلام هو ضرب واحد الى آخره بما استدله به بعضهم على هذا التفصيل وليس فيه دلالة على ذلك  
 على ذلك الا اذا ثبت كون الغسل فيه مرفوعا على ان يكون الحكم قد تم بقوله هو ضرب واحد للوضوء  
 ذلك مشكل فان احتمال الغسل بالعطف على الوضوء قائم وبرادير بالضرب النوع كاقوال الطحاقي على  
 مرتين مائية وترايه فيكون الحديث متضمنا لتعدد الضرب مطلقا وما تقدمه الحديث السابع بظاهره  
 من مسح كل الوجه ولصريحه من مسح البدن من المرفقين الى طرف الاصابع هو مذهب علي بن ابي بصير  
 مضمّن سماعه قال سالت كيف التيمم في وضوء الارض فسمع بها وجهه وذراعه الى المرفقين وذراعيه  
 المرادي عن ابي عبد الله عليه السلام في التيمم قال لا تضرب بكفك على الارض مرتين ثم تنفضهما وتمسح بها وجهك  
 وذراعيك والشيخ جمل هذه الاخبار ووافق المرفق زعمنا به عنهما على حمل بعد جذا واصل  
 لحاملها التفقيه لموافقا مذهب العامة ومذهب المحقق في الغرض في التيمم بين مسح الوجه وبعض  
 اعني الوجه وقال لوسم الذراعين جانبا على ما لا يجزئ كل الكف الكفان على الوجوب وما زاد

في كتاب



على الجواز لانه اخذ بالمعنى وهناك وهو ان المعنى قال ان اجتمع على من بابوية بر واثبت  
 المرادي فلجواب الطعن في السند فان الراوي **الحسين بن سعيد** عن محمد بن سنان ومحمد بن جعفر  
 واورده عليه في ذكره في التذييل عن ابن سنان فقلعه عليه ووثقه واعترض منه بعض  
 متاخرى لا يجاب بان في الضعيف عدم تحقق كونه عبداً وهو كاف للمعنى في الطعن في سند  
 هذه الرواية وجعل هذا الكلام مستغنياً عن ان هذا الاعراض غير وارد على صحة السند بل ان  
 فان غرضه ان قطع المحقق بان ابن سنان المذكور في هذا السند ما هو محمد بن الحسين بن علي بن ابي  
 ان يكون عبداً وليس غرضه الجواب عن اصل الطعن فان كون الاستدراك بين الثقة وغيره كما  
 في لكم بعض السند مما لا يخفى على احد الطلبة فضلاً عن مثل شيخنا الشهيد **طاهر بن محمد** بن محمد بن  
 يقول هذه الرواية وان لم يطلع عليها في غير التذييل لكن المحقق في قوله لعله الملح في بعض امور  
 اصحابنا في التصريح في سند ما وجد من سنان او اورد ذلك من بعض القرائن التي كثيرا ما يقع بها  
 الاستدراك وان سنان روى هذه الرواية عن ابن سنان وهو من مشايخ محمد بن سنان كما هو  
 الذي في نسخة جازية عن جازية لا يورده لفظه على قوله عليه السلام في الحديث هذا التيمم على ما كان فيه الغسل  
 لعلها بمعنى اللام التعليلية كما قال في قوله تعالى وتكبروا الله على ما هبطكم من السماء لعلها بمعنى اللام  
 هذا التيمم في الغسل وقوله عليه السلام في الوضوء الوجه واليد من مخرج لعلها بمعنى اي واسم  
 الوجه واليد من والى عليه السلام في باب السجدة في السجدة وهو موطوءة في بعض نسخ التذييل  
 المعجزة بالعين النجدة وفي الواقعه للنسخة التي بخط والدي طاب ثراه وهي اسم السجدة المستكنة في باب  
 التيمم في هذا الكتاب وارجو بوجوبه بعض السجدة والى بالقاف والمعنى واحد ويمكن ان يكون هو الذي استدل  
 اما بان يكون المراد والى اسم جازية ما كان عليه مسجوعا ان يكون من هذا الحديث من كلامه زكاة لا  
 كلام الامام عليه السلام اي والى التيمم ما كان عليه مسجوعا فيكون معطوفاً على قوله وكيف كان فالراس والقدمين  
 متصويان باليد من الوصول واما جعل المسح مضافاً الى الراس والقدمين على ذي الطبع السليم بل بوجه  
 من سماعه هذا المعنى هذا الذي يلوح لي بعد معان النظر في هذا الحديث ان الغسل في قوله عليه السلام هذا  
 التيمم على ما كان فيه الغسل انما هو بفتح الغين لا بضمها اي التيمم واقع على كل هذه التي فيها الغسل وان  
 الحاق الواو بوجه لعله وقع من بعض النسخين والجواب في قوله عليه السلام في الوضوء من متعلقات الغسل  
 والوجه واليد من بدل من الوصول وانت خير بانه يزول على هذا فكيف جعل على معنى اللام التعليلية  
 وليس قوله عليه السلام ما كان فيه مسجوعاً وتيق واحد وسليم من الحديث عما يلوح من الخط الذي  
 هو عن ضيق المتألمين والظاهر ان السامع لذلك السامع على الحاق هذه الرواية بقرآن الغسل بضم الغين  
 فوجد التعليل غير متعظم بدون توسط الواو فكيف لا يجد ان يكون هذا الالحاق وقع في الامور التي  
 الشيخ فكذلك روى هذا الحديث منه وعلين امور الحسين بن سعيد او من اصول محمد بن ابي عمر  
 نقلها في سند هذا الحديث واسم اعلم بحقيقة الحال والحكم في صدر الحديث الثامن تقدم سنو

في بعض الوضوء وقوله عليه السلام ثبت بعض الغسل سحالة قال بوجه من المراد ثبانه سحالة لم يعد هنا فدل  
 للمعنى في الوضوء كما في الوضوء بل عداه بالياء التوضيحية كما في تعدية المسح الى الرأس علم ان المسح  
 في التيمم بعض الوجه لكلمة ولما وصل اليدي بالوجه علم ان المسح بعضها البعض وقوله عليه السلام لانه علم  
 ان الغسل لقوله ثبت بعض الغسل سحالة اي جعل بعض الغسل مسوحاً حيث قال بوجه من المراد ثبانه  
 التوضيحية لانه تعلم ان ذلك الصعيد للعالم بالكنه لا يجري على كل الوجه لانه يتعلق ببعض الكف ولا يتعلق  
 بعضها ويجوز ان يكون تعليله لقوله عليه السلام قال بوجه من المراد ثبانه وهو من التيمم ولا يجوز ان يكون  
 تعليله لقوله عليه السلام اي من ذلك التيمم سواء اريد بالتيمم معناه المصدر او التيمم به اما على الاول  
 فظاهر وكذا على الثاني اذا جعلت من ابتدائه واما اذا جعلت تبعية فلان المراد اما بعض الصعيد  
 المضروب عليه او بعضه العالق بالكف وعلى التفسيرين لا يستقيم التعليل لانه ذلك باجماع لا يجري  
 الوجه في تعليل ذلك بانه يتعلق منه ببعض الكف ولا يتعلق ببعضها فليكن بالتأمل العادق  
 واعلم ان المتقول من ابن الجوزي استطراد علق شي من التراب بالكف ووجب المسح به واجتمع له  
 في الحج بقوله تعالى فاسحوا بوجوهكم وايديكم منه ثم اجاب بالفتح من عود التيمم للصعيد واجاب  
 في المعنى عن هذا الاستدلال بالان لفظه من الآية متراكمة بين التبعية واستدلال الغاية فلا اولوية في  
 بها وكذلك اجاب شيخنا الشهيد في الذكرى ثم قال في رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام ان المراد  
 التيمم لانه علم ان ذلك لا يقع الا على كل الوجه لانه يتعلق من ذلك الصعيد ببعض الكف ولا يتعلق ببعضها  
 وفي هذا الشارة الى ان العلوق غير معتبر في كلامه بلفظ وتحتوى الكلمة في هذا المقام لانها بالضم لفظه  
 من في الهمزة الكسرية والنظر فيما استفاد من هذا الحديث في معناها فتقول ان الحق المذكور في قوله  
 في علماء العربية في معاني في هذه الآية تلاوته انما لا يستلزم الغاية بمعنى ان المسح بالوجه ولا يدي  
 يستلزم الصعيد ومن الضم عليه ويرى بان ان فيما نصه الحديث من قوله عليه السلام اي من ذلك  
 التيمم اسوة بالبعد الثاني انها حبيبة ومتممة منه للحديث المذكور عليه السلام في قوله تعالى فاسحوا  
 لاجابه واورده عليه انه خلل الظاهر وتنضم لفظه التيمم من بوا عطاء لا بعد واستندم لجعل لفظه  
 منه تأكيداً لاثباته اذ السبب في فهم من الفاء ومن جعل المسح في معنى الخبر الثالث انما للتبعية  
 ومنه من الصعيد كما تقول خذت من الدرهم واكلت من الطعام وصاحب الكساف مع انه في  
 وبذهب الى حيفه عدم استطراد العلوق اختار في تفسيره هذا الوجه وقال انه الحق لانه لا يتم  
 احد من العرب من قول القائل سحبت براسي من الدخن ومن الماء ومن التراب الا معنى التبعية فيكون  
 بان القول بانها لا يستلزم الغاية متعسف فهذا ساذق المضمون من الوجه في لفظه من في الآية الكريمة  
 فلهذا الحديث ونظر ما يطبق عليه منها فتقول ان الوجه الثاني وعدم انطباقه عليه ظاهر وانما  
 الوجه الاول في غير ما يرد اي انه منطلق عليه فانه علم اعاد التيمم في لفظه من في التيمم وهو لا يستقيم  
 الا على تقدير كونها لا يستلزم الغاية اذ له معنى للتبعية في وجهها لوجهه في هذا من جوانب

الاولى



يكون عليه السلام اراد بالتميم اي الصعد العالق بالتميم بل ربما يبدى ان هذا هو المراد لا غير ذلك  
 في قوله عليه السلام ان ذلك الصعد لا يجري الوضوء في التيمم بهذا المعنى لا يعنى الصعد المخرى عليه  
 ولا يعنى الصعد الذي لا يجري فلم يبق الا الوجه الثالث وهو ما استحق به من ذهب ابن الجوزي  
 من اشتراط العلوق ويضعف بجواب المنهني والذي ذكره استدل بالادلة وكذا قوله  
 عليه السلام لانه تعلق من ذلك الصعد ببعض ولا تعلق ببعضها فان فيه نوع خطا ايما الى ذلك  
 كما لا يخفى على العارف بما يقتضيه المحاورات ومن هذا يظهر ان قولنا **فما استحق الله** ووجه الذي  
 ان فيه إشارة الى ان العلوق غير محقق بل كالملم فان الإشارة الى اعتبار الظاهر كما لا يخفى والله اعلم  
 بالبر واقوى ما استدل به الاصحاب على عدم اشتراط العلوق هو احتجاج نقض اليد بنوع الفرس كما  
 نقلت به الاخبار ولو كان علوق التيمم معتبرا لما من تفعل ما هو عرضة لزياله واجاب عن ذلك  
 قدس الله روحه في شرح الرسالة بان الاخبار الدالة على استحباب التيمم لادلالة فيها على عدم اعتبار العلوق  
 بل ربما دللت على اعتبارها كما لا يخفى ولا منافاة بينهما لان الاجزاء الصغيرة الخارية لا تصغر كالتخلص  
 باجماع من اليد بنوع حصوله في النفس وليس في الاخبار ما يدل على المبالغة فيه بحيث لا يفي شي  
 من تلك الاجزاء الا ما يفي من اليد بالنية ولعل نقض لفتيل ما عسى ان يصير موجبا للشبهة الوضوء  
 من الاجزاء التامة الكيرة لا تصغر باليد فيقال بالكل فالاستدلال بحجج نقض على عدم  
 العلوق محل نظر واما الاستدلال عليه بما فاته لكون التيمم على الجرح فحق ان ابن الجوزي وجعل من  
 بشرط العلوق لا يجزى التيمم بالجزء انتهى كلامه على الله مقلبه وهو كلامه سد بد ومن تأمل لآلية  
 والحديث في التاميل واصح الى ما نلوه لا يرتاب في كون القول باشتراط العلوق او غير ذلك  
 واحاط بسبيله وما تقدمت له في كتابه من منعه عليه السلام من على الساطع استعاره به بانظر من  
 كلفه المرفوض في اسعفه من جواز التيمم بغبار النوب والحق مع التيمم من التراب كما قد نقلت في  
 عرف الامام عليه السلام بيان اصل افعال التيمم لا بيان جواز التيمم بغبار الساطع والحق في آخر الحديث  
 العائش بالسبي الملهة المقوص والنون الساكنة واخره جمع معرب مستعمل في التيمم بالتراب يقال  
 صبح بالصاد ايضا ورماعا بقرابا بالمد المشناه من تحت والكاء المهمل والمراد به ضرب من البرود او عباة  
 مختلطة وكذا استعار على التقدير الاول جواز التيمم على الجرح ولا على الثاني جواز التيمم بغبار النوب لمعرفت  
 وقد نقرأ بالياء الموصوف المقوص والكاء المهمل والله اعلم **الفصل الثالث** فيما يتيمم به سبعة  
 احاديث **أما** في بيان سنن قلنا سعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا لم يجد الرجل طهورا وكان  
 جبنا فليمسح من الارض وليصل **ب** جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام ان اسجد التراب طهورا  
 كما جعل الماء طهورا **ج** عبد الله بن ابي يعقوب وعنه بن مصعب عن ابي عبد الله عليه السلام في التيمم  
 فان ربه بالتراب الصعيد وقد مررت هذه الاحاديث الثلاثة مع يديها في **الفصل الاول**  
 زداره فلا قلت لاني **ب** عبد الله عليه السلام جعفر عليه السلام ارب المراقن ان تكن على وضوء كيف تفضل

ولا يقدّر التيمم في التيمم من ليدسجه ومعرفة دابته فان فيها غار يعلى **ه** رفعه عن ابي عبد الله عليه السلام  
 فزاد احاديث الارض مبتداه **ب** الحسن بن محبوب فانظر اصف موضع تيمم منه فان ذلك نوع من ابيه  
 عن رجل قال فان كان في ثيابك فليست ليدسجه فليتم من غير اوسني مقلد وان كان في موضع لا يجزى  
 الطين فلا يمس ان يتيمم **و** **من الموقوفات** ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تشترط في الارض الا الطين  
 فليتم به فان اسجدنا اوله بالعبادة اذ لم يكن معك ثوب جافا وليد تفتد ان تنفضه ويتيمم به **ز** سماعة  
 عن ابي عبد الله عليه السلام ان اسجد رجل جعله طهورا في التراب **قوله** قد نضفت الاحاديث الثلاثة الاول  
 والآخر التيمم في التيمم به تاريخ الارض واخرى بالتراب واخرى بالصعيد فانضفت لآلية التيمم وكلام الله تعالى  
 الصعيد مختلف ففي الصحاح الصعيد التراب وفلان غلب وجد الارض وفي القاموس الصعيد التراب وفي  
 الارض وقال ابن دريد الصعيد هو التراب الخالص الذي لا يخالطه شيء وورم نقله في التيمم عن ابي عبد الله  
 وقال ابن فارس في الجمل الصعيد التراب وفي تفسير النيسابوري الصعيد التراب فويل عن معنى فاعل ونقل  
 الشيخ الطبرسي في مجمع البيان عن الزجاج ان الصعيد ليس هو التراب ولما هو وجد الارض في التراب ان  
 قال في التيمم صعيد التربة نهاية ما صعد اليه من باطن الارض ونقل المحقق في المعتمد **الفصل**  
 في ان الصعيد وجد الارض وذكر جماعة من الفقهاء في قولنا في تنضج صعيدا زلقا في ارضا  
 يضاق لوق عليها لاستيصال استحيارها وبناؤها وهذا الاحتياط هو مشقة الاحتياط في الصعيد  
 وهو ان اسعفه فقل المرفوض في اسعفه في شرح الرسالة لا يجزى في التيمم الا التراب الخالص الى القضا  
 لهما لا يقع عليه اسم الارض كالكل والزرنيخ وانواع المعادن وقال القيد في المنفعة الصعيد  
 التراب الخالص وانما سمي لانه يصعد من الارض ولم يجز التيمم بالتراب الصعيد في التراب وقال الشيخ في  
 لا يجوز التيمم الا بما يقع عليه اسم الارض طاهر فاسو اكل عليه تراب او كان جرحا او جرحا او جرحا  
 ابن دريس في التيمم الى الجرح اذا اعتدل التراب وهو موافق لجمهور من جرحه في الوضوء وبه قال الشيخ في  
 به وفاقا للاحاديث المرفوعة في اسعفه بان الصعيد في الآية هو التراب الخالص اهل اللغة  
 حكاه ابن دريد عن ابي عبيد بن عمير عن ابي عبد الله عليه السلام جعل في الارض مسحا او ترابا  
 طهورا ولو كانت الارض طهورا وان لم يكن ترابا لكان لفظ ترابا لغوا واجاز المحقق في المعتمد  
 في الاولانية لا يلزم من تسمية التراب صعيدا ان لا تسمى به الارض بل جعله اسما للارض ولي  
 لانه يعمل فيها في محل حقيقة في القيد المسترك بينهما وهو الارض في هذا الاحتياط والحجاز  
 فيكون التراب صعيدا باعتبار كونه ارضا لا باعتبار كونه ترابا ومن الثاني بانه غير بدلالة  
 الخطاب وهي مروي في المخرص المصاحف اجماعا هذا كلامه قدس الله روحه ولفظي انه غيرنا معنى بـ  
 كلام السيد ظا ثراه اما قوله لانه لا يلزم من تسمية التراب صعيدا ان لا تسمى به الارض في  
 قوله فلان السيد انما استدل بقوله لانه لفظ الصعيد التراب كما لا يخفى في الصعيد هو  
 التراب الخالص كما حكاه ابن دريد يعرف المستد بالام الحسنة وهو قيد في الصعيد

لا يقدّر



















الى الحقيقة اولى فلا بد من التزم ولا يذهب عليك ان هذا مستلزم حتى ينص على الغسل ولا يراه  
 التراب واما على القول بعدم المزج فالجواب انما هو في لفظ الغسل فقط فعدم المزج اولى كما هو مستلزم  
 في مزج وقد دل هذا الحديث بصحة على تقدم التعديل على الغسل بالماوي وقال الشيخ رحمه الله في غير  
 الخلا في وهو المنهون من سائر اهل البيت وقال الرضا رضي الله عنه في الانتصار والجل والشيخ في الخلا  
 يغسل ثلاث مرات احدى من بالتراب وهو يعطى جواز تقدم التراب واما غيره وقال المفيد طاب ثراه  
 في المنفعة يغسل ثلاثا وطله بالتراب ولم ينظر في كتب الحديث المتداولة بما يدل عليه ثم ظاهر  
 الحديث الاكفا في غسلة بالماء بالمره لكن المزمع على وجوب المزيين بالنقل شيخنا في الذكرى الاجماع  
 على العدد وذهب ابن الجيندالي وجوب الغسل سبعة احدى من بالتراب وبه رواية لا تخلو امر ضعيف  
 ثم ظاهر من اطلاقه عليه السلام الامر بالتعديل قبل الغسل بالماء عدم سقوط التعديل قبله في الكثير  
 وكما روي في الاصحاح في مختلفون والاولى عدم سقوطه واعلم ان هذا الحديث نقله المحقق في  
 المعبر هكذا واغسل بالتراب اول مرة ثم بالماء مرتين ثم وهذا الزيادة وان لم ينظر نحن بها فيما  
 اطلعنا عليه كتب الحديث الا ان المحقق قدس الله روحه مصدق فيما نقله وعدم اطلاعه عليها  
 في الاصول المتداولة في هذا الزمان غير قاض فان كلامه في اول المعبر يعطى انه نقل بعض  
 الاحاديث المذكورة في غير كتب ليس ابي اهل زماننا هذا الاسماء بالكتب الحسن بن محبوب ومحمد  
 بن ابي نصر الزينبي والحسين بن سعيد والفضل بن شاذان وغيرهم فلعله طاب ثراه فنقل هذه الزيادة  
 من بعض تلك الكتب فنسبها لبعض اصحاب لها الى هو قلم النسخ عجز عن عدم ظفر بها في الكتب  
 المتداولة ليس على ما ينبغي والله اعلم وما دل عليه الحديث الرابع من نضح الثوب من اصابه الخنزير بالظفر  
 ان المراد به اصابته جافا وقوله عليه السلام الا ان يكون فيه اثر فيغسله براديه الاصابه بالرطوبة  
 وما تضمنه اخر الحديث من غسل الاثا سبعة اشرب الخنزير حمله المحقق في المعبر على الاحتياط  
 والاولى الوجوب وقد دل الحديث الخامس والسادس والاحادي عشر على نجاسة الحافر لكن  
 الظاهر حل الحديث السادس على الاحتياط وقد دل الحديث الثامن بظهوره على زوال نجاسة يد  
 النصرانية بغيرها ولم اطلع على قائل به ولعل واده عليه السلام زوال النجاسة المحسوسة بحسب الجبر كالدم  
 مثلا لا نجاسة الكفر وقد اتفق اصحابنا رضوان الله عليهم على نجاسة من عدا اليهود والنصارى والمكفر  
 على انه لا فرق بينهم وبين غيرهم بل ادعى عليه السلام في التمدن والرضي وادرس الاجماع والمقول عن ابي  
 عقيل وابي جند والمفيد في السائل العربية عدم نجاسة سورهم وربما يجتمعهم قدس الله ارواحهم بالحديث  
 التاسع لان جواز الوضوء سورهم اذا اضطر اليه دليل طهارة وظني انه لا يبعد ان يان الاضطر  
 يجوز ان يكون كتابه عن القية فان المخالفين من العامة على طهارتهم وربما يجتمعهم ايضا بالحديث  
 العاشر كما هو ظاهر ويشترط تعليله عليه السلام بان في انيتهم الخنزير فان هذا التعليل يعطى ان نجاستهم  
 لذلك لا لذواتهم واعيانهم ولا يذهب عليك ان نجاسة الدم عن طعامهم ثم سكوتهم هينة ثم سكوتهم هينة

الكثر

انهم امن في الملق الثالثة بالشوكة لا تخير بما يؤخذ من بالزرد في حكمه وحاشاهم سلام الله عليهم من الزرد فيما  
 يصدر عنهم من الاحكام فان احكامهم ليست صادرة عن الظن بل هم صلوات الله عليهم قاطعون في كل ما يحكمون  
 به وقد لا يخفى على كل دليل اوردته في شري على الصحيح الكاملة فهذا الحديث من هذا الوجه معلول  
 المتن وذلك بوجوب ضعفه وانه اعلم بحقائق الامور **الفصل الثالث** في نجاسة الميت والدم والخصية  
 وعز من حديث **ابن الصلاح** حريز قال قال ابو عبد الله عليه السلام لزم رابع ومحمد بن مسلم اللين واللباء  
 والبيضة والشعر والصوف والقرن والسلب والحافر وكل شي ينفصل من الشاة والذبا فهو ذكي وان اخذت منه  
 بعد ان يموت فاعطيه وحل فيه **باب** زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الحنفية يخرج من الحدي للبت  
 قال لا بأس به قلت اللبن يكون في مزج الشاة وقد سالت قال لا بأس به قلت فالصوف والشعر وعظام  
 الفيل والبيضة يخرج من الدجاجة فقال لا بأس به **باب** علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سالت  
 عن فارق السمك تكون مع الزجر وهو يصير وفي معدي جيبه او ثيابه فقال لا بأس بذلك **باب** عبد الله بن  
 جعفر قال سالت ابي عبد الله عليه السلام هل يجوز للرجل ان يبيع ومعه فارة مك قال لا بأس بذلك اذا  
 كان ذكيا **باب** الحلبي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الخفا والمزج في السوق قال استر وصلي  
 فيها حتى تعلم انه ميت بعينه **باب** محمد بن مسلم قال سالت عن جلد الميت ايتس في الصلوة اذا دبح  
 قال لا ولو دبح سبعين من **باب** الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالصلوة فيما كان من صوف  
 الميت ان الصوف ليس فيه روح **باب** علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سالت عن الرجل  
 يقع ثوبه على حمار ميت هل يصح الصلوة فيه قبل ان يغسله قال ليس عليه غسله وليس عليه ولا بأس  
**باب** زرارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام اصاب ثوبي دم رعا في وغيره او شي من مني فعلت اثره  
 الى ان اصاب الماء فاصبت وقد حضره الصلوة ونسيت ان بثوثي شيئا وصليت ثم ادركت اني كنت  
 بعد ذلك قال تعيد الصلوة وتغسله **باب** عبد الله بن ابي يعفور قال قلت لابي عبد الله عليه السلام  
 الرجل يكون في ثوبه نقط الدم لا يعلم به ثم يعلم فينسي ان يغسله فيصلي ثم يدرك بعد ما صل الصلوة  
 قال يغسله ولا يعيد صلوته الا ان يكون مقدار الدرهم يجتمع فيغسله ويعيد الصلوة **باب** عبد الله  
 بن ابي يعفور قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في دم البراعت قال ليس به بأس قلت  
 قلت انه يكثر ويتفاحش قل قال **باب** علي بن مهزيار قال سالت عن كتاب الله بن محمد الى ابي  
 الحسن عليه السلام جعلت فداك روي زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في رجل يبيع ثوبا لرجل اهل البيت  
 يبيعه انا حرم سريلا روي زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال اذا اصاب ثوبك خرا او نيد  
 يعني السكر فاعطيه **باب** ابن صليت فيه فاعاد صلوته فاعطيه ما اخذ به فوقع خطبه عليه السلام  
 وذكره عند قول النبي عليه السلام **باب** اسمعيل بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام في طعام اهل الكتاب  
 قال لا تأكله ولا تتركه تقول لا تأكله ولكن تتركه عند ان في انيتهم الخنزير وقد مر هذا الحديث  
 بنامه في الفصل السابق **باب** محمد بن مسلم قال سالت ابا جعفر عليه السلام انية اهل الذمة والجوس

هذا الحديث رواه  
 علي بن ابي حمزة  
 عن ابي عبد الله عليه السلام  
 في رجل يبيع ثوبا  
 لرجل اهل البيت  
 يبيعه انا حرم سريلا







والعلمية طلب شراؤه بالطلاقة فيكم بعد نجاسة الميت الى الماس له وان كانا يابسين وريح كونه نجاسة  
 منع اليوسه حكمه فالولا في رطابكم بكم نجاسته والحدب الثامن بجمه عليه ولقطة غير في الحديث  
 التاسع بجمه ورة ويمكن رفعها انما والدم فيه وفي العاشر وان كان شاملا لدم بالانفس له كمن احيا  
 رضوان اسعيلهم يتفقون على عدم نجاسته من غير في النفس كما انهم غير الجند متفقون على  
 نجاسة الدم المسفوح قليل كان او كثيرا وذهب هو الى ان الدم الذي دون سعة الدرهم التي  
 هي مقدار عقوبة الهام لا يعمل لا ينجس التوب وعدي هذا الحكم الى سائر النجاسات والظاهر انه  
 رخصه اراد بعدم نجاستها التوب حوان الصلوة فيه معها الا انها طاهره وريح فكله في الدم كالجوف  
 كلامه لا يحجب ويستحب في هذين الحديثين كلاما مستوفى في بحث لاس للمعاينة استدلوا  
 الحديث الثاني عشر وجملة من الاجاديت المذكورة بعد على نجاسة الخمر وقد اطلق علماء الاسلام  
 من الخاصة والعامة على ذلك كراهية شاذة منا ومنهم لم يعقد الفريقان في الفهم قال السيد  
 رضي الله عنه لا خلاف بين المسلمين في نجاسة الخمر لا ما يحكي عن شاذ لا اعتبار بقولهم وقال الشيخ  
 طالب شراؤه الخمر بجمه بل خلاف ولم يستثنى رخصه تعاقد عدم اعتداده بالخالق راسا وكذا  
 التي يستدل بها على نجاسته منها ما هو صريح في ذلك كالصريح في الحديث الثاني عشر والثاني والعشرين  
 والرابع والعشرين وجرى ان السليمانية على وثيقة واحدة غير لازم بحيث لا يحل خلافة على ان النبي لا يورد  
 الصدوق بحول على التحريم فقدم الجريان على وثيقة واحدة جامل على قول يجوز الصلوة في ثوب اصابته  
 وكلمة من السابق عشر فان كلام السليمانية يعطى انه معتقد نجاسة الخمر بقدر ان كلامه عليه السلام في هذا  
 الاعتقاد كما ظهر من تعليله عليه السلام بوجوب نجاسته ونجاسته صلاته في الستة والثلاثة ولا يستدل بتقرير  
 الشايل غير من يري في كلام اصحاب رضوان اسعيلهم ولم يعرف احد منهم له استدلال في هذا  
 الحديث ومنها ما يدل على نجاسة نظائره كالحديث الثالث عشر فان في تعليله عليه السلام التبرع على طعام  
 احوال الخبز بان في آتية الخمر في نوع استعار ان انهم لم يكونا قداما يتكلم عن ذلك مظهره الجاهل  
 وان امكن ان تكون مرادة عليه السلام انها قداما تنفذ عن اجزاء الخمر التي لا يملك طعامهم الموضوع فيها  
 عن نجاستها ولا يشرع بها وكذا الحديث الخامس عشر اذا حمل على الوصية فان الظاهر ان ذلك صحيح لما  
 للنجاسة لا للمقدور ولا يشرع بالاجزاء التي لا يملك ثوب ما بالبر من شربها معه وكذا  
 السادس عشر فان الظاهر ان جعله عليه السلام بمنزلة شحم الخمر او لحم الخمر لانها هي في النجاسة وكذا الحديث  
 الثالث والعشرين والخامس والعشرين وان كان ما ذكرناه في الحديث الخامس عشر عن جارية فيها  
 فهذا ما استدلل به من الاجاديت المعترضة من جانب القائلين بنجاسة الخمر وتدل على احاديث ضعيفة  
 اوردها الشيخ في كتابي الاخبار لا مرة منه في نقلها وما اشتهر بالاستدلال به على نجاستها في  
 عن من قال ان الخمر والبسر والانساب ولا كان لهم رجس من عمل الشيطان فاجنبوه والرجس  
 كان يطلق على غير الخمر ايضا احوال الشيخ في بيان نقل الاجماع على انه يعني الخمر وبوبه مكانة  
 حزان

بدل  
الدين

فيما يروى في  
الاجازات

فيما يروى في  
الاجازات

لكن الظاهر ان الخبر ليس  
لنفسه بل هو من رواية  
الائمة عن الصادق عليه السلام  
لا يستلزم كراهية الخمر  
بالفعل بل هو من رواية  
الائمة عن الصادق عليه السلام

خبر ان المأدوم المتضمنه تعليله عليه السلام النبي عن الصلوة في ثوب اصابه الخمر بجمه بانه رجس وريح فاما  
 ان يكون جبريقة المتعلقات في الآفة بخذ وفا او يكون رجس هو الخمر بجمه فيلعم المشرع او هو المجرى  
 ومثله غير من في الكلام وانما الامر بالاجتناب يقتضي مطلق المساعدة باجتماعها كابر سدا ليه وفي عليه السلام  
 في الحديث السادس عشر ما احب لنا انظر اليه فيجب الاجتناب بجمه بانه رجس بجمه في الحديث السابع عشر  
 يقال في تقرير الاستدلال بالآفة الكبرية وذهب ابن ابي عمير الى الطهارة وقال الصدوق لا ينجس  
 بالصلوة في ثوب اصابه خمر لان استنساخا حرم شربها ولم يجرم الصلوة في ثوب اصابته ولا احاديث التي  
 استدلل بها من جانبها بعضها كالصريح في الطهارة كالحديث التاسع عشر والعشرين وقد ورد  
 الثقة الجليل عبد الله بن جعفر الجعفي الذي في كتاب قرب الاستناد وبعضها انما يدل على الطهارة بظاهره  
 كالسادس والعشرين فان ثوب الباس فيه يؤذن بالطهارة وان امكن ان يكون المراد في الباس من ليس  
 ذلك التوب والتمتع به وان لم يجر الصلوة فيه كما قال الشيخ طالب في كتابي الاجازات والحق ان الاحاد  
 المؤدبة بالنجاسة اكثر والضعيف منها ينجري بالشرع وعلى جاهر الاحاديث هذا ان تشر لنا ولم نقل  
 بدلالة كلام السيد والشيخ قدس الله سرهما على الاجماع ولما اذا قلنا بذلك كما فهم العلامة  
 طالب شراؤه من كل منهما ويطحن في الذكر من كلام السيد فلا يثبت وانما في لول احاديث المشرع  
 بالنجاسة للحظ فترج على يد لولها الاجابة والشيخ من الاحاديث المؤدبة بالطهارة على التبع  
 في الاخبار ولا بأس به فان قلت كان من هذه الاحاديث على التبع احد وجوه الجمع فكذلك حصل  
 لاحاديث المقابلة لعل على اجتناب الاجتناب فكيف انزله رخصه ذلك على هذا قلت الجواب ان هذا  
 مخالف لما عليه جاهر الاحاديث رضوان اسعيلهم بل مخالف لما جعل على ما يورث به كلامه طلب ثوبه  
 سائر من الجاهل على التبع فان قلت ان اكثر العامة قائلون بنجاسته لم يروى في حديث الطهارة فانما هو  
 نادى وهم لا يباون بهم ولا يقولون وما هذا شأنه كيف يتأتى فيه وموافقا لما عليه جاهر الاحاديث  
 قلت التبع لا يخص في القول بما يوافق علماء العامة بل بما يوافق اصحاب الجاهل من اصحاب الكرامة  
 ولوعدهم به فلا يمكن اشاعة ما يقتضيه تعليله ويؤذن بانما رادهم على فعله وما نحن فيه من هذا القيل  
 فان اكثر ما رواه بنو امية وبنو الجاس كافي مولعين في جزالة الخمر ونجاسته وعدم الغرض عن  
 ما نرى به بل ربما اتم بعض امرائهم بالناس وهو سكران ففصله عن ان يكون ثوبه ملوثا به  
 كما هو مذكور في التاريخ الموقوف لها فاشاعة القول بنجاسته يقتضيه ستة الشاذ عليهم وروى  
 المرفوعين منهم فلا بد عند السوال عن نجاسته في حد الجراب منهم عليهم السلام على وجهه بجمه  
 على الاثر انهم في الاستنباع عليهم والله اعلم **الفصل الرابع** في بند من فسد ثوبه عن حديثنا  
**من الصلوة** هشام بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تأكلوا الخمر الجاهلة وان اصابكم من رخصه  
 فاعسلوه **باب** عيسى بن جعفر عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الثوب الذي وقع عليه الخمر  
 ان يابس فيها فاقول اعسل ما راي من اثرها وملم ترو فافتحه بالماء **باب** عيسى بن جعفر عن

لكن

فيما يروى في  
الاجازات

فيما يروى في  
الاجازات



عن اخيه موسى عليه السلام قال سئل عن الظالم والكبير والورع يقع في النار فلا يموت فيه فيتوصل منه للجاني  
 فقال لا بأس به وسألت **ابن عباس** عن رجل فاحرته قبل ان يموت ابعده من مسلم قال نعم ومن  
 منه **ابن عباس** عن رجل فاحرته قبل ان يموت ابعده من مسلم قال نعم ومن  
 باس به **ابن عباس** عن رجل فاحرته قبل ان يموت ابعده من مسلم قال نعم ومن  
 يكون في ثوبه قال لا بأس **ابن عباس** عن رجل فاحرته قبل ان يموت ابعده من مسلم قال نعم ومن  
 ميتة قال لا بأس اكلت النار فيه **ابن عباس** عن رجل فاحرته قبل ان يموت ابعده من مسلم قال نعم ومن  
 قال لا بأس **ابن عباس** عن رجل فاحرته قبل ان يموت ابعده من مسلم قال نعم ومن  
 من اخيه **ابن عباس** عن رجل فاحرته قبل ان يموت ابعده من مسلم قال نعم ومن  
 ان لم يكن في ثوبه في النار فلا بأس وان كان في ثوبه في النار فلا بأس **ابن عباس** عن رجل فاحرته قبل ان يموت ابعده من مسلم قال نعم ومن  
 عبد الله عليه السلام قال لا تشرب من البان لابل الحلاله وان اصابك شئ من عرقها فاعلم **ابن عباس** عن رجل فاحرته قبل ان يموت ابعده من مسلم قال نعم ومن  
 سالت **ابن عباس** عن رجل فاحرته قبل ان يموت ابعده من مسلم قال نعم ومن  
 فاصيب جرح من عرقها قال لا بأس **ابن عباس** عن رجل فاحرته قبل ان يموت ابعده من مسلم قال نعم ومن  
 بفضله وهو الحائض فقال ان كانت مائة من ثوبه في النار فلا بأس **ابن عباس** عن رجل فاحرته قبل ان يموت ابعده من مسلم قال نعم ومن  
 من ثوب الحائض ولا تنق صار منه **ابن عباس** عن رجل فاحرته قبل ان يموت ابعده من مسلم قال نعم ومن  
 نقضته ونقض من ثوب الحائض **ابن عباس** عن رجل فاحرته قبل ان يموت ابعده من مسلم قال نعم ومن  
 لحوم الحلاله وشرب البانها ولا بأس **ابن عباس** عن رجل فاحرته قبل ان يموت ابعده من مسلم قال نعم ومن  
 روي عن **ابن عباس** عن رجل فاحرته قبل ان يموت ابعده من مسلم قال نعم ومن  
 في كتاب الاطعمه ولا بأس من الشح الرابع من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى وامر عبد الله بن عباس ما يقب  
 من عسر قرا في رعد السنين طاب ثراه على الوجوه **ابن عباس** عن رجل فاحرته قبل ان يموت ابعده من مسلم قال نعم ومن  
 ونحوها كساب الجحاشات وعند المتأخرين من علانية الاستحباب ولو قيل في هذه المبدية عقالة النبي  
 لم يكن بعيدا فان جليل هذه الخبرين المعبرين عن خلاص الظالم منها من دون مقتضى لذكر موسى مخالف  
 ما عليه الاكسوف ما فيه والتهويل لجلالته هو الحيوان المعتدي بقدر الانسان لا غير والتهويل في ذلك  
 على انه الحيوان الذي غالب غدا به العذر والحق ابو العلام بالعدة ساير الجحاشات وكيف كان فم نظر  
 في النصوص بتقدير المذة الذي يستحق بها هذا الاسم وتدرها بعضهم بان يمتد به بذلك ويعبر عنه  
 منه واخرون يوم وليه كالرفاع واخرون بظهور نية الجحاشة التي اعتدي بها في جلد وطير وبر  
 عليك الكلام المستوفى في ذلك ان شاء الله تعالى وما تقدمه الحديث الثاني من الامر بفصل التوب في كتاب  
 الفارة برطوبة محمول عند الشك في الوجوه وهو ظاهر الصدوق وعند الاكبر على الاستحباب لمعاده  
 الحديث الثالث من الفصل الثاني والحديث الثالث والرابع من هذا الفصل وانت خبير بان يقال  
 من جانب الشك ان تلك الاحاديث ليس شيئا منها في طهارة الفارة والدون الخبيث

بعد الله سبحانه ولا بأس من ذلك من ثوب الباس لعمرى ذلك وقول الفضل في الحديث الثالث  
 من ذلك الفصل فلم اترك شيئا مما سئل عنه معلوم انه ليس على العموم خروج الحيوان من الجحاشات  
 اترك شيئا خطرا بالي وقت السؤال وما يقين من طهارة الجحاشات من حيوان غير الذي يملك الوضوء  
 في الفم ما لا كلام فيه وان كان ذلك الشئ خسا اذا دخل لالة الصبغة ذلك نعم لو خرج الماء من الكحل  
 بما رجة لعاب الفم لم يكن ازالة الخفاء به الا عند المقتضى من حيث حوز ازالة الخفاء  
 بالضاف وقد تضمن الحديث السادس بظاهر طهارة العينين الغض بالحن وبه قال الشيخ في  
 به وروي عن **ابن عباس** عن رجل فاحرته قبل ان يموت ابعده من مسلم قال نعم ومن  
 الفارة او غيرهما من الدواب فيموت فيموت من مائها البويك ذلك الخبر قال اذا اصابه النار فاحرته  
 باكله والمنور عدم الطهارة والحديث السابع من ذلك مع ان السادس من غير في نجاسة هذا  
 الماء لكون الميت من غير النفس كالعقرب والخف **ابن عباس** عن رجل فاحرته قبل ان يموت ابعده من مسلم قال نعم ومن  
 اي من السم والقذرة وما دل عليه ظاهر الحديث الثامن من عدم نجاسة الماء بما لا يدركه حس البصر  
 من الدم ذهب **ابن عباس** عن رجل فاحرته قبل ان يموت ابعده من مسلم قال نعم ومن  
 عدم دلالة عن اصابة الدم الماء ولا يلزم من اصابة الماء اصابته واورد عليها على ضعف  
 من اعظم الفقهاء فكيف يأتى حيوان الوضوء بمجرد وصول النجاسة الى ظاهره الا ان روي بقا انه  
 رضي الله عنه كان متيقنا لا هابة الا انار لكنه شك في ان اصابته له من خارج فقط او من داخل  
 بحيث يكون قد اصاب الماء ايضا فانه يسل ان النكس اصابه النجاسة للماء هل يؤثر في المنع من  
 الوضوء به ام لا وشك هذا لا يحدد السؤال عنه ويصرف في عليه السلام ان لم يكن شئ يستبين في  
 للادق فقه قوله ان لم يتبين اصابة الماء له ولا يتبين ما فيه من التكد وان تزيل كلام العلامة  
 طاب ثراه عليه تكلف على تكلف ثم ان قد سألته روجه قال ان هذا الحديث معارض برواية عن  
 معترضة الصحيح من اخيه موسى عليه السلام قال سألته عن رجل رعد وهو يتوضأ فقطر في اناء ثلث  
 ليع الوضوء منه قال لا وانت خير مما في هذه المعارضة فان النزاع فيما لا يدرك حس البصر لان القطر في  
 والظاهر ان ما يطلع عليه اسم القطر لا يخرج من البصر اذ ركه قائل والحديث العاشر مما استد  
 بالخلافة العلامة في الخ على طهارة عرق الحن من اللحم رد الما ذهب اليه الشيخان والصدوق من  
 نجاسته والشيخ في ف تقل على نجاسته الجحاشات واستدل عليها في بيت الحديث التاسع من الفصل  
 الاول وقد من فيه طرف من الكلام ورياستدلاله بما رفته محمد بن غلام بن عطاء الى احمد بن  
 زياد الكوفي انه كان يقول بالوقوف قد خل من راي في عهد ابي الحسن عليه السلام واراد ان  
 ان يأتى التوب الذي يعرفه في الجحاشات فيها هو **ابن عباس** عن رجل فاحرته قبل ان يموت ابعده من مسلم قال نعم ومن  
 ابو الحسن عليه السلام بقرعه وقال ان كان من خلا فضل فيه وان كان من حرام فلا تقل فيه وما  
 دل عليه الحديث الحادي عشر والثالث عشر عشرهما من النبي عن الوضوء بسور الحائض الغير

الحديث الثالث



















كرين ونصف سدس كرسنت يوم واحد الى اثنين ونصف سدس كرسنت الزمان المجهول الى كرسنت المجهول  
 اصل الوسطي فنقرب احد الطرفين في الامر ونسب الحاصل وهو اصل الوسطي الى الوسط المعلوم بحسب حسي  
 ضح وهو نسبة اثنين الى خمسة وعشرين فيكون ضاح بعد مضى في النهار ونضضه فلو كان النهار  
 اثني عشر ساعة مثله توضحا بعد مضى في سهران ونضضه واربعين رقيقة وست وثلاثين ثانية  
**المثلة الثانية** حوض ورد عليه جماعة ظهر وافته نياهم ثم سقوا بكم مائة دواهم ونضض  
 بقا غناهم وثلاثة ثمان مائتي ايلهم ثم ساروا عنه وقد بقي في اسفله ثمانية رطل عرل من  
 الماء ثم شكوا بعد ذلك في انه هل كان وقت التطهير كرسنت ام لا فكيف السيل الى استعمال ذلك  
 فطريق الاربعه المتناسبه تقول ان هذا السؤال يرجع في الحقيقة الى قولنا اي عدد اذا انقص  
 منه ثلثه وربعه بقي ضحاه فتحصل الخرج المشترك اعني اثني ونصف سدس منه الكرسين بقي ضحاه  
 الاثنى عشر الباكسة المجهول اعني اطل الكوض الى ضحاه والمجهول اصل الوسطي فنقرب احد الطرفين  
 في الامر ونقسم الحاصل وهو ستة الاف على الوسط المعلوم اعني ثمانية مائتي الف ومائتي الف  
 ذلك الحوض كرسنت دون زيادة ولا نقصان وبطريق الجبر نفرض مقدار اطل شيا ونقص منه  
 ثلثه وربعه بقي ربع مائتي وسدسه معادلا لخمسة مائتي فمقسوم الصبح على الكرسين مائتي الف ومائتي  
 وثلثاين نفرض مائة وعشرين رطلا فالخط الاول والاربع مائة وعشرون نفرضه مائتين واربعين  
 فالخط الثاني اربع مائة والمحافظة الاولى مائة الف والخط الثالث ثمان مائة واربعين  
 الف والمحافظة الثانية مائة الف والخط الرابع مائة الف والخط الخامس مائة الف والخط السادس مائة الف  
 بين المخططين ستون الف وبين المخططين ثمانون الف والخط السابع مائة الف ومائتي الف ومائتي الف  
 وبطريق التحليل نقول لما كان الثلث والربع من كل عدد ديا وي مائتي منه ونضضه فترى على  
 الحسنة مائتي الف والاضح هو مقدار الحوض وهذا طريق مختصر لطيف **المثلة**  
**الثالثة** حوض من مستطيل موله عشرة اشبار وعرضه شبر واحد وعجم موله اقيم فيه قصبة مملعة  
 باحد حايطيها الاقصى فكان الخارج منها من المادسة اشبار فاما لها شخص مع ثلث طرفها  
 في قطع حتى غاب راسها في الماء حتى تصوفه بالحائط الاخر ثم توضحا منه وساف عنه ثم علم عليه ان  
 الخارج من فكل القصبة كان بمقتضى الطريق الى العلم بانه وقت الموضع كان كرسنت ام لا ليحكم  
 بجهة الموضع او فاده فطريق استخراجها الجبر والمقابل ان نفرض الغائب في الماد من تلك القصبة  
 شيئا فيكون جميعها مائة وسبعا واربعين ان القصبة بعد المليل وترقاها احد ضلعيها عشرة  
 الا اشبار التي بين المليل والغيب اعني طول الحوض والضلع الاخر القدر الغائب منها اعني الشئ المجهول  
 الذي هو موه الحوض فنقول مربع مجموع القصبة اعني مائة وسبعا واربعين وعشرون مائة وعشرون  
 اشبار وهو مائة الف والعشرة والاشبار اعني مائة وما لا يشك العروس وبعد انقاط **المثلة**  
 بقي عشرة اشبار معادله خمسة وسبعين والخارج من القصبة سبعة ونصف وهو عن ذلك الحوض

وست وثلاثين دقيقة  
 واربع وثلاثين ثانية  
 وست وثلاثين ثالثة

المثلة الاولى  
 المثلة الثانية  
 المثلة الثالثة  
 المثلة الرابعة

مختصر

هو زيد على الكرسين وثلاثين شبرا فتم شبر وبطريق الخطاين نفرض من القصبة خمسة عشر شبرا  
 في ربعها مائتيان وقصة وعشرون ومربعها الضلعين الاخرين مائتيان لان الغالب مائة الف  
 هذا القدر بعشر فالخط الاول خمسة وعشرون اذ مربعه وثلثاين مائة الف  
 ضلعيها بشكل العروس ثم نفرضها عشرين شبرا فمربعها مائة الف ومربعها الضلعين الاخرين ثلثاين  
 وقصة وعشرون فالخط الثاني خمسة وسبعون فالمحافظة الاولى الف ومائة ومائة وعشرون  
 والمحافظة الثانية خمسمائة والفضل بين المخططين ست مائة وعشرون وبين المخططين ثمانون  
 وخارج القصة اثني عشر ونصف وهو مقدار مجموع القصبة **المثلة الرابعة** حوض من مستطيل  
 طوله اربعة عشر شبرا وعرضه ثمانية اشبار وعمقه شبران وعلى طرفي طول شجران طول احدهما  
 ستة اشبار وطول الاخر ثمانية اشبار فسقط فيه جلد منه استوعب بماء والماء اقيم  
 به الماء الى ضحاه احداهما ازيد من كرسنت والاخر انقص منه ثم فطر من القسم الذي يلي القصير فطر على  
 احد النقيبين ومن القسم الذي يلي الطويل فطر على النقيب الاخر فطرا الى الجدار طاربان من الشئ  
 النقيبين طاربانا متساويا **المثلة** المسافر حتى ثلثاين عليه واخذ حقي علينا مكانه من  
 الماء فلم يدر هل كان اقرب الى القصير ام الى الطويل فكيف السيل الى معرفة ذلك ليصير في الشئ  
 الظاهر ويجتنب الخس فطريق استخراجها الجبر والمقابل ان نفرض ما بين اصل القصير وموضع الجدار  
 مائتي الف ومائتي الف ومائتي الف ومائتي الف ومائتي الف ومائتي الف ومائتي الف ومائتي الف ومائتي الف ومائتي الف  
 العروس وما بين اصل الطويل وموضع الجدار اربعة عشر اشبارا ومربعها مائة وعشرون ومربعها الضلعين  
 الاخرين مائة وعشرون ومربعها الضلعين الاخرين مائة وعشرون ومربعها الضلعين الاخرين مائة وعشرون  
 وعشرين شبرا وهو جلد مائة وسبعة وثلاثين لغرض استخراجها فاذ اخرجت وقابلت  
 بقى مائتيان واربعه وعشرون تعدل ثمانية وعشرين مائتي وخارج القصة ثمانية وعشرين  
 بين القصير وموضع الجدار وهذا هو القدر الذي كان زائدا على الكرسين وبقى ما بين الطويل وبينه  
 ستة وهذا هو القدر الذي كان دولا الكرسين وبطريق الخطاين نفرض ما بين القصير وموضع  
 الجدار مائة الف ومائتي الف ومائتي الف ومائتي الف ومائتي الف ومائتي الف ومائتي الف ومائتي الف ومائتي الف ومائتي الف  
 الاخرين مائة وسبعة واربعين فالخط الاول اربعة وثلاثون ومربعها مائة وعشرون ومربعها الضلعين  
 الاخرين مائة وسبعة واربعين ومربعها الضلعين الاخرين مائة وسبعة واربعين ومربعها الضلعين الاخرين مائة وسبعة واربعين  
 من المحافظة الاولى خمسمائة والمحافظة الثانية ثمانية وستون والفضل بين المخططين مائتيان واربعه وعشرون  
 وبين المخططين ثمانية وعشرون وخارج القصة ثمانية **المثلة**  
**الخامسة** حوض ضامن للملاحة جماعته مملعة مملعة مملعة مملعة مملعة مملعة مملعة مملعة مملعة مملعة  
 فب فيه اصددهم دوا واحد والاخرين دواين وثلثاين مائة والرابع اربعة وهكذا يترايد دوا  
 حتى فرغوا فاعتل اصددهم فيمن الجاهر ثم سقوا منه دواهم بذلك لدلوح حتى فرغ الحوض فاصاب

المثلة الاولى  
 المثلة الثانية  
 المثلة الثالثة  
 المثلة الرابعة

استخرج هذه المثلة  
 بطريق الخطاين مما تقدمت  
 به من مائة الف

المثلة الاولى  
 المثلة الثانية  
 المثلة الثالثة  
 المثلة الرابعة



كل واحد منهن وعزرون ذلوا لاجل ما ساروا عنه ونقصوا فلو كان في النجاسة قبل الغسل  
 فكيف السبل الى العلم بانها قد كانت وقت الغسل كل ام لا يمكن بجهة الغسل او فساد فطرته استمرها  
 بالخير والمقابل ان تكرر عدد اخر للدلالة على ما ذكرناه في اولها واما في بعض النسخ في بعض النسخ  
 بحال نصف ما ونصف شي في عدد الدلالة لان مذهب الواحد مع اي عدد في نصف ذلك العدد  
 لباوي مجموع الاعداد المتوالية من الواحد اليه فاقعد الدلالة على شي هو عدد الجاهل ليجز منه  
 وعزرون شي بعدل نصف ما ونصف شي وبعد الجبر والمقابل ما لا يعدل شئ منه واربعين  
 شي فالشيئ ثمة واربعون وفي الجملة فاضربها في ثمة وعشرين رطلا عراقي ولو فرض  
 وثمة وعزرون رطلا فذلك الحوض يزيد على الكعب ثمة وعشرين رطلا عراقي ولو فرض  
 ان ذلك الذي اصاب كل واحد من الجماعة كان اربعة وعشرين ذلوا كان ذلك الحوض ناقصا  
 عن الكعبين وسبعين رطلا وبالمخطئين نقر من الجماعة ثمة وعشرين فالحظ الاول ثمة وعشرين  
 ثمة وعشرين فالحظ الثاني ثمة وعشرين فالحظ الثالث ثمة وعشرين فالحظ الرابع ثمة وعشرين  
 وسبعون وسبعون والفضل بينهما مائة وسبع واربعون والفضل بين المخطئين ثمة والحارج  
 من ثمة الفضل بين المخططين على الفضل بين المخطئين ثمة واربعون فافضل بها ما من الحاصل  
 عدد الدلالة في استخراج هذه المسئلة وامثلها طرق اخرى هو اسهل من طرق الجبر والمخطئين  
 جدا وهو ان نصف ما انتهى اليه السؤال اعني المقدار الذي اصاب كل واحد من الجماعة  
 ونقص من مضغفه واحدا ثانيا فاني في عدد الجماعة في كل علم منه عدد الدلالة في  
 كان الذي اصاب كل واحد ثلثين ذلوا فنقصنا من الستين واحدا وضرنا الباقي في  
 الثلثين ليجعل عدد الدلالة وعلى هذا القياس ونقصنا من هذه المسائل الحس خواتم  
 الاطباء ومن اقتباسه اسهل عليه استخراج كثير من مسائل هذا العلم اسه العصبه والتوفيق  
**الفصل الثالث** في عدم انفعال ما في القبح وما في الجاهل بحسب دلائل النجاسة وحكم ما  
 الاستحشاء وما رفع به الحديث الا كبر اثني عشر حديثا **الحديث** هشام بن سالم انه سأل ابا عبد الله  
 عليه السلام عن السطح يار عليه فتصيبه السماء فكيف فيصيب النوب قال لا يكس بها اصابه من  
 الماء الكبر **ع** علي بن جعفر قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن البيت يار فيه على ظهره ويقتل  
 به من الجنا بدم تنقيده السماء ابو زيد من سابه فتوقض به للصلاة قال اذا جرى فلا بأس  
**ج** داود بن سرحان عن ابي عبد الله عليه السلام قال هو بمنزلة الماء الجاري **د** محمد بن  
 النعمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له استنجي ثم يقع ثوب في فيه وانا جنب قال لا بأس به **هـ** عبد  
 الملك بن عتبة القاسمي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقع ثوبه في الماء الذي استنجي به فيجس  
 ثوبه قال لا **و** الفضيل بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام قال الرجل يحب يغتسل فينضم من الماء  
 في الاثارة فقال لا بأس ما جعل عليكم في الدين من حرج **ز** صفوان بن يحيى عن ابي مهران الجبار قال سالت

هذا الحديث في بعض النسخ  
 في بعض النسخ في بعض النسخ

هذا الحديث في بعض النسخ  
 في بعض النسخ في بعض النسخ

ابا عبد الله عليه السلام الحياض التي بين مكة والمدينة يزورها الشيعاء وتبلغ فيها الكلاب وتزب منها الجرب  
 ويقتل فيها الجرب ويتوضأ قروم قدر الماء فقلت لي نصف الشاوي الى الوكبة قال نعم فاضا  
 منه وقد مر هذا الحديث في الفصل السابق **ح** محمد بن اسمعيل بن بزيع قال سالت ابي عن رجل  
 الغدير يجمع فيه ماء السمار ويستقي فيه من يده فيستقي فيه الانسان من البول ويقتل فيه الجرب  
 ماخذ الذي لا يجوز فقلت لا تؤذي من مثل هذا الا من ضرورة اليه **ط** محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام  
 السلام قال سالت عن ماء الحمام فقال دخله يازار ولا تقتل من ملأه خرايا ان يكون فيه جنب  
 او يكسر اهل ولا تدري فيه جنب ام لا **ي** **الحديث** هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام في  
 ميزابين سالا احدهما بوله الاخر ما فاضلطفا فاصاب ثوب رجل لم يفر ذلك **ج** محمد بن  
 النعمان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام عن رجل من الخلاء فاستنجى في المار فقع فيه ثوب في ذلك المار  
 الذي استنجيت به قال لا بأس **س** **الحديث** سليمان بن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اصاب الرجل  
 جنبه ثوب فليفرغ عليه كفيه فليغسلها الى ان لم يبق الماء على جسده كله فانتضم من صابون في اياه بعد  
 صنع ما وصفت فلا بأس **ق** **الحديث** اسحاق بن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل  
 دلم بمقار الكباري فان انقطع تقطعة فكا لواقف في اعتبار الكربة والمراة بالسما المطر  
 فكس حبل على المعنى المتعار والمتعار على معني اصابة السمار لم يطرها وكس السطح بكس وكس  
 وكس اذا فطر منه الماء الى البيت وقوله عليه السلام في الحديث الثاني اذا جرى فلا بأس  
 لعلمه **س** **الحديث** محمد بن اسمعيل عن ابي عبد الله عليه السلام في الحديث الثاني اذا جرى فلا بأس  
 ثراه في المشي على الجريان على التزول من السمار وهو كما ترى والمراد بما في الحديث الثاني ما  
 في صياض الصغار التي دون الكر والاطراف الحديث شامل لمذي المادة وعدمها كذا في الحديث  
 المادة مستفاد من رواية بكر بن حبيب عن ابي جعفر عليه السلام قال ما لي بالجمام لم يمس به اذا  
 كانت له مادة وامن حبيب وان كان مجهول الحال الا ان جمهور اصحابنا يقولون روايتهم  
 بالقبول فلهذا ضعفه من غير ذلك وهو يتزط الكربة في المادة اطلاق هذه الرواية يقتضي  
 عدم الاشتراط واليه ذهب المحقق طاب ثراه في المعبر والكر من تارض عنه على خلافه  
 مستند بن العمومات الدالة على انفعال القليل بالملا فاة وهذا وان كان اقرب الى حادة  
 الاحتياط الا ان قول المحقق قدس سره روجه غير بعيد عن التحقيق فان جعل الجنب  
 الجاري كالصريح في عدم اشتراط الكربة فيه نعم ينتج اشتراطها عند العلامة اعلى الله مقامه  
 حيث اشتراطها الجاري اما هم فقد استدلوا بانه حيث لم يتزطوا الكربة فيه ينبغي ان  
 لا يتزطوها هي لمعنى غير ذلك على ما نطق به النص الطمهي والمخاطب **ك** **الحديث** ان تزر يد عليا  
 له بمنزلة الجاري اخرجه عن حكم القليل فلا يلزم من حكمه بانفعال القليل بالملا فاة الحكم  
 بانفعالها فيما خرج الاستحالة وما المطر عن هذا الحكم بنص خاص خرج هذا النوع

عليه السلام

هذا الحديث في بعض النسخ  
 في بعض النسخ في بعض النسخ

هذا الحديث في بعض النسخ  
 في بعض النسخ في بعض النسخ



هذا فاشترط الكبر فيه هو الا حوط بما قلناه ويستفاد من مقتضى الحديث الرابع والحادي عشر من  
 نقى الباس عن وقوع التوب في ماله استخراجه والحديث الخامس من عدم تجبيل التوب بوقوعه  
 فيه انه ظاهر لا ان ينقض معقودته كما نسبته شيخنا في الذكرى الى المحقق في المعبر واطلاق هذه الكلمة  
 بحدوث عدم الفرق في ذكر بين الزوجين ولا بين المتعدي وغيره الا ان يتقاض بحيث لا يصدق  
 على ازالته اتم الاستخراجه ولا بين ان ينقض مع المداخر من الجحاسة متممها ولا في اطلاق الكلمة  
 في النهاية عدم زيادة الوزن وبقية شيخنا في الذكرى ودليل غير ظاهر نعم بشرط عدم تقبيل الجحاسة  
 وعدم وقوعه على نجاسة خارجة وما تضمنه الحديث السادس من نقى الباس عن نفي ما غسل  
 الجارية في الماء الا ناء الذي يقتل منه وما تضمنه الحديث السابع من تحريم الوضوء بعد ما غسل  
 اغتسل فيه الجنب والثامن من تحريمه عند الفروج مما يستدل به على ما هو المشهور بين  
 المتأخرين وعليه المرفق رضي الله عنه من عدم فروج الماء المستعمل في الطهارة الكبرى عن  
 الطهور برأى صريحه لرفع الحديث ثانيا ما جواز ازالة الجنب بد فقد نقل العلامة  
 في المتنبى عليه الاجماع والقائلون بحرم وجهه عن الطهور به هم الشيخان والصدوق يمكن ان  
 يستدل لهم بالحديث التاسع فان المصوب في ادخله والمجرور في فيه الظاهر انها يعودان  
 الى ما دللنا عليه من المسئول عنه وقد ورد في حديث آخر النبي عن دخول الماء بغيرانه والحديث  
 الثاني عشر فانه يدل على ان ما نفي في الاشارة قبل اكل الغسل مشتمل على الباس ومباركاه عبد الله  
 بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لا بأس بان يتوضأ بالماء المستعمل في غسل الميت الذي  
 يغسل به التوب او يغسل به الرجل من الجحاسة كما يجوز ان يتوضأ منه ويأكله ويمسكه برة  
 بن ابي عمير عن ابي الحسن الاول عليه السلام قال لا يغسل في البير التي يجمع فيها ما دللنا على انها  
 ماء يغسل به الجنب وولد الزنا والناسب لنا اهل البيت وهما اثنان الروايات ضعيفتان  
 جدا ومع ذلك فالجواب على الكراهة ممكن جعابين الاضار ستماء في بعضها نوع اشعار  
 بذلك كارهوه في الكفاية عن ابي الحسن الرضا عليه السلام انه قال من اغتسل من الماء الذي قد  
 اغتسل فيه فاصابه الجذام فلا يؤمن بالانفسه والاطلاق في الغسل في هذا الخبر يشمل  
 الغسل الواجب والمندوب وفي كلام المفيد طاب ثراه في المقنعة نفي ما بافضلية  
 اجتناب الغسل والوضوء عما استعمل في طهارة مندوبه ولعل مستند هذا الحديث  
 والزمهم لم يثبت هو له واسم العلم **الفصل الرابع** في حكم البير عند ملاقات الجحاسة  
 تسعة احاديث **من الصحيح** معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت يقول لا  
 يغسل التوب ولا تعاد الصلوة مما وقع في البير الا ان ينشئ فان اثنى غسل التوب واعاد  
 الصلوة وترحت البير **ع** علي بن جعفر عن ابيه موسى عليه السلام قال سألته عن بيرة وضوء  
 فيها زنبيل من عذرة رطبة او يابس او زنبيل من سرقين الصبح الوضوء منها قال لا

هذا الحديث في نسخة  
 من نسخة  
 من نسخة

**لاباس** محمد بن اسمعيل بن بزيع **الرضا** عليه السلام قال لا بأس بالوضوء في البير ولو لم يكن فيه شيء الا ان يتغير  
 بهن اسمعيل بن بزيع عن الرضا عليه السلام قال لا بأس بالوضوء في البير ولو لم يكن فيه شيء الا ان يتغير ريقه او طعمه  
 فيخرج حتى ينذهب الريح ويطيب طعمه لان له سادته الواسعة وان يولي نفسه يعقوب بن عيسى  
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا وقع في البير الطير والدجاجة والغارة فامسح منها مسح دافعا فافا  
 تقول في صلواتنا ووضوئنا وما اصابنا من البير فامسح من البير فامسح منها مسح دافعا فافا  
 عن الكل يكون من شعر الخنزير يستقي به الماء من البير هل يتوضأ من ذلك الماء قال لا بأس **ع** عبد الله بن  
 ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال اذا ائنت البير وانت جنب فامسح من البير فامسح منها مسح دافعا فافا  
 به فتم الصلوة فان رب الماء رب الصلوة ولا تقع في البير ولا تقبل من القوم ماءهم وقد مر هذا  
 الحديث في بحث **البيضة** على بن يقطين عن ابي الحسن موسى عليه السلام قال سألته عن البير يقع فيها الدجاجة  
 والحمام والغارة والكلب والهرقة قال يحسن تنزه منها دلاء فان ذلك يظهرها ان شاء  
 الله **ع** محمد بن اسمعيل بن بزيع قال كنت الى رجل اسأله ان يئلا الحسن الرضا عليه السلام في البير  
 يكون في المنزل للوضوء بقطر فيها فطرنت من بول او دم او يقطر فيها شي من عذرة كالبقرة ونحوها  
 ما الذي يظهرها حتى يحل الوضوء منها فوقع في كتابي بخط علي بن بزيع منها دلاء **ع** **الشيخ**  
 اقول على ما رواه رضي الله عنه في نجاسة البير من دلائل ملاقات الجحاسة وعدمها من عدم  
 بدون التغير الجحاسة مطلقا التقصير بلوغ ما بها الكبر وعدمه فاول ما ذهب اليه اكثر المتأخرين  
 والثاني مذهب جمهور المتقدمين والثالث قول الشيخ ابي الحسن محمد بن عيسى عن قد ما اصحابنا  
 واما ما ذهب اليه العلامة في المتن وفيما للشيخ **ع** من عدم نجاستها وجوب الشراء بعد  
 فمولى بن بزيع عن القول الاول فعمل الاقوال في نجاسة البير بالملأ فاة اربعة وجعل هذا القول  
 قبال القول الاول كما فعل بعض اصحاب الحسن علي بن بزيع ولغظ من في الحديث الاول للمسيبة  
 واثبت النبي فهو مشتمل بغير الميم والنا وكرها والزنبيل في الحديث الثاني بكر الزاد والنفق حصار  
 فان شرط حذف النون فاذ خذ منها فلا يبين تشديد الباء والسرفين بكر النبي **ع**  
 سركني بفتحها والملازمة هنا السرفين النجس فان علي بن جعفر فقيه فلا بأس من الطاهر والملازمة  
 بالاختلاف في الحديث الثالث والرابع مطلق النجس واما ما ذكره الشيخ طاب ثراه في الاستبصار  
 من ان المعنى لا يفسد شي افساد الا يجوز لا نقاء بشي منه الا بعد شراعه الى ما يغبره فلا  
 يخفى بعده وهذا الخبران يتادبان بعدم نجاسة البير بالملاقاة كما قبلها وما بعد ذلك  
 وقد يجردشان معا بان دلالتهما على ذلك من الدلالة في العموم ودلالة الاجزاء على كل واحد  
 باشتراط خصوصية من الدلالة بالخصوص وما يدل بالخصوص مقدم عند المعارض على ما  
 يدل به عموم وفيه انه لا خلاف بين النسخ من تلك الاشياء وبين نجاسة الماء بها حتى ان  
 ان يكون النسخ لازالة النجاسة والاستدلال بالخاصين من وقوع تلك الاشياء مما ينعرب الحديث

فيما



الخامس وعليه جعل ما تضمنه الحديث الثامن من قوله عليه السلام فان ذلك يظهر ان الشارح  
 وكذلك ما تضمنه الحديث السادس عشر من الفصل الثاني واطلعت الطائفة على المعنى اللغوي غير من  
 وقد ورد في الثاني منها بان ما تضمنه من حصول الاشارة في تفسير الريح والطعم من ذلك الظاهر للقطع  
 بتجاسة الماء بتغير لونه بالنجاسة وجوابه يعرف مما استوفاه في اواخر الفصل الاول فلا يخفى  
 وهذا الحديث مما استدل به بعض اصحابنا على بطلان ما ذهب اليه العلامة طاب ثراه من اشتراط  
 الكثرة في الجارية لا سيما في عدم الفساد دون التغير في الطهارة بزمانه وجود  
 للمادة والعلية المفوضه من هذه الناحية نظر الاحتمال ان يكون قولنا عليه السلام لان له مادة فعليه  
 لترتيب ذهاب الريح وطيب الطعم على الترتيب كما يقال لا دم غيرك حتى يعطيك حقه لا يكره  
 من ذلك وكما يقال لا دم الجبه حتى يذهب من ذلك ومن ذلك في الكلام كثير  
 ومع قيام الاحتمال بسقوط الاستدلال وما تضمنه الحديث الخامس من نفيه عليه السلام البس  
 عن الوضوء بذلك وما اصاب الثوب منه صريح في عدم النجاسة والظاهر ان السوالين وقع  
 لحيوانات النجاسة مع الموت وما تضمنه من الامور التي ربما استدلت به من جانب القائلين بوجود  
 الترتيب تجبنا والمجمل الاستصحاب اقرب وما تضمنه الحديث السادس من نفي البس عن الوضوء  
 سبق من البس بجل من شعر ضرب قد استدلت بظهوره على عدم نجاسة البس بالوقاية  
 اذ الظاهر عدم انفكاك ما ابرئ من بقاءه لجل الذي يستقي به منها وما احتمال ان يكون هذا الجمل  
 موصولا بجل آخر ظاهر فبعد وانما فائدة الاستدلال في هذه الناحية ولا يخفى ان هذا الحديث لا يقوم بحج  
 على من يقول ببقاء السيد الرضي عنه من عدم نجاسة ما لا يحكمه الحق من نجس العن بل له  
 ان يجعله من بدل المقالة كما انه يخبر بجعل من بدل المقالة انما يعقل في عدم افعال القبيل اذ  
 الظاهر ان ما دللوا به على نجاسة من بقاءات الجمل ولا يخفى ان ما دللوا به على نجاسة من بقاءات  
 التابع مما استدلت به القائلون بنجاسة البس بالوقاية اذ امر عليه السلام بالتميم يدل على نجاسة  
 الوضوء وقع فيه كما امر عليه السلام في قوله ولا تصد على القوم ما دللوا به والظاهر انما يتم لو جاز على  
 ان بدن الجنب كان متجسا ببعض النجاسات الجنية ولا دلالة في الحديث عليه بل ظاهره فيخلق  
 الافاد على نفس الوقوع في البر وهو يعطى كون المراد بالافاد ما دفع الطهارة كما هو مقتضى  
 السجود والصدوق في الماء المستعمل في رفع الحدث الاكبر او اثاره الجارية او حصول النجاسة  
 واستنع في هذا المقام كلاما في الفصل الثاني انما دللوا به على الحديث الثامن من احصى ما استدلت  
 به القائلون بالنجاسة وكذا الحديث التاسع لكن الظاهر انما لا ينعضان معارضة الاحكام  
 المتكثرة الدالة على الطهارة المعتصدة بالاحكام وبراءة الذمة ومقتضى الكتاب والسنة مع ان ظاهرها  
 التسوية في مقدار الترتيب من تلك الاشياء والقائلون بالنجاسة لا يقولون بذلك فالاولى لها  
 على ما قلناه من الترتيب وانما لانه الفرع صوابا في الاخبار ولعل في الخلاف عليه السلام الدلالة من غير

نحو

مختص به

نحو عدد هاتين اشعار بذلك لكن خير بان في التاويل في الحديث التاسع من اجل الوضوء  
 منها ما لا يخفى هذا الجمل الذي انما دللوا به على نجاسة البس بالوقاية لا يخفى ان ما دللوا به على نجاسة  
 بقوله براهمة استدلت ذلك للدلالة في قوله تعالى ولا تبسوا في استعماله وعدمه وسنع في هذا  
 الحديث كلاما مبسوطا في الفصل الثاني فانظر واسأل الهادي **الفصل الخامس** في مقدار البس في الترتيب  
 عشر حديثا **الصحاح** عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان سقط في البير  
 ربة صغيرة او ربة ضاربة من مناسبتة دلاء فان مات فيها او وقع فيها او صب فيها من  
 ربح المذكرة **باب** ابو اسامة عن ابي عبد الله عليه السلام في الفارة والسنور والدجاجة والكلب  
 والطير قال اذا لم يتغير طعم الماء فيكفكف دلاء وان تغير للمذقة منه حتى يريح الريح  
**ج** لم ينجس من ابي عبد الله عليه السلام قال اذا سقط في البير ربة صغيرة منها فانما ربحها  
 فان وقع فيها نجس فانما ربحها دلاء وان مات فيها نجس او صب فيها من فلتسرح **باب** محمد بن  
 مسلم احدهما من البير في البير يقع فيه الميتة قال ان كان له ربح من مناسبتة ربحه  
 اذا دخل الجنب البير من مناسبتة دلاء **باب** معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في البير يور فيها  
 الصبي او يصيب فيها بول او ربح فقال يرحم الله الماء **باب** محمد بن اسمعيل بن بزيق قال كنت في رجل  
 اسأله ان يشار الي الحسن الرضا عليه السلام من البير يكون في المنزل للوضوء فبسط فيها قطرات من بول او  
 دم او يسقط فيها شيء من عذرة كالبقرة ونحوها ما الذي يظهر مما صرح في الوضوء منها للصلوة  
 فوقع عليه السلام في كتابي بخطه يرحم الله مناسبتة وقد مر هذا الحديث في السابق **باب** علي بن جعفر عن  
 اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سالت عن رجل ذبح شاة فاططرت فوقت في ربح  
 ما ولو داجها اشخب دماء هل يتوضأ من ذلك البير قال يرحم الله مناسبتة التي الى الاربعين دلاء  
 ثم يتوضأ منها ولا بأس به وسالت عن رجل ذبح دجاجة او حمامة فوقت في ربحه هل يتوضأ  
 منها قال يرحم الله مناسبتة ثم يتوضأ منها وسالت عن رجل سقي من بئر فرفغ فيها هل يتوضأ  
 منها قال يرحم الله مناسبتة يرحم الله مناسبتة زرارة ومحمد بن مسلم ومحمد بن عوف عن ابي عبد الله عليه السلام  
 والي جعفر عليه السلام في البير يقع فيها الدابة والفارة والكلب والطير فيموت قل يرحم الله  
 يرحم الله من البير دلاء ثم اشرب وتوضأ **باب** ابو محمد قال حدثنا جعفر عليه السلام قال كان ابو جعفر  
 عليه السلام يقول اذا مات الكلب في البير نزلت وقال جعفر عليه السلام اذا وقع فيها ثم خرب  
 منها حيا من مناسبتة دلاء **باب** معوية بن عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الفارة  
 والورع يقع في البير قال يرحم الله مناسبتة دلاء **باب** محمد بن اسمعيل بن بزيق قال كنت في رجل  
 في حديث طويل قال وسئل من يربح فيها كلب او فارة او خنزير قال ترقى كلها فان غلب عليها  
 الماء فلتسرح بولها الى البئر ثم يقيم عليها قوم بتر او حون اثنين اثنين فيزفون بولها الى البئر فيد  
 طهرت **باب** عمار قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل ذبح طير فوق يد في البير فقال

فيها

ع



ينزع منها دالة هذا اذا كان ذلك هو هكذا وما سوى ذلك مما يقع في البراءة فهو في خلافها  
 الانسان ينزع منها سبعون دلوًا واقله العصفور وينزع منها دلوًا واحدة ومما سوى  
 ذلك فيما بين هذين **اقول** ربما يظن ان **فصل** تقبلة هذه الاجزاء في النزع لوقوع هذه  
 الاجزاء دالة صريحة على نجاسة البير **فصل** يوقعها فيها وهو كما ترى فان احتمال ان يكون  
 النزع لطيب الماء ونزع الشرة الحاصلة من وقوعها قائم وفي الحديث الخامس من الفصل السابق  
 نوع استعارة بذلك كما في قوله تعالى في كثر من الاحاديث من دون تعيين عددها  
 اعلم الي ذلك فهو في قوله ان يقال ان نزع مقدار ما نزل فيه النقرة ولطيب معه الماء وربما  
 جعل اختلاف قاعدتها المعينة في الشيء الواحد قرينة على ذلك ايضا ويمكن ان لا يختلف في كل  
 اختلاف في الابار كبرها وصغرها واختلاف منابعها ضيقا وسعة وعلى الامام عليه السلام مجال البير  
 المستعمل عنه وما تضمنه الحديث الاول من الدلالة على النقرة والصغير يمكن ان لا يخلو عن الطير والدجاجة  
 والقارورة بقرينة ما سبق في الحديث الخامس من الفصل السابق وربما علمت على ما دون التوريق  
 في الحجة بقرينة وقوعه في مقابلة الماء الاول اقرب الى الاحتياط والحكم الثاني السبع مع استمرار  
 تانيث الدلو مؤيد لما قلنا بعض اللغويين من انه قد يذكر البير وما تضمنه من نزع السبع لنزول  
 الجنب قد ورد به اجازة كثيرة في الصحاح وغيرها وقد وقع في بعضها تعليق النزع على النزول  
 كما في هذا الحديث وفي بعضها على الوقوع كما في الحديث الثالث وفي بعضها على الدخول كما في الرابع  
 وفي بعضها على الغسل كرواية ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الجنب يدخل في البير  
 فيقتل من نزع منها سبع دلاء والقييد بالعلم هو الموجود في كتب الفروع والاول  
 الاطلاق كما تضمنته الاحاديث الصحيحة وفاقا لشيخنا المحقق الشيخ علي بن ابي طالب فانه قد  
 جعل قيدهم في كتب الفروع بالغسل نظر الي ما تضمنه الحديث السابع من الفصل السابق فان  
 قوله عليه السلام فان ربي المادرب الصغير ولا تقع في البير كما صرح في الغسل قلت هذان  
 الامر كما ذكرت الا ان الكلام انما هو في نزع السبع وذكر الحديث خال عنه وقد علم شيخنا الشهيد  
 الثاني طاب ثراه لقيدهم بالغسل في شرح الارشاد بانه مصرح به في رواية ابي بصير فوجب حمل  
 المطلق على المقيد ثم قال فيلزم بذلك ما اورده المحقق الشيخ علي بن ابي طالب من خلق الاجزاء عشرة وكذا  
 اعم منه انتهى وفيه نظر فانه انما يصح لقييد المطلق ما ضاهاها في القوع وتلك الرواية من غير  
 حد امح الاغراض عن استزاد ابي بصير لا شتمال طرقتها على عبد الله بن محمد وهو ضعيف غير موثوق  
 طاب ثراه بالاخبار ما يصلح للتحويل وايضا فالقييد بالغسل انما وقع في كلام ابي بصير لاني كلام  
 الامام عليه السلام وسد خلية القيد في نزع السبع مضمومة هذا في كلام الشيخين تعليق النزع  
 على الارتماس ونقل ابن ادريس عليه السلام وقيل المحقق طاب ثراه في المعبر عن نظائره من ذكر  
 لفظ الارتماس من اين ذكره ولم يعلق الحكم على الارتماس دون الغسل حتى ان بعضهم قال لو غسل

في البير ولم يرتفع لما وجب النزع ثم قال والذي يجب تحصيله ان الموجبين للنزع الماء من اغتسل الجنب  
 هم الغالبون بان ما الغسل من الجنب لا يرفع الحدث الا سلقا فانه قال بالنزع ومنع من ما اذا الغسل  
 لما لم يرضى في الصلح فاجاز الطهارة بما غسل الجنب ولم يترك حكمه في البير وان كان الجنب طاهر  
 الجسد ومغتسله غير مخرج منه فوجه احتياج النزع وكافي بضعف مكانة بقوله هذا الجمع  
 وذلك يختلف فيه وقد بينا ان الخلاف انما هو من المرفوض وافي الصلح وهو المرفوض في كل ما في الشريعة  
 فدعى الاجماع بحاقه انتهى كلامه طاب ثراه فانما في قوله فانه بالنزع حقيقة هذا وقد تقدم  
 في شرح الحديث السابع من الفصل السابق ان الافساد في حق لمصلحة السليم ولا يفسد على القوم  
 به هم كما يحتمل ان يراد به التنجيس بحتمل ان يراد به رفع الظهور به لا الظاهر به كما هو مذهب  
 الشيخين والصدوقين قدس اسرارهم ويحتمل ان يكون لا تارة الماء او حصول النقرة من ذلك الماء  
 بمرارة بغير بدن الجنب وهذه الوجوه جارية في تعليل نزع السبع هنا زيادة وجه خامس هو  
 محض التجديدها من احلها ناهية في جميع مقادير النزع وقد زعم شيخنا المحقق الشيخ علي بن ابي  
 طالب الوجوه الاولين فقال في شرح القواعد ان النزع لا يستقيم كونه نجاسة البير وههنا  
 وان كان ظاهر كلام القوم لان نجاسة البير غير محض معلوم البطلان اذ العرض اسلام الجنب في كل  
 بدنه من نجاسة عينيه والامم من السبع ولا يستقيم كون النزع لصيرورة الماء بالغسل الجنب في  
 ستره عند من يقول به فيكون النزع لعود الظهور به لان ذلك مشروط باغتساله على وجه  
 المعتز والافعال حدثه والامم ثبت الاستعمال ومورد الاجزاء اعم من الاغتسال كما قد علمناه  
 وحدت عبد الله بن ابي بصير عن الصادق عليه السلام بالنهي عن نزوله الى البير يقتضيه فادعنا  
 فلا يرفع حدثه كما صرح به الشيخ انتهى كلامه وشيخنا الشهيد الثاني قدس سره رحمه الله  
 احتار الوجه الاول ولم ينقض هذا الكلام فانه في شرح الارشاد ان العلامة في النزع نجاسة  
 البير بذلك وان كان بدنه خاليا من نجاسة ولا يجد فيه نجاسة وروى النص وليس الامر  
 لما الذي يقتضيه الجنب على حد الماء مطلقا ولهذا قال مع بعد ظهوره بقليله فلا يقدر في  
 ان يفعل عنه البير الذي قد علم تأثره بالانبات من غير فقوله بعضهم ان نجاسة البير غير  
 محض معلوم البطلان اذ العرض اسلام الجنب وخلو بدنه من النجاسة قد علم من غير بل  
 هو محض فان الذي نجس غير تلك الاشياء هو الذي نجس به هذا الشيء على الوجه المخصوص  
 ثم انطاب ثراه مع كون النهي في حديث ابن ابي بصير عن العباد وقلنا ان عن الوقوع في الماء  
 وافساده وهو انما يتحقق بعد الحكم بظهر الجنب لا بمجرد دخوله في البير فلا يصح هذا النهي لنافع  
 وعدم كونه من نفس الجنب لانه يقال الواسيل الى الحرم محرمة وان كانت قبل زمانه هذا  
 كلامنا على مقامه وفيه ما لا يخفى اما قوله ولا يجد فيه بعد ددد النص فان عني بالنص  
 احد هذه الروايات التي عرفتها فلا نص في شي منها على ما ادعاه طاب ثراه كيف والاهتم بالاثبات



التي ذكرنا ما قام به وان عني بدرواية اخرى كسوى تلك الروايات فليتبها حتى تنظر فيها فان لم تقف بها  
 في بني من الاصول ولما قوله ان الذي يخبر عن تلك الاشياء هو الذي يخبره بذلك الشيء وفيه ان  
 بين الخبرين عند ان كان طلقا فلا معنى لتخصيص ما لم يأتوا **كان** تحت كل شخص له مضاعف كما  
 اورد مثله اولي من تجميعه للماء المطلق والتمام كون ما ليس اسوا حاله من للمضاد واشد  
 قبولا للخامسة منه الترتيبا عريبا ايضا فعلى هذا يحتل صرحهم للجاسات في الخبر لوجود خامسة  
 اخرى لم يذكرها هي بين الخبرين طامعهم الا خبره هو ان كان لا يخرج من وجهه الا انه غير حاسم  
 للمادة كما اعترف به ولا يفي بحل المسألة في حديث ابن ابي يعفور عن ائمة الجاهة او حصول  
 التفرقة فان طامعهم على سلب طامعهم ما ليس له طامعهم به بسبب رفع الحديث به يفضي الى الحكم بغيره  
 الغل ويطلب ما اما الضميمة فلان الفرق ان فساد الماء معلوم برفع الحديث به وما الفساد فليس فيه  
 اصالة او بقا والنهي في العبادة يستلزم الفساد وقد برهان الحكم في هذا المقام بحجج ولام  
 واسه اعلم بحقائق الامور وما يقين الحديث الاول من فزع طامعهم لموت النور وضوح وانصاف  
 للمؤمنين من جملة من علمنا ان طامعهم النور ما قارب به في الجنة والقي السخطان في البقرة  
 بكري والسند غير ظاهر ولم يفرق الا كثر **في** قبل الخبر وكثير وقال الصدوق في المفتح بغيره  
 للقطر من الخمر عشرون دلو الرواية زارة عن ابي عبد الله عليه السلام في بر قطر فيها قطر من  
 دم او من قال الدم والخمر ولدت ولم الخمر بغير ذلك كله واحدا بغيره منه عزرون دلو  
 فان غلب الخمر نزلت حتى تطيب وهذه الرواية مع ضعف سندها منسوبة لما لا قابلية  
 فلا تعويل عليها لكن لا يخفى ان استفادة نزع الجمع للقطر ونحوها من الاخبار الواردة في هذا  
 الباب من كل لورودها لفظ الصب وهو حجب العرف لا لفظ القطر ونحوها والمفهوم  
 العلامة طامعهم في الخمر ان مفهوم الصب وقوع ذي الاضرار على الاضرار سواء قل او كثر ولم يورد  
 في الحديث كثر لا يدل على كثر ولا قلالة فهو كما ترى وما تضمنه الحديث الثاني من مساواة الكل للغة  
 والنور والدجاجة فالمشهور خلاصته ورجاعه على من وجه جاز وفيه ما فيه فان التفصيل  
 في الجواب ياباه كما لا يخفى واحاديث في مقدار النزع لهذه الاشياء مختلفة جدا وسبب النور  
 فالسجنان وابن البراء وابن ادريس على الاربعين وعلى بن بابويه من ثلثين الى اربعين والصلوة  
 على السبع وكل من هذه المذاهب رواية ولا يخفى ان سوق الحديث يقتضي اعتبار التلازم  
 في هذه الاشياء بين تغير الطعم والريح والافا لظواهر قد منه حتى يذهب التعم وما تضمنه الحديث الذي  
 من اطلاق الدلالة رجاء نزل على السبع بقرينة الحديث الاول لكن ذكر السبع بعد ذلك بوجه  
 هذا الترتيل ولو نزل على الثلث فانه اقل عدد مما يرجع لم يكن بجدا وما تضمنه من نزع  
 الجمع لموت البعير وهو مذهب الاصحاب والظاهر ان لا يخالف فيه بينهم والبعير يشمل الذكر  
 والانثى والصغير والكبير كالانسان وقوله عليه السلام فليترع وان لم يكن نصا في نزع الجمع الا انه

ان

في الظاهر عند الاطلاق وسبب ما مع الاعتقاد بالحديث الاول والخامس والبعير في قوله عليه السلام  
 في الحديث الرابع ان كان له دية يعود الى البراء والماء المدلول عليه به اوليته بناور ولا يعلم من القائلين  
 الترتيب عاملا باطلاق الية في هذا الحديث ومع كل عمل الاستجاب بغير الخطب وما تضمنه الحديث الخامس  
 من نزع الجمع للبول خلافا لما عليه السجنان واستأثرنا فانهم على السبع في البعير المقتضي بالعلم  
 الواحد في غير مقتضى وعلى الاربعين في الرجل وقد اورد العلامة طلب نزع في الخلف ان الجواب  
 في هذا الحديث ان وقع عن جميع السوال وقد تضمن البول وجب مساواة البول للمز في نزع  
 الجمع وانتم لا تقولون به وان وقع جوازا في بعض لنم تاجر البيان عن وقت الحاجة ان اجاب باخبار  
 الشق الاول وقال قولكم يلزم مساواة البول للمز قلنا نعم هو مساويا ولما حصل التغير البول الواقع  
 في البول في ان يكون الصلوة عليه السلام عرف مقصود السائل من سواله واذا اعتدل ذلك فقط  
 بغير اخص بالخطبة انهي كلامه على الله مقامه وانت خير بان الحل على تغير البول لا يخرج من بعد  
 وان لم يروم تاجر البيان عن وقت الحاجة على تقدير الشق الثاني محل نظر وان الحل على الاستحباب  
 والتزام افضلية نزع الماء كله لمطلق البول هو الاول وما تضمنه الحديث السادس من الدلالة المطلقة  
 قد صلتها الشيخ في باب على العزم قال انه عليه السلام قال نزع من دالة وانكر عدد يضاق الى هذا الجمع  
 عشر فثبت ان نأخذ به ونضرب اليه اذ لا دليل على ما دونه هذا كله واورده عليه ان لا يضيق بالمتيقن  
 كما يقتضي الحل على اكثر ما يضيق الى الجمع اعني العشر كذلك اصله براءة الذمة من الزايد يقتضي الحل على  
 ما يضيق الى الجمع اعني الثلثة فكيف حكمت بانه لا دليل على ما دون العشر هذا لا يعذر ان يقال ان  
 مراد الجمع طلب نزع ان العدد الذي يضاق الى الجمع ويقع الجمع متمم له وان كان متمم كما بين  
 العزم والثلثة وما بينهما اما ان هنا ما يدل على ان هذا الجمع متمم للعشر وذلك انه مع  
 كثر فيجب ان يكون متمم الا كثر عدد يضاق الى الجمع وهو العشرة التي هي اخرج اعداد جمع القلة  
 وافق ما الى جمع الكثر من جميعا لا قرب المجازات الى الحقيقة وبهذا الترتيل سقط الزايد عنه  
 رحمه الله وقد اعترض عليه المحقق طاب ثراه في المعبر عما حاصله ان هذا الجمع لم ينفذ اليه  
 عدد ولم يقع بمنزلة الشيء ليشي ما قاله رحمه الله لا تتركى انه لا يعلم من قول القائل المحدثي دية ان  
 لم يكن بزيادة عن عشره واجاب عنه العلامة بقوله من قوله في الشق بان الاضاق هنا مقتضى  
 والا لزم تاجر البيان عن وقت الحاجة ولا بد من اضاق عدد يضاق اليه فقد نزع في الجواب على  
 العشرة التي هي اقل ما يصح اضافته لهذا الجمع اخذا بالمتيقن وحواله على اصله براءة الذمة وقال  
 شيخنا الشهيد الثاني قدس الله روحه في شرح الاستاذ في هذا الجواب نقلا عن الامام من عدد  
 الاضاق هنا تاجر البيان عن وقت الحاجة وانما يلزم ذلك لو لم يكن له معنى بدون هذا  
 القدير والحال انه له معنى كما يراكم من صريح الجمع ولو سلم وجوب التقدير لم يتيقن العشرة وفي قوله  
 ان اقل ما يصح اضافته لهذا الجمع عشره منع وانما اقله ثلثة فيحل عليها الاصلية البراءة من الزايد هذا كله

ان

فان قلت يجوز ان يكون القدرية والنية  
 دالة او سببا في نزع الزايد او في نزع  
 الاضاق كما في ما عطف عليه في قوله  
 حيازة الجمع



اعلم بمقامه وهو كلام جيد وانت خير من الظاهر من كلام العلامة طاب ثراه انه كل كلام الشيخ  
 ليس عليه ما لم عليه ذلك المورد وان قوله قدس اسد رحمه وحواله على اصله بلة الذمة غير صحيح في  
 موقعه الا بغير عن ابنه وان الظاهر ان ما وقع في كلامه اعل الله مقامه من ابدال لفظة كثر بالقل انما هو  
 من سبوا الناس حين واسد اعلم بحقيقة الحال واعلم انه رفع لدرجة بعد ما ورد في الخبر هذا الحديث  
 وكلام الشيخ واعتراف الحق قال فكيف انما يتبين اي بالحديث من وجه اخر وهو ان يقال ان هذا المع  
 واقبل ما زاد على العشرة بواحد فيجوز عليه في الراء الاصلية واعتراف عليه في حديث الشهدا الثاني  
 طاب ثراه في شرح الارشاد بان هذا الدليل لا ينطبق على الدعوى لاستلزامه وجوب احداث  
 ولاكتفاء بعشر هذا كلامه ومن حاول لاقتضار العلامة ان يقول مراد طاب ثراه بقوله لا يحجب  
 هو تغيير الاحتجاج بالحديث على هذا المطلب اعني شرح العشر الى الاحتجاج على نفي احد عشر كما  
 ظنه شيخنا رحمه الله فان العلامة قدس اسد رحمه ارفع شأنه من ان يصدر عنه مثل هذا القول فلا  
 تفعل هذا ولا يحجب ان القطر ان هذا الحديث حيث انها مع تعقيب وقد صرح اهل العربية  
 بان جمع القيمة للقله فيكون الحديث متضمنا لحكم القليل من البول والدم ولا يحتاج رصوان الله  
 عليهم وان فرقوا في الدم بين قليل وكثير لكن لم يفرقوا في البول ولو قيل بالفرق لم يكن بجدا  
 والله اعلم وما نقض الحديث السابق من نفي ما بين الثلاثين الى الاربعين دم الشاة هو من ذهب  
 المصدق ولك ان تجعل الاله في كتابه عن نفي مقدار ما يحصل به زوال التغير ما ايرق ان دم  
 الشاة مظنه تغيره وذهب الشيخ واتباعه الذين في ضيق في الدم الكثير وعرض في القليل والمقبل  
 الى العشر في الكثير والقليل ويدور على الستة للجملة من الاحتجاج بتقدير اكثر من دم في  
 الشاة والقليل مثل دم الطير والرافع وقال القطب الراوندي لا اعتبار في ذلك بعلامه البرزخ العزان  
 في الحكم دم الطير كغيره في سائر اخرى وبواقع ما نقله المحقق الفاضل الحق مولانا قطب الدين  
 الرازي عن العلامة طاب ثراه والادراج عروق العروق وشعب بالنسبة الى الخاء المعجمين اي  
 تسيل وامر من تشعب اللبن بالفتح والكلام في الدلالة في هذا الحديث على قيس متابعه والا فلي  
 ابقاها في الوصفين على اطلاقهما ويكون للكلف مجتزاة في التقيين وما نقضه الحديث الثامن من  
 نفي دلاء للذات لا يحجب بعد تنسبل على ما هو المشهور من نفي كراهة في حوا والعلامة طاب ثراه  
 في المتن الاستدلال به على نفي اكثر ثلث الحمار والنس وبالعقل بكلام مولانا الذي يفرق الحديث  
 الى اكثر من ثلثة والا فلي بناء على استحباب النفي ابقاء الدلالة على اطلاقها كما قلناه وما نقض الحديث  
 التاسع نظائر من نفي كل الماد ثلث الكلب وجمع خزوصه جبا يخالف ما دل عليه الحديث التالي  
 من الاكتفاء بخمس دلاء لموتة لكن على الاستحباب يسيل الخطب كما مر او ربما حصل على تغيير للموتة  
 وهو غير جيد وعليه العلامة طاب ثراه في نفي ما نقضه الحديث الحادي عشر من نفي جميع الماء  
 للكلب والفارغة والحسنين بحول عند الشيخ على التغير وما نقضه من التزاح وهو تفاعل من الرامه كان كل

هذا الحديث  
 في نسخة  
 في نسخة  
 في نسخة

هذا الحديث  
 في نسخة  
 في نسخة  
 في نسخة

هذا الحديث  
 في نسخة  
 في نسخة  
 في نسخة

اثنين برهان صاحبها هو من ذهب الشيخين واتباعهما بل قال العلامة في المتن لا عريضة هذا الحكم  
 القائلين بالتقييس ولا يخفى دلالته هذا الحديث صحيح على نفي التزاح انما هو بعد نفي  
 يوم الى الليل ويترتب وجود هذا الحديث في بعض الكتب الاستدلال بالبرهان كما لمعبر وعنه بدون  
 لفظه لكن للوجود فيها اطلعا عليه من اصول اصحابنا الموقوف لبحثها هو ما نقلناه  
 وقوله عليه السلام وقد ظهرت برأيه بناء على استحباب التزاح الظاهر المعنوي وقدم  
 مثله والظاهر ان المراد باليوم يوم الصوم فانه هو المعروف شرعا وملاك كلام الصدوقين والرضا  
 عنهم من ان التزاح من الغدق والليل محمول عليه وان اطلقت التفسير على ملين ملون في  
 الاطوار والنسب والظلال وقت التناوب للشرح محسوب من اليوم وان قلتم العمل بالاحتجاج في  
 الاكل والصلوة جماعة معتققة وتحتل عدم الاحتساب والاعتذار فان قوله عليه السلام بقاءها  
 يوم تراوحت اثنين اثنين فينزلون الى الليل ربما يعجز عن عدم الرخصة في تركه العمل الشاة ذلك اليوم ولا يقتضي  
 لادلاله في الحديث على ان القوم المذكورين اربعة لا اريد فعله اقصا الاحتساب في كتب الفروع  
 على الاربعه بناء على اقل ما يحصل به تراوحت اثنين اثنين والعلامة في المتن على اجزاء الاربعه  
 ان لم ينقص من حجمهم من الاربعه ولم يرتفع شيخنا في الذكر اما الزايد عليها فمقتضى الحديث  
 اجزاء تراوحتهم وفيه شيخنا في الذكر بما اذ لم يحصل زيادة فترة وتراخ بين الكثرة وهو غير  
 بعيد لكن استدل لانه طاب ثراه على اجزاء ما خوف الاربعه بمفهوم الموافقة غير سديد فانه  
 يستفاد من تناول لفظ القوم لما فيهما وليس هذه مفهومة موافقة ولعل مراده رصانه ان  
 اذا ثبت بالحديث اجزاء الاربعه ثبت اجزائهم فيما يفهم موافقة مع قطعنا النظر عن تناول القوم  
 لهذا وقد استفاد ما نقضه الحديث من لفظ القوم عدم اجزاء النساء والاختصاصي ولا الملق لا احتساب  
 القوم بالرجل ويؤيد قوله تعالى لا يفرق بين قوم ولا نساء لكن صرح صاحب القاي  
 وغيره باطلاق القوم على النساء ايضا ومن ثم قيل لا احتساب لهن وهو غير بعيد بشرط بعض الاحتساب في  
 الاحتساب لهن عدم قصور شخصي من الرجل وهو كما ترى فان ما اصدق عليهم اسم القوم حصل  
 الاستكراه من سواء ساكن من الرجل او فقير عنه وما نقضه الحديث الثاني عشر من نفي بيع  
 لوت الانسان مما اطبق عليه القائلون بوجوب التزاح ولحق بعضهم به مالم يقع في ميتة  
 غير دخل غلانا ما وهو محتمل لانسان بعينه يتناول الصغير والكبير والذكر والانثى والملك والكافر  
 وحده ايراد ريس بالمسلم وقالوا ان الكفر ينفي لومة الجح بناء على وجوب الجح بقاءه حيا لا يما  
 لان فيه وما لا نفويه ينفي له الكل ورده المحقق في المعبر عن وجوب نفي الكل على فانه حيا  
 وقوله انما لان في فيه يد فيه تناول الانسان المسلم والكافر فانه يحكي النطق بها  
 واذا ثبت الاكتفاء بمساحة صالحة فليقل في ولا يخفى ان هذا الكلام محط ان قوله  
 ابن ادريس فيما اذا مات في البر لا اذا سقط ميتا لكن كلام العلامة في الحديث الثاني فانه قال



في الرعية ان نجاسة الكافر جبا المأهوب بعبادته وهو متفق بعد الموت هذا  
 كلامه وانت خير بان نقول ان هذه النجاسة لا تزول بمجرد رطل الاعتقاد الباطل  
 بل لابد في زوالها من طريقتين اعتقاد اخرج الاثر باللسان ولو كان مجرد الخلق  
 الاعتقاد الباطل مطرا للمؤمن طهارة الكافر حال النعم والافناء ويكون وحدها قاتل  
 وبالنقص من نزع دلو واحد للصور هو قول الشيخين واتبعها والحق بعضهم بالحق  
 رادون الحاشية من الطيور والاولى الاقصر على ما ينبغي عمق في العرف والظاهر والظاهر  
 انه لا فرق بين ذكره وانشاءه وان فرق اهل اللغة بينهما بالحق والبرج الى تقبل الحديث  
 فنقول لا بأس في قوله عليه السلام هذا اذا كان ذلكا الى نزع الدلاء واسم كان يعود الى  
 الواقع في البر والاراذ بالذكي المنكح اعني المذبوح والغرض ان نزع الدلاء انما يجري اذا كان  
 الواقع في البر حال الوقوع من ذكلى لا يتأخر ولا حيا ثم يوت فيه وقوله عليه السلام فهو هكذا  
 تأكيد المضمون هذا الكلام وقوله عليه السلام فالتزكيا بالانسان بانك المثلثة ورعا بعض  
 بالادام والوحدة والجور فيه يعود الى ما سوي للذكي والمراد فالتزكيا نزع الانسان وهو كذلك  
 فان نصابه الحدي في النزع اكثر من سائر الحيوانات والمقادير بالعدد في النزع  
 التراويح ونزع الماركة ونزع الكرك والحمد لله اعلم **الفصل السادس** في ذكر  
 نبي من الطهارة عن اصابته **ابن المصنف** جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام ان الله جعل  
 التراب طهورا كما جعل الماء طهورا وقد مر هذا الحديث عن طريق **ابن زرارة** قال سالت ابا  
 جعفر عليه السلام عن البول يكون على السطح اوفى المكان الذي يصب فيه فقال اذا جفقت الشمس  
 فصل عليه فهو طاهر **ج** علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سالت عن البوارى يصيبها  
 البول هل تصلى الصلوة عليها اذا جفقت من غير ان تغسل قال نعم **ج** محمد بن ابراهيم  
 بن زياد قال سالت عن الارض والسطح يصيبه البول وما يشبهه هل تطهر الشمس **ج** محمد بن ابراهيم  
 قال في تطهر بغير ماء **ج** علي بن جعفر اخيه موسى عليه السلام قال سالت عن البيت والدان انصبها  
 الشمس ويصبها البول فغسل فيها من الجبابرة انصبها اذا جفقت نعم **ج** الحسن بن محبوب انه  
 سأل ابا الحسن عليه السلام عن البول يوقد عليه بالعدنة وعظم الموتى ثم يجتص به المجدابجر عليه  
 فكيف تحب ان الماء والنار قد طهره **ج** الحلبي قال في شافي **ج** مكان بينا وبين المسجد زقاني  
 فتدبر قد خلت على ابي عبد الله عليه السلام فقال اني نزلت فقلت اني في دار فلان فقال ان بينه وبين  
 المسجد زقانا قد نزل او قلنا له ان بيننا وبين المسجد زقانا قد نزل فقال لا بأس ان تطهر بعضها  
 بعضها **ج** زرارة بن اعين قال قلت لابي جعفر عليه السلام رجل وطئ على عذرة فاخت رجلاه  
 انقبض ذلك وضعه وهل يجب غسلها فقال لا يغسلها الا ان يقدسها ولكنه يمسحها الى ان يذهب  
 اثرها ويصل **ط** الا هو عن ابي عبد الله عليه السلام ان الرجل يطأ على الموضع الذي ليس بنظيف

هذا الحديث في نسخة  
 من نسخة  
 من نسخة  
 من نسخة

له طهر بعده مكانا نظيفا قال لا بأس اذا كان موضع ذراعا او نحو ذلك **كتاب من الموقوفات** عن ابي اسباط  
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الشمس هل تطهر الارض قال لا ان كان الموضع قد نزل من المبول او غرر  
 فاصابته الشمس لم يمس الموضع والصلوة على الموضع جائزة وان اصابته الشمس فلم يمس الموضع القدر  
 وكان رطبا فلا يجزئ الصلوة عليه حتى يمس وان كانت رطبا لم يمس الموضع القدر  
 منك ما يصيب ذلك الموضع القدر فلا يغسل على ذلك الموضع وان كان عين الشمس اصابته حتى يمس  
 لا يجزئ ذلك **قوله** قد تقدم في الحديث الاول في الفصل الاول وقد دل الحديث الثاني على  
 السطح ونحوه من البول يخفف الشمس وهو مذهب الشيخين واتبعها واستفادوا من الحديث الثالث  
 حرمان الحكم في البوارى وما في حكمها اعني الحصر وقد ذهب القطب الرازي وابن تيمية الى جواز الصلوة  
 عليها مع بقية ما على التخييس وملا السامح في المعبر ويجهل الذي طاب نراه في شرح  
 الوسائل والقول به غير بعيد والحديث الرابع صريح في بقاء النجاسة ويجوز الاستصحاب  
 وانما قوله العليم في الحج ان الاستصحاب ثابت مع بقاء الاخبار الخمسة السماع عندها فلا والتقييد  
 بالشمس فيه مافية وستلو عليك غريب ما ينضم به الحال والشيخ من الحديث الرابع انه لا يطهر  
 بغير ماء ملحم رطبا وهو كاتري والعلامة في المنه على الجفاف بغير الشمس وهو بعيد والطهارة في  
 الحديث الثاني يمكن جعلها في اللغو به جازين الاخبار **سند** الشيخ على الطهارة بالاجماع ولم يورد  
 الحديث في كتابي الاخبار ولا في غيرهما من كتب مع انه الحديث في اثبات هذه الطلب ولذا استدلت  
 بالحديث الثالث والعكس واحتمل ان يستدل بقوله صلى الله عليه وسلم جعلت الارض طهورا  
 وترا بطهور وقال المحقق في المعبر في استدلال الشيخ بالروايات اشكرك فانها تباين الدلائل على جواز  
 الصلوة عليها ونحوه لا نشتراط طهارة موضع الصلوة بل يكفي بقاء موضع الجسد ثم قال ويمكن  
 ان يقال لا مانع في الصلوة عليها مطلقا دليل جواز السجود عليها والسجود بشرط طهارة محله  
 انتهى كلامه فكذلك في فرض وانت خير بان نقول ان يقول الدلالة بالاطلاق لا تقنوم دلالة  
 الحديث الرابع بالتعيين على ان ظاهر الحديث الثالث جواز الصلوة على الجفاف وان كان غير  
 الشمس كما هو صريح **الشيخ** الخامس وما هو جوازه فهو جوازه والعلامة طاب نراه في شرح  
 الاستدلال بالحديث العاشر ان السوال وقع عن الطهارة فلو لم يكن **الجواب** ما فهمه السائل  
 من الطهارة او عندها لم تضر البيان عن وقت الخلع وهو محال لكن الجواب الذي وقع  
 لا ينافي النجاسة فدل على الطهارة هذا كلامه اعلى من قبله ولما بان نقول ان عدوله  
 على السلام من الجواب بانه طاهر الى الجواب بجواز الصلوة عليه متعري بعدم الطهارة ومثل  
 هذا الاشعار في المحاورات عن قليل وايضا في آخر الحديث اشعار بذلك فان في نفسه  
 عليه السلام من ملاقاة ذلك الموضع برطوبة وان كان عين الشمس اصابته حتى يمس  
 دلالة طاهر عليه وكذا في وصفه عليه السلام ذلك الموضع بالقدس وايضا فاللازم على تقدس











**الواك** فانه ما تضمنه الحديث الاول من ان يلبس الدمام ان كان غيبا هو بغير العيينة وتكرار  
 الساطع وكونه لعل المراد هناك ان يدخل الحمام يوما ويتركه يوما كان الغيب في الحمام انما هو  
 ويرك يوما والمغيبه بالتدبير الساتر الذي يحجب يوما ويترك يوما فغير ان يكون مراده  
 عليه السلام ان يدخل في كل اسبوع وعنه زينة تزداد في كل اسبوع في الصحاح والقلوب  
 بان يكون الزينة في كل اسبوع لكن الاول اظهر ويدل عليه ما رواه في الصحاح عن سليمان بن  
 عن النبي الحسن عليه السلام ان قال الحمام يوم ويوم لا يكثر اللحم وادمانه في كل يوم يذهب  
 الكليتين والسبل فرصة في السبيل ويمنها يحيى ما وبه رديه وقد تعلق عند بعض الاطباء  
 على مجموع اللزوم والمزوم ورجايت قداس ظاهر الحديث الثاني ان الفورة في اقل من عشرة  
 لبيت من السنة لكن الظاهر ان مراده عليه السلام ان السنة لا تزيد من التعلق بها  
 على من عني لانه لا تنقص عن ذلك ويدل عليه ما رواه في الصحاح ان الصادق عليه السلام طهر  
 وامر ابن ابي عمير وزيد بالاطلاق فقالا فعلا ذلك منذ ثلاث فقال عليه السلام لعبد الله  
 الاطراف ملو ولفظة استقرضت منها ما تضمنه معنى الاعتماد والتوكيل فذلك تعدت ما تقدمت  
 به وما تضمنه الحديث الثالث من التحاليل الى ما عليه ولا ارد في الحديث الذي لا يخلو من روى  
 عليه السلام انه قال من اكل فليس يمل الاكثر على كل ما كان من كذا والمغيبين سقا والظاهر ان المراد بالطيب في الحديث  
 الخس كما ينطبق به من اياها انواع كان وقد عرفت بعض الاحكام في منيات الاحرام بانها  
 ذوب طيبه متخذ للشم غاليا غير الرخيص فيدخل فيه المسك والعنبر وما ورد في الصحاح  
 وسبحي الكلام المستوفى في كتابي انما استقام وقد ورد في الحديث على الطيب احاديث متكررة ما  
 تضمنت من اكله كذا وكذا وانما يتقوى القلب ويبريد في الباه وتحفظ العقل وان صلو  
 متطلب افضل من سبعين صلو بغير طيب وان الملايكة تستنشق ريح الطيب من المومن وان ما اتفق  
 في الطيب فليس يبرف وان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يتنقى في الطيب اكثر مما يتنقى في العلم  
 والحديث لطاوي عن صحابي في كراهة قراءة القرآن لا خبار الصوت ان لم يقل بذكر الله تعالى  
 والظاهر عدم زوال الكراهة او التحريم لوضع القرآن في ذلك لان قوله عليه السلام ولا يبرين ينظر  
 صوته شامل لغفم القربى وعدمه ولا فرق في ذلك بين الحمام وغيره وذكر عليه السلام الحمام لانه  
 هو الذي يسمي كراهة القراءة فيه كما ينسب عنه الحديث الثاني وما تضمنه الحديث العاشر من الخس بالدين  
 براد به الخس بجمعها وقوله عليه السلام في الحديث الثاني عشر ولو جعلها اما جارا ومجورا او  
 مضارعا والضمير للظفار والظاهر ان المراد بالشعر في الحديث الثالث عشر شعر الراس وما يجام  
 حلقه والذن بالتي بغير الوسخ وعطف الوسخ عليه لعله للتفسير ويمكن ان يراد باصفر الرقبة  
 ويكون العطف من عطف الظاهر على العلم او بالعكس وما تضمنه من تحليط الرقبة مذكورة في  
 الطيبه اي والظاهر ان هذا من قبل الخواص وقد ذكر الاطباء في تعذيبه وجوها لا تلي القليل

بالحسن والجمال  
 في كل يوم

الغلام

كقولهم ان غداء الشعر بعد الحلق يفضل عنه فيعرف الى اعضاء الراس والرقبة وكقولهم ان الحلق لوج  
 من اجابة لاجابة الى الراس والرقبة اذ لو لم يكن هذا الوجهان لا يقبأ كبر الراس بغيره ولو كان ذلك  
 من الرقبة فكيف خص الحلق بهاد وسواها فثبت ان قولنا الشعر من الجوار الذي لا يتخلل فيه  
 من الاجزاء المايعة لا يتناهي بغير انما سلك به الاجزاء الارضية فغدا لا يصح ان يغذوا اعضاء الرقبة  
 ويمكن ان يقال المراد بتخليط الرقبة بتخليط اعضاءها فقط وحب ان العظم ليس للاعضاء بعد الشعر  
 ارضيه فلا يغذي تغذيتها بغذاءه عند عدمه واما عظام الراس فلكونها ادم واقل يوميه  
 من عظام الرقبة تكون اجد من مناسبة غداء الشعر فلذلك احتج عظام الرقبة لكن لا ينبغي ان يقال  
 ان يقول ان شعر الوجه كالحاجبين والكحية اقرب مناسبة من العظام فكان ينبغي ان يغذي غداء  
 الراس اليها لا الى العظام وايضا فقولهم ان غداء الشعر بعد الحلق يفضل عنه على كل من بل الوكيل ان يفضل  
 عنه لو ترك حلقه حتى طال لم يكن بعيدا وذلك لانه اذا انتهى في الطول الى حده الذي يقتضيه مزاج  
 صاحبه بطول نموه فلم يحج من الغداء الا مقدار يكون بذلا لا يتخلل فقط واما اذا طلق فانه  
 يسرع في الحلق فيحتاج الى غداء اكثر فلو صرح ما ذكره مكان ينبغي ان يكون ترك صلو الراس مغلفا  
 للرقبة لا حلقه ولكن هذا اخر الكلام في المباحث المتعلقة بالظهارات وتلوها الكلام في اعداد  
 الصلوات وما في المقدمات واسمى في التوفيق والاعانة **المقصد الثالث** في اعداد اليوم  
 والرواتب **باب في صلوات** وبيان اوقاتها وفيه فصول ثمانية **الاول** في اعداد اليوميه  
 والرواتب عشر احاديث **باب في صلوات** زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال صلوات في يوم من  
 من الصلوة فقال في صلوات في الليل والنهار فقلت هل سألته في ذلك قال نعم قال  
 اسع وجعل لبيته او الصلوة لدور الشمس الى غسق الليل وحلوها زوالها فقام بين ذلك  
 الشمس الى غسق الليل اربع صلوات سألته في ذلك قال نعم قال نعم قال نعم قال نعم  
 الخبر ان قرآن القرآن شهود احدى الخامسة وقال في ذلك اقم الصلوة طرقي النهار وطر فاه  
 المغرب والغداة وزلفان الليل وهي صلوة العشاء الاخرى وقال حافظوا على الصلوات الصلوة  
 الوسطى وهي الظهر وهي اول صلوة صلوة هار سولاس صا اس عليه وآله وهي وسط النهار ووسط  
 ما بين بين النهار صلوة العشاء صلوة العصر وفي بعض الروايات حافظوا على الصلوات الصلوة  
 الوسطى وصلوة الوسطى العصر وفي قوله فانتين قال وتلت هذه الاية يوم الاحد والاربعاء  
 ادم صا اس عليه وآله في سفر فقلت فيها وركعاتها في السفر والحضر واصلح للمقيم ركنين  
 وثلاثا وضعت الركعتان اللتان اضافهما النبي صلى الله عليه وآله يوم الجمعة للمقيم مكان الخطبة  
 مع الانام في صلوة يوم الجمعة في غير جماعة فليصلها اربع ركعات كصلوة الظهر في سائر الايام  
**باب** في الترتيب في صلوات يوم الجمعة عليه السلام قال سبعة يقول صلوة النهار ست عشرة  
 ركعة ثمان اذ زالت فما بعد الظهر واربع المغرب باصارت لانهما في سفر ولا حصر وكان

عبارة كتاب الصلوة

بالنظر والاحكام  
 المعلوم من ذلك







ادعوه عليه السلام الى القيام نض على رجائه وفي بعض الاخبار تصح ما فضلت القيام فيها لو تيقن  
 ما اشترى من قوله عليه السلام افضل الاعمال امرها وما جالسوا لباري عليه السلام فيها فالظاهر ان تلك كانت  
 تكون القيام شاقا عليه في بعض الروايات انه عليه السلام كان رجلا جسيما شقيا عليه القيام في الساعة  
 لكن كظم جماعة من اصحابنا الجالوس فيها اضل من القيام للمخرج الجالوس فيها من بين سائر  
 الروايات كما في الحديث السادس وغيره من الاخبار والتوقف فيها بحال وقول زائدة في الحديث  
 الرابع ان رجلا تاجر اختلج في اتردد للبيع والشراء وقوله والمحافظة على صلوة الزوال كالتفسير  
 فكيف لي بالزوال فكأنه قال فكيف يحصل لي القيام بوظيف الزوال وقوله نضل بالنساء للمفعول  
 وقوله عليه السلام نضل ثمان ركعات بالنساء للمفعول وقوله ان تارك الفريضة كافر فكل المراد به ترك  
 سجدة لكن في كثير من الاخبار ما يدل بظاهره على ان مطلق ترك الصلوة موجب للكفر كما اورثناه  
 في صلب الكتاب من قول النبي صلى الله عليه وآله ما بين السلم وبين ان يكفر الا ان يترك الفريضة متوقفا  
 او يتهاون بها فلا يصح ما وكاروي عن سعد بن سعد قال سئل ابو عبد الله عليه السلام ما بال  
 الرازي لا يسمي كافر وتارك الصلوة كاشبهه كافر وماله في ذلك فقال لان الزاني وما اشبهه  
 انما يفعل ذلك لما كان الشبهة لانها تعطله وتارك الصلوة لا يتركها الا سخطا فاقوله لا يترك  
 لا تجد الزاني باقيا في المرأة الا وهو مستهلك لانها ثابته اياها قاصدا اليها وكل من ترك الصلوة  
 قاصدا لتركها فليس يكون قصده لتركها لئلا يفتي الله فاذ انفتحت  
 وصح الاستخفاف وقيل انكروا الضيق في قوله عليه السلام ولكنها معصية يعود الى ما دل عليه  
 الكلام السابق اي ان هذه المعصية وتعلل الاطلاق المعصية عليها بالبالغة وتعلل الزيادة  
 اولان ترك الواجب المرفوع معصية حقيقيا فيه من التهاون بامر الدين كما قال الامام محمد بن  
 انه لو اصر اهل البلد على ترك الصلاة فقتلوا وكذا لو اصر الخواص على ترك صلاة النبي صلى الله  
 عليه وآله وما في الحديث السابع من قوله عليه السلام ولكن يعذب على ترك الصلاة بحال عجزا  
 والعفة في الحديث الثامن والعين والتاء المفتوحين العشاء ونظروا في الاصل على التثنية الاول  
 من اجل الدليل بعد غيبوبة الشفق والمراد بقوله انما في الحديث الثامن هل قبل الفناء  
 الاخرة وبعد هاستي السؤال عن انه هل قبلها من موظف يكون من روايتها وقوله  
 عليه السلام غير اني اصل بعد ما كفت استئذان من الله في عودها **فاما** فكان عليه السلام يقول  
 لا تني موظف بعصا الا الركعتين المذكورتين ويحتمل ان لا يكون فعله عليه السلام الركعتين  
 من جهة كونهما موظفتين بل كون الصلوة خير موصوعا وقوله عليه السلام في الحديث التاسع ثلث  
 ركعات الزوال وفي الحديث الرابع ثلث ركعات اذا زالت الشمس يعطي بظاهره ان هذه الساعة للزوال  
 لا لصلوة الظهر وليس فيما اطلعنا عليه من الروايات دلالة على ان الثماني التي قبل العصر نافذة  
 العصر ونقل الفطرب الراوندي ان بعض اصحابنا جعل الست عشرة للظهر والظلم ان المراد

هذا الحديث  
 رواه الشيخان  
 في صحيحهما  
 عن النبي صلى الله عليه وآله

بالظهر وقته كما يروج من الروايات لا صلوة وفيه عليه السلام وثلك الوتر يعطي كون الوتر من المجرى الركعتين التثنية  
 لا الواحدة الواقعة بعد الشفع على ما هو المشهور وقد ورد لطلاق الوتر على جميع الثلث ركعات صحيحة  
 بذكر هل في محلها انشاء الله تعالى وربما يروج ذلك من كلام الشيخ ابو علي الطوسي حيث قال في مجمع البيان  
 ان الفاعلة تسمى بالسبع المثاني لانها تثنى وترتفع في كل صلوة فرض ونفل ويحتمل ان يجعل كلامه هذا على عدم  
 اعتداده بالوتر لندو ثمانية سائر الصلوات كما ذكرناه في تفسيرنا الموسوم بالعرف الوترى وقوله عليه  
 السلام في آخر هذا الحديث ولكن يعذب على ترك الصلاة قد عرفت الكلام فيه قيل هذا واسلم **الفصل**  
**الثاني** في ان لكل صلوة وقتين ثمانية احاديث **ابن الصالح** عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله  
 عليه السلام قال لكل صلوة وقتان واول الوقتين افضلها **ابن معوية** بن عمار وابو وهب قال قال  
 ابو عبد الله عليه السلام لكل صلوة وقتان واول الوقت افضل **ج** زرارة قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام  
 يقول ان من الامور امور اربعة وامور اربعة وان الوقت والصلوة مما فيه سلامة فيهما  
 جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وربما اقر الصلوة للجمعة فان صلوة الجمعة من الامور المصنوعة لخالها  
 وقت واحد حتى تروى الشمس **ج** عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لكل صلوة  
 وقتان واول الوقت افضل وليس لصيدان يجعل اخر الوقتين وقتا الا في عذر من غير علة **ج** زرارة  
 والفضيل قال قال ابو جعفر عليه السلام ان لكل صلوة وقتين غير المغرب فان وقتها وجوبها ووقت فواتها  
 غيبوبة الشفق **ج** زيد النخعي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن وقت المغرب فقال ان جبريل لما نزل  
 على النبي صلى الله عليه وآله لكل صلوة وقتين غير صلوة المغرب فان وقتها واحد وقتها وجوبها **ج** زرارة  
 قال قال ابو جعفر عليه السلام اعلم ان الوقت الاول ابد افضل فجعل الخبر ما استطعت واجب لاجل ان الله  
 عز وجل ما دله الجدة عليه وان قل **ج** بكر بن محمد لا زكي قال قال ابو عبد الله عليه السلام لفضل  
 الوقت الاول على الاخير خير للمرجل من قله وماله **اقول** قد دلت هذه الاحاديث على ان للصلوة  
 وقتين ولكن هل الوقت الاول المختار والثاني المحدث او ان الوقت الفضل والثاني ومث  
 الامر انما اختلف اصحابنا في ذلك فالشيخان وابن ابي عمير والواقعة وابن ابي عمير والواقعة  
 وابن ابي عمير وابن الجدي وهم موثر المتأخرين على الثاني وما تقدم الحديث الاول من قوله عليه  
 السلام واول الوقتين افضلها يدل عليه وكذلك ما تقدمه الثاني والرابع والسابع وكذلك ما  
 تقدمه الثامن فان اسم الفضيل المأثركه يقتضي المشاركة في المعنى وقد استدل عليه ايضا بقوله تعالى اقم  
 الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل فانه يدل على التخير في ايقاع الصلوة فيما بينهما وهذا الدليلان  
 لوردهما العلانية طاب ثراه في لف وابت خير بان لقائل ان يقول ان اقتضاه اسم الفضيل المشاركة  
 في المعنى انما يقتضي كون الوقت الثاني وقتا مفضولا ويحتمل ان يكون الصلوة في آخر الوقت لعذر انقص  
 فضل الوقتين في اوله وقد سلفنا الكلام في الحديث المتأخر من الفصل الاول من مباحث التيمم ما  
 ينفع من الاماينة فلا تبدل على ان ما بين الدلوك والغسق وقت المختار وانما تبدل على ان ما بينهما



وقت في الحلة. وهذا يعني كون المعنى وقت المختار والمعنى الآخر وقت المعنوي وما تضمنه آخر الحديث  
 الرابع من قوله عليه السلام وليس لأحد أن يبدل على مذهب السجدة وانتباها وأجاب عنه في لفظها  
 للمحقق في المعنى بأنهم أنه يدل على المذهب بل على الجواز الذي لا يكرهه معهما في الأدلة وهو كما ترى  
 وكلامه الشريف لا بأس به لأن دلالة الأخبار المتكثرة على ما ذهب إليه المتأخرون الظهور والحدود على ما قاله  
 الشيخ في ثلاثة السقوف والمطر والمرض وتعليلهم من كونه بدنية أو دنيوية والضرورة في كونه كونه  
 يبلغ في الحاضر نظير الجنون والمغنى عليه في بيان وقوله عليه السلام في الحديث الثالث والصلوة مما فيه السوء فها  
 على رسول الله صلى الله عليه وآله وزعموا كالمصريح في ذلك وكيف كان فالاحتياط الموطئ على عدم تأخير  
 الصلوة عن أول الوقت مهما أمكن وما تضمنه الحديث الخامس والسادس من استثناء المغرب من ذوات الوقي  
 وكون وقتها واحدا سيجي الكلام فيه مستوفى إن شاء الله تعالى **الفصل الثالث** في وقت الظهر والعصر ووقت  
 نوافل الزواجر الثانية عشر حديثا **الحديث الأول** عن عبد الله بن زرار بن عمرو عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله  
 الظهر والعصر جميعا إلا أن هذه قبل هذه ثم أتت في وقت منها بصحا حتى يعقب الشمس **ب** زرار بن عمرو عن أبي جعفر  
 عليه السلام قال إذا زالت الشمس دخل الوقتان الظهر والعصر وإذا غابت الشمس دخل الوقتان المغرب والعشاء  
 الأخيرة **ج** الحديث بن المعمر بن عمار عن حماد بن عمار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام في وقت الظهر والعصر  
 فقال أبو عبد الله عليه السلام لا ينبغي أن يكون بينهما من هذا إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر لا أن يابن بينهما  
 مسجد وذلك لثبوت أن ثلثت طلوت وان شئت فقل **د** زرار بن عمرو عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا احتاط  
 مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله كان قامة وكان إذا مضى من فيه ذراع صلى الظهر وأدلى من فيه ذراع  
 صلى العصر ثم قال أنت تعلم جعل الذراع والذراعان قلت لم ذلك قال مكان النافلة لك أن تستقل ما بين زوا  
 الشمس إلى أن يغيب إلى ذراعاً فأدلى فذكر ذراعاً بدأت بالقبضة وتركزت النافلة وإذا بلغ فذكر ذراعاً عيني بدأت  
 بالقبضة وتركزت النافلة **هـ** الفضل بن يسار وزرار بن عمرو عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا مضى من فيه ذراع  
 الجاهل **و** الحديث عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال إذا مضى من فيه ذراع صلى الظهر وأدلى من فيه ذراع  
 بعد ذلك قد مر **ز** زرار بن عمرو قال قلت لأبي جعفر عليه السلام بين الظهر والعصر حد وهو فقال **ز**  
 حد واحد يعني قال كتب بعض أصحابنا إلى أبي الحسن عليه السلام روى عن أبيك القاسم والقاسم بن  
 ولا ربع والقاسم والقاسم بن ولا وقل من ذلك الذراع فكتب عليه السلام لا القدم ولا القدمين إذا زالت  
 الشمس فقد دخل وقت الصلاة يعني يد بيد واحدة وهي ثمان ركعات فإن ثبت طلوت وإن  
 ثبت فصررت ثم صلى الظهر فإذا فرغت كان بين الظهر والعصر خمسة وهي ثمان ركعات إن ثبت طلوت وإن  
 فصررت ثم صلى العصر **ح** الحديث عن أبي الحسن عليه السلام قال سألت عن وقت الظهر والعصر فقال وقت الظهر  
 إذا زالت الشمس إلى أن يذهب الظل قامة ووقت العصر قامة ونصف إلى قامة **ط** أسجد بن عبد  
 قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت الظهر فقال إذا مضى من فيه ذراع صلى الظهر وأدلى من فيه ذراع  
 وقتها إذا زالت **ك** الحديث عن محمد بن محمد قال سألت عن أول وقت الظهر والعصر فكتب قامة للظهر وقامة

فإذا زاد كان السجدة  
 لا يجوز فاما العلم  
 لا يجوز فاما العلم  
 لا يجوز فاما العلم

هذا الحديث في وقت الظهر  
 وهو حديث صحيح  
 رواه الشيخان في الصحيحين  
 ورواه الترمذي في المعجم  
 ورواه البيهقي في السنن  
 ورواه الحاكم في المستدرک

للصلاة **أ** مع بن يحيى قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول وقت العصر إلى غروب الشمس **ب** عبد بن  
 زرار بن عمرو عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت لأبي الحسن عليه السلام في وقت العصر فقال إن ما مضى من وقتها  
 أول وقتها من زوال الشمس إلى أن يذهب الظل مناهض لوقت أول وقتها عند زوال الشمس إلى غروب الشمس  
 إن هذه قبل هذه ومنها صلوات أول وقتها من غروب الشمس إلى أن يذهب الظل مناهض لوقت أول وقتها عند زوال الشمس  
**الحديث الثاني** عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام في وقت الظهر فقال وقت الظهر  
 الظهر من حين تطلع الشمس حتى تذهب الشمس مناهض لوقت أول وقتها عند زوال الشمس إلى غروب الشمس  
 أسجد بن محمد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام قال سألت عن وقت الظهر فقال وقت الظهر من حين تطلع الشمس  
 أبو عبد الله عليه السلام لا بأس أن يجعل علامة لا زوال الشمس قبل أن يغيب الشفق **ب** من الموطأ  
 عبد الله بن مسعود عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا طهرت المرأة قبل غروب الشمس فغسلت الظهر والعصر  
 وإن طهرت في آخر الليل فغسلت المغرب والعشاء **ج** زرار بن عمرو عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن وقت  
 أسجد بن محمد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام قال سألت عن وقت الظهر فقال وقت الظهر من حين تطلع الشمس  
 قبل سقوط الشمس من غير علامة في جماعة وإنما فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وأبو بكر عليه السلام والمغرب والعشاء  
 زرار بن محمد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام في وقت الظهر في القيس فلم يجبه فقلت فلما كان بعد ذلك قال لي  
 بن سعيد بن هلال أن زراراً سألني عن وقت الظهر في القيس فلم أجبه فخرجت من ذلك فأمرني من العلم  
 ونفاهم إذا كان ظلك مثلك فغسل الظهر وإذا كان ظلك مثلك فغسل الظهر **د** عمار بن موسى  
 الساجي عن أبي عبد الله عليه السلام قال للرجل أن يصلي من نوافل الزواجر إلى أن يغيب الشمس فكذلك ما من وان يغيب  
 قد مضى قبل أن يغيب ركنه يد بالاولى ولم يصلي الزواجر ذلك وللرجل أن يصلي من نوافل  
 العصر ما بين الاول إلى أن يغيب أربعة أقدم فإن مضت أربعة أقدم ولم يصلي من الزواجر شيئاً فإن  
 يصلي النوافل وإن كان قد مضى ركنه فليتم النوافل حتى يفرغ منها ثم يصلي العصر **هـ** ما تضمنه الأحاديث  
 التي الأول من دخول وقت الظهر والعصر من الزواجر إلى أن يغيب الشمس في أربعة نصف النهار إلى جانب  
 المغرب مما لا خلاف فيه بين أهل الاسلام والمذكور في كتب الأصحاب أن ذلك يعرف بأمر الأول  
 ميل الشمس إلى المحاجب المسمى استقبل قبله عراقي العرب أعني أطراف العراق الغربية كالموصل وماؤها  
 ما ما بين طولهم طول مكة شرقاً ثم يقال فإن قيلت نطفة الجوب وما أطرافها الشرقية كالبحر  
 وماؤها ما بين طولهم على طول مكة كثيراً فند ميل الشمس إلى الجانب الأيمن لمن يستقبل قبلته  
 يكون قد مضى من الزوال مقدار غير قليل لأن قبلتهم منحرفة إلى المغرب كثيراً فإن علمتهم  
 جعل الحدي على الحد الأيمن نعم يمكن جعل ذلك علامة للزوال في أوساط العراق كالكوكة وماها  
 ولاها مما لا يزيد طولهم على طول مكة إلا بشئ يسير فإن عند ميل الشمس على ذلك النصف لا يكون قد  
 مضى من الزوال مقدار يعتد به فلم يعد أن يجعل ذلك علامة هناك وينصح لك هذا الحديث  
 الأما لزم الانضمام في تحت البقرة إن شاء الله تعالى الثاني ظهور الظل في جانب المشرق وهذا يدل على أن

هذا الحديث في وقت الظهر  
 وهو حديث صحيح  
 رواه الشيخان في الصحيحين  
 ورواه الترمذي في المعجم  
 ورواه البيهقي في السنن  
 ورواه الحاكم في المستدرک

ديث



زيادة الظل بعد نقصه ومورث بعد عدمه أما الأول فهو علامة للزوال في النبل والبلد وفيه علامة  
 وقد تضمنت رواية سبعة من الصادق عليه السلام قال قلت له حجت فداك متى وقت الصلوة فأقبل  
 بيلت عينا ونهت كما ينبغي شيئا فلما رأت ذلك تناولت عودا فقلت هذا نطلب قال نعم فأخذ  
 العود فقصه بحبل الشمس ثم قال ان السراج اطلعت كان الذي يطول يومه لا يزال ينقص حتى تروا قاذورات  
 زاد فاذا استنبت الزيادة فصل الظل ثم تهل قدر ذراع فصل العصور وان خيرا بان قوله عليه السلام  
 فاذا استنبت الزيادة صرح بان المعبر هو ظهور الزيادة وان عدم ظهور النقص غير كاف  
 وهو كذا فان الظل من غير الزوال جازما لا يحسن نقصانه ويرى كانه واقف لا يزول ولا ينقص  
 فلا يكفي عدم ظهور النقص في الحكم بالزوال ومن هذا يظهر ان جعل العلامة طاب شرا في المنتهى عدم  
 نقص الظل علامة للزوال ليس على ما ينبغي ذلك فعمل ما لا يفي بالامر الثاني اعني حدوثه بعد عدمه فهو  
 يكون علامة للزوال في البلاد التي لا يخط خط الاستواء والتي ينقص عرضها عن الميل الكلي او يساويه  
 وذلك في الوقت الذي يامت فيه الشمس من رؤسهم واما ما وقع في كلام بعض اصحابنا  
 قدس الله ارفاهيم من ان ذلك يكون في مكة ومنعاه يوم واحد من السنة عند نزول الشمس  
 السرطان فهو كما ترى لان عرض ذلك البلد بين اقل من الميل الكلي فالشمس تامت رؤس أهلها  
 في السنة مرتين عند مرورها بنقطتين من منطقة البروج يساوي ميلها عن المعدل عرض البلد  
 وطائفي مكة ثمانية الجوزاء والثالثة والعشرون من السرطان وفي صنعاء ثمانية الثور والثالثة والعشرون  
 من الأسد واما في اول السرطان فظل الزوال في البلد من ظاهر جهة الجنوب لكون الشمس شمالا يسمى سمت  
 رأسها وان فرض عدمه بمكة لان الميل الكلي لا يزيد على عرضها الا بشئ يسير كما لا يظهر اثره في الظل ولا  
 تصور عديمه في صنعاء وعرضها ينقص عن الميل الكلي بغير درجة الثالث ميل الظل عن خط نصف  
 النهار الى جهة المشرق وهو يتوقف على استخراج خط نصف النهار والفرق في استخراج جهة كبريها  
 ما هو مشهور بين الفقهاء وهو الدائرة الهندية وقد ذكر طرق العمل بها جملتها من علمنا  
 قدس الله ارواها وانا اذكر ما اوردته العلامة طاب شرا في المنتهى بملقطة واضحة ماعدا يحتاج  
 الى الانضاج قال رحمه الله سوى موضعين الارض جاثيا من ارتفاع وانخفاض وتغير عليهما  
 باي بعد ثبوت وتنصب على مركزها مقبلا نحو وطأ محدد الرأس يكون نصف قطر الدائرة بقدر  
 ضعي المقياس على زوايا قائمه ويعرف ذلك بان بقدر ما بين رأس المقياس ومحيط الدائرة من  
 تلك مواضع فان تساوت الأبعاد فهو عود لم ترصد ظل المقياس قبل الزوال حين يكون  
 خارجا من محيط الدائرة نحو المغرب فاذا انتهى رأس الظل الى محيط الدائرة بيدها لدخول فيه  
 فعلم عليه علامه ثم ترصد بعد الزوال قبل خروج الشمس من الظل من الدائرة فاذا اراد الخروج من  
 علم علامه ونصل ما بين العلامة من خط مستقيم وننصف ذلك الخط ونصل بين مركز الدائرة في  
 ذلك الخط فخط هو خط نصف النهار فاذا انقاس ذلك على هذا الخط الذي قلنا انه خط نصف

حدوث الظل

النهار كانت الشمس في وسط الساعات ثم قل فاذا ابتداء من الظل حجب عنه فقد زالت الشمس انتهى  
 زيدا كذا وما ذكره طاب شرا من كون المقياس بقدر قطر الدائرة ليس مطروحا في كل البلاد اذ ربما  
 يجب في بعضها ان يكون اقصر من ربع القطر لئلا يكون عرض البلد اربعين درجة ودقيقتين مثله  
 فان المقياس المساوي لموله ربع قطر الدائرة لا يدخل ظل الدائرة اصله في ذلك البلد عند كونه في  
 اول المجدي بل لا بد ان يكون اقصر من الربع كما لا يخفى على من نظر في جدول الظل في لا يخفى ان احكامه  
 وليس الله روم صرح في الحكم بالزوال عند استناد ميل الظل عن خط نصف النهار الى جهة المشرق وهو  
 انما يستقيم اذا كانت الشمس من اول المجدي الى اخر الجوزاء اما اذا كانت هابطا من اول السرطان  
 الى اخر القوس فلا بل لا يحكم بالزوال في الايام مضي وقت صلح ولا في الجوزاء بالصلح عند ابتداء  
 الميل المذكور قطعنا وذلك لان الشمس كل ان في مدار يكون طول الظل حال كون الشمس في نقطتين  
 متساويتين بعد من دائرة نصف النهار غير متساويتين بل الظل في الاول في طول منه في الثانية ثارة  
 واقصر خيرا اذ الشمس من دائرة نصف النهار يكون في النقطة الثانية اقرب الى سمت الرأس منها في  
 النقطة الاولى فيكون الظل اقصر منه حين كونه في النقطة الاولى فلا يخفى حتى يصير بعد الشمس  
 دائرة نصف النهار ازديت بعد هذا الاولى منها وبالحكمة حتى يتجاوز الشمس النقطة الثانية وما دلت  
 في النصف الهابط يكون في النقطة الثانية بعد من سمت الرأس منها في النقطة الاولى فيكون الظل  
 في طول منه حين كونه في النقطة الاولى فخبره قبل ضرورة بعد الشمس عن دائرة نصف النهار  
 وبالحكمة الاولى وبالحكمة قبل وهو التمسك بالنقطة الثانية ومن هذا يظهر ان الشمال من خط نصف  
 النهار المستخرج يسير الى جانب المشرق عن خط نصف النهار الحقيقي اعني الفصل المشترك بين ذلك  
 نصف النهار والافاق اذا علمت الدائرة الهندية حال كون الشمس صاعدة الى جانب المغرب اذا  
 كانت حال كونها هابطا فالحكم في الصورة بدخول وقت الزوال عند ابتداء ميل الظل عن خط نصف النهار  
 المستخرج الى جانب المشرق صحيح لا يزيده بل الحكم بذلك عند انطباق وسط الظل على ذلك الخط صحيح  
 ايضا كما لا يخفى واما في الصورة الثانية اعني صورة البوط فلا يصح الحكم بالزوال لان عدم مقياس  
 من الزوال يحكم فيه بميل الظل عن نصف النهار الحقيقي فقد استبان لك ان اطلاق الحكم بالزوال في  
 صورتين معا بابتداء ميل الظل عن خط نصف النهار المستخرج غير مستقيم والصواب تخصيصهما  
 اذا علمت الدائرة والشمس صاعدة نعم لو عمل الفرع من التعديل او ميل الدائرة في يوم يكون التمسك  
 نصف النهار في احدي نقطتي الانقلاب لا استقامت في العورتين معا لكن تحققه لا يخفى من الحكم ان  
 قلت فكيف استقام اطلاق جماعة من الفقهاء او غيرهم على الدائرة الهندية لا استقامت القبل من غير  
 بوقت وكيف لم يلتفتوا الى التعديل الذي ذكره بعض علماء الفقه ولا خصوص على الدائرة يوم الانقلاب  
 مع ان الدائرة في ذلك مثل استخراج خط نصف النهار بالدائرة المذكورة وهو على ما بين ما ذكرت  
 متخرف في الحقيقة عن خط نصف النهار الحقيقي فكيف جاز لهم القول عليه هناك ولم يجزها بين المقلدين قلت م

ان العلم بوقت الزوال في كل بلد  
 لا يتم الا بمعرفة ميل البلد  
 عن خط نصف النهار الحقيقي  
 وهو الذي لا يتغير في كل وقت  
 ولا يتغير في كل بلد  
 فلو لم يعرف ميل البلد  
 لم يمكن معرفة وقت الزوال  
 في كل بلد







عليها أصلاً والمحقق في المعنى وافق الشيخ علي **باب** ان المائل بين النقيضين والاصل والاصل هو المائل بين النقيضين  
 الشافعي في لا وهي كاتري الله لا يخص ببعض القاع والاصل وما نفي الحديث الشافعي  
 من توقيت اهل الظاهر بضرورة الظل من الشخص في كل حين لم يقل به احد فيما اذن ويكن تخصيص بعض  
 البلاد في بعض الاوقات كقولنا يكون ظل الزوال فيه حال القبط حصة اقدام مثله فاذا صار مع الزيادة  
 الماصلة بعد الزوال مساوياً للشخص يكون قد زاد قد من فيتوافق هذا الحديث مع الحديث الخامس  
 والسادس عن ومع ذلك لا يقتضي في قوله عليه السلام واذ كان كذلك فضل العصر في كل حين لا يقتضي  
 والعلم ان الشيخ في وقت جعل هذا الحديث دليله على ما ذهب اليه من ان وقت اختيار بصيرة وضرورة ظل  
 كل شيء مثله مع انه صرح في ان ذلك ابتداء الوقت لا انتهاء وهذا ولعل عدم اجابة عليه السلام واذ كان  
 في وقت السؤال وتأخر ذلك الى وقت آخر كما كان حضوره في تنقيح عليه السلام في ذلك الوقت وقوله عليه  
 السلام في وقت من ذلك لحظ الماهل وبعد الزوال اجماع اي ضاق صدره من عدم التمكن من اجابة هذا السؤال والحديث  
 الثامن عن هو مستند الشيخ واتباعه على ما ذكره في وقت نافية الظاهر في ان يصل منها ركعة بطلان الظاهر  
 وان كان صل ركعة راحم بها الرخصة وكذا الضرر ولا ينافيه ما نفي الحديث الرابع من طلاق اليد بالفرقة  
 وتركها لنافع عند بلوغ التي ذلها او ذلها في المكان المائل على ما ذكره في صل ركعة صوابين الاضمار  
**الفصل الرابع** في وقت المغرب والعشاء اجتمع وعشرون حديثاً **باب** في وقت الصلاة عشرين حديثاً  
 عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا غابت الشمس في وقت المغرب والعشاء **باب** في وقت الصلاة عشرين حديثاً  
 قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول وقت المغرب اذا غابت الشمس فغاب قرصها **باب** في وقت الصلاة عشرين حديثاً  
 قال وقت المغرب اذا غاب القرص فان رايته بعد ذلك وقد صليت اعتدت الصلوة ومضى صورك وقد  
 عن الطعن ان كنت اصبت منه شيئاً **باب** في وقت الصلاة عشرين حديثاً عن ابي الحسن عليه السلام قال سألني الرجل تدرك صلي  
 المغرب والشمس في الطريق او غيرها الى ان يغيب الشفق قال لا بأس بذلك في السفر فاما في الحضر فدون  
 ذلك شيئاً **باب** في وقت الصلاة عشرين حديثاً عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكون في جانب المشرق فيض المغرب وانما يريد المنزل  
 فان اخربت الصلوة حتى اقبل في المنزل كان اسكن لي وادركني المساء فاصلي في بعض المساجد قال صل  
 في منزلك **باب** في وقت الصلاة عشرين حديثاً عن ابي عبد الله عليه السلام سئل عن رجل غاب قبل الصلوة او بعد فقال له  
 قم فمضيت ان يجيبهم من عشاءهم فليغفر لهم وان كان غرضك فيصل ثم ليفطر **باب** في وقت الصلاة عشرين حديثاً  
 عبد الله عليه السلام لكل صلوة وقتان واول الوقتين افضلهم الى ان قال وقت المغرب حتى يغيب  
 الشمس الى ان تشبك الخيوط الحديث **باب** في وقت الصلاة عشرين حديثاً عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألني عن رجل غاب قبل الصلوة او بعد فقال له  
 عليه السلام قال سألني عن وقت المغرب فقال ما بين غروب الشمس الى سقوط الشفق **باب** في وقت الصلاة عشرين حديثاً  
 قال ابو جعفر عليه السلام ان لكل صلوة وقتين في المغرب فان غابها وهو با وقتهما **باب** في وقت الصلاة عشرين حديثاً  
 فو تباغيوبه الشفق وقد مر هذا الحديث في الفصل الثاني **باب** في وقت الصلاة عشرين حديثاً عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألني  
 الرضا عليه السلام وكنا عند لم يصل المغرب حتى ظهرت النجوم فقام فبنا على باب دارنا الى ان يموت

باب

**باب** في وقت الصلاة عشرين حديثاً عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألني عن وقت المغرب فقال ان الله يقول في كتابه فلياجن عليه  
 الليل راي كوكبا هذا اول الوقت واخر ذلك غروب الشفق **باب** في وقت الصلاة عشرين حديثاً عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
 اول وقت العشاء ذهاب الحمرة واخر وقتها الى غروب الليل نصف الليل **باب** في وقت الصلاة عشرين حديثاً عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألني  
 عبد الله عليه السلام متى يغيب الغيم قال اذا غاب الشفق والشفق الحمرة فقال عبد الله عليه السلام ان الله يقول في كتابه فلياجن عليه  
 الحمرة ضوء شديد معروض فقال ابو عبد الله عليه السلام ان الشفق لثاهو الحمرة وليس الضوء من الشفق **باب** في وقت الصلاة عشرين حديثاً  
 عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان تؤخر المغرب في السفر حتى يغيب ولا بأس ان يعجل الغيم  
 في السفر قبل ان يغيب الشفق **باب** في وقت الصلاة عشرين حديثاً عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كان رسول الله صلى  
 عليه وآله اذا كانت ليلة مظلمة ورجع ومطر من المغرب لم يركب حتى يمشي الى بيته فيقول يا رسول الله صلى  
 صلي العشاء **باب** في وقت الصلاة عشرين حديثاً عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في حجة الوداع قال يا رسول الله صلى  
 عليه وآله من الليل الى العشاء اذ اخرجت من مكة الى المدينة فقلت يا رسول الله صلى الله عليه وآله اني سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في حجة الوداع  
 خرج من مكة الى المدينة فقلت يا رسول الله صلى الله عليه وآله اني سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في حجة الوداع  
 نذره عن ابي جعفر عليه السلام في بيان زوال الشمس الى غروب الليل اربع صلوات سماه من الله ومنه  
 وبقى الليل هو انتصاف الحديث وقد مر في الفصل الاول **باب** في وقت الصلاة عشرين حديثاً عن ابي عبد الله عليه السلام  
 عليه السلام قال ان الله افر من اربع صلوات اول وقتها من الزوال الى انتصاف الليل الى ان قال عليه السلام  
 ومنها صلوات اول وقتها من غروب الشمس الى انتصاف الليل الا ان هذه قبل هذه وقد مر هذا الحديث  
 في الفصل الثالث **باب** في وقت الصلاة عشرين حديثاً عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الله افر من اربع صلوات  
 المغرب والعشاء الاخر فان استيقظ قبل الفجر قد صليت ركعتيها فليصلها وان حاق ان  
 تقوته احدهما فليصله بالعشاء وان استيقظ بعد الفجر فليصل الصبح ثم المغرب ثم العشاء قبل طلوع  
 الشمس **باب** في وقت الصلاة عشرين حديثاً عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا كان في  
 سفر او حلت به حاجة يجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء الاخر قال ابو عبد الله عليه السلام  
 لا بأس ان تجعل عشاء الاخر في السفر قبل ان يغيب الشفق **باب** في وقت الصلاة عشرين حديثاً عن ابي عبد الله عليه السلام  
 عبد الله عليه السلام قال سألني عن المغرب اذا حضرت هل يجوز ان تؤخر ساعة قال لا بأس ان كان هناك  
 افطر ثم صل وان كانت له حاجة ففطرها ثم صل **باب** في وقت الصلاة عشرين حديثاً عن ابي عبد الله عليه السلام  
 لسعد بن عبد الله او عن المغرب حتى تسبى النجوم فقال خطابه ان جريدك على الميزان لم يزل به اجماع  
 لسعد بن عبد الله حين سقط القرص **باب** في وقت الصلاة عشرين حديثاً عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألني عن رجل غاب قبل الصلوة او بعد فقال له  
 في صلوة عشاء الاخر قبل سقوط الشفق وكان من يضيء بذلك يصدقه فدخلنا على ابي عبد الله عليه  
 السلام فالتفت صلوة عشاء الاخر قبل سقوط الشفق فقال لا بأس بذلك قلت واي شيء الشفق قال الحمرة  
**باب** في وقت الصلاة عشرين حديثاً عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألني عن رجل غاب قبل الصلوة او بعد فقال له  
 الشفق قال لا بأس **باب** في وقت الصلاة عشرين حديثاً عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألني عن رجل غاب قبل الصلوة او بعد فقال له  
 ما نفي الحديث الاول من دخول وقتي المغرب والعشاء يغيبون الشمس

الشفق

فليكون من وقتها  
 الى وقتها  
 في وقتها

الوقت الى وقتها  
 في وقتها







الرصاد عليه السلام ان الخطاب قد كان افد عليه الكوفة وكانوا لا يصلون المغرب حتى يغيب الشفق  
 وانما ذلك لما رواه صاحب الحاجة **الفصل الخامس** في وقت صلوة الصبح بعد اجازة من  
**الصباح** ان سنان بن ابي عباد عليه السلام قال لكل صلوة وقتان واقل الوقتين افضلها ووقت المغرب  
 لا ينفق الا في ان يجلي الصبح السمر ولا ينبغي تأخير ذلك عند وكيفية وقت من جعل او لم يسهل  
 نام ووقت المغرب حتى يغيب الشمس الى ان تستبكر النجوم وليس لصلاة الجهر الوقتين وقت الا  
 من عذر او علة **ب** زائدة عن ابي عباد عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي الصبح وهو  
 في اذان اعترض الفجر واضل حشا **ج** على بن يقطين قال سألت ابا عبد الله الحسن عليه السلام عن الرجل  
 لا يبعث الغداة حتى يغرب فظن ان لم يركب ركعة الفجر ان ركعها او يوترها قل يوترها **ك** ابو بصير  
 ليث المرادي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام فقلت متى يحرم الطعام على الصائم وتخل الصلوة صلوة  
 الفجر قال اذا غرض الفجر وكان كالبقطة البيضاء ثم يحرم الطعام على الصائم وتخل الصلوة صلوة  
 الفجر قلت اول سنائي وقت الى ان يطلع شعاع الشمس قال هي هاتين ان تدرك تلك صلوة الصبح  
**هـ** من الحبان الحلبي عن ابي عباد عليه السلام قال وقت الفجر حتى يشرق الفجر وسألت عن ذلك في قوله  
 او نام ولم يذكر او سهر **و** على بن عبيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تقرب الصلوة من  
 كانه نيام سواد **زمن للموتفات** عبد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تقرب الصلوة من  
 اراد الصلوة لا يغتسل من وقت الفجر حتى يغيب الشمس ولا صلوة الليل حتى يطلع الفجر ولا صلوة الفجر  
 تطلع الشمس **قول** حمله الصبح التمام بالجم يعني اشارة فيها وتحويل صفة لها وتجب الشمس الكبر  
 اي تسقط والوجوب السقوط والمستتر في قوله عليه السلام حتى يغرب يعود الى الصبح للمدلول عليه بالذات  
 او الى الرجل اي حتى يدخل في وقت الاسفار وهو شدة اضاءة الفجر والقبضة بغير القاف واسكان  
 الباء وتندب الباء منسوب الى **القبضة** ثياب تفضل بمسح وورد على وزن بشري موضع  
 بالعراق من ارض بابل والمراد بنواضها نهرها كما في رواية هشام بن العدي عن ابي عبد الله عليه السلام  
 وقد سألته عن وقت صلوة الصبح فقال من يعترض الفجر فتركا كانه نهر سوراء وقد اجمع الفقهاء على  
 علي ان وقت صلوة الصبح طلوع الفجر الثاني اعني المعترض من التصل بالافق المستقيم بالصبح الصادق  
 دون كذا المستند **المستطيل** الذي يتوسط بينه وبين الافق دائرة وهو المستقيم بالصبح الكاذب  
 ونحن تقدم لتفصيل هذا المقام كلما اورده العلامة في شرحه وشرحه بالشرح  
 به هذا البحث غايته لا نقاش لم يعود بعد ذلك لما نحن بصدد هذا البحث وان لم  
 يكن من وظيفة الفقيه من حيث هو فقيه الا انا اقفينا في ذلك ما نزل العلامة اجل اسرار  
 الكرام قال طاب ثراه اعلم ان ضوء النهار من ضياء الشمس وانما يستضي بها ما كان كذا في  
 نفسه كبقائهم كالأرض والسموات اجزاء الارض من المصطلح والنفصل وكل يستضي من جهة  
 الشمس فانه يقع له ظلمة ورائه وقد قدسه بلطف حكمته دوران الشمس حول الارض

هذا هو الوقت الذي ينبغي ان يطلع فيه الصبح  
 وهو الوقت الذي يطلع فيه الشمس  
 وهو الوقت الذي يطلع فيه الفجر  
 وهو الوقت الذي يطلع فيه الصبح

هذا هو الوقت الذي ينبغي ان يطلع فيه الصبح  
 وهو الوقت الذي يطلع فيه الشمس  
 وهو الوقت الذي يطلع فيه الفجر  
 وهو الوقت الذي يطلع فيه الصبح

فإذا كانت تحتها وقع ظلها فوق الارض على شكل مخروط ويكون الهواء المستضي بضياء الشمس محطاً لحيات  
 ذلك المحروط فيستضي بها ايات الظل بكه الهواء المستضي لكن ضوء الهواء ضعيف دهي مستعار فلا ينفذ  
 كثيره اجزاء المحروط بل كلما ازداد بعد ازداد ضعفاً فاذن متى يكون في وسط المحروط يكون في الشد  
 الظلم فاذ اقرت الشمس من الافق الشرقي **الشرقي** ما لم يخرط الظل من سمت الراس وغربت الا من اد  
 المستضي من حواشي الظل بضياء الهواء من البصر وفيه دنق فذكره البصر عند قرب الصبح  
 هذا كما ازدادت الشمس قرباً من افق ازداد ضوءها ايات الظل من البصر الى ان تطلع الشمس واول  
 ما يظهر الظل البصر عند قرب الصبح يظهر مستديراً مستطالاً كالعود ويستضي الصبح الكاذب والاول  
 ويشبهه بذئب الرحا لدقته واستطالته ويشتبه بالعود المستطال الثاني والكاذب يكون الافق  
 مظلماً اي لو كان يصدق انه نور الشمس لكان المير من ايات الشمس ومن ما يبعد منه ويكون ضعيفاً  
 رقيقاً وبن وجه الارض على ظلمة نظر الارض ثم يزداد هذا الضوء الى ان ياحظ طولاً وعرضاً فينسط  
 في عرض الافق كصف دائرة وهو الفجر الثاني الصادق **ك** انه صدق عن الصبح وبينه كذا والصبح  
 صابح بياضاً ومرتفعاً يزداد الضوء الى ان يخرط الافق ثم تطلع الشمس التي كل ما اعلمه مقامه وفي ذلك  
 تراه انما يستضي بها ما كان كذا في نفسه كبقائهم كالأرض والسموات اجزاء الارض من المصطلح والنفصل وكل يستضي من جهة  
 الصبح من الشوايب لا يتكيف بالصور ولا يتكيف به الهواء الخاطف للاجزاء الجارية والدخانية  
 اعني كثره الجارية التي فيها يتحقق فيها الصبح والشفق وحكم طاب ثراه ثمرو طبة شكل ظل الارض على  
 ما قام عليه البرهان في محله من ان الشمس اعظم من الارض وانه متى استضاءه كرة صغيرة من كره عظمي كان  
 المعنى من الصغرى اكثر من نصفها والمظلم اقل منه ويكون ظلها مخروطاً وقوله لكن ضوء الهواء ضعيف  
 اذ هو مستعار فلا ينفذ كثير الا يزيد بان الهواء كان يتكيف بالصور بواسطة بخاطف الاخر الى الخلاء  
 القليل الكثافة لم يكن متديب الضوء وان كلما ازداد بعد ازداد ضوءه ضعفاً في الحس الى ان  
 يتقدم بالكلية ولذلك لا يرى في او اسط البلب شي من ذلك الضوء اصلاً ولما قلنا ان اول ما يظهر الضوء  
 عند قرب الصبح يظهر مستديراً مستطالاً الى قوله لكون الافق مظلماً الى اخره هو متضمن لما بين الاول  
 استطالة الصبح الكاذب والثاني كون ما بينه وبين الافق مظلماً وهذا لا مانع من معلومات  
 بالمشاهدة والسبب فيما هو ان مخروط الظل اذا زاد ميله نحو الافق المعترض للرب الشمس الافق  
 الشرقي ازداد الضوء المحيط به قرباً الى الناظر واول ما يرى منه ما هو اقرب اليه وهو موضع خط  
 خارج من بصر عود اهل الضلع الذي يلي الشمس ضلي الثلث الحاصل من قطع المخروط بسطح ما رايته  
 ومركزه الارض والشمس وانما كان هو الموضع اقرب الى الناظر لان هذا العود اقصر خطوط الخارجه  
 من البصر منه الى الضلع المذكور فانه وتر حارة في كل مثلث يحد منه ومن خط شعاعي  
 ينتهي الى ذلك الضلع وهذا الخط وتر قائمه والزاوية العظمى لوزنها الضلع الاطول فالاول ما يرى من ذلك  
 الضلع الموضح التي هي موقع العود المذكور ومواقع الخطوط الشعاعية التي هي اقرب اليه دون البقية

ازداد  
 فانه يستضي بضياء الشمس  
 وهو الوقت الذي يطلع فيه الصبح  
 وهو الوقت الذي يطلع فيه الشمس  
 وهو الوقت الذي يطلع فيه الفجر  
 وهو الوقت الذي يطلع فيه الصبح



عنه زيادة بعد موافقها عن العصر فلا يكبري الفري الكاذب مستطيلاً والقطعة التي بين  
 الاقنعة مغلقة ثم اذا ازداد قرب الشمس استندت تلك القطعة واعرض الضيق وهو الوجه الصادق اذا  
 تقرر هذا فاعلم ان ما نحن بصدده فقول قد يستدل بالحدث الاول والربع والخامس على ما  
 ذهب اليه الشيخ في ق من امتداد وقت صلوة الصبح للمختلط ان يفر الصبح والمظن ان المظن  
 الشمسي والحق ما عليه لا كثر من امتداده الى طلوعها المختار وطلعت الشمس في وقتها والمحدث  
 الثالث ايضا دل عليه باستعانة جماعة من الركب قال كل من قال بامتداد الوقت الى طلوع الشمس قال بان  
 آخر الوقت طلوع الشمس ويؤيد خبر ابي بصير عن ثوبان بن علقمة السدي كراهه ان يصنع بن بناتين  
 امر المؤمنين عليه السلام ان قال من ادرك من الغداة ركعة قبل طلوع الشمس فقد ادرك الغداة تامة  
 رواه زرارة عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال وقت الغداة ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس فلا وفي كل  
 تلك الاحاديث على انتهاء وقت الفضل جميعا بين ما ذكرناه من اعم **الفصل الثاني**  
 في اوقات النوافل الليلية وتقدمها وتأخرها وما يتبع ذلك اثنتان وعشرون حديثا  
**أما الفصل** الفضل عن احكامها عليها السلام ان ركعتي الصلوة عليه السلام ولو كان يصلي بعد ما  
 يتصرف الليل ثلث عشرة ركعة **ب** عن ابن عباس سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول ان في  
 الليل ساعة لا يوافقها عبد مسلم يصلي ويدعو الله فيها الا استجاب له وكل ليلة قلت ما  
 الله فانية ساعة من الليل في قال اذا مضى نصف الليل الى الثلث الباقي **ج** استعمل بن جابر قال  
 قلت لابي عبد الله عليه السلام او تر بعد ما طلعت الفجر قال لا **د** استعمل بن جابر قال  
 قال سالت ابا الحسن الوضوء على ما علمت من ساعات الوتر فقال اجعلها الى الثلث الباقي وسألت عن اهل  
 ساعات الليل قال الثلث الباقي وسألت عن الوتر بعد فجر الصبح قال نعم فذكر ان ابي عبد الله  
 بعد ما اتى الصبح **هـ** سلم بن خالد قال قال ابي عبد الله عليه السلام ركعتي ووتر  
 طلع الفجر فاصلي صلوة الليل والنوتر والركعتين قبل الفجر ثم اصلي الفجر قلت افعلا اذا قال نعم ولا  
 يكون منك عادة **و** عن ابن عباس عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن صلوة الليل  
 والنوتر بعد طلوع الفجر فقال صلها بعد الفجر حتى تكون في وقت تعبد الغداة في آخر وقتها  
 ولا تعتد ذلك في كل ليلة وقال لو ان ابا عبد الله فرائضك منها **ز** ابن ابي عمير قال سالت ابا  
 عبد الله عليه السلام عن ركعتي الفجر في اصلها فقال قبل الفجر ومعه وبعد **ح** احمد بن محمد قال سالت  
 الرضا عليه السلام عن ركعتي الفجر في اصلها فقال صلوا بها صلوة الليل **ط** محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر  
 عليه السلام يقول صل ركعتي الفجر قبل الفجر وبعد وعنده **ي** حماد بن عثمان قال قال ابو عبد الله عليه السلام  
 في ركعتي الفجر ما صلتهما على ليل فان كنت لم تطلع الفجر عدتهما **ب** زرارة عن ابي جعفر  
 عليه السلام قال سالت عن ركعتي الفجر قبل الفجر وبعد الفجر فقال قبل الفجر انهما من صلوة الليل انريد  
 ان تقام لو كان عليك من شهر رمضان كنت انقطع اذا دخل عليك وقت الفريضة

**باب** في فضيلة ركعتي الفجر **أ** قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل لا يصلي الغداة حتى يسفر وتظهر الخمر ولم يكن  
 ركعتي الفجر بركعة ما او يؤخرها قال يؤخرها **ب** سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الصلوة في الضيق في الليل في القصر صلوة الليل في اول الليل قال نعم نعم ما رأت ومنه ما صنعت  
 قال وسألت عن الرجل يخاف الخابية في السفر او في البر فيصلي صلوة الليل والنوتر في اول الليل في السفر **ج**  
 الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان ضيت ان لا تقوم في آخر الليل وكان بك صلاة او صلاة  
 فصل او وتر في اول الليل في السفر **د** امان بن ثعلب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان  
 مكة والمدينة فكان يقول ما انتم في صلاة فخر من ولما انما في صلاة فخر من ولما انما في صلاة فخر من  
**هـ** يعقوب بن وهيب عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له ان رجلا من مواليك صلحهم شكاه الى ما يلي  
 من النوم فقال لي اني اريد ان اقيم لصلوة الليل في غلبتي النوم حتى اصبح فربما قضيت صلوة في الشهر  
 المتتابع والشهرين اصبر لثقله قال فرقة عين له واسه لم يرض عن الصلوة في اول الليل وقال القاضي في  
 النهار اختلفت فان من سألنا بكاء الحاربية في الحيرة واهله ونحوه في غلبتها النوم حتى  
 قضت وربما صنعت من قضاء به وهي تقوي عليه اول الليل في غلبتها النوم **و** اول الليل في الغلوة اذا  
 مضى في ضيقه القضاء **ز** محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له ان الرجل من امر القيام  
 بالليل يضي عليه الليل والليلتان والثالث لا يقوم فيقضي احداك لم يعمل الوتر في اول الليل في اول الليل  
 يقضي وان كان ثلثة تين ليلة **ح** يعقوب بن وهيب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول وذكر صلوة  
 النبي صلى الله عليه واله قال كان يأتي بظهره فخرج عند راسه وبوضع سواك عند راسه ثم ينام  
 ماشاء الله فاذا استيقظ جلس ثم قلب بصره في السماء ثم تلاه الايات من القرآن ان في خلق  
 السماوات والارض ثم يستن ويظهر ثم يقوم الى المسجد فيركع اربع ركعات على قدر قوته ركوعه  
 وسجوده على قدر ركوعه ركع حتى يقارن برفع راسه ويستحب حتى يقبل من بصر راسه ثم يعود الى  
 راسه فينام ماشاء الله ثم يستيقظ فيجلس فيقرأ الايات من القرآن ويقلب بصره في السماء ثم يستن  
 ويظهر ويقوم الى المسجد فيصلي اربع ركعات كل ركعة قبل ذلك ثم يعود الى فراشه فينام ماشاء الله ثم  
 يستيقظ فيجلس فيقرأ الايات من القرآن ويقلب بصره في السماء ثم يستن ويظهر ويقوم الى المسجد فيوتر  
 ويصل الركعتين ثم يخرج الى الصلوة **ط** زرارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام الركعتان اللتان  
 قبل الغداة ابن موهبهما قال قبل طلوع الفجر فاذا طلع الفجر فقد دخل وقت الغداة **ي** يعقوب بن  
 وهيب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ما يرضى احدكم ان يقوم قبل الصبح فيوتر ويصلي ركعة  
 الفريضة ولا يصلي الليل **ك** الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان رسول الله صلى الله عليه واله كان اذا  
 صلى العشاء الاخر اقام بوضوء وسواك فوضع راسه ثم قرأ ماشاء الله ثم يقوم فيصلي ركعتين  
 ويوترهما ويصلي اربع ركعات ثم يركع ثم يقوم فيصلي ركعتين ويوترهما ويصلي اربع ركعات ثم يركع  
 حتى اذا كان في وجه الصبح قام فاوتر ثم صل الركعتين ثم قال قد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة

المعلوم



سبحان الله الذي جعل في الليل نوراً للسير والهدى  
 من الليل ما يصحون قالوا أو الليل في قوله لا يصحون فيها **قوله** ما يستفاد من الحديث الأول  
 من أن صلوة الليل بعد انقضاء صلاة الفجر فيه ينسحب ما كان من صلاة الفجر من أن ينسحب  
 من الركعات انقضاء ركعاتها في ذلك رواية مران عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له متى أصلي في  
 الليل فقال صلها آخر الليل وفي ذلك انقضاء الدعوى نوعاً فاما ما في الحديث الثالث عشر والربع عشر  
 عن من تقدم من أن انقضاء صلاة الفجر ينسحب منها بعدة كان نطق به تلك الأحاديث وما  
 تضمن الحديث الثاني من أن ساعة الاستحباب إذا مضى نصف الليل إلى ثلث الليل الباقي باليلة الموحدة  
 والقاف يراد أنها ما بين النصف الأول والثلث الأخير على السدس الرابع والنصف خمسة وخمسة  
 الراوي اعني من روى عن أبي عبد الله عليه السلام كان قال قلت له أصلي في صلاة الفجر في الليل في  
 معنى نصف الليل في السدس الأول من النصف الثاني وما في رواية عن أبي عبد الله عليه السلام قال  
 قلت متى في قوله ما بين نصف الليل إلى ثلث الباقي وما تضمنه الحديث الثالث من نفيه عليه السلام صلوة  
 الوتر بعد الفجر المراد النبي صلى الله عليه وآله في اتخاذ كعادة وفعله من دون عذر والمراد بالجزء الثلث  
 يستفاد من الحديث الرابع وثوبون رواية عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام عن الوتر  
 أول الليل فاجب في كل كان بين الصبحين من أمير المؤمنين عليه السلام إلى المسجد فاحكي ابن السليل  
 عن الوتر ثلث ساعات ثم ساعة الوتر هذه ثم قام فوتر وحكى عليه السلام بأن أفضل ساعات  
 الليل الثلث الأخيرة الباقي ما تقدم من أنها السدس الرابع لا محالة أن يكون الثلث الأخير أفضل الأوقات  
 لصلوة الليل فكون السدس الرابع أفضل في نفسه من سائر أجزاء الليل وقوله عليه السلام أن أبي عبد الله  
 بعد ما أتى الصبح المراد به الفجر الثاني وهو في كل ما إذا كان هناك عذر وقوله عليه السلام في الحديث  
 الخامس ركعتي ركعتي وقد طلع الفجر يراد به الفجر الثاني أيضاً والفرق في قوله عليه السلام قبل ما أتى الفجر  
 من قبل وقد مر على اللحن بسببنا وحال منها وقوله عليه السلام ولا يكون من كعادة عبادة عبادة  
 ذلك في حال العذر كما في الحديث السادس والاربعون في نفي النقص من الحديث السابع والثامن من قول  
 ركعتي الفجر قبل وبعد وعند ذلك لا يلزم عليه في الحديث أن من أصابها صلى  
 الليل إذا أراد صلواتها في وقتها وكذا في صلاة الفجر عن أبي عبد الله عليه السلام في أن وقتها قبل الفجر  
 الأول وأصوات الجاهل الكمال والحق المعجزة على صيغة الأمر للجماعة من حيث القطع في النقص  
 فيه والتوهم في قوله عليه السلام في الحديث العاشر وعلى ليل للكتكبي أي رعا صلواتها وقد في ليل  
 ليل أكثر وقوله عليه السلام في الحديث الحادي عشر أن يزيد أن نفلين باليلة للفعل أي أن يزيد أن نفلين  
 لك بالقياس ويجوز قرأته بالنساء للقاء أي أن يزيد أن نفلين أنت بالقياس ولعل عليه السلام  
 لما علم أن زيادة كثير ما يبحث مع المخالفين ويبحثون معه في أمثال هذه المسائل أراد أن يعلم

الزاعم

الزاعم حيث أنهم قالوا بالقياس أول عرضة عليه السلام تنبيهه في كل صلاة على اتحاد حكم المسلمين في  
 صلاة لم يكن يعرفها عيلة هو علم بها ومثل ذلك في نفي مقابلة وليس مقصوده عليه السلام القيا  
 المصطلح وهذا الحديث نفي في أن من عليه قضاء من شهر رمضان لا يصح له صوم النافله  
 واستمع الكلام فيه في كتاب الصوم أن شاء الله تعالى وطهر والجهر بالأول في قوله عليه السلام لو كان عليك  
 من شهر رمضان جركان والثاني أسهما ولا تصح إلى ما اشترى من الجاهل والجهل لا يصح مثله وكذا في  
 مقام المبتدأ قال المحي جواز في من الحبيبة الأثر في ما قاله بعض المحققين في نفي له تعالى ومن  
 الناس من يقول أمنا بالله وباليوم الآخر من الناس من لا يصح له **قوله** البيت ذلك  
 وفرت بين ما في فيه وبين ما في الكبرية فاصح ما يصح من أي شيء من رمضان وقد في الحديث السادس  
 عشر والثاني عشر من أن قضاء صلوة الليل والوتر أفضل من تقديمهما وتضمن الحديث الثامن عشر  
 من أن النبي صلى الله عليه وآله كان يأتي بصلوة الليل موزعه على الأوقات الثلاثة استحبه أبو عبد الله  
 ولا بأس به وهو يدل أيضاً على استحباب فعلها في المجد وتجدد الناس لها في الجمع تعطف على الأدب  
 بالآيات من أن عمران القيات الحسن إلى قوله جل وعلاه أن في خلف المعبود كان تقصير بعض الناس  
 المغيرة ويستحب بعضيهم أن يكون الوضوء بالفتح ما يقضاه به كالمطهر والسحر والمزاد  
 الصبح ما قرئ بطول يوم فإدبه الصبح الثاني وأبداً ظهره في إبداء الصبح الأول والمستحب في ثم  
 قال يعود إلى الإمام عليه السلام لا إلى النبي صلى الله عليه وآله كما قد يظن ولو استشهد من **قوله**  
 الحديثين استحباب صبح تلك الأفعال اللازمة حتى توسط التوهمين لم يكن بعيداً وما يردناهم  
 نكاد في الإمام عليه السلام أنه كان في بعد بيان تلك الأفعال وما تضمنه الحديث الثاني والعشرون  
 من قول الشيطان في أن من لم يقرأ بصلوة الليل لعله كاتبة عن غايه تمكنه وتسلط عليه  
 واستمر إليه يهوى رواية أخرى لمحمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام أنه قال بعد ذكر قول الشيطان  
 في أن من لم يقرأ بصلوة الليل ولا يري أضمره إذا قام ولم يكن ذلك منه قام وهو مخير قليل قليل  
**الفصل السابع** في أوقات الفضل والنفل في وقت الفريضة أربعة عشر حديثاً **من الصحاح**  
 روى عن أبي بصير عن علي بن السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما إذا كان في أي  
 دهر من ليل أو نهار فإذا دخل وقت صلاة ولم يقرأ فليقض ما لم يقرأ وإن ذهب وقت  
 فليقض الصلاة التي قد حضرت وهذه أحق بوقتها فليصلها فإذا أقضاهما فصل ما قد فات  
 ما قد مضى ولا يتطوع بركعة حتى يقضي الفريضة كلها **باب** صفوان عن أبي الحسن عليه السلام في  
 ناسي الفجر حتى عرت الشمس قال كان أبو صفوان كان إلى يقول إذا كنتم أن يصليها قبل أن تقوته للغرب  
 بداء بها والأصل المغرب لم يصلها **باب** يزيد بن معاوية العجلي عن أبي بصير عن علي بن أبي حمزة قال أفضل قضاء  
 صلوة الليل في الساعة التي فاتك آخر الليل وليس بأس أن تقضيها بالليل وقبل أن تزول الشمس **باب**  
 عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول قد فعلت عباداً

وذكر في كتاب الصلاة  
 أن من نسي ركعة من الصلاة  
 لم يقرأ بها في وقتها  
 ولا يصح أن يركعها في وقتها  
 ولا يصح أن يركعها في وقتها

قوله في كتاب الصلاة  
 أن من نسي ركعة من الصلاة  
 لم يقرأ بها في وقتها  
 ولا يصح أن يركعها في وقتها  
 ولا يصح أن يركعها في وقتها

قوله في كتاب الصلاة  
 أن من نسي ركعة من الصلاة  
 لم يقرأ بها في وقتها  
 ولا يصح أن يركعها في وقتها  
 ولا يصح أن يركعها في وقتها















الاذان بها المزدلفة ويصح بينها وبين المغرب باذان واحد كما سيجي في بحث الاذان اشياء كثيرة  
 وما تضمنه الحديث للفقهاء كراهة الصلوة عند طلوع الشمس وعندها يستهوي بها من الاصحاح  
 والصلوة فيه وفي غير من الاحاديث الواردة في هذا الباب مطلقه لكن فيها التزم بالنوافل  
 المتداولة دون النافلة التي لها سبب كالتحريم والاستحباب ودون الرابض كالقضاء وصلاحه في  
 والكسوف كما تضمنه الحديث السابع والثامن والعلم في المنتهى نقل الاجماع على ان هذا النبي ليتناول  
 الرابض واما النوافل فقد قال الشيخ في بيانها في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 الباطل وهو قول المقيدين رحمه الله فانه قال لا يجوز قضاء النوافل ولا ابتداءها عند طلوع الشمس ولا  
 من بها ولو زاد بعض الشاهد عند طلوعها او غروبها من الصلوة حتى ينقلب حرم الشمس  
 طلوعها وصورتها عند غروبها انتهى كلامه اعل الله مقامه وهو يحيط بحرم النوافل في ذلك الوقتين  
 وقيل المراد من رضى الله في الناصر بتدوير ان يصل في الاوقات المنهي عن الصلوة فيها كل صلوة لها  
 سبب مقدم واما لا يجوز ان يبداء فيها بالنوافل انتهى وهو لا ينافي بعين التحريم والعمل على ملء  
 المتأخر من كراهة وما تضمنه الحديث من طلوع الشمس وغروبها بين قرينة شيطان ربما فرس ان الشيطان  
 يد في راسه من الشر في هذين الوقتين لان الذنوب يعبدون الشمس يسجدون لها في هذين الوقتين  
 فكيف يكون ساجدين له وقد روي في خبر رفيع عن الصادق عليه السلام ان رجلا قال له ان الشمس  
 تطلع بين قرينة شيطان قال نعم ان ابليس اتخذ عرشا بين السماء والارض فاذا طلعت الشمس  
 في ذلك الوقت الناس فكل ابليس شياطينه ان بني آدم يصلون في ذلك الذي يلوغ من كلام  
 الصدوق رحمه الله انتهى في كراهة الصلوة في ذلك الوقتين فانه بعد ما روي النهي عن ذلك في  
 روي في جماعة من مشايخنا عن ابي الحسن محمد بن جعفر الاسدي رضى الله عنه انه ورد عنه فيما ورد  
 جواب مسأله من عنده عن عمر بن الخطاب في ذلك من ان الصلوة عند طلوع الشمس وعند  
 غروبها فليكن كان يقول الناس ان الشمس تطلع بين قرينة شيطان فانه غر الشيطان بشي افقر  
 في الصلوة فصلها وانضم ان الشيطان وانه في الرواية ورد هذا الشيخ في بيت قيل احكام السوء  
 في الصلوة والاولى عدم الخروج عما نطق به الروايات المتكثرة وقال به ما هو الاصح وقد استفادوا  
 من الحديث السادس كراهة الصلوة عند قيام الشراي بمقارنتها بالدين نصف النهار في غير يوم الحرام  
 كراهة مطلق الصلوة كما يدل عليه في الحسن لكن المشهور تخصيصها بالنوافل المتداولة كما مر وقد دل  
 الحديث التاسع والعاشر باطلا فاعلم ان جواز تقديم بعض نوافل الزوال عليه مطلقا والمنهويين  
 المتأخرين اختصاص ذلك ليوم الحج واليوم النسي في التهذيب جعل ذلك في غير الحج رخص لم يعلم ان  
 ان لم يقم بها استغفارها لم يمكن في قضاءها وقد روي محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل  
 يشغل عن الرمال يتعذر او ان النوافل في ذلك ان يشغل فيجعلها في صدر النهار كما لا يري  
 روي التوسعة مطلقا روي القسم بن الوليد القتيبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له جعلت

هذا الحديث يدل على كراهة الصلوة عند طلوع الشمس وغروبها في النوافل المتداولة دون النافلة التي لها سبب كالتحريم والاستحباب ودون الرابض كالقضاء وصلاحه في الكسوف كما تضمنه الحديث السابع والثامن والعلم في المنتهى نقل الاجماع على ان هذا النبي ليتناول الرابض واما النوافل فقد قال الشيخ في بيانها في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الباطل وهو قول المقيدين رحمه الله فانه قال لا يجوز قضاء النوافل ولا ابتداءها عند طلوع الشمس ولا من بها ولو زاد بعض الشاهد عند طلوعها او غروبها من الصلوة حتى ينقلب حرم الشمس طلوعها وصورتها عند غروبها انتهى كلامه اعل الله مقامه وهو يحيط بحرم النوافل في ذلك الوقتين وقيل المراد من رضى الله في الناصر بتدوير ان يصل في الاوقات المنهي عن الصلوة فيها كل صلوة لها سبب مقدم واما لا يجوز ان يبداء فيها بالنوافل انتهى وهو لا ينافي بعين التحريم والعمل على ملء المتأخر من كراهة وما تضمنه الحديث من طلوع الشمس وغروبها بين قرينة شيطان ربما فرس ان الشيطان يد في راسه من الشر في هذين الوقتين لان الذنوب يعبدون الشمس يسجدون لها في هذين الوقتين فكيف يكون ساجدين له وقد روي في خبر رفيع عن الصادق عليه السلام ان رجلا قال له ان الشمس تطلع بين قرينة شيطان قال نعم ان ابليس اتخذ عرشا بين السماء والارض فاذا طلعت الشمس في ذلك الوقت الناس فكل ابليس شياطينه ان بني آدم يصلون في ذلك الذي يلوغ من كلام الصدوق رحمه الله انتهى في كراهة الصلوة في ذلك الوقتين فانه بعد ما روي النهي عن ذلك في روي في جماعة من مشايخنا عن ابي الحسن محمد بن جعفر الاسدي رضى الله عنه انه ورد عنه فيما ورد جواب مسأله من عنده عن عمر بن الخطاب في ذلك من ان الصلوة عند طلوع الشمس وعند غروبها فليكن كان يقول الناس ان الشمس تطلع بين قرينة شيطان فانه غر الشيطان بشي افقر في الصلوة فصلها وانضم ان الشيطان وانه في الرواية ورد هذا الشيخ في بيت قيل احكام السوء في الصلوة والاولى عدم الخروج عما نطق به الروايات المتكثرة وقال به ما هو الاصح وقد استفادوا من الحديث السادس كراهة الصلوة عند قيام الشراي بمقارنتها بالدين نصف النهار في غير يوم الحرام كراهة مطلق الصلوة كما يدل عليه في الحسن لكن المشهور تخصيصها بالنوافل المتداولة كما مر وقد دل الحديث التاسع والعاشر باطلا فاعلم ان جواز تقديم بعض نوافل الزوال عليه مطلقا والمنهويين المتأخرين اختصاص ذلك ليوم الحج واليوم النسي في التهذيب جعل ذلك في غير الحج رخص لم يعلم ان ان لم يقم بها استغفارها لم يمكن في قضاءها وقد روي محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يشغل عن الرمال يتعذر او ان النوافل في ذلك ان يشغل فيجعلها في صدر النهار كما لا يري روي التوسعة مطلقا روي القسم بن الوليد القتيبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له جعلت

باب م

فذكر

فذكر صلوة النهار صلوة النوافل ثم على قال ست عشرة أي ساعات النهار ثبت ان تصلها  
 صلواتها الا انك اذا صليتها في مواقيتها افضل وتزب منها ولو لم يسبق بن عبد الله بن الصادق عليه  
 عليه السلام والحديث للمادي عن صاحب في ذلك واعلم انه ومن لم يذهب بعينه علمنا الى استداد وقت  
 النافلة باستداد وقت الرابض وكيف كان فانه خروج عما هو المشهور بين الاصحاب وما تضمنه الحديث الثاني  
 عشر من وجوب القضاء على المرأة اذا اخرجت الصلوة من اول الوقت حتى حاضت بموالمون من مذنب  
 الاصحاب واستدلوا بمضي قدر الصلوة وسرابطها المفقودة كما للعلماء في ذلك والحق بالخصم في  
 من الاعذار كالجنون ونحوه والحديث الثالث عشر مما استدلوا به على لزوم اتمام الصلوة في كل ركعة  
 في الوقت وهو على الاصل وفيه المراد ان ركعاتها مع شرائطها كما مر في نظير الظاهر ان الركعة انما تحقق  
 برفع من السجدة الثانية فاقاله لعدم طاب ترابه في الذكر ولما ساد ذكره في الثاني من احتمال  
 الاجتهاد بالركوع للتسمية وعرفا لانه المعظم في كل ركعة وكيف كان فليكن الصلوة باجتماع اركانها  
 او قضاؤها او موزعها فالشيخ في الخلاف على الاول بل ادعى عليه الاجماع والمراد من رضى الله عنه الثاني  
 لوقوع الركعة الاولى في غير وقتها انه هو وقت الاضطرار واما الثاني فانه فقد قال بعض العلماء  
 ولكن لا يحضره الا ان بخصوصه ونظيره في الخلاف في السجدة ولعل الاول هو الاصح في كل ركعة  
 نوع دلالة عليه **المقصود الرابع** في مكان المصل وفيه اربعة فصول الفصل الاول  
 في حكم الصلوة داخل الكعبة وبين المقابر وصلوة الرجل والمرأة متقاربان عن غير حد بينهما  
 محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تنقل المكتوبة في الكعبة معوية بن عمار عن ابي عبد الله  
 عليه السلام قال لا تنقل المكتوبة في جوف الكعبة علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام انه سأل  
 عن الصلوة بين القبور هل ينقل قال لا بأس محمد بن عبد الله بن ابي حمزة قال كتبت الى الفقيه عليه السلام  
 اسأل عن الرجل يزور قبور الامم عليهم السلام هل يجوز له ان يسجد في القبور لا وهل يجوز من صلاته  
 فورا هل ان يقوم وراء القبور ويجعل القبور قبلته او يقوم عند راسه ورجله وهل يجوز ان يتقدم  
 القبور ويصلي ويجعل خلفه امام افاجاب وقرأت النوفع ومنه نكت اما السجود على القبور  
 فلا يجوز في نافله ولا في رخصة ولا في اية بل يصح خد الامن على القبور والصلوة فانها خلفه جعل الامن  
 ولا يجوز ان يصلي بين يديه لان الامن لا يتقدم ويصلي عن يمينه وشماله عبد الله بن ابي يعفور قال قلت  
 لابي عبد الله عليه السلام اصاب والمرأة الى جسي وهي تنقل فقال لا ان تقدم من ام انت ولا بأس ان  
 تنقل وهي يجازي جالسها او قائما محمد بن محمد بن ابي جعفر عليه السلام في المرأة تنقل عند الرجل  
 قال اذا كان بينهما صلح فلا بأس معوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام انه سأل عن الرجل  
 والمرأة يصليان في بيت واحد فقال ان كان بينهما قدر شبر صلت سجدة واحدة وهو وضوء  
 ولا بأس علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام عن الرجل يصلي في مسجد خطاه كواكل قبلته  
 وحاشاه وامرأة تصلي حياء له ولا تره قال لا بأس محمد بن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرجل

هذا الحديث يدل على كراهة الصلوة عند طلوع الشمس وغروبها في النوافل المتداولة دون النافلة التي لها سبب كالتحريم والاستحباب ودون الرابض كالقضاء وصلاحه في الكسوف كما تضمنه الحديث السابع والثامن والعلم في المنتهى نقل الاجماع على ان هذا النبي ليتناول الرابض واما النوافل فقد قال الشيخ في بيانها في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الباطل وهو قول المقيدين رحمه الله فانه قال لا يجوز قضاء النوافل ولا ابتداءها عند طلوع الشمس ولا من بها ولو زاد بعض الشاهد عند طلوعها او غروبها من الصلوة حتى ينقلب حرم الشمس طلوعها وصورتها عند غروبها انتهى كلامه اعل الله مقامه وهو يحيط بحرم النوافل في ذلك الوقتين وقيل المراد من رضى الله في الناصر بتدوير ان يصل في الاوقات المنهي عن الصلوة فيها كل صلوة لها سبب مقدم واما لا يجوز ان يبداء فيها بالنوافل انتهى وهو لا ينافي بعين التحريم والعمل على ملء المتأخر من كراهة وما تضمنه الحديث من طلوع الشمس وغروبها بين قرينة شيطان ربما فرس ان الشيطان يد في راسه من الشر في هذين الوقتين لان الذنوب يعبدون الشمس يسجدون لها في هذين الوقتين فكيف يكون ساجدين له وقد روي في خبر رفيع عن الصادق عليه السلام ان رجلا قال له ان الشمس تطلع بين قرينة شيطان قال نعم ان ابليس اتخذ عرشا بين السماء والارض فاذا طلعت الشمس في ذلك الوقت الناس فكل ابليس شياطينه ان بني آدم يصلون في ذلك الذي يلوغ من كلام الصدوق رحمه الله انتهى في كراهة الصلوة في ذلك الوقتين فانه بعد ما روي النهي عن ذلك في روي في جماعة من مشايخنا عن ابي الحسن محمد بن جعفر الاسدي رضى الله عنه انه ورد عنه فيما ورد جواب مسأله من عنده عن عمر بن الخطاب في ذلك من ان الصلوة عند طلوع الشمس وعند غروبها فليكن كان يقول الناس ان الشمس تطلع بين قرينة شيطان فانه غر الشيطان بشي افقر في الصلوة فصلها وانضم ان الشيطان وانه في الرواية ورد هذا الشيخ في بيت قيل احكام السوء في الصلوة والاولى عدم الخروج عما نطق به الروايات المتكثرة وقال به ما هو الاصح وقد استفادوا من الحديث السادس كراهة الصلوة عند قيام الشراي بمقارنتها بالدين نصف النهار في غير يوم الحرام كراهة مطلق الصلوة كما يدل عليه في الحسن لكن المشهور تخصيصها بالنوافل المتداولة كما مر وقد دل الحديث التاسع والعاشر باطلا فاعلم ان جواز تقديم بعض نوافل الزوال عليه مطلقا والمنهويين المتأخرين اختصاص ذلك ليوم الحج واليوم النسي في التهذيب جعل ذلك في غير الحج رخص لم يعلم ان ان لم يقم بها استغفارها لم يمكن في قضاءها وقد روي محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يشغل عن الرمال يتعذر او ان النوافل في ذلك ان يشغل فيجعلها في صدر النهار كما لا يري روي التوسعة مطلقا روي القسم بن الوليد القتيبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له جعلت

صلوة م



بعض زاوية الخرج وامرأة او بنته فقل بجذله في الزاوية الاخرى قال لا ينبغي ذلك فان بينهما شرا  
 اجزاء يعني اذا كان الرجل متقدما للمرأة بشرا **بشر** زاده عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت  
 المرأة فقل عند الرجل فقل لا تقبل المرأة بحمل الرجل الا ان يكون قد بها ولو بعد **بشر** بعد احد طرفيها  
 السلام قال سالت عن المرأة تسأل الرجل في الحمل الصليان جميعا فقال لا ولكن يقع الرجل في موضع  
 المرأة **بشر** بغير ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان يقع الرجل بحمل المرأة وهي تقي **بشر** **بشر**  
 يونس بن يعقوب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اذا حضرت الصلوة المكروه وانما في الصلاة  
 فيها قال **بشر** معمر بن حنبل عن الرضا عليه السلام قال لا بأس بالصلوة بين المقابر ما لم يتخذ القبر  
 قلة **بشر** عمار السابلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يصلي بين القبرين فقال لا يجوز ذلك  
 الا ان يجعل بينه وبين القبرين ذابعا عشر اذرع من بين يديه وعشرة اذرع من خلفه وعشرة اذرع  
 عن يمينه وعشرة اذرع عن يساره لم يصح ان **بشر** عمار السابلي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل  
 الرجل يستقيم له ان يصلي بين يديه امرأة فقل لا يصح حتى يجعل بينه وبينها اكثر من عشرة اذرع وان  
 كانت من بين يمينه ويساره جعل بينه وبينها مثل ذلك وان كانت تقي خلفه فلا بأس وان كانت تصيبه  
 وان كانت المرأة قاعة وتامة او قامة في غير الصلوة فلا بأس حيث كانت **اقول** لا بأس بتقديم كلام  
 في تحقيق حقيقة مكان الصلوة في عرف الفقهاء اعني مكان الذي اشترطوا اباحته فاعلم ان المكان  
 يطلق في العرو المعام على اربعة معان فطلقوا تاريخ على الزاوية الذي ينبغي للجسم بالكون فيه كيقال  
 مكان الظاهر هو الهواء ومكان السمك جوف الماء واخرى على الشيء المحيط بالجسم المذوق كالأثر  
 سطح كيقال الكوز مكان الماء والرق مكان الدهن واخرى على ما يكون ظرفا للجسم وان لم يحيط  
 الملاصقة المذكورة كيقال البيت الفلاني مكان زيد والمدرسة مكان عمرو والخرى على ما  
 يستقر عليه الجسم ويلقى عليه ثقله وان لم يحيط الا حاطه كيقال الكرسي مكان الأمير وراس الخيل  
 مكان زيد والمعنى الاول هو المكان عند المتكلمين وحكام الاشراف فيقول المتكلمين على ان ذلك هو الزاوية  
 موهوم لا وجود له والاشراقيين على انه بعد موجود جوهري كانه برزخ بين الحوادث والملازمات  
 والمعنى الثاني مغلوب لما ذهب اليه المشرك من انه السطح الباطن من الجسم الحاوي اليه كقوله في السطح الظاهر  
 من الجسم المحوي وما الفقهاء فكان الصلوة عندهم من حيث الاباحة على ما يستفاد مما نقله بعض المحققين  
 براد المعنى الاول والثاني والرابع لكنهم اتفقوا على الثاني با دني مله صفة ولم يعترفوا بالاحاطة ونحوها  
 الاستقرار والقاء الثقل على مكان او واسطة او سائبة وزادوا معنى اخر هو سوى المعاني  
 الاربع السابقة وهو ما يجاذي بطن الصلوة وصدرة حال الركوع والسجود وان لم يكن في ذلك ولا في ثقل  
 عليه قارئ التحقيق طاب ثراه في الايضاح ان المكان في عرف الفقهاء باعتبار احاطة الصلوة فيه  
 وعندها هو ما يستقر عليه الصلوة ولو سائبا ولو في بدنه او ثيابه من موضع الصلوة كما يله في مساجدنا  
 بطنه وصدره انتهى وهذا التقدير كما يقتضيه بطلان العلة في حيزه فينضم معصوبه بلاء في بعضها

بدن الصلوة ثيابه وبقرص صدره معصوب بلاء في ثيابه شيئا منها كذا يقتضيه بطلان الصلوة  
 بغيره منهم معصوب مثل ولون وراة الكم بل بطلانها بتوسط شيء معصوب بين مسقطي الجسم والارض  
 كقوله او حبة صنطه مثله وان لم يله قماش من بدن الصلوة او ثيابه اصله وهو كذا في فان كان هذا  
 التقدير ما اتفقوا عليه ولا اظنه كذلك فلا كلام والافلح في مجال فان لم يظفر الاضمار بما هو نص  
 في بطلان الصلوة في المكان في بدن الصلوة وثيابه اذا كان معصوبا فضله في الايدى في ثيابه منها اصله  
 نعم فالحاجة من الاصل اتفاقا على ان ثيابه من صورته عليه على بطلانها في المكان المعصوب وهو  
 في هذا الباب واما الاستدلال بان افعال الصلوة كالركوع والسجود منه من ثيابه فيكون  
 ما مورثا به فقد يقال ان الثمن في الحقيقة انما هو ثمن الخبز المعصوب من ثمن الصلوة وليس ثمن  
 ثمن الخبز من ثمن الصلوة ولا شرط لها بل هو احد اركان مطلق ثمن الخبز الذي هو من ضروريات  
 الجسم من حيث هو جسم نعم هو امر وقارن للصلوة كما هو مقارن لغيرها كالحياطة والكتابة مثله واما  
 الاستقرار المحدث من واصيات الصلوة فليس بمعارض **بشر** الخبز المراد به عدم التمكن من  
 ونحوه **بشر** الخبز يقارن له لانه هو ولعل من وجوه تردد بعض علماء الثماني الملة في سجدته  
 بطلان الصلوة في المحلات ومعامل الملبوس والبيوت الموقوفة مع حكم يخرج العلة فيها وما تلونه  
 عليك بزيادة وضوح ما ذهب اليه المحقق طلب ثراه في المعبر **بشر** الحكم بوجوه الظاهر في محل المعصوب  
 لم الذي يظهر انه لو فرض مكان الصلوة حيث الاباحة بما يستقر عليه ولو بسائبة والفرع الذي يشغل  
 بدنه او ثوبه بسبب فعل من افعال الصلوة وما يلحقه صدق كذا كان اولى وقولنا بسبب فعل من افعال  
 الصلوة لا يخرج ما استدل به بدن الصلوة او ثوبه بسبب ما ليس من افعال الصلوة كما اذا كان فوق راسه  
 الى احد جانبيه فضاء معصوب فادخل يده فيه مثله وقولنا وما يله فيه صدق كذا كان بغيره  
 ما يله في البدن او الثوب بسبب فعل من افعال الصلوة كما لو صلح في حيزه ضيقه معصوبا او حيزه يسوق  
 معصوب بلاء في راسه حال الركوع او حال الاغتصاب شيئا منها ولو علة التقدير الذي ذكره في  
 المحققين طلب ثراه نوع اشعار بهذا فان قوله من موضع الصلوة مرتبط بقوله بلاء في بدنه او ثيابه  
 اي ما يله في بدن الصلوة او ثيابه من المحل الذي يتحقق فيه افعال الصلوة من القبل والركوع والسجود  
 فلو لا في بدنه او ثوبه معصوبا صار خلع المحل الذي يتحقق فيه افعالها لم يكن ذلك قادرا  
 فيها هو المعبر من اباحة المكان وامر اعلم ولهذا في ما نحن بصدده فنقول ما تضمنه الحديث  
 الاول ان من المنع من صلوة المكثوب في الكعبة يجوز عند الكعبة **بشر** على الكعبة لما تضمنه الحديث  
 في السابعة عشر وان كل جزء من اجزاء الكعبة قبله فان الفاضل في اجزاء بدن الصلوة خارج  
 عن مقابلة وقد حصل التوجه وقيل ان البدن هو الشيء المكثوب بالتمسك بل ادعى اجماع الفقهاء  
 عليه واجتراح بقوله تعالى فلو اوجوهكم سطحت اي سخرى وانما لم يذكر ذلك اذ كان خاضعا  
 عنه ولو رآه اسلم ان اليه مل اسلم وان دخل البيت ودعا وخرج فوقف على بابه فقل لا يغير



وقال هذه القلة وانما البهاوات سر من اسرار الله تعالى بقية بطلان الطلاق واصل ذلك  
 الى ما اشار اليه من ان الله تعالى لا يترك القلة ولا يستلزم الطلاق فيها الاستدلال بالادلة والناس اجازت النافذة  
 في العلم استرابطا بالادلة كما هو منقذ الاكثر وقد حجب منع تحقيق الادعاء كيف هو وهو طلب تارة قال  
 بالادلة في اكثر كتبه وبيان الخارج عنها يكفي استقراي من بينها كذا الدال عليه وفيه الجواب عن رواية  
 اسمه وبيان الاستدلال بالادلة من انما هو المشتبه على ترك الاستدلال بالمقتضى للاستدلال واستحيز يتطرق  
 لحدس الى بعض هذه الاحوية وليس من ذلك الحدس في الصحة من ظاهرها بل من حرد ذلك الحدس  
 الموثق من ظاهره اما بالحدس على حال الضرر او على الاستدلال بالادلة في قوله السائل في حاله على  
 النافذة الى حيز وقتها حضور وقت المكتوبة كفاية الروايات الفرق بين الخارج والداخل حاصل فان  
 استقبال الخارج من امننا استقراي للبيت بحرف العرف بخلاف استقبال الداخل والمشار اليه في حديث  
 اسمه معلوم انه كعبه لا بعضها والذي من استدلال القلة في الطلاق مطلق وانتم تجعلون كل  
 من الكعبة كقوله حصول استدلال القلة في قولكم اظروا بهذا فيخرج ان كلهم السبع وان البراء لا يخرج  
 وجهه وما تضمن الحديث الثالث والرابع والخامس من جواز الطلاق بين القوم هو التفسير بين  
 الاحباب ولكن حكوا بالادلة وجملي عليها قوله عليه السلام في الحديث السادس عشر في ذلك ان  
 جعل بينه وبين القوم اذ اصل من اذ من بين يديه الى اخره وقد دل الحديث الخامس على عدم  
 وضع الحجة على قول الامام عليه السلام لا في الطلاق ولا في الزيادة بل يضع حد الاثنى وعلى عدم جواز  
 التقدم على الفسخ المقتضى حال الطلاق لان قوله عليه السلام في حال الامام خرج في جعل القوم في الكلام  
 في الطلاق فكما لا يخرج ان تقدم المأموم على الامام بان يكون موقفا اقرب الى القلة من موقف الامام  
 بل يجب ان يتاخر عنه او يباو به في الموقفين او شاكلا فكذا هنا وهذا هو لاد بقوله عليه السلام ولا يجوز  
 ان يعطي بين يديه لان الامام لا يتقدم ويصلي من بين يديه وعلمه والحاصل ان الاستدلال من هذا الحديث ان  
 ثبت للمأموم من وجوب التاخر عن الامام او المساواة له وحريم التقدم عليه ثابت للمصل بالنسبة الى  
 الخرج المقتضى من غير فرق فينبغي ان يصح على الامام عليه السلام او غيره عليه ان يله خط ذلك فقد  
 نبهت جماعة من اخواني المؤمنين في المذهب المقدس الرضوي على من يقول في السلام فانهم كانوا يقولون عند الصلاة  
 عند راسه عليه السلام صفين فثبت لهم ان الصلاة لا تقرب الى القلة المقدس على صاحبها السلام وهذا ما  
 ينبغي من حفظه لمن يصلي في مسجد النبي صلى الله عليه وآله وكذا في سائر المساجد المقدسة عياسا كعب القتل  
 التعليلات وربما يستفاد من هذا الحديث المنع من استدلال صاحبهم صلوات الله عليهم في غير الطلاق  
 انما نظر الى ان قوله عليه السلام لان الامام لا يتقدم عام في الطلاق وغيره وهذا هو الذي فيه العلامة  
 طاب ثراه في المنع من حمل المنع على الكراهة وقد دل ايضا على جواز الطلاق الى قول الامام عليه السلام اذا كان  
 في القلة وهذا يخص الحديث السابع عشر فظاهر كلامه المقتضى طاب ثراه انما يعلمه فان قال  
 في المقتضى لا يجوز الطلاق الى شيء من القوم حتى يكون بينه وبينه حائل ولو قدر لغيره وعرف

مضروب او ثوب موضع ثم قال قد مر في كتابه لا باس بالصلوة الى قبلته فيها قرامام والاحكام قد منها  
 انتفى كلامه وما تضمن الحديث السادس وما تضمن من المنع من صلوة المرأة تحذرا الرجل وقدمه من دون  
 الحائل وما في حكمه من قوله عند اكثر المتأخرين والرضي وابن ادريس على الكراهة كراهوا الظاهر من قوله عليه السلام  
 في الحديث العاشر لا ينبغي ذلك ولما تضمن الحديث الثالث عشر وعده السجدين وان مرع والى القلة  
 التحريم بل ادعى عليه الشيخ الاطاع وهو ظاهر الاحاديث الاخر والقول به غير بعيد وقد اتفق الكل على  
 روال الكراهة او التحريم اذا كان بينهما حائل او مقدار عشرة اذرع وزوال ذلك بالحائل يستفاد من  
 الحديث السابع وربما يتبسط من الحديث التاسع ايضا والكواجيب كقوله بالتشديد وهو الرواية وما  
 زوال ذلك بتباعد مقدار عشرة اذرع في كلام بعضهم يستفاد من الحديث السابع عشر وان  
 بانه انما يتضمن التباعد بالكثر من العشر وتفسير قوله عليه السلام في الحديث العاشر فان كان بينهما  
 شبر اجزاء بما اذا كان بينهما الرجل مستقيما للمراعى بمقدار شبر مد كور يثبت في اخر هذا الحديث  
 فيصير ان يكون الشيخ رحمه الله هو المفسر لذلك فيجانب هذا الحديث والحديث الثامن عشر من مقتضى  
 التباعد بالكثر من عشرة اذرع ان ملت وقدم او عن يمينه او يساره وعدم التمسك بالتباعد اذا  
 ملت خلفه ولو بحث نقيب ثوبه وحتم ان يكون المفسر لذلك محمد بن مسلم بان قوله ذلك من الكلام  
 عليه السلام لقوله حاليه او مقاليه وقد استبعد بعض الاحكام هذا التفسير واختار جعل السبعة  
 الحديث بالسنن المهملة والثالث المشاه من فوق وهو كما ترى وربما يقال في وجه الاستدلال بلوغ  
 الحرة في الضيق الى حد لا يبلغ العبد بين المصلين في روايتها مقدار شبر اذ من الضيق لا يقد  
 وليس بشي لانه اذا كان المراد كون الرجل اقرب من المرأة الى القبلة بشرط بلوغه في الحرة على محرمي  
 العادة وهذا لا يخفى في بيان هذا التفسير في الحديث الثامن ايضا واما ما يترى في من صفاته  
 لقوله عليه السلام صلت سجدة فيمكن توصيفه بحدود المحاذاة بين بعض اعضاءه واعضائها في  
 الركوع والسجود وهو كاف في اطلاق كون صلاتها سجدة وقوله عليه السلام في الحديث السابع  
 عشر فان كانت تقيا خلفه فلا بأس وان كانت تقيب ثوبه ربما يعطى باطلاقة صحة الطلاق تأخر  
 بوقفها من موقفة وان حادي بعض بدنها بعض بدنها حال ركوعها وسجودها وقوله عليه السلام  
 في الحديث الحادي عشر الا ان يكون قدما او لو يحد من جهة هذا المعنى في كلهم بعض تفسيره  
 خلفه يتاخر جاعته بحيث لا يجاد في شيء من بدنها شيئا من بدنها حتى يوقع سجدة القعدة واللمح  
 فيه محال ولا يخفى ان الحاذية بين السجدة والعرض الحديثين الاخيرين يعطى عدم ثبوت ما نقله بعض  
 اللغويين من ان الذراع مونت سماع واسم اعلم بحقائق الامور **الفصل الثاني** في استحباب  
 اتخاذ السرة وحكم المصلى في البيع والكنايس وجواد الطرق واعطان الابرار من الغنم والقر  
 والحل والمغار وفي الحمام والسبخة وبيت فيمرا وسكر والتمائل والنار وعاء الخمر في البدار  
 وذات القعدة ملو وصحان تسعة وعشرون حديثان **من الصحيح** معوية بن وهب عن ابي







الصلوة فيها شرط اهل الذمة ما احتلته من غير ان يكونوا من اهل الذمة  
وقد تضمن الحديث الثاني جواز جعل نكاحها سجدة ولفظه نقصانها في النسخ المعبر عن التمتع  
بالتون واللقاق والراد به بناءها كالأجر والاحتساب ونحوها وفي بعضها بالبالالموجدين والعين وما تضمنه  
الحديث الثالث من جواز الصلوة في بيت الجوسي وللغرض في الاحتساب ولكن على كراهة لرواه أبو حنيفة  
من الصادق عليه السلام قال لا يصلي في بيت من بيت فيجوزي ولما بان ان نكاحه بيت فيه يهودي او نصراني ولا  
يحتج ان هذا النهي يشمل البيت المصلي اذا كان فيه جوسي ايضا كما ذكر الشيخ في المذكر في الصحيح قوله عليه السلام  
فيما سجد الظاهر عوده الى كل واحد من الثلاثة فيستوي في كراهة الصلاة في البيت الجوسي والكنيسة والبيت الذي مال اليه العلاقة  
في الحديث والظاهر ان الصلوة بعد نكاحه كقوله لا يطوي بيت الجوسي ولا يستحب سجدة في البيت المذكور  
والظاهر في قوله عليه السلام صلوا في البيت وما تضمنه الحديث الرابع والخامس من النهي عن الصلوة في الجواد بالثمن  
جميع جاده نحو قوله لا تكبر على الكراهة لما تضمنه الحديث العشرين وعند الصدوق والمفيد في التحريم  
وتستفاد من الحديث الحادي والعشرين كراهة الصلوة في كل طريق وطاعة وان لم يكن جاده  
ولعل الكراهة في الجاده استدل بها في الحديث السادس من النهي عن الصلوة في اعطاف الابواب  
نحو قوله الكراهة عند عطف الصلوة وعند عطف التحريم كما هو ظاهر المقيد والمراد باعطافها  
مطلقا بباركها التي تاوي اليها كالباب كذا هو ظاهر في المعطوف على قوله في الحديث في المعطوف  
الابواب كذا هو ظاهر في الحديث بعد نكاحه فلهذا صلب الصلوة والعلل الشرب الثاني في الحديث  
والنهي الشرب الاول والفقهاء جعلوا اعم من ذلك وفيه مباركة لا بد مطلقا التي تاوي اليها ويبدل  
عليها فهم من التعديل كونها من الشياطين انتهى وصرح طائفة في النهي ايضا بان المواضع التي ثبتت  
فيها الايمان في سبيلها وتنازع فيها العطف او بردها لا بأس بالصلوة فيها لانها لا تنتمي لمعاطن الابواب كذا هو ظاهر  
ولا بأس به وربما يستفاد من هذا الحديث عدم كراهة الصلوة في مرابض الغنم وهو قول الاكر لكون الحديث  
الثاني والعشرون صريح في مساواتها لمعاطن الابواب وحلها اخف كراهة من معاطن الابواب والصلوة  
على التحريم وهو ضعيف وقد تضمن الحديث الثامن والثالث والعشرون في لباس من الصلاة في الحمام اذا  
كان الموضع نظيفا والكرامة على الكراهة فالمراد بلباس التحريم وبدل على الكراهة رواه  
عبد الله بن الفضل عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام قال عرفة مواضع لا يصلي فيها الطائفة والماء  
والحمام والقور وسائر الطرق وقرى النمل ومعاطن الابل ومجرى الماء والسبخة والتلج وهذه الرواية  
وان كانت ضعيفة السند الا ان الاصحاح تلقوها بالقبول وقوله في الصلوة تحريم الصلوة  
في الحمام ضعيف وكيف كان فهل حكم المسكن حكم مخرج العلامة في القواعد والمنتهى بعدم الكراهة فيه  
واحتملها في الذكر وبين الاحتياط على ان علمه النهي ان كانت النجاسة لم تكن وان كان كشف العورة  
فكون ما ذكره الشياطين كره واما حكم الحمام والظاهر عدم كراهة الصلاة عليه قوله واحد وما  
تضمنه الحديث التاسع من قوله عليه السلام الا ان يكون نكاحه مبالا يستنبط منه كراهة الصلوة في

لواضع المعركة للبول ويكره الحمام للمعدة للمخاض ايضا من باب الاولوية وقد روي الفضيل بن يسار قال قلت  
لابي عبد الله عليه السلام اقيم في الصلوة فاركب في القمل الحدة في قاتل فيهما ما استطعت وقيل استقلوا  
من الحديث العاشر كراهة الصلوة في بيت فيه كلب وتحتلوا وانا ايسر فيه وعلى ما ذكره بان نفرة الملازمة  
يشعر به ليس موضع رحمة فلا يصح للصلوة والظاهرة ان المراد بنكاح الجسد عند الانسان كما في بعض اخبار  
والظاهر ان الجلب يشمل كلب الصيد وغيره وان اطلاق الاله الذي يلبس في نيل ما يلبس فيه وما كان معه ذلك  
وان لم يكن فيه بول بالفعل لكن روي ان يلبس في العادة وعليه السلام قال لا تنقل في دار فيها كلب ان يكون  
كلب الصيد وغلفت دونه يابا فلا بأس فان الملازمة لا تدخل في كراهة كلب ولا ينافيه عما قيل ولا ينافيه  
بوله في نية وربما يعبر عنه دخولهم بيتا يلبس فيه من دون تعبد بالانه روي عن حماد بن ابي اسحق  
عليه السلام قال قال جابر بن عبد الله لم يارسول الله الا لا تدخل بيتا فيه صورة انسان ولا يلبس فيه ولا  
يتأف كلب وقد استفاد من الحديث الحادي عشر وكراهة الصلوة في التماثيل في القبلة اذا غطها  
ثوب ونحوه ولو قيل بحقيقة الكراهة بالتعطيل نظر الى ما استفادوه من الحديث العاشر كان وجها  
تضمن الحديث الرابع عشر من قوله عليه السلام لا يصلي في ان يستقبل النار والحديث الرابع والعشرون من قوله عليه السلام  
فان كان فيها نار فلا يصلي حتى يخرجها من قبله نحو قوله لا يصلي في كراهة وعندنا في الصلوة على النمل  
ولو قلنا به كان وجها للضعف الرواية المؤيدة لجواز جده وهي مرفوعة عن ابي بصير عن ابي عبد الله بن الصادق  
عليه السلام لا بأس بالصلوة في النار والريح والصورة ان الذي يصلي له اقرب الدين الذي بين يديه وقد تضمن الحديث  
الرابع والعشرون كراهة الصلوة في الحريد والشبه بتمركز البهائم الموصلة الخاسر لا حصر هذا في المذكور في  
كثير من الروايات كراهة الصلوة وبين يديه نار والمستفاد من الاحاديث التي وقفنا عليها المنع من استقبال النار  
لأن مطلق كونها بين يديه وكون النبي بين يدي الشخص يشمل ما اذا كان مقابله مقابلة حقيقة وما اذا كان  
من فام مقابله قليلا وبوالصلوة وصاحبه لما حرم التوجه الى النار لا مطلق كونها بين يدي البهائم فلا ولي  
غير الفقهاء بكونهم التوجه الى النار كاعمال العلوية طلب شاة في بعض كتبهم لم تترك في الغرض مقيد بما  
اذا كان مضرة ولم اظفر بسند والاحاديث التي وقتت عليها غير مقيد بذكره وان لم يقرب يستدل  
بالحديث الخامس عشر والثامن عشر من جواز الصلوة في المواضع التي لا يمس من غير السواقي ومن كراهة  
الصلوة في الجمل وهو مما يؤيد بالاضطرار لان العبرة باطلاق الجواب لا بتفصيل السؤال مع انه لا يقيد  
فما رواه ابن ابي عمير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اهل على الشاة كونه وقيل صابته بالخيل فقال لا بأس وهذا الرواية  
وان كانت ضعيفة الا انها تفيد التأييد وما الشاة من غير فلا بأس بصلواتهم جواز الصلوة في البيت  
والدار اذا احبوا دون الشمس مثل ما اذا كان بين المصلي وبين الارض حائل من بساتين وضوء وماذا لم يكن  
وقد يستدل بقضية الاصل وعموم جعلت في الارض سميلا وكيف كان فاعتقار نجاسة المكان بتقدير  
ماعد موضع الجنب فان علمنا انه مقفون على اشتراط الطهارة فيه وبما اذا لم يتعد نجاسته الى بدن  
المصلي او ثوبه وهل تعدى النجاسة للعقوبة بدون الدنوس من الدم والي ما لا يتم الصلوة فيه بغيره



يحتاذك لا تطلق العفوالت بل للاستدانة والحدوث ولأنه إذا غفل عن استدانة في كل الصلوة في بعضها  
 بطريق أولى والصلح ما استثنى في الذكر كمن نفل في المحققين طاب ثراه في الاستدانة والصلح قد رآه  
 روضه قال لا يجمع ما وافق على اشتراط على المكان من خمسة مقدره وان كانت معفو عنها في  
 الثوب والبدن وظاهر إطلاق كلام العلامة في المتن يشعر بذلك لأنه قد عارضه بشرط المكان أن  
 يكون خالياً من نجاسة مستعينة إلى ثوب المصل أو بدنه ذهب إليه علماء ناسا مع لكن تعليل ذلك بأن طهارة  
 الثوب والبدن شرط في الصلوة ومع النجاسة المتعدية يفقد الشرط ربما يودن بكلامه المذكور ويمكن  
 أن يجعل تعليله لبعض المدعى كما يفعل طاب ثراه كثر وأوحى فلا يخالف بين كلامه هذا وبين ما نقله عنه  
 ولعله قد مرر بها كالمطالع بعض الأصحاب هذا وقد ذهبوا إلى الصلوة والمطر في رخصتها إلى اشتراط طهارة  
 كل مكان المصلي ولو قلنا به لم يكن بذلك البعد فان أدلة اعتقاد نجاستها سمعت ومكان المصلي عند المصلي  
 مسافة كل بدنه حتى ما يجاري صدره وبطنه وعدل في الصلوة مسافة الأعضاء السبعة لا غير في  
 الحديث الخامس والعشرين دلالة على ما ذهب إليه واستدل به في كفاي للصلوة وهو على حدتي النجاسة  
 أو الاستحباب وأما قول بعض الأصحاب أنه لم ينفك في الصلوة في اعتبار طهارة مواضع المصلي على  
 وجه فهو كإثباتي والشاذ كونه بالناسي المجمع والنون قبل الهاء صغير صغير وأطلقا في كتابه  
 والأجمل على التي يجازيها ومما دل على الحديث الثامن عشر والثاس عشر والعشرون من كراهة الصلوة  
 في البلاء وذات الصلوة وضحان هو المعروف بين الأصحاب وهذه المواضع الثلاثة في طريق مكة  
 شرقاً إلى مكة وذات الحشيش الجبل والشيخ المعجمه روي أن جيس السفيان يأتي إليها فاصطد به  
 الرسول صل الله عليه وآله فخفف استغاثا تلك الأرض وبينها وبين ذي الحليفة مائة ميل وأمر  
 وذات الصلوة صل الصلوة من المملكتين أرض ذات صوت إذا سمي عليها وضحان بالضاد والهمزة  
 ونونين بينهما الف جعل مكة هذا ولا يخفى أن الحديث العشر يعطى أن الطواف في نفس الجواد والحديث  
 الرابع صريح في أنها ما بين الجواد فلعلمها بطلان عليها معاً وما تضمنه الحديث الرابع والعشرون من  
 المنع من الصلوة إلى مصحف مفتوح نحو عند أبي الصلوة رخصه على الحرم وعند الباقيين على الكراهة  
 بقرينة في المتن بين القاري والامام معادلة حصول التثاغل لها وهو يعطى كراهة الصلوة في كل  
 ما يجعل التثاغل ومن ثم حكم بكراهة تزويج القبلة ونقشها وإن يك فيها شيء ولا بأس به وما  
 تضمنه الحديث السادس والعشرون من كراهة الصلوة في السجدة إذا لم تقع لله مستورة مشهور بين الأصحاب  
 صحاب وهذا القيد مذكور في كثير من كتب الفروع والأول ذكره وفي الباب في الحديث السابع والعشرين  
 أما إن يراد به في الحرم أو إذا وقعت لله مستوية وما تضمنه الحديث التاسع والعشرون من النهي عن  
 الصلوة في بيت فيه تمجيد عند جهر الأصحاب على الكراهة وعند الصدوق على التحريم قال الشيخ  
 الصلوة في بيت فيه تمجيد خصوصاً في البيت وقال المقداد للصلوة في بيوتهم مطلقاً وقد دل على  
 الحديث على أن غير من المسكن حكمه في ذلك حكم الحرم وإن كان طاهر الكعبة مثلاً ولا يخفى

هذا الحديث يدل على كراهة الصلوة في البيت الذي فيه تمجيد عند جهر الأصحاب على الكراهة وعند الصدوق على التحريم قال الشيخ

للدين

هذا الحديث يدل على كراهة الصلوة في البيت الذي فيه تمجيد عند جهر الأصحاب على الكراهة وعند الصدوق على التحريم قال الشيخ

الآن أن أحد من الأصحاب قد علم ذلك ولا يعفيه بعد ورود الخبر واستدلوا في  
 حكم الصلوة في السفينة وعلى الدابة وعلى الرافعة وما جرى هذا المجرى في ثمانية عشر حديثاً من الصحاح  
 بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل في السفينة وهو على الدابة وهو على الدابة وهو على الدابة  
 يخاف السبح والنصوص ويكون معه قوم لا يخرجون من السفينة وهو على الدابة وهو على الدابة وهو على الدابة  
 صل ويومي أياه قاعداً أو قائماً فقال إن استطاع أن يقبل قائماً فهو أفضل وإن لم يستطع صل جالساً  
 وقال عليه السلام لا يخرج فان إلى سألته عن رجل في السفينة وهو على الدابة وهو على الدابة وهو على الدابة  
 بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام قال له الكون في السفينة فربما من الجدة فأخرج وأصل قال صل فيها  
 أما رضي بصلوة قوم عليه السلام معوب بن عمار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل في السفينة  
 فقال لا تقبل بوجهك ثم تقبل كيف دأرت فليقل قائماً فان لم تستطع فجالس الصلوة فيها إن أراد  
 وبصلي على القبر والفقر ويسجد عليه عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال  
 لا يصل على الدابة الفريضة إلا مرضي يستقبل القبلة ويحج به فاتحة الكتاب ويضع بوجهه في القبلة على  
 ما يمكنه من ثني ويومي في النافله المارة المجري قال قلت لأبي الحسن عليه السلام روي جعلته عليه  
 فذاك مواليك عن أبي أيوب كان رسول الله صل الله عليه وآله صل الفريضة على راحته في يوم مقيم  
 المطر ونحن في محامنا والأرض ممتلئة والمطر يودي في كل حين لينا يا سيدي إن نصلي في هذه الحال  
 في محامنا أو على دوابنا الفريضة انشأ الله تعالى فوقه عليه السلام يجوز ذلك مع الضرورة الشديدة  
 جميل بن دراج قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول صل رسول الله صل الله عليه وآله الفريضة في الجمار  
 يوم وصل ومطر زدارة قال قال أبو جعفر عليه السلام الذي يخاف للمصوم في السبح بصل على كل  
 أياه على دابته قال ويجعل السجود أخفض من الركوع ولا بد من القبلة ولكن إنما دارت استغناء  
 يستقبل القبلة بأول تكبيرة حتى يتوجه عبد الرحمن بن أبي جعفر قال سألت أبا الحسن عليه السلام  
 الصلوة بالليل في السفر في الحمل قال إذا كنت على غير القبلة فاستقبل القبلة ثم ركع وصل حيث ذهب بك  
 بعيرك المكي أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن صلوة النافله على البعير والدابة فقل نعم حيث كان  
 موصفاً وكذلك فعل رسول الله صل الله عليه وآله حماد بن عثمان عن أبي الحسن عليه السلام في  
 الرجل يصل النافله وهو على دابة في الأمصار قال لا بأس به معوب بن وهب قال سمعت أبا عبد الله  
 عليه السلام يقول كان أبي يدعو بالظهر في السفر وهو في حمل فتوى بالتور فيه للماء فتوصله يصل  
 الثماني والوتر فيحمل فإذا نزل صل الركعتين والجمع بين عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي الحسن عليه السلام قال  
 سألت عن صلوة النافله في الحضر ظهر الدابة إذا خرجت في أيام الكوفة أو كنت مستجلاً بالكوفة قال  
 فقال إن كنت مستجلاً لا تقدر على التزول وتخوف فتوت ذلك إن تركته وانت ركب فتزول لأنك  
 صلوتك على الأرض جالسة على بن جعفر عن أبيه موسى عليه السلام قال سألت عن الرجل يصل في  
 أن يصل على الرافعة المعلقة بين تخطين قال إن كان مستوياً بقدر على الصلوة عليه فلا بأس به يعقوب

أقنع من دفع عن  
 كتاب أبي جعفر عليه السلام  
 في الصلاة في الدابة







بن شبيب قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلوة في السفينة التي لا يملكها أحد من المسلمين  
 عن الركوع **ب**ه معوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بأن يصلي الرجل صلوة الليل في السفينة وهو  
 يمشي ويقرأ ولا بأس أن فاتته صلوة الليل أن يقضها بالنهار وهو يمشي ويقدر فاذ الداء أن يركع حول  
 وجهه إلى القبلة ويركع وسجد ثم مشى **يوم الخميس** حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام أنه  
 سئل عن الصلوة في السفينة فقال يستقبل القبلة فإذا أدت فاستطاع أن يتوجه إلى القبلة فليصلي ولا  
 فليصل حيث توجهت به فقال إن أمكنه القيام فليصل قائماً ولا فليصلي على رجله **ب** عبد الرحمن بن  
 الحجاج عن أبي الحسن عليه السلام في الرجل يصل النوافل في الأصمار وهو على أية صفة توجهت به  
 قال لا بأس **ب** **عن ثقات** عبد الله بن سنان قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام يصل الرجل  
 سائراً في الفروع راكباً قال لا بأس من ضرورة **أقول** حمله يخرج اليها حديث الأول وقت للآخر  
 وإن كانت معرفة باللام إذ المعروف بلام العهد للذهني كالنكاح قالوا في قوله ولقد مر على  
 اللينم يسيروا وكان تجعل الجمل حالاً لكن التفت أولي والمصدر المسؤول من قوله عليه السلام أن لا  
 يخرج من صفة من الخافض واسم لا محدود والتقدير لا بأس عليه إن لا يخرج وما تضمنه هذا الحديث  
 وحديث الثاني والثالث والثامن عشر من جواز الصلوة في السفينة مما لا خلاف فيه إنما الخلاف في أن  
 ذلك هل هو مقصور على حالة الاضطراب أم يجوز مع الاختيار كما ذكرنا في الذكر جواز الفاضل الصلوة  
 في السفينة فضاء وتلك الحالة في ظاهر كلامه وإن كانت سائر وهو قول ابن بابويه وابن خزيمة وغير  
 من الأصحاب جوازهم ولم يذكروا الاختيار وروى حماد بن عيسى عن الصادق عليه السلام أن استطاع  
 أن يخرج إلى الحدة فخرج جوازاً لم تقدر فافعلوا قياماً فافعلوا فافعلوا فافعلوا فافعلوا فافعلوا  
 القبلة عن علي بن إبراهيم قال سألت عن الصلوة في السفينة قال لا يصلح فيها وهو قادر على الشدة  
 وبأزمنة الروايات روايات ظاهرة بها الجواز مع الاختيار وذكر الحديث الثاني ثم قال في  
 المنع بالضرورة لأن القرار في القيام وحركة السفينة تمنع من ذلك وكان الصلوة فيها مستحبة  
 للحركات الكثيرة للخارج من الصلوة وأجاب الفاضل بأنها بالنسبة إلى المصلح حركه عرضيه وهو ساكن  
 انتهى كلامه على ما سبقه جواز الصلوة في السفينة اختياراً بشرط أن لا يكون من الانحراف عن القبلة وعدم  
 الخلة بالعلمانية وعليه الحديث الثاني وهو يختار الحق الشيخ على ما سبقه من أن لا بأس بالصلوة في السفينة  
 من سائر السفينة في غير حالة الطمانينة وأما الخارج من الحركات الخاصة عند تلك الأمواج والرياح  
 شدة وروايات حماد وعلي بن إبراهيم مع أنها غير نقيصة السند فلا يصلح أن معارضة الأخبار الصحيحة  
 يمكن حمل ما تضمنت من الأمور التي هي على الاحتجاب والكنه أوعا ما إذا لم يأسن المصلح فيها من الحركات  
 الانحراف عن القبلة بحركتها أو الاضطرار بالطمأنينة بسبب الأمواج وأما الحديث الثالث والخامس  
 عن المتضمن أن اعتقاد الانحراف عن القبلة في حاله الضرورة وعدم القدرة على الخروج إلى  
 البر ولحل فيما نوع استعار بذلك والقدر بضم القاف واسكان الفاء واضح راد من حيث يشبه

القبول قبل هو نوع من أنواع الصلاة **ب** حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت أبا عبد الله عليه السلام  
 الاجماع عليه ولو يرد الحديث الخامس والسادس والسابع عشر وطلاني القريض فيه يشمل ما وجب بأصل  
 الشيء وما وجب بعاد من نذر وشبهه كان المطلق الدابة يشمل الواقعة والسائر والمراد بعلق  
 الموقف في الحديث السابع المعلق حال المحاربة وعلى بالقاف والقد ما خذوه من وقوف كل من  
 الخصم من حرب الأخرى والمراد بالصلوة بالليل في الحديث الثامن النوافل الليلية وجواز النوافل في  
 الراحلة في السفر كما تضمنه الحديث التاسع والحادي عشر من الاطلاق فيه يعني أنها ما في السفر  
 فنعان أي عقيل والمشهور الجواز وقد دل عليه الحديث العاشر والسابع عشر وإن كان الأفضل  
 المعلق على الأرض كما تضمنه الحديث الثاني عشر وقد تضمن الحديث الثالث عشر جواز الصلوة على الأرض  
 المعلق إذا كان مستوياً ولعل المراد باستوائه عدم الحركة واضطرابه لا استوائ سطحه ويجوز  
 حركته القليلة معتدلة حركته سير السفينة وقد توقف العلامة على ما تراه في القواعد جواز  
 المعلق في الأرجوح المعلقة بالجبال وما تضمنه الحديث الرابع عشر من جواز الصلوة في السفينة  
 شيئاً يراد بها النافلة أو الفريضة حال الضرورة كقصي الوقت مع عدم توقف الرفقاً أمثلة  
 ولما تضمنه المصنف من صلوة الفريضة في الركوب والمنهي عن القول بالتحريم ويستأنس بظاهر  
 قوله تعالى فإن ضفتهم فرجالاً أو ركباناً وأما حديث في الذكرى روي عن الشيخ في حقه  
 القيل قال وعارضه أن حركته للماشية ذاتية وحركه الركاب فريضة فهو مستقر الذات ثم قال  
 والاشية جوازاً يكون لبيان شرعية الأمرين وإن كان بينهما ترتب كآية كفارة الصيد بهذا  
 كلامه ولا بأس به وما تضمنه الحديث الخامس عشر من جواز صلوة النافلة ما سبق في السفر  
 المشهور بين الأصحاب وربع الحق المصنف وما تضمنه من تحويل الوجه إلى القبلة حال الافتتاح  
 والركوع والجلود هو الأفضل وأما الحكم **الفصل الرابع** في مكان السجود واشترط كونه  
 أرضاً أو ما ينبت منها غير ما كوى ولا ملبوس أربعة عشر حديثاً **عن الصادق** جاز عن  
 أصحها عليها السلام قال كان أبي يصلي على الحجر يجعلها على الطنفسة ويسجد عليها فإن  
 لم يجد حجر جعل حصاة على الطنفسة يسجد **ب** حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال السجود على ما ينبت  
 الأرض إلا ما أكل أو لبس **ج** هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يجوز السجود على ما ينبت  
 الأرض **ب** قال السجود لا يجوز إلا على الأرض أو على ما ينبت الأرض إلا ما أكل أو لبس فقال لا يصح ذلك  
 ما العلم بذلك قل أن السجود خضع لله عز وجل فلا ينبغي أن يكون على ما ياكل ويلبس لأن أناء الدنيا  
 عبيد ما ياكلون ويلبسون والساجدة سجود في عبادة الله عز وجل فلا ينبغي أن يصنع جسمته  
 في سجود على معجونات الدنيا الذين أغروا وغروها **د** الحسن بن محبوب عن أبي الحسن عليه السلام  
 أنه سأل عن الجص يوقد عليه بالقدح وعظام الخوف لم يخص بالسجود يسجد عليه فكذلك البان للدهن  
 والنفار قد طهره وقد مر هذا الحديث في بحث المطهرات **هـ** علي بن يقطين قال سألت أبا الحسن المضايفي

هذا حديث صحيح  
 عن أبي عبد الله عليه السلام  
 في سجود على ما ينبت  
 الأرض إلا ما أكل أو لبس  
 وهو حديث صحيح







عرض السجود انما هو على الارض وليس بشي لان العرق لا يقوم الا لجلده وللملح اذا جسد محو مستعمله على  
 اللون انشئ ثم كراهة السجود على المكتوب على شئ من الارض والقاضي ومالذ كان هناك ما من البحر كلفه  
 شلا ام كلام الشيخ في طبعه لا يقتضي الاقتصار على الارض المنيعة من الرويه والعلل التي يقتضي التناول  
 وصانعه الحديث العاشر من تقييد عليه السلام المنع من السجود على الزجاج يكون من الملح والرمال  
 وكوفي ما هو ظاهر في الحديث المنع من السجود على الرمل والحل على الكراهة محتمل وفي كلام كثير من اصحاب  
 اختصاص الرمل الذي ذكره السجود عليه بالمنع ولعل الاطلاق واوحي والظاهر ان وقوعه ليس يكون الرمل هو  
 هو للقتض حكم على انما كراهة التيميم وفي كلام بعض اصحابنا انه يقتضي ذلك على ان هو كراهة وقد دل الحديث  
 الحادي عشر على جواز اشترطه للرجل وسخى الكلام فيمن الفصل الثالث من الفصل الثاني انشاء استقام وما تضمنه  
 الحديث الثالث عشر من قوله عليه السلام في المصلي فان كان من نبات الارض فلا بأس بالقيام عليه والسجود عليه  
 رعايجه باطلا في حاشا السيد المرتضى رضي الله عنه على ما ذهب اليه في بعض رسائله من جواز السجود على  
 منوج من قطن او كان وبودير وايات كثيرة لكنها غير يقينية السند كما رواه داود الصيرفي قال سالت  
 الحسن الثالث عليه السلام هل يجوز السجود على القطن والكتان من غير ثيابه فقال جاز وما رواه مشهور  
 حازم عن يزياد بن ابي اسحاق قال قلت لابي جعفر عليه السلام انما ذكرنا ان يارض يارده يكون عليها التبع افسجد  
 عليه فقال لا ولكن اجعل بينك وبينه ثيابا قطن او كان وما رواه الحسن بن علي بن كيسان الصنعاني قال  
 كتبت الى ابي الحسن الثالث عليه السلام ما ابلغ من السجود على القطن والكتان من غير ثيابه وكافروه فكتب ابي  
 ذلك جاز وما رواه يار السجود قال سالت ابا الحسن عليه السلام وانا اجد على القطن والكتان من غير ثيابه شيئا اسجد  
 عليه فقال لا بما لك لا تسجد عليه ليس هو من نبات الارض والسيد المرتضى رضي الله عنه على هذه الروايات  
 وعلى الروايات الدالة على المنع كالحديث الرابع عشر وغيره على كراهة السجود على ما رواه الصيرفي على ما ذكرنا  
 هناك ضرورة من حرا وورد في حقه وجعل رواية ابن حازم مبينة لذلك وجعل رواية مياسر على التبعه  
 ومكانه الصنعاني المتضمن للحجج مع عدم الضرورة على عدم ضروره تبلغ هلاك النفس وان كان هناك ضرورة  
 دون ذلك من روايه ووجهها والمحقق طلب نراه في المعترض من قول المرتضى ولم يرضي بكل الشيخ والعلامة فكنا  
 ابررهم ونقل في هذا اجماع علماءنا على حرمة السجود على القطن والكتان من غير ثيابه وقد بينت بحال في  
 موافقة على الحرمة في كل الاقسام من ثياب الاضار على الثقبه في الاضار المتضمن عدم الثقبه وانما في عدم المزوج  
 على ما به جاهر علماءنا استماع تائيد بنقل الاجماع واقرينته الى جادة الاضار وانما لهم **الفصل الثاني**  
 في لباس المصلي وما يشترط فيه من الطهارة وغيرها من الشرايط وما يلحق بذلك من الاحكام وفيه اربعة فصول  
**الفصل الاول** في وجوب ستر العورة في المصلي وطهارة السات وما يلحق بذلك من شرايطه **باب**  
**المصالح** على جعفر بن ابيه سوك على السلام قال سالت عن رجل قطع عليه او غرق متاعه فبقى على ثيابه  
 المصلي كيف يصلي قال ان اصاب حثيثا استعوزه ثم صلى بركوع والسجود وان لم يصب شيئا استعز  
 عورته او ما هو قائم **باب** ان مسكان عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل ينجس ثيابه في

الصلوة قال يصلي حتى يلقاها ثم يمسح برأسه واما ما جاء في **باب** عبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
 سالت عن قوم صلى جماعة وهم عراة قال يتقدمهم الامام بركتيه ويصلي بهم جليسا وهو جالس **باب**  
 سلم قال سالت ابا جعفر عليه السلام صلى ازارا واحدا ليس يواسح وقفه على يديه فقلت له سالت عن الرجل يصلي  
 فمضى واحدا فقلد اكان كشيئا فلا بأس ولله تقييد في الدرر والمفتحة اذا كان الدرر كشيئا يعني اذا كان  
 سيرا فقلت له كراهة الامامة تعطي راسها اذا صلت فقلت ليس في الامامة قناع **باب** زياره بن سفيان عن ابي جعفر  
 عليه السلام قال لا بأس ان يصلي احدكم في الثوب الواحد وان زارته فخلوا ان دين محمد صلى الله عليه وآله وسلم  
 عبيد بن زرار قال سالت ابا جعفر عليه السلام في ثوب واحد **باب** زياره قال سالت ابا جعفر عليه السلام  
 عن ادي بن مفضل فله امره قال درر وسكينة تنشرها على راسه لو تيمم بها **باب** عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن  
 عليه السلام قال ليس على الامانة يتقنع في الصلوة **باب** محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت  
 له لامة تعطي راسها فلا ولا على ام الولدان تعطي راسها اذا لم يكن لها ولد **باب** زياره قال  
 قلت لابي جعفر عليه السلام رجل خرج من سفينة عراة او سلب ثيابه ولم يجد ثيابا يصلي فيه فقال  
 اعاد وان كانت امرأة جعلت يد لها في رجها وان كان رجلا وضع يده على سائرته فجلسان فومر  
 ان لا يركعا ولا يسجدان فبدا وما خلفهما يكون صلواتهما على راسهما **باب** الموكلة **باب** الشيخ  
 بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في قطع عليهم الطريق واخذت ثيابهم فبقوا عراة وحضر الصلوة  
 كيف يصنعون فقال يتقدمهم امامهم فيجلسون خلفه فيركعون بالسجود والسجود وهم يركعون  
 ويسجدون خلفه على وجوههم **باب** عبد الله بن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالامة  
 المملة للخرن ان تصلي وهي مكشوفة الرأس **باب** قول قطع بالبناء الجهور اي يد ثيابه قطع الطريق  
 والكتنيس ما ليس من الكتلة فان لم يكن لباسا شبيها علفا والدرع يقطع المارة والماله الجنبه ماله  
 ضيق فيه ولا يخرج والماضي في قوله صلى جماعة وهم عراة يعني المستقبل وقد تضمن الحديث الاول  
 وجوب ستر العورة في الصلوة وهو اجاعي وعورة الرجل قبله وذنبه وقطع شيا في الذكر بان  
 الانبياء من القبل في وجوب السجود ويدخله رواية يحيى الواسطي عن بعض اصحابنا عن ابي الحسن  
 عليه السلام قال العورة عورتان القبل والدر والدر مسور باللباس فاذا سترت الغضيب  
 والبشيتين فقد سترت العورة وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان عورة الرجل من السرة الى الركبة والي الصلح  
 انما هي السرة الى نصف الشاق ضعيفان ورواه محمد بن حكيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال الفخذ ليس  
 من العورة صريح في خلاف هذه القولين واما المارة فاكثر اصحابنا على انها بدنها كعورة ماعدا الوجه  
 والكعبين وظاهر الغنمين وحكم ابن الجدي بها وانما الدرر في وجوب ستر القبل والدر فقط وهو ضعيف  
 والاصل في هذا الحديث يقتضي ان الفاقد للسات يصلي قائما سويًا للركوع والسجود سواء كان المصلي  
 ام لا وهو قول ابن ادريس واكثر اصحابنا على ان من المصلي صلى قائما والاحكام مومنا في الحالين  
 وقال المرتضى جالسًا مومنا وان من المصلي **باب** خير هذه الاقوال او سطلها لما تضمنه الحديث من التفصيل















الثمان والعشرون وابن اديس الى وجه ان الله كاد على محمد ان لا يخرج من بعض الروايات العبد  
 النقية السند ما بين القولين وفي بعضها ما يوجب الثاني وترجم احد الطرفين شكل النكاح والامة  
 ولكن سبيل الاضيق واضحا وان العلم ان الدرهم في الامانة مطلق من قيد بالغير والابن والغير  
 والمقنع تفيد بالوان وهو الذي ولد له غيره وتلك وفي الحديث ان الوالي يسمي البغلي نسبة الى قوته  
 بالحاسين وضبطه الناسخون بفتح المعين المجمع وتشد يد الامم وعن ابن اديس ان نعمة الدرهم منها  
 يقرب من انصاف الراسه عن ابن اديس لتقديس بعة العقد الاصل من الاصل وقيل لخصا في الذكرى البغلي  
 باسكان المعين منسوب الى راس البغلي نسبة للثاني في ولايته بسكة كروية وزنه ثمانية ذواتين والبقية  
 كانت في الاسلام الكروية فحدث لها هذه الامة الاسلام والوزن جعل وحرت في المعاملة مع الطرية  
 وفي رواية دواني قلما كان وزن عبد الملك مع غيرها وانخذ الدرهم منها واستقر امر الاسلام على سنة  
 دواني وهذه النسبة كذا ابن اديس روى عن ابي اسحق بن عمار هذا يعطيان الدرهم التي كانت في زمانه  
 في زمن الصادق عليه السلام في الدرهم المجدد ما التي كل منها ستة ذواتين لا البغلي القديمة التي كل منها ثمانية  
 ذواتين فانه وفاة عبد الملك كذا ذكر السعدي وغيره من المؤرخين سنة ست وثمانين ومولد الصادق  
 عليه السلام سنة ثمانين وغلبت البغلية بعد ذلك حيث تصرف اطلاق الدرهم اليها لا في بعد ذلك  
 قال بعض الحكماء ان في النصوص الواردة عن الصادق عليه السلام في البغلي شكل وقلبي انه لا شك في ذلك لان  
 احكامهم عليهم السلام متفقة من النبي صلى الله عليه وآله وقد وردت روايات صحيحة بانها ثبتت عندهم في  
 صحيفته باسناد رسول الله صلى الله عليه وآله وضبطه ابو المونسني عليه السلام فكلوا الدرهم البغلي ستركا في  
 الصادق عليه السلام لا يقع في حال الرواية الواردة عنه عليه السلام واسم العلم وتعد الحديث الخامس عشر  
 والسادس عشر والثاني عشر والثامن عشر عن العفوس من الجاسه في الثوب عند قدس اذ التما وتقدان  
 غير وان لا يجرطه والصلوة عريانا بل ظهر هذه الاحاديث عدم جواز الصلوة عريانا وقد اختلف  
 على اثنان من اصحابنا في ذلك فقال ابي الحسن في الصلوة في الجاسه في الثوب عريانا وقال الشيخ  
 واكثر الاصحاب بنزعة وبصير اثنان مومنا وقال المحقق في المعبر والعلامة في المنتهى بالخبرين الامرين  
 من غير ترجيح وقوله شيخنا في الذكرى مستد لا تعارض البتة والقيام واستيفه الافعال والمانع  
 ولا يخفى ان كان اثنان من علمائنا قالوا تعين الصلوة فيه وعدم جوازها عريانا كما هو الظاهر من  
 تلك الاحاديث واصل الشيخ رحمه الله ما تضمنه الحديث الثاني والعشرون وبرواية اخرى بذلك المصنف  
 وكذا في طريقنا حكمه وطلب تلك الاحاديث على صافي الحجة او الاضطرار الى استصحاب الحديث الثالث عشر على  
 دم في الصلوة فيه كدم السمك وهو كما ترى وكلام ابن ابي عمير بعد وقد مال اليه بعض المتأخرين  
 وما تضمنه الحديث العشرون من الصلوة في كل من الثوبين اذ اشتبه الخشن بها بالرخس ومنه ما كثر  
 وعنه العمل كان تحصيل الصلوة في ثوب طاهر فيجب وقيل بطلانها وبطلانها واخراة ابن اديس واجه  
 بان يجب اقتران ما يوجب وجوب الافعالها وكول الصلوة واجبة وجه يقع عليه الصلوة فلا بد

العلماء ان القطع بانما في سطر الحكم كونه الصلوة الواجبة وهذا استفادتها في كل من الثوبين والوجه  
 وقول الحكم انما يوجب عدم ثبوتها في المقدم واجبة العدمه في لف بالجمع من وهو سهل بطرقة  
 الثوب جازان هذا التخصيص سقطه والموت في وجوب الصلوة من هذا موجود مع الفعل لا يتأخر عنه فانما الحكم  
 بوجوب الصلوة يتم عليه صديقا لا مشتباه والاخرى بالاحكامه قال وهو لم يتقطر لذلك وحسن ان الحكم  
 وليجوز الاخرى في عمل الحكم بعد فعلها ان قد فعل الواجب من غير ان يكون له ثوب في ذلك كذا في كلامه طارده  
 وقال في المنتهى ان اشترط القطع بعدم الجاسه فهو غير متحقق وتكلف ما لا يطابق وان اشترط عدم  
 القطع بالجاسه فهو حاصل في الصلوة في كل واحد من الثوبين ان في كل واحد من الثوبين ليقاسق اخر هو من الطاهر  
 وهو غير حاصل في كل واحد منهما وما تضمنه الحديث الحادي والعشرون من جواز الصلوة في ثوبين في وجه  
 اذا كان عليه الثوب يعني الجاسه هو المعروف من علمائنا رسول الله صلى الله عليه وآله وبه اضرار ضعيف كما رواه جواد  
 بن عثمان عن روه عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يعمل في القفا الذي فيه قدر فقال لا اكلان مما لا يتم فيه  
 الصلوة فلا بأس وكما رواه عبد الله بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يعمل في القفا الذي فيه قدر فقال لا اكلان مما لا يتم فيه  
 لوجه مما لا يجوز الصلوة فيه في وجه فلا بأس ان يعمل فيه وان كان فيه قدر مثل القنوس والكنك  
 والكرم والخيل والحفون وما شئت ذلك وطريق الحديث يشمل الملايس وغيرها وان ادبى شخص  
 الحكم بالملايس ووافقه العلم في بعض كتبه ولو قلنا باستفادة ذلك مما يلوح من قوله عليه السلام  
 ما لا يجوز الصلوة فيه وجه وصحبت التمثيل الملايس في حديثه ذلك لم يكن ليعدا وهل يعتبر كونها في حالها  
 اعين العلامة طالب ثراه لغير قوله عليه السلام في حديث ابن سنان او معه يقتضيه التعميم كما قاله شيخنا  
 في الذكرى وما تضمنه الحديث الثالث والعشرون من لعادة الصلوة بعد فعلها في الثوب البغلي ذهب  
 اليه الشيخ رحمه الله ونزل الحديث على ما اذا لم يمكن من نزعه والعلامة في لف على ما اذا كان يمكن  
 من نزعه والا فلا إعادة للحزب من العمدة بالاثبات بالماوريسية ووجهه واسم **الفصل الثالث**  
 في حكم الصلوة في جلد الميتة واصلها وما لا يؤكل لحمه والحرب وما يستثنى من الاخيرين ثلثون حديثا  
**باب الصلوة في جلد الميتة** قال سنان بن الحارث الميت ايلس في الصلوة اذا دبلع قال لا ولو ذبح كسعين في  
**باب الجلية** عن ابي عبد الله عليه السلام ان قال لا بأس بالصلوة فيما كان من سور الميتة ان العروق لم يبق  
 وج **باب حرق الميت** قال ابو عبد الله عليه السلام لا بأس بصلواته في النار والبيض والشعر  
 والصف والقرن والناص والناص وكل شيء ينقص من الشاة والذابة فهو ذكي وان اخذته منه بعد  
 ان يموت فاعل وصلى فيه وقد روت هذه الاحاديث الثلاثة في بعض الجلسات **باب حرق الميت** عن ابي عبد الله  
 عليه السلام في حرق الميت في النار لا بأس به ولا شئ **باب حرق الميت** عن ابي عبد الله عليه السلام في حرق الميت في النار لا بأس به ولا شئ  
 الرضا عليه السلام قال سنان بن الحارث الميت ايلس في الصلوة اذا دبلع قال لا ولو ذبح كسعين في  
 في الصلوة في جلد الميتة ما اشترى للحمل المسون ويضع في جوفه وليس عليك المشقة **باب الجلية** قال سنان بن  
 الحارث عن ابي عبد الله عليه السلام في حرق الميت في النار لا بأس به ولا شئ **باب حرق الميت** عن ابي عبد الله عليه السلام في حرق الميت في النار لا بأس به ولا شئ



سليم بن جعفر الجعفي قال سئل عن رجل من بني النضير  
 مشري جنة فرائد كذا في علم غير ذلك في الجاهلية  
 يقول الخواص في قولهم انهم يجهلون انهم لا يعرفون  
 عبد الله عليه السلام على شيء يكون منهم حرام وحلال  
 السجدة في راي الناس انما عليه السلام في جنة حر  
 و جلوده في النار وهذا في الناس فقلت ذلك لا اراه  
 قال سئل عن رجل من بني النضير قال سئل عن رجل من بني النضير  
 ونفا في بلاد بني النضير قال سئل عن رجل من بني النضير  
 في الجاهلية قال سئل عن رجل من بني النضير  
 الصديق بآدم ونصدق عنه وكان يقول في الناس  
 بعد ذلك من قال سئل عن رجل من بني النضير  
 الرجل في نبي ارسى فقال لا بد من سئل عن رجل من بني النضير  
 ان اصل فيها **الحكمة** في بني النضير قال سئل عن رجل من بني النضير  
 فقال لا بأس بالصلوة فيه **يو** جمل من بني النضير  
 ذكبه فلا بأس **يو** على بن يقطين قال سئل عن رجل من بني النضير  
 وجميع الخليل قال لا بأس **يو** ابو بلال بن رباح قال سئل عن رجل من بني النضير  
 شي كعبه قال لا في الفراء قلت الفراء والسحاب والسمور قال في ذلك والسحاب فلما  
 السمور في ذلك فقلت والسحاب فقلت في ذلك فقلت في ذلك فقلت في ذلك فقلت في ذلك  
 يليه قال لا **يو** علي بن الربيع قال سئل عن رجل من بني النضير  
 من شعر الانسان والفراء من قبل ان ينفض ويلقى عنه فوقع في حجره  
 كبت الى ابي محمد عليه السلام هل يصلي في فرائد كذا في علم غير ذلك في الجاهلية  
 من وبلا ارباب فكتب لا تحل الصلوة في الحر المحض وان كان الرزديكيا حلت الصلوة فيه انت الله  
 محمد بن عبد الله الجعفي قال سئل عن رجل من بني النضير  
 فكتب لا تحل الصلوة في حر محض **يو** الحسن بن سعيد قال سئل عن رجل من بني النضير  
 الرضا عليه السلام بالناس الصلوة في نوب حشوة فقلت لا بأس بالصلوة فيه **يو** جعفر بن  
 جعفر بن اخيه موسى عليه السلام قال سئل عن رجل من بني النضير  
 يصح للرجل النوم عليه والنعاء والصلوة قال في نومه ويقوم عليه ولا بأس عليه وقد مر هذا الحديث  
 في مكان السجود **لكن** جعفر بن محمد بن يوسف ان ابا عبد الله عليه السلام قال في الحشوة  
 من الفرائد كذا في علم غير ذلك في الجاهلية فكتب لا بأس به **يو** الحسن بن سعيد

في كثير من نسخة الحديث  
 اسقطوا قوله  
 فرائد كذا في علم غير ذلك  
 يكون من حشوة كذا  
 انما عليه السلام  
 فرائد كذا في علم غير ذلك  
 في نسخة

سئل عن رجل من بني النضير قال سئل عن رجل من بني النضير  
 كذا في علم غير ذلك في الجاهلية  
 يقول الخواص في قولهم انهم يجهلون انهم لا يعرفون  
 عبد الله عليه السلام على شيء يكون منهم حرام وحلال  
 السجدة في راي الناس انما عليه السلام في جنة حر  
 و جلوده في النار وهذا في الناس فقلت ذلك لا اراه  
 قال سئل عن رجل من بني النضير قال سئل عن رجل من بني النضير  
 ونفا في بلاد بني النضير قال سئل عن رجل من بني النضير  
 في الجاهلية قال سئل عن رجل من بني النضير  
 الصديق بآدم ونصدق عنه وكان يقول في الناس  
 بعد ذلك من قال سئل عن رجل من بني النضير  
 الرجل في نبي ارسى فقال لا بد من سئل عن رجل من بني النضير  
 ان اصل فيها **الحكمة** في بني النضير قال سئل عن رجل من بني النضير  
 فقال لا بأس بالصلوة فيه **يو** جمل من بني النضير  
 ذكبه فلا بأس **يو** على بن يقطين قال سئل عن رجل من بني النضير  
 وجميع الخليل قال لا بأس **يو** ابو بلال بن رباح قال سئل عن رجل من بني النضير  
 شي كعبه قال لا في الفراء قلت الفراء والسحاب والسمور قال في ذلك والسحاب فلما  
 السمور في ذلك فقلت والسحاب فقلت في ذلك فقلت في ذلك فقلت في ذلك فقلت في ذلك  
 يليه قال لا **يو** علي بن الربيع قال سئل عن رجل من بني النضير  
 من شعر الانسان والفراء من قبل ان ينفض ويلقى عنه فوقع في حجره  
 كبت الى ابي محمد عليه السلام هل يصلي في فرائد كذا في علم غير ذلك في الجاهلية  
 من وبلا ارباب فكتب لا تحل الصلوة في الحر المحض وان كان الرزديكيا حلت الصلوة فيه انت الله  
 محمد بن عبد الله الجعفي قال سئل عن رجل من بني النضير  
 فكتب لا تحل الصلوة في حر محض **يو** الحسن بن سعيد قال سئل عن رجل من بني النضير  
 الرضا عليه السلام بالناس الصلوة في نوب حشوة فقلت لا بأس بالصلوة فيه **يو** جعفر بن  
 جعفر بن اخيه موسى عليه السلام قال سئل عن رجل من بني النضير  
 يصح للرجل النوم عليه والنعاء والصلوة قال في نومه ويقوم عليه ولا بأس عليه وقد مر هذا الحديث  
 في مكان السجود **لكن** جعفر بن محمد بن يوسف ان ابا عبد الله عليه السلام قال في الحشوة  
 من الفرائد كذا في علم غير ذلك في الجاهلية فكتب لا بأس به **يو** الحسن بن سعيد

في كثير من نسخة الحديث  
 اسقطوا قوله  
 فرائد كذا في علم غير ذلك  
 يكون من حشوة كذا  
 انما عليه السلام  
 فرائد كذا في علم غير ذلك  
 في نسخة



































واستدباره لاستواء نسبة المصلح في المثلثين الذي هو القبلة إلى غير ذلك من الامور المستكبرية  
 الفقهية رصداً أسعدهم وما القسم الرابع من البعد عن القاطر الكعبة حيث قبله عند على الدقة  
 نقطة معينة من احدى بلدان اذا واجهها كان مواجهاً للكعبة شرقاً من الله تعالى وفي نقطة تقاطع  
 الاقصر والدارين يسمى راسي البلد وكيفية جهةها والخط الموصل بين هذه النقطة ومركز الكعبة  
 يسمى خط سمت القبلة وهو خط القوس التي يمتد عليها أساس الجراب فالصلب اذا جعله  
 بين قدميه ساجداً عليه يكون قد حصل على محيط دائرة أرضية مارة بموضع سمعي له وما بين  
 قدميه ووسط الكعبة زادها من رفاة البلد بالنسبة اليه كالمشرق لا يخرج من احد جانبيه ثانياً لانه  
 ان يكون اقل من طولها وعرضها معاً والركب كذلك اقل طولاً واكثر عرضاً وبالعكس او مساوياً لها  
 طولاً وعرضاً اقل والركب اقل طولاً واكثر عرضاً فان كان البلد اقل طولاً فله شرفه من سواها واهلها  
 اوزادوا ونقص وان كان الكبر طولاً فله شرفه من سواها وبالعكس واختلفا وان سوي كلهما اقل فقبلته  
 نقطة الجنوب او زاد عرضاً ونقطة الشمال ان نقص فكل بلد من هذا القبيل ان  
 يساوي طول طول مكة كالموصل مثلاً فلا حاجة في تعيين ذلك سمت قبلته الى العمل  
 جوامع القواعد الهيئية لوقوعه مع مكة تحت دوائر نصف النهار واحد فخط سمت  
 قبلته خط نصف النهار لا محالة وبما يظن ان كل بلد يساوي عرضه عرض مكة فهو  
 غير محتاج في تعيين سمت قبلته الى تعيين تلك القواعد ايضا بل قبلته نقطة مغرب  
 الاعتدال ان زاد طولاً ونقطة مشرقه ان نقص لوقوعه مع مكة تحت اقل سموت واحد  
 فخط سمت قبلته خط المشرق والمغرب لا محالة وهذا الظن باطل واختار اول سموت  
 باول سموت مكة محال لان غاية ميلها عن المعدل نقطتان لا اربع وليتزايد قربها فيها  
 الاربع الى المعدل في جاني سمت الراس والمقدم فليزم اتحاد المختلطين طولاً واختلاف  
 المتفتحين عرضاً واكثر ما نسبها الى مدار الليالي المار بالبلدين على ازيد من نقطة ظاهر الا  
 فظهر من هذا ان نقطة سمت القبلة في هذا القسم شمالاً عن اوك سموت البلد واقعة  
 عن يمين للتوجه الى مغرب الاعتدال ان زاد طول البلد وعن يسار للتوجه الى مشرق  
 الاعتدال ان نقص فالانقسام المحتاج فيها الى العمل بتلك القواعد ستة لا اربعة  
 اذا انقرد ذلك فاعلم ان الطرق التي اوردوها علماء الهيئة في استخراج سمت القبلة  
 كثيرة جداً واللايف بهذا الكتاب لا يقتصر على ما ذكره علاؤنا قدس الله اولهم  
 واختاروه من بين سائر الطرق واوردوا في كتبهم الفقهاء وغيرها من الدعايات  
 فالاولى اوردوها سلطان المحققين نصير الملت والحق والدين ان الله يرهان  
 في التذكير وانا اوردته بلقطة الشرف قال طاب نراه ان الشمس تكون سارة بحيث  
 راس مكة شرقها الله تعالى حين كونه في الدرجة الثامنة من الجوزية والدرجة الثالثة

والعربي من المراتب وقت ان تصافى الزمان والفضل بين نقطتيها ونصف بقاها من البلدان  
 ان يكونا في نفس الزمان فيكونا في نفس خط التقاطع ويكونا في نفس خط التقاطع ويكونا في نفس خط التقاطع  
 وكل جناس اربع دقائق فيكون ما اجتمع ساعات البعد عن نصف النهار كانت مكة شرقها  
 الله تعالى مشرقاً او بعد ان كانت غربية سمت القبلة حتم الظاهر ان سمت القبلة التي كلمه زيد كل امه  
 ووجه مرور الشمس حال كونها في كل من الدرجتين المذكورتين سمت راس مكة ما ثبت من ان  
 ميل كل منهما عن المعدل بقدر عرضها ووجه مساوات الفضل المذكور لما بين الطولين  
 الى اخر ما قاله طاب ثانياً فان ما بين الطولين فكله قوس من المعدل واقع بين دائرتي نصف  
 النهار والبلدين ولا كانت اقل المعدل ثانياً وستين كل منهما ستون دقيقة وكان زمان  
 الدرهم اعني اليوم بيلتزم ربعاً ومئتين ساعة مستوية كل منها ستون دقيقة كان حصة  
 كل خمس عشرة جزء ساعة واحدة وحصة كل جزء دقائق فاذا اخذنا ما بين الطولين حصة  
 حصص الساعات والدقائق كان المجموع زمان ما بين انقضاء النهار مكة وانقضاءه  
 بالبلد فاذا بقي او مضى من انقضاء فيه بقدر ذلك الزمان تكون الشمس سمت راس مكة وظل  
 المقياس حتم سمت القبلة لم يرد دوائر ارتفاع الشمس سمت راس مكة فاذا جعل المقياس  
 بين قدميه وسجد عليه متوجهاً الى المقياس يكون متوجهاً الى القبلة لانه يكون قد سجد على  
 قوس من عظم ارضية مارة بما بين قدميه وموضع سجوده ومكة شرقاً من الله تعالى  
 واعلم ان هذه الطريقة غير تامه للاقليم الستة بل حقيقة بالبلدان المخالفة لمكة في الطول  
 وان الطريق المشهور في استخراج سمت القبلة بالاستطراب لا يكاد يخرج عن هذا عند التحقيق  
 بل هي في القرب منها كما نعلم ارضي عنها وان كان ظاهر الجاهلين يكون بعيداً عما صحتها  
 ان نقض احدي الدرجتين التابقتين اعني ثمانية الجوزية وثلاثة عشر الرطبان من منطقة  
 البروج في الاستطراب على خط وسط السماء في الصفحة المعولة العرض البلد حال كون  
 الشمس في تلك الدرجة وتعلم موضع المري من اجزائها ثم تدبر الصفحة الحكيمة ببقية  
 ما بين طول مكة والبلد ومكة الى المغرب وان كان زاد طولاً الى المشرق ان نقص فحيث انتهت  
 الدرجة مقنطرات الارتفاعات رصدت بلوغ ارتفاع الشمس بتلك المقنطرة فخط المقياس  
 في ذلك الوقت على سمت القبلة على قياس ما وتر وهذا في الحقيقة هو الطريق الاول لكن في بعض  
 اخر وعبارة اخرى كما قلنا فلا تغفل الطريق الثاني وهو ما ذكره جماعة من فضلاء بنا قدس الله  
 ارواحهم وهو المنهزم بطريق الدابع الهندية والحق فيه بعد تسوية الارض ورسم الدائرة  
 واستخراج الخط الاعتل والزاوال القاسمي لها اربعاً على ما مر في صاوت الوقت ان  
 لقيم كل ربع تعين قيمته مساوية ثم يقد من نقطة الجوزية الثمانية بقدر ما بين  
 الطولين الى المغرب ان زاد طول البلد على طول مكة شرقاً من الله تعالى والمشرق ان نقص ومن



نقطة المشرق والمغرب بقدر ما بين العرضين إلى الشمال من القطب عرضهم وإلى الجنوب من رأسه عليه وتخرج من منزلة  
 الاصل إلى الطول به خطا موازيا لخط الزوال ومن منزلة الاصل إلى العرض خطا موازيا لخط العرض والخطان  
 ذلك الخطان داخل المداير غالبا فاصل بين مركزها ونقطة التقاطع بخط منسحب إلى خطها فهو على خط  
 ولا يخفى ان هذه الطريقة لا تنطبق في جميع الاقسام الستة لابتعادها عن مركزها بل هي موكلة طولها وعرضها معا  
 وان فيها نوع تقرب لقدر موازات مدار الشمس المعدل لعدم كون ذلك الخطين المتقاطعين خطي  
 الاعتدال المحرك وزواياها قاطبان مقام خطين متزكن بين افق البلد وضربوا في نصف  
 بنهاره اولاً وسواء شريفه من اعزبه وتاليه او جنوبيه بينهما ما بين الطولين والعرضين ولكن كون  
 هذه الطريقة تقربيه انما هو بالنظر إلى افادتها التوجه إلى عين الكعبة كما هو قريب علماء الهند واما بالنظر  
 إلى افادتها الكعبة كما هو مطلب الفقهاء فقد استدلوا بحقيقة ذلك بل يفتقروا إلى تقديمها لغيرها  
 إلى التحقيق في رجم وليكن علم **الفصل الثاني** في حكم التجرع القبلي ومن تبين له بعد الصلوة الاخران  
 عن استة احاديث **أما** احاديث **ابن ابي عمير** عن بعض اصحابه عن زرارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام  
 عن قوله المتجرع فقال يصلي حيث يشاء **رسالة** زرارة ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال يحري المتجرع ان  
 ان ما توجه اذ لم يعلم ان وجه القبلة **رسالة** عبد الرحمن بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا صلوت  
 وانت على غير القبلة واستبين لك انك صليت وانت على غير القبلة فانت في وقت فاعدد وان فكر  
 الوقت فلو فعد **رسالة** سليمان بن خالد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يكون في قوم من  
 النصارى في يوم يوم فصل القبلة لم يصلي فعمله ان يصلي على غير القبلة كيف يصنع فقال كان في وقت فليعد  
 صلوته وان كان قد مضى الوقت فحسبه اجتهاده **رسالة** معاوية بن عمار عن سالم عن الرجل يقيم إلى الصلوة  
 ثم ينظر بعد ما فرغ فيري انه قد انحرف عن القبلة بمسأ او ثلثة اقدار قد مضت صلوته فيما بين المشرق  
 والمغرب قبله وتبين له في قلبه المتجرع والمشرق والمغرب فأيما قول اول فم وجهه **رسالة**  
**من الموقوفات** عمار بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل صل على غير القبلة فليعلم وهو في الصلوة  
 قبل ان يفرغ من صلوته قال ان كان متوجهاً فيما بين المشرق والمغرب فليحول وجهه إلى القبلة حتى يعلم  
 وان كان متوجهاً إلى غير القبلة فليقطع ثم يحول وجهه إلى القبلة ثم يفتح الصلوة **رسالة** دل الحديث  
 الاول والثاني والخامس على ان المتجرع في القبلة يحول وجهه إلى الصلوة إلى أي جانب شاء وهو مذاهب ابن ابي  
 عقيل وظاهر الصدوق في غير العلامة في الموضع البعد وهو غير بعيد والجواب انه استدلل بعد الحديث  
 الثاني والثالث المذكورين في الفصل الاول مع عدم ظهور الدلالة على المراد وذهب الشيخان وابن ادریس  
 الحريري والاجتهاد ولم يستدلوا بهذا الاحاديث الظاهرة للدلالة على المراد وذهب الشيخان وابن ادریس  
 واكثر المتأخرين إلى انه يصل إلى اربع جهات واستدلوا عليهم بان استقبال القبلة يحصل بالصلوة  
 إلى الاربع وهو مقدور فيجب ورواه اسمعيل بن عيسى عن زرارة عن بعض اصحابه عن  
 ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له جعلت قد اكل ان هو لا مخالفين علينا يقولون اذا اظلمت

منه

علينا

علينا اذا اظلمت فلم نعرف السماء لنا وانتم سواي في اجتهادهم فقال ليس كما تقولون اذا كان ذلك فليصل إلى الاربع  
 وجه وقد جاب من الاول بان كل وجه توجه إليها المتجرع في قلبه في حقه فلا استقبال يحصل له بذلك  
 فيحصل به الدلالة من الراي ومن الثاني تصحيف الرواية للأصل وهو حاله حال خراسان واسمعيل  
 بن عباد قال شيخنا في الذكر انما مقتضاه بالعلل بين علماء الاصحاب والجد من قول العلامة  
 الا انه يلزم من العمل بها سقوط الاجتهاد بالكلية في القبلة لانها موجهة به والاصحاب يقولون بالاجتهاد  
 قال ويمكن ان يكون الاجتهاد الذي صاد إليه الاصحاب هو ما في قول الفقيه الجليل من نحو مطلع الشمس  
 ومغربها دون الاعتقاد المفيد للظن كالرياح او ظن بعض الكواكب الذي هو العلم به مع عدم القطع  
 به انتهى كل وجه ويمكن الذبح عن سند الرواية بان ارسالها وجهها خراسان واسمعيل بن عباد غير قاصدين  
 لان الراي لها عنهما هو عبد الله بن المغيرة وهو من اجوت العصاة على نفسه ما يصح عنه كما قاله  
 الكشي والسند هنا السند صحيح وهو قد ذهب السيد الاجل إلى العترة رضي الدين بن طائوس  
 فذكر اسم روجه إلى ان المتجرع القبلي يعمل بالفرقة وهو محمول واما قول الشيخ الشيرازي طاب ثراه في  
 قوله بعد وجد ان عدم موضع الفرقة في العبادات ولم يعد هذا منها ولا تستعمل الفرقة في العبادات  
 غير ما ذكرناه وكذا في التاوي والاحكام المحسنة اجاباً والظن ان الاجماع في كل ما قد التاوي  
 ولا حكم فقط لا لها والمعبادات او ما تضمنه الحديث ذلك والاربع من انما اذا ظهر بعد الفرقة من الصلوة  
 انها كانت إلى غير القبلة فان كان الوقت باقاً وجبت لاعاده مطلقاً ولا فائدة بعمل باطله ولا علم الوقت  
 بينها اذا كان الاخران من القبلة يسير الا يبلغ اليقين او اليسار وبين ما اذا بلغ ذلك شكلاً وما علم عدم  
 الاعادة مطلقاً ان كان الاخران يسيراً ووجه الاعادة **رسالة** في الوقت فقط اذا بلغ اليقين او  
 اليسار ونقل بعضهم الاجاب في الصور بين واما اذا تبين انه كان مستنداً في الشك على الاعادة في  
 الوقت وخارجه والمرتبض والمحقق والزم المتأخرين على الاعادة في الوقت خاصة واطلق هذا في الحديث  
 يدل عليه اصح الشيخ على الاعادة مطلقاً بالحديث السادس وتسنع الكلام فيه وقول الراوي في الحديث  
 الخامس فيري انه انحرف عن القبلة بمسأ او ثلثة اقدار لا يراد به الاخران بل هو لا يبلغ الاخران فليس اليقين  
 او التماس وقوله عليه السلام في جوابه ما بين المشرق والمغرب قبله يؤذن بذلك ولعل الكلام في قوله العترة  
 فان معاوية بن عمار في الظاهر سأل عن حاله قبل بلاده ويمكن كونه في قلب المدينة المشرقة وقوله عليه السلام  
 ان الالة الكريم نزلت في المتجرع يقتضي ضعفه ما نقل بعض الفقهاء عن ابن عباس رضي الله عنهما في سبب نزولها  
 من ان الله عز وجل لما امروا بحول القبلة إلى الكعبة من بيت المقدس نزلت الآية وادعاهم وكذا ما نقلوه عن  
 قتادة من انه كان يحول المسلمين من ان كان يحول المسلمين في بلادهم إلى مكة في صلواتهم إلى حيث  
 ساءوا وفي ذلك نزلت الآية لم نسخت بقوله تعالى قول وجهك من المسجد الحرام وقد روى الشيخ  
 الجليل ابو عبد الله الطبرسي رحمه الله عن ابي الحسن عليه السلام انه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله  
 عليه واله سبعة كثر فيما فاضت اظلمة فلم يعرفوا القبلة فقال طائفة منا قد عرفنا القبلة هي ههنا







عليه السلام يقول والذي بعثني بالنبوة انهم لم يسموا عليا فقالوا يا علي ما اسمك اسمك اسمك  
 قالوا ذلك سمعت لامي في كتابي فاسماهم بن زيد بن ذلك الصبي ما هو فقال الصبي التميمي  
 والتميل فاذا قالوا انشد ان لا اله الا الله قالت امي اياه كذا في الحديث في الدنيا فقال صدقتم فاذا قالوا  
 انشد ان محمد رسول الله قالت امي هذا الذي انا ناسا له ربنا جل جلاله واسمائه ولم يزل يقول صدقتم  
 هذا الذي ادي اليكم السلام من ربكم وكلمتموه من موافق علي بن ابي طالب بن محمد بن عبد الله بن عبد المطلب  
 عني رثت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر وقد تضمن الحديث الثالث امور اربعة اولها عدم اجزائه لان اذ لم يبع  
 به غير ان كان هو المودن الثاني عدم اجزائه لانه في قوله صلى الله عليه وسلم ان كان المودن غيري كان عليا في قوله  
 وهو مظهر في الكتب المعتمدة بالبيان للفقهاء وجعل عطفها تفسيره بالاسماع النفس بمحمل وما العمل على فهم معاني  
 اذان في حديث جده الثالث الاضاح بالالف والهاء اي اظهارها والمعاد بها الالف الثانية من لفظ الجلالة  
 وفي السابعة خطا وها وكذا الالف والهاء في الصلوة كذا قال شيخنا في الذكر في قوله تعالى لا اله الا الله  
 الا الهاء انشد ولا اله الا الله انما بيان هذا كونه وكذا فهم من الانضاح بالهاء اظهار حركتها لاظهارها  
 نفسها الرابع الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله والذكر كذا في قوله صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله في قوله  
 وظاهره للوجوب وقد جعل في الحجاب والظاهر ان الذكر في قوله صلى الله عليه وسلم كذا ذكرته كما قيل في الذكر  
 اللساني في مثل الذكر القلبي اي في المفا من رفع الصوت بالاذان من غير ان ينادي بالنفس بذلك وقد روي  
 محمد بن عروان انه سمع الصادق عليه السلام يقول المودن في خفيه مد صوته وشهد له كل شيء سمعه وروي  
 محمد بن راشد قال حدثني هشام بن ابراهيم انه سمع ابي ابي الحسن الرضا عليه السلام سقته وانما كان  
 له فامر ان يرفع صوته في الاذان في منزله قال ففعلت فاذهب اسمعني سقته وكثر في ذلك قال محمد  
 بن راشد وكنت دائم والحله ما انكر عنها في نفسي وجماعه خدي في سمعت ذلك من هشام  
 علمت به فاذهب اسمعني وعن عيا في العلل وانضمن الحديث الرابع من تنبيهه عليه السلام التكبير في  
 اول الاذان يجوز عند الشيخ طاب ثراه على ان قصد عليه السلام اتمام السبل كيفية اللفظ به والترجيع  
 كان معلوما له لا شذوذا فيه فانه مما اخلا في بين اصحابنا منهم اهل الحديث الثاني عشر وغيره من  
 الاحاديث ناطقة به وروي الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام انه قال انما امر الناس بالاذان  
 تكبير للناسي وتبني للخائف وتعرف لجاهل الوقت وليكن المودن داعيا الى العبادات الخالق بالتوحيد  
 محامرا بالامان معلنا بالاسلام وانما يسدي فيه بالتكبير وختم بالتمليل لان الله تعالى اراد ان يكون  
 الابتداء بذكره ولا اله الا الله وانما في التكبير اذان السامع في ان سره عن الاول في سماعه عن الثاني  
 ولان الصلوة ركعتان ركعتان وجعل التكبير في اول الاذان اربعة اركان اول الاذان يسدي في غفلة  
 وجعل بعد التكبير التسمية لان اولها ان الاقرار بالوحداية والثاني الاقرار بالرسالة لرسوله  
 صل الله عليه وآله وان طاعتها ومعرفة اسمها وتبني وجعل شهادتين في جعل في سائر الكتب شهادتين  
 وجعل بعد الدعاء الى الصلوة لان الاذان انما هو مقدمة للصلوة فيجعل وسط الاذان الدعاء بها

على الفلح والى جبر القلوب ختم الكلام باسمه لا يسمي بالتمليل طويلا يقطعا منه موضع الحاجة وحي على الصلوة  
 بفتح الباء مخاء فاعلم واقل وما تضمن الحديث الخامس من ايراد التكبير في الاذان اذ كان مستحيا في بعض  
 الاحباب وعلم ان يراى باقره التكبير اذ يسمع الفضل وسوقه في الاحباب ذلك في الاذان ولا يسمي بها  
 للمفسر عاروا به بن زيد بن معاوية بن ابي جعفر عليه السلام انه قال الاذان بقصره في السفر كالقصر في الاذان  
 واحد واصل والاقامة واحدة وروي في الراوي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في كل ركعة  
 الاقامة طاق طاق في السفر وما تضمن الحديث السادس من الدوام في ذكر اسم الله تعالى في الاذان  
 مكثر وما تضمن الحديث السابع من استحباب الاذان مما اجمع عليه العلماء وروي في الآثار الصدوق  
 انه ترتيب في الزحف والظان استحباب الحكاية انما هو في الاذان المشرع وقال العلامة في النكاح  
 الاقرب انه لا يجب حكاية الاذان الثاني يوم الجمعة واذان عصر عرف وعشاء المزد لو وكل اذان مكث  
 واذان المرأة اما الاذان المقدم قبل الخرج قالوا جواز حكاية وكذا اذان من اذنه على اجزا  
 دون اذان المجنون والكفر انتهى كلامه ويستفاد من هذا الحديث ان استحباب الحكاية نعم الحركات  
 ايضا وقال شيخنا في الذكر في الحكاية طبع الفاظ الاذان لا الحركات ويستدل بما رواه الشيخ في  
 عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال يقول اذا قال من على الصلوة لا حول ولا قوة الا بالله العظيم ثم  
 قال الله ولو كان في الصلوة لم يجعل ينطق به ولو قال يد لها في الصلوة ولا حول ولا قوة الا بالله  
 فلا بأس ولو كان في الاذان قطع وحكي الاذان وغيره من الكلام بطريق ابي فطر الشيخ لا يفي  
 حكاية في الصلوة وان كانت الحكاية فيها جارية انتهى كلامه وللجافي ان استدلاله بالطاب ثراه على  
 قطع استدلاله بالاولوية مما يترأ عدم جريانه في الدعاء لانه افضل من تلاوته والقرآن كما نطق به  
 الاخبار وروي الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجلين اختلفا في الصلوة  
 في ساعة واحدة فلو هذا القرآن فكانت تلاوته اكثر من دعائه ودعاء هذا اكثر فكان دعاء اكثر  
 من تلاوته ثم انصرفا في ساعة واحدة ايما افضل فقال الدعاء فيه افضل اما سمعت قول اسعز وجل وقال  
 ربكم ادعوني استجب لكم ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين هي واسأل العباد  
 هي واسأل افضل المست هي العباد هي واسأل العباد هي واسأل العباد المست هي المست هي واسأل العباد  
 استدعي هي واسأل استدعي ولقابل ان يقول كون نواب الدعاء اكثر من نواب القرآن لان القرآن كونه القرآن  
 اولى بصون عبادته في القطع لانه كلام الله المجيد فهو باصرام الفاظ من مداخلة غيرها لها وقطع  
 بعضه من بعض الحق اليق واحري من الدعاء الذي هو من كلام المدين الا ترى الى الاختصاص  
 من القرآن بانه لا يسمي الا المظهر من مخلوق الدعاء وما تضمن الحديث التاسع من ان الباسم عن اذان  
 العلامة الذي لم يجز ان كان مشا للطفل المميز وغيره الا ان الاصل على حلقه على المميز وغير  
 المميز لا غير مما يجري على لسانه وقد دل الحديث العاشر على جواز تقديم الاذان في الصلوة على  
 طلوع الفجر ويقال اكثر على انما يصح ما وهو مستثنى مما جعلوا عليه من عدم جواز الاذان

بش

و

العلم



قبل دخول الوقت وذهب الى ادريس وابو الصالح الى سواقة الصبح اخبرهما فقدموا حول المقدم وعليه  
 التوسل الى المرقى رجا عندهما بعض سائل فاستند اليه بان فائدة الكلام بدخول الوقت فحلفا وضع  
 المشي وغير موضع فصاروا من ان لا يلا اذن قبل الفجر فامر النبي صلى الله عليه واله بالاجابة مدخول مع الحظر وقد  
 تضمن الحديث فائدة اخرى ولما اذاعه فحق القول بحجها قبل طلوع الفجر والصلوة في قول علي بن القاسم هذا العلم  
 لعل المراد بها صلوة الليل ويكره ان يرد بها صلوة الصبح والمراد بقاسم الياسنا ههنا ولما وقف في قول علي بن  
 ولما السنة فانه ينادي بخير فحق من هذا السبيل التمسك بحدوده المصدري ولما السنة فذلك **عنه**  
 مع طلوع الفجر ويحكي الكسري جعل الضيق للسان وتصب سدا في باطنه وقول علي بن واكره ان يكون بين الاذان  
 والاقامة الا الركعتان بدل كل ركعة الفصل بازيد من ذلك وقد تضمن الحديث الحادي عشر امور اربعة  
 رفع الصوت في الاذان وخفضه في الاقامة والمبادر الى الاذان والاقامة عند دخول الوقت من دون  
 ايهما وتقصير الوقف على ضوء الاقامة ولا سراع فيها وهو المراد بالحذر الجلاء والدال المظلم وليس  
 المراد بترك الوقف راسا والمراد بالجرم في الحديث الثالث ضد الحذر وقد دل الحديث الى ان عمر بن الخطاب  
 الاذان والاقامة متلفان الوحي كسائر الجملات المقررة وبه يظهر بطلان ما اطلق عليه **العامة**  
 من ان ذلك ليس بالوحي ولما ثبت ان عبد الله بن ربيعة في ذلك في الشام فخره على النبي صلى الله عليه واله  
 فامر من يعلم بطلا قال انما يعقل من هذا ما اجبت الشيعة من الصادق عليه السلام انه لعن قوم اعلموا ان  
 النبي صلى الله عليه واله اذا كان عن عبد الله بن ربيعة قال **سئل** عن الرجل يقول في ركعتي من  
 عبد الله بن ربيعة **الفصل الثاني** في بيته من من لا يحكم المتعلق به الاذان ثلاث عشرة من حديثها  
**عن النعمان** ان سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان يؤذن وانت على طهون ولا تقم الا وانت  
 على وضوء **ب** محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يؤذن وهو على غير وضوء فقلت  
 غير طهور فقلت نعم اذا كان التمسك مستقبلا فلا بأس **ج** محمد بن مسلم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام يؤذن  
 الرجل وهو قاعد قال نعم ولا يقيم ولا هو قائم **د** زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال من يسي في الاذان  
 فقدم او اخر عاد على الامر الذي اخر حتى يضيء اخر **هـ** جميل بن دراج قال سالت عن رجل يركع في المسجد  
 على التمسك عن المرافعة الاذان واقامه فقلت لا **و** زرارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام التمسك عليهن  
 اذان واقامه فقلت اذا شهدت التمسك بين فحسبها **ز** عبد الله بن سنان قال سالت ابي عبد الله عليه السلام  
 من المأمورين للصلوة فقال صي ان فعلت وان لم تفعل اخرها ان تكبر وان تشهد لا اله الا الله وان يجهر  
**ح** ان سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال السنة في الاذان يوم عرفه ان يؤذن ويقيم للظهر ثم يقل  
 ثم يقوم فيقيم للمغرب الاذان وكذلك المغرب والعشاء ثم يركع **ط** زرارة عن ابي جعفر عليه السلام انه قال البيت  
 صلوة او صلواتا غير وضوء وكان عليه قضاء صلوة فابدا بالوضوء واذن لها واقم لم تصلها  
 ثم صل ما بعدها باقامة اقامة لكل صلوة للحديث وقد مر في ما قبل الوقت **ي** عبد الله بن ربيعة عن ابي  
 عن ابي عبد الله عليه السلام انه كان اذا صلى وحده في البيت اقام اقامة ولم يؤذن **يا** عبد الله بن سنان

عن ابي عبد الله عليه السلام قال ركعتي الاذان والاقامة واحدة لا خير لهما **ب** محمد بن ربيعة قال سالت ابا عبد  
 الله عليه السلام عن الاقامة فقلت في الحرب فقلت ليس به بأس وما اذن الا بغيره **ج** الحلبي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام  
 الرجل هل يجزئ في الشكر والحمد اقامة ليس بها اذان قال نعم لا بأس به **د** زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال ان  
 اذن ما يجزئ من الاذان ان تقم الليل اذان واقامة وتفتح الممار باذان واقامة ويجزئ في سائر الصلوات  
 اقامة بعين اذان **هـ** ابن ابي عمير عن رجل من الفضل وندم عن ابي جعفر عليه السلام ان رجلا من اهل البيت  
 جمع بين الظهر والعصر باذان واقامة ومع بين المغرب والعشاء باذان واقامة **و** عبد الله بن ربيعة عن  
 قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن رجل شى الاذان والاقامة حتى دخل في الصلوة قال فيلخص في صلوة فانما الاذان  
 سنة **ز** الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا افتتح الصلوة فليكن الاذان وتقيم ثم ذكرت قال ان تركه فافتر  
 واذن وامر وتفتح الصلوة وان كنت قد ركعت قائم على صليتك **ح** محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال  
 في الرجل يسي الاذان والاقامة حتى يدخل في الصلوة قال لا بأس به **ط** زرارة عن ابي جعفر عليه السلام انه قال  
 كان قد قرأ فليكن صليته **ي** معاوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام ان النوب الذي يكون بين الاذان  
 والاقامة فقل بالعرف **ك** من الموقوفات عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل يركع في الاذان  
 هل يجوز ان يكون من غير عارف قال لا يستقيم الاذان ولا يجوز ان يؤذن به رجل لم يعرفه فان علم الاذان فاذا  
 به ولم يكن عارفا لم يجز اذنه ولا اقامته ولا يقضي به رجل من الرجل يؤذن ويقيم لصلي وحده فيصير حل  
 اخر فيقول له فليجاءه هل يجوز ان يصلي بذلك الاذان والاقامة قال لا ولكن يؤذن ويقيم **ل** عن ابي عبد الله  
 عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الرجل اذا عاد الصلوة هل يعيد الاذان والاقامة قال نعم **م** سنان قال  
 قال ابو عبد الله عليه السلام لا تقم الاقامة والمغرب باذان واقامة رخصت سائر الصلوة بالاقامة والاذان افضل  
**ن** عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت ابا عبد الله عليه السلام وسعت يقولان في الرجل حر فاس الاذان حتى ياتخذ  
 في الاقامة فيلخص في الاقامة فليس عليه شي فان شى حر فاس الاقامة بعد الاذان الذي ليس ثم يقول من ذلك الموضع  
 الى الاقامة **د** احمد بن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام اشترط الاذان بالطهارة وعلى اشراط الاقامة بها والاوكل  
 اجماع كان استحباب كون المؤذن متطهرا ايضا فقد روي عن النبي صلى الله عليه واله انه قال صي ونسما ان لا يؤذن  
 احدا لا هو متطهر واما الثاني فهو رضى المرقى واختار العلامة في المتهى والقول بغيره جدي والركن الاصحاح طهوان  
 الاحاديث الدالة على استحباب ومما روي ما ذهب اليه المرقى من ان الله عز وجل ما رواه ابو هريرة  
 المكفوف عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال يا هريرة انما اقامت من الصلوة وما رواه كونس الشيباني عن ابي عبد الله  
 عليه السلام قال قلت له اذن وانا اركب فقلت فاقم وانا اركب قال لا قلت فاقم وانا ماش فقلت  
 نعم ماش في الصلوة قال لا اذنت قائم لم تزل فافكر في الصلوة فقلت له قد سالتك اقم وانا ماش  
 فقلت لا نعم فيجوز ان شى في الصلوة فقال نعم فاذا دخلت في باب المسجد فكبرت وات مع امامك فقلت  
 ثم سئلت ابي عبد الله عليه السلام انه اذا صلى وحده في البيت اقام اقامة ولم يؤذن **يا** عبد الله بن سنان  
 استقبال القبلة بالشهادتين في الاذان وحده لا كسر على الاستحباب وقد دل الحديث الثالث على ان ذلك



استقبل القيام في الاقامة واجهها من الخيل والى ان استمر في الترتيب في الاذان والاقامة على علم من العلم استجاب  
 الاذان للنساء والتأديت على جوارحه من غير ان يسمع بالثبوت في الشراء على الجنب من جميع الكبر والحق في علي  
 في اعتقاد النساء باذان المرأة اما اعتقاد الرجال باذانها فان كان في محارم لها فلا مانع من ان يسمعها التكلم في الجاهات  
 قال في حاشي الذكر ولو ادت للمحارم فكذلك الاذان للنساء في المعتدات واما الاجاب فظاهر المسئلة الاذان  
 برلاء لا مانع منه مع انه نهي ان يرفعن اصواتهن بحيث يسمع الرجل فاذا اذاع الاذان لا يسمع الا صوتها لا يسمع  
 لان المقصود باذان الاذنان وان اذاع الجهر فاحد للنهي من يسمع صوت لا يجنبه الا ان يسمع ما كان من  
 قبيل الاذكار وتلاوة القرآن مستثنى كما استثنى الاستذان من الرجال وتعلقن منهم المحاورات  
 الضرورية قد ولعل السمع يجعل يسمع المرأة صوت الرجل الاذان كما عاها صوتها فانه صوت  
 كل من بالنسبة الى الاذنين ان يسمع كلامه وقد دل الحديث على سقوط الاذان في العصر في اذان العشاء  
 بمنزلة واختلف اصحابنا في ان سقوط الاذان هل هو من قبل الرخصة او انها مكرهة او هي من سبب  
 البيان على الترتيب وفاقا للعلماء في المنهي وهو محتمل وان تضمن الحديث الثالث من سقوط الاذان عن قاضي العلي  
 اذا اذن لا يفتن من يسمع من الاصحاب ذكر الحق والعلامة انه لو اذن لكل من كان افضل واستدعيه  
 في المنهي الحديث للمادى والعزرون ولقول علي بن قاتر فريضه فليقتضها كما فاته قال وقد كان حكمها  
 تقديم الاذان عليها فكذلك اقصاؤها عند كل كلمة اعلمه مقابلة وانت خير من ان يفتني كون الامر بطلت  
 التاسع امرها هو علم الاصل والاول في حال الحديث للمادى والعزرون على المعادة في الوقت جعلا بين الحديث  
 او حال الحديث التاسع على الاذان لغيره في معنى انه اقول ان يكون في السقوط الحديث للمادى والعزرون  
 على بيان المحاورات في حاشي الذكر بما قيل ان لا يسمع الاذان لما روينا ان النبي صلى الله عليه واله يشغل يوم الحشر  
 اربع حتى اذنب من اللبائس اذ اذاع الاذان فقام فصل الظهر ثم من ققام فصل العصر ثم من ققام  
 فصل المغرب ثم من ققام العشاء فانه في بيان العصر لوجهين احدهما ما روينا ان الصلوات كانت نقط  
 اذاع مع الوقوف ثم تقضي حتى نسخ ذلك بقوله تعالى واذا كنت فيهم فاقت لهم الصلوة الثاني جاز ان يكون  
 ذلك لعدم تمكنه من استيفاء افعال الصلوة وممكن فصل كيفه منوعا وهو ما يبدى في قوله عليه المعول الشك في  
 ولا يخفى للبحث في عود الوجه الثاني الى القول بما فلا تغفل ونظير من بعض اصحاب الميل الى عدم شروفته  
 الاذان لغيره في من القواب وهو محتمل ان يكون خرقا للجماع المركب واسد اعلم وقد دل الحديث العاشر بظاهره  
 على عدم وجوب الاذان على الصلوة وحده في شيء من الزواجر في حاشي الذكر وفيه دلالة على عدم تأكل الاذان في  
 حقه اذ الغرض من الاذان هو استيفاء الصلوة لا سيما فان علم عموم شريعة الاذان وبكى الاذان هنا  
 لذكر الله تعالى في قوله ثم قل ان قلت كان تدل على الدوام والامام يلو على السجدة فدل على سقوط اصل السجدة  
 قلت يكره في الدوام التكرار في محذورة اخلاص الامام بالسجدة احيانا اذ الحذور انما هو الجوان المستقام  
 كونه ويمكن ان يقال لعلمه على ما كان يكتفي اذا صل وحده بقاء اذان مؤذن البلد او غيره فاستجاب اذان المنفرد بعد  
 سماعه اذان غيره عالم بثلث هذا وقد اختلف اصحابنا في وجوب الاذان والاقامة فالاكثر على استحبابها مطلقا

في الجنب وفيها الجاه والمفرد وقال في حاشي الذكر ان لا يسمع الاذان والاقامة مطلقا صلي في الاذان في الطلوع والمغرب  
 والصف فان الاقامة من غير سماع الاقامة عليه في تركه واما الاقامة فانما تركها متى سبقت صلي في وقتها  
 الاقامة وقال ابن الجوزي انها جاز على الرجل جماعة وفيه سبغ او حضانة الصبي والمغرب والجمع وتحت الاقامة  
 في بان المكتوبات وعلى النساء الكبيرة والشهادتان فقط ونصب النجاش وابن البراء وان تكرر لي وجوبها في صلي  
 للجمعة لكن قال في طمس في جماعة غير اذان واقامة لم يحل فصيل الجماعة والصلوة ماضية وقال ابو الصالح في شرط  
 في طمس مذهب السيد الرضوي في الجلب الى وجوب الاذان على الرجل والنساء الصبي والمغرب وعلى الرجل خاصة  
 الجماعة ووجوب الاقامة على الرجل في كل رخصة والحديث للمادى والعزرون يد لان على ما ذهب اليه النجاشي فان  
 مفهوم الشرط جبه ومقوله السلام اذا خلوت في بيتك برء اذا صليت منفردا او علم بخبره عليه السلام اجزى  
 باذان المفرد واقامة صريح في الملة ويدل على ما ذهب اليه ايضا ما رواه ابو بصير عن احمد بن محمد بن ابي اسحق  
 بن ابي اذان واحد قال ان صليت جماعة لم تجز الاذان واقامة وان كنت وحدك بنا در امر الخاف ان يقول بغيرك  
 اقامة الا للرجل والمغرب فانه ينبغي ان يؤذن فيها ويقوم من اجل ان لا يقصر فيها كما يقصر في سائر الصلوات وهذه الرواية  
 وان كانت في طريقها القسرين بعد وعلى ابن ابي ترزة وهما ضعيفان لانها تقتضي ان يدعى للدينين الاخيرين والعلامة  
 طالب شرع في المتن اقتصرا فيما استدلل به من جانب النجاشي وانما علم عليها ولم يكن من جانبها واما بل جعل  
 الحديث للمادى والعزرون ليدل على ما ذهب اليه من عدم وجوب الاذان في شري الصلوات مطلقا جماعة وفيه وهو  
 كاتركا وما تضمنه الحديث الثاني عشر من جواز الاقامة في المغرب من دون اذان طمس الشيخ على ما ذكرنا  
 هناك عذر وهو انه على صلو المفرد انه يمكنه وكذلك الحديث الثالث من وما تضمنه الحديث الرابع عشر من ان اقام  
 يجزى من الاذان افتتاح الليل والهار باذان واقامة واجزى الاقامة في بقية الصلوات يدل على ما ذهب  
 اليه المرتضى وابن ابي عقيل وابن الجوزي من وجوبها في الصبح والمغرب وفي وجوب الاقامة في الزاوية وكذلك  
 ما تضمنه الثاني والعزرون من المنع من صلوة الصبح والمغرب بدونها والرضوي في الاقامة فيهما  
 سواهما ويعيد ذلك روايات اخرى وان كانت غير قوية السند كما رواه ابن سنان عن ابي عبد الله  
 عليه السلام قال يجزى في الصلوة اقامة واحدة الا العشاء والمغرب وكما رواه صاحب بن سبابة قال في الوعد  
 عليه السلام لا تدع الاذان في الصلوات كلها فان تركته فلا تتركه في المغرب والفرقة ليس فيها نقص وكرواية  
 بصير الشافعي وغيرها والاحتياط في الدين يقتضي المواظبة عليها وتما في الصبح والمغرب وعدم الاخلال بشي  
 منها في ش من الصلوات اذا صليت جماعة فان اشترط الجماعة فيها قريب والله اعلم ولقد ثبت في مسند  
 علي بن ابي طالب هو المشهور من ان من جمع الصلوتين فانه يكفيه اذان واحد لا ولها قال في حاشي الذكر في موضع  
 والمسافر بين الصلوتين فالشهور ان الاذان يعطى الثانية قال ابن ابي عقيل والشافعي والجمهور سواهم  
 بينهما وقت الاذان والثانية لان الاذان اعلم بدخول الوقت وقد حصل الاذان ويمكن الاذان للاول  
 ان جمع بينهما في وقت الاذان وان جمع بينهما في وقت الثانية كان الاذان للثانية ثم اقام وصل الاولي لمكان  
 الترتيب ثم اقام للثانية ثم قال في رساله وعلى هذا يكون الجمع بين طريقتيه وعشرا في الذكر لغة مندرجا في

لوا











ذراعك فتر الشح ذراعك ولا تقص على ركبتك وفنديك ولكن تخضع برؤسك ولا تدف  
 كفرك ركبتك ولا تدنهما من وجهك بين ذلك خيال منكبيك ولا تجعل بين يدي ركبتك ولكن فيهما  
 عن ذلك شأنا واسطهما على الارض بسطا وقصهما اليك قصا وان كان تحتها ثوب فلا تضره وان  
 افقت بهما الى الارض فهو افضل ولا تفرج بين اصابعك في سجودك ولكن اضمهم جميعا قال اذا فعدت  
 في تشهدك فالصق ركبتك بالارض وقرح بينهما شيئا ولكن ظاهر قد مكر السري على الارض وظاهر  
 قد مكر البني على باطن قد مكر السري واليتال على الارض وطرف بها مكر البني على الارض وثابا كوالفتود  
 على قد مكر فتادى ذلك ولا تكون قلعة على الارض فيكون لما فعدت تحضك على بعض فلا للتصير  
 مشهد والدعاء **باب** مجاهد بن عيسى قال قال ابو عبد الله عليه السلام يوما يا مجاهد تحسن ان تصلي  
 قال فقلت ليس يدري انا حفظ كتاب حزين في الصلوة الا قال لا عليك يا مجاهد فقم ففعلت قال ففقت بين يدي  
 متوجها الى القبلة فاستنحت الصلوة فركعت وحديث فقال يا مجاهد لا تحسن ان تطيع ما ايقض الرجل منك  
 باي عليه ستون او سبعون سنة فلا يقيم صلوة واحدة بعد دهرها ثم قال يا مجاهد فاصبني في نفسي الذل  
 فقلت جعلت فداك فعلمني الصلوة فقام ابو عبد الله عليه السلام مستقبل القبلة منتصباً فارسل يديه  
 جميعاً الى الخدين قد خضع اصابعه وقرب بين قد ميه حتى كان بينهما قدر شنت اصابع منفرجات  
 واستقبل باصابع رجليه جميعاً القبلة لم يرفلن القبلة وقال بخشوع الله اكبر ثم قرأ الحمد بترسل وتل  
 هو الله احد هيبه قد رما يتفكر وهو قائم ثم رفع يديه حيا وجهه وقال الله اكبر وهو قائم ثم  
 ركع وملا كفبه من ركبتيه منفرجات ورد ركبتيه الى خلفه ثم سوي ظهره حتى لو صب عليه قطر من  
 ماء او دهن لم يزل لا يتواء ظهره ومد عنقه وغض عينيه ثم سجد ثلاثاً بترسل فقال سبحان  
 رب العظيم وتجد ثم استوي قائماً فلما استكن من القيام قال سمع اسد من جده ثم كبر وهو قائم ورفع  
 يديه حيا وجهه ثم سجد وبسط كفبه مضمومي الاصابع بين يدي ركبتيه حيا وجهه فقال سبحان  
 رب العظيم ثلاثاً بترسل وتل وهو قائم ثم رفع يديه حيا وجهه وسجد على ثمانية اعظم الكفين  
 والركبتين وانامل ابهامي الرجلين واليدين والالف وقول سبحان من لا يرضى بسجود عليهما وهي التي ذكرها  
 الله عز وجل في كتابه وقال وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا وفي الجبهة والحنان والركبتين  
 والابهامان ووضع الالف على الارض سنة ثم رفع راسه من السجود فلما استوي حالساً  
 قال الله اكبر ثم قعد على خنقه الا يرفق قد وضع قدمه الايمن على بطن قدمه الايسر وقال استغفر  
 الله ربّي واغفر اليه ثم كبر وهو جالس وسجد السجدة الثانية وقال كما قال في الاولى لم يضع يدي  
 بدني على شيء منه في ركوع ولا سجود وكان مجتهداً لم يضع ذراعيه على الارض فصل ركعتي على هذا  
 ويدها مضمومتا الاصابع وهو جالس في التشهد فلما فرغ من التشهد سلم فقال يا مجاهد هذا  
 صلح زراره عن ابي جعفر عليه السلام انه قال اذا قلت الى الصلوة فقل يا الله يا الله يا الله  
 فانما يجب لك ما قبلت عليه ولا تقب فيها يدك ولا براسك ولا حيك ولا تخدع نفسك

ولا تشأب ولا تمخط ولا تفرق فانما يفعل ذلك المحوس ولا تلم ولا تقص على قدميك ولا تفرش ذراعيك  
 في التفرغ اصابعك فان ذلك كله نقصان في الصلوة ولا تقص على القدمين ولا تقص على اليدين ولا تقص على  
 فانها من حلول اللقائ فان الله تعالى للمؤمنين ان يقربوا الى الصلوة وهم سكارى يعني سكر النوم وقال المناقب  
 واذا قاموا الى الصلوة قاموا كسالى يلهون الناس ولا يذكر الله الا قليلا **باب** عيسى بن القاسم قال قال ابو عبد الله  
 عليه السلام واسم الله الذي على الرجل خمسون سنة ما قبل الله منه صلي واحدة فاي شيء اشد من هذا  
 واسم الله لتعرفون من جيرانكم واصحابكم من لو كان يصلي لبعضكم ما قبل الله منه لا مستغفرا فبهان الله لا يهل  
 الا الحسن فكيف يقبل ما استحق به **باب** الحسن زرارة قال اذا قلت المرأة في الصلوة هتعت بين  
 قدميهما ولا تفرج بينهما وتقم يديهما الى صدرهما لمكان تدبرهما فاذا ركعت وضعت يديهما فوق  
 ركبتيهما على خديهما لئلا يتقاطعا كثيرا فيرتفع عجزهما فاذا اجلست فعلى اليدين كما يقعد الرجل  
 فاذا سقطت للمسجود بدات بالعود بالركبتين قبل اليدين ثم تسجد لا طية بالارض فاذا  
 كانت في جلوسها ضمت خديها ورفعت ركبتيهما من الارض فاذا انقضت انك انك لا ترفع يديها  
 او لا **باب** ما تقدمه الحديث الاول من ان اقل مقدار الفضل بين القدمين حال القيام اصبع لعل  
 المراد به طول الاصبع لا عرضه وقد يؤيد بما ياتي في الحديث الا اني من قول مجاهد وقرب ما بين قدميه  
 حتى كان بينهما قدر ثلث اصابع منفرجات اذ طول الاصبع قريب من ذلك المقدار وطول اصبع  
 تايد فيه اصله ونصب اصبع على البدن من قوله فضله واقل بالرفع خير من يد اخذ واني هو  
 اقل ذلك واكثر مرفوع بفعليه الطرف كافي قوله تعالى وعلى انصارك غشاوة او مبتدأ والظرف  
 خبره والمراد بالمثل لال المنكبين ان لا يرفعهما والمنكب تنح عظم الخضد والكف والمراد بالمف  
 بين القدمين في الركوع ان لا يكون احدهما اقرب الى القبلة من الاخر وبلغ باللام المستددة والعين للمهلة  
 من البلع اي اجعل اطراف اصابعك كلها على الركبتين في قوله عليه السلام وبلغ باطراف اصابعك  
 عن الركبة وهذا كما ينبغي في عشت الركوع من قوله عليه السلام وتلم باطراف اصابعك وتجعل عن الركبة كالقمة للطرف  
 الاصابع ورعايق وبلغ بالعين المحمودة وهو تعجيب وقوله عليه السلام فان وصلت اطراف اصابعك الى اخر صرعى في عدم وجوب  
 الاخي الى ان تصل الى الحنك الركبتين وفي كلام شيخنا الشهيد الثاني طاب ثراه ان الظاهر الاكف والبلغ الاصابع  
 واستند الى هذا الخبر ومعلوم ان المراد باطراف الاصابع الانامل والمحملة على اطرافها المتصلة برأس الكف فبعد  
 حدا والصبر في قوله عليه السلام وتفرج بينهما يعود الى الركبتين والمراد باقاة الصلابة من عدم تقويمه ووضع  
 اليدين معا على الارض ووضعها على دفعة واحدة وبالحجة بالرفق بين العباد من اليدين بحيث يصران كالحجر  
 وعدم الصلابة الكفين بالركبتين مساعداً طرفيها المتصلين بالركبتين من جهة والظرف اعني بين ذلك متعلق بخذوف  
 والتقدير جعلها بين يدي من الركبتين والوجود في لعل عليه السلام ولا تجعل بين يدي ركبتك لئلا تجعلها اليدين  
 قبل الركبتين بل اخرهما عن ذلك قليلا ولا ينافي هذا ما في حديث حماد من انه عليه السلام لم يسطر كف يديه في تشهد  
 لان المراد يكون الشيء بين اليدين كونه بين جبهتي اليدين والشمارة وبوامع الموهمة الحنفية والآخر البسرة الى احد النسي







عند جماعة من الاصوليين وضاح في المعنى لا يندرج في الالهي والتشبيه المحيوس فعملهم يدل دليل على تركه  
 حرام وابن الدليل الدال على شريفة هذا الفعل والامتنان بالصلى مقيد بدم التكفير الثاني في الخبرين  
 المعبري الاسناد الذين على انهما عظم الاصحاب ثم فلا وجه لما صار اليه الاكثر وان لم يكن اجماعا انتهى  
 كلامه زيد اكرهه والشي في قوله عليه السلام ولا نعلم بالشهد يدحجول على القبول من اللثام شيان الزاه  
 والافضل اكرهه وقدم الكلام فيه في الفصل الرابع من بياض اللباس وفيه عليه السلام الاقواء شامل  
 لما بين السجدين وحال التشهد وغيره وهو محمول على اكرهه على الاكثر وقال المدوق وابن اديس  
 لا بأس بالاقواء بين السجدين ولا يجرى في التشهدين وذهب الشيخ في حقه والمرقي لعدم كراهية مطلقا  
 والمحل على المشهور بصورة الاقواء ان يعتقد بصدور قدميه على الارض ويجلس على عقبيه وهذا هو  
 التفسير المشهور بين الفقهاء ونقل المحقق في المعز والعلامة في المتن عن بعض اهل اللغة ان الاقواء هو ان  
 يجلس على يتيه ناصبا فذيه مثل افعى الكلب وربما يوثق هذا التقدير بنقل الشيخ عن الحلبي  
 ومحمد بن سلم ومعه من يجرانهم قالوا لا يقع في الصلوة بين السجدين كما فعل الكلب ووجه التأييد  
 ظاهر من التشبيه باقواء الكلب فانه بالمعنى الثاني لا الاول وما تقدم الحديث الخامس من قوله عليه السلام  
 فاذا ركعت وضعت يديها فوق ركبتيها على ثيابها كذا كثيرا يعطى انه انخفض للماء في الركوع  
 اقل من اخفا الرجل وقال شيخنا في الذكرى يمكن ان يكون الانخفاض مساويا ولكن لا تقع اليدين على  
 الركبتين حذرنا من ان تقاطعا كثيرا بوضعهما على الركبتين وتكون بحاله يمكنها وضع اليدين فوق الركبتين  
 احترازا عن عدم التقاطعا كثيرا اللهم الا ان نقل ان امره عليه السلام بوضع يديها فوق ركبتيها انما  
 هو للتبنيه على ان لا يستحب لها زيادة الانخفاض على القدم الموطوف كما سبق ذلك للرجل والجلوس في  
 قوله عليه السلام فاذا جلست فعلى يتيها كما يفعل الرجل الظاهر ان المراد بالجلوس قبل السجود بين السجدين  
 كما قاله والذي قدس سره في بعض تعليقاته فيكون التقيد مستحيا لما في حديثي الحديث وما يترادى  
 من ان جلوسها في حديثي الظاهر ان جلوسها في التشهد مالم يثبت بل هذا الحديث صحيح في ان جلوسها قبل  
 السجود محل الجلوسها في التشهد لقوله عليه السلام بدأت بالوقوف بالركبتين قبل اليدين وليس في جلوسها  
 في التشهد قعود بالركبتين هذا وقد وجد في بعض نسخ التهذيب بدأت بالوقوف بالركبتين بالاول  
 وح لا يصح بالخالف بين الجلوس بين الجلوس على ما نقل شيخنا في الذكرى والعلامة في المتن حاشا  
 هذا الواق واعلم ان هذا الحديث في التهذيب على ما نقلته وفي الكافي كثير من نسخ الكافي هكذا فاذا  
 جلست فعلى يتيها ليس كما يقع الرجل وهذه النسخة التي اشرها شيخنا طاب ثراه في الذكرى  
 وقال حذف لفظة ليس في التهذيب سهو من الناسخين ثم قال وكذا هذا السهو في التصانيف كالنبايه  
 للشيخ وغيرها وهو مع كونه لا يطابق المنقول في الكافي لا يطابق المعنى اذ جلوس المرء ليس جلوس  
 الرجل لانها ان جلوسها تقوم فذيهما وترفع ركبتيها من الارض بخلاف الرجل فانه يتورك انما كلامه  
 طاب ثراه ولا يخفى ما فيه بعد ما قدمناه وقوله عليه السلام ثم تسجد لاطية بالارض اي لا تصعد بها واما

المكثريه والاطل كالمعصومين على الاول لما ذكره في بعض النسخ وقوله عليه السلام لا ترفع يديها  
 كالبيان المعنى الثاني والاعتماد على المقصود الثاني في القيام وادابها وانتقال المضطر عنه الى القعود وعنه  
 الى الاضطرار احدي عشر حديثا **الاول من الصحاح** مما في وصف صلى الله عليه وآله في قيامه قائم مستقيلا  
 القبل مستقبلا فارسل يديه يجمعها على خدييه قد ضم اصابعه وقرب بين قدميه حتى كان بينهما قد مرلتها  
 متوجات واستقبلت اصابع رجليه جميعا القبل لم يجر في معنى القبل الحديث **ثاني** قوله عن ابي جعفر عليه السلام  
 قال اذا قمت في الصلوة فلا تلتصق قدميك بالارض ودع بينهما فاصلا اصعبا اقل ذلك ان لا يشرركم  
 واسدل منكبرك وارسل يديك ولا تشبك اصابعك وليكن يداك على خدييك قال الركنك وليكن يديك على  
 موضع سجودك الحديث وقد مر مع سابقه في الفصل السابق **ثالث** ان ابن ومعه بن وهب قال قال ابو عبد الله عليه السلام  
 اذا قمت في الصلوة فقل اللهم اني اقدم اليك بصلواتك واني بديك حاجتي وانوجه اليك كما جعلني  
 بروحها عندك في الدنيا والاخر ومن المؤمنين اجعل صلوتي مقبولة وذنبى مغفورا ودعاري مستجابا  
 انك انت الغفور الرحيم **رابع** ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تشرك بجزوات نصلي ولا تستند الى جدار  
 الا ان تكون مريضا **خامس** علي بن حعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل هل يجوز ان يستند الى  
 حائط المسجد وهو يصلي او يضع يديه على الحائط وهو قائم من غير مرض ولا علة فقال لا بأس من الرجل يكون  
 في صلاة من نصبة الركعتين الاولتين هل يصح له ان يتناول جانب المسجد فينفض يتيه بصلية القيام  
 من غير ضعف ولا علة فقال لا بأس **سادس** محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل والامر  
 يذهب بصره فيسأله اهل بيته فيقولون ندا ويكثرون او اربعين ليلة مستلقا كذا كذا يجيب وخص في ذلك فقال  
 في اضطرار يراى ولا عار **سابع** محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له الرجل يضع يديه في الصلوة اليمنى  
 على المبرك قال ذاك التكفير ولا تفعل **ثامن** ابو حمزة عن ابي جعفر عليه السلام في قوله من وجعل الذنوب  
 يذكر من اسه قياما وقعودا قال الصحيح يصلي قياما وقعودا المرفوع يصلي جالساً وعلى جنوم الذين  
 يكون اصعب من المرفوع الذي يصلي جالساً **تاسع** محمد بن ابراهيم دراج قال سالت ابا عبد الله عليه السلام  
 حد المرفوع الذي يصلي صاحبه فلهذا قال ان الرجل لم يجوعك ويخرج ولكنه علم نفسه ولكن اذا قوي  
 فليقم **من الوثائق** عبد الله بن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يصلي متكيا على حائط  
 او حائط فقال لا بأس بالتوكي على عصاره ولا تكاد على الحائط **عاشر** سماعة قال سالت عن الرجل يكون  
 في جنبه الماء فينزعه الماء فيستلقي على ظهره الايام الكثيرة اربعين يوما اقل او اكثر فيمتنع من الصلوة الا انام  
 وهو على حال فقال لا بأس بذلك وليس مني ما حرم الله الا وقد احل لنا اضطرار **الحديث** اطلق عليه  
 الاسلام على وجوب القيام في الصلوة وان ذكر فيهما قال المحقق في المعز والعلامة في المتن ومعلوم  
 ان الركن ليس مجموع القيام الواقع في الصلوة ولا كل جزء منه ليعلم صلاة ناسي القراء وقد جعل شيخنا  
 الشهيد رحمه الله في قواعد على انحاء القيام في النية شرطاً كالنية والقيام في التكبير تابع لنية الركن  
 والقيام في القراءة واجب غير ركن وكذا القيام من الركوع اذ لو تركه سهواً وجب له تبطل صلوة والقيام

بعض في ايديكم



في القوت مستحب كالقوت مستحب كالقوت المستحب بالركوع ركن فلو ركع حال السابطة ولو كان ركوعا  
ولم يركع بالقيام المنقل بالركوع هو ركوعه الذي يركع منه ويزاد في ركوعه وان كانت لا تتحقق الا بزيادة الركوع  
او نقصانه لان ذلك غير قاطع في ركعتين جواز تعدل لطلوع الصلوة بامر من فضلاء فان عدل الشرح معوقات فان  
قلت اذا انقل قيام القوت بالركوع لم انصافا لطلوع الصلوة بالوجوب والاحتجاب معا فقلت محض الجوز  
الذي يركع في الوجوب وانما مضى لا يستحب غير جليل على ان يجوز انصاف الفعل الواحد بالوجوب والاحتجاب  
من جهتين مختلفتين كما في الجمع بين الصلوة بين على الياخ سنا والنقص منها وكذا لو كبر للمأموم المسوق للمأموم  
وقصد بها تكبير الركوع اذ قل نقل الشيخ في وقت الصلاة على صحتها ورواه معوية بن سفيان عن القوت  
عليه السلام وما تضمنه الحديث الاول والثاني من اداب القيام تقدم الكلام فيها في المقصد السابق  
وقوله عليه السلام في الحديث الثالث اذ قلت الى القائل يراى به التلبس بالقيام لها بالفعل وجعل على الادة  
القيام على وتيرة قوله تعالى اذ قم الى الصلوة فاعسلوا وجوهكم خلاف الطاهر وما تضمنه الحديث الرابع من المنع  
الاحتداد في الصلوة يراى به الاستناد الذي معه اعتماد بحيث لو زال السند وهو غافل سقطوا كركع المعجزة والميم  
للمفتوحين ما وراى كركع من شجر ونحوه وانما ما في الحديث الخامس والعاشر من جواز الاحتداد الى حائط المسجد  
والتوكيد على عصاة المراد به استناد ليس معه اعتماد وجعل ابو الصلاح رحمه الله هذين الخبرين على ظاهرهما  
فعدم اعتماد المصلي على ما جاوره من الابنية من المكروهات وقد ذكر الحديث السادس والحادي عشر على جواز  
العمل بقول الاطباء في ترك القيام في السهولة والاطلاق لا طبا بشمل النسبة والعدو والكفر والمسلمين بل  
صرح جماعة من علماءنا بحجنا العمل بقول الطبيب الواحد وان كان كافرا او كافرا حلالا للدم في الاطباء على  
الحنفية كما ذكر علماء المعاني في نحو زيد بن كبر الخليل والظاهر ان جواز التحويل على كلام الاطباء في ذكره واسلم  
ما اختلف فيه بين علماءنا وكلامهم يعطى شخص اية التثبت عند خبر الفاسق بما اذا لم يقدحوا الظن والسا  
ماروي من ان ابن عباس رضي الله عنه لما كثر جرحه اناء رجل فقال له ان صبرت على سبعة ايام لا تقبل الاية  
مستلقيا دوايت عنيك ورجوت ان ترفادسل الى بعض الصحابة كما مسلم وغيرها يستقيم في ذلك  
فقالوا القوت في هذه الايام ما الذي تضع في الصلوة اترك المعالجة فهذا خبر عامي لا تقبل عليه  
مع انه يحتمل عدم حصول الظن بخبر ذلك الرجل وان تركه رضي الله عنه المعالجة كل من باب الاحتياط لا لعدم  
جوازها وقد فر الباني في الآية بالخارج على الامام والعادي بقاطع الطريق وهو مروي عن الصادق  
عليه السلام ورعا بلوغ من تدمر عليه العلم في هذه الآية عقيب الرخصة في الصلوة مستلقيا ان الباني  
والعادي غير مخصص في ذلك فيجوز عليهم الاستلقاء في الصلوة للمداواة وتجزم القيام وان اوجب  
استمرار المرض كما جزم عليهم تناول الميتة عند الاضطرار وتجزم لهم الكف عما وان ادي ذلك الى الله  
والنقص في الآن نرضى احد من اصحابنا لذلك ولو قيل مسلم بن في كثير بعد ان لم يكن انعقد الاجماع  
على خلافه وما تضمنه الحديث السابع من النهي عن التكفير تقدم الكلام فيه في الحديث الثالث من الفصل  
السابق وما تضمنه الحديث الثامن من انتقال المريض الى القعود ومنه الى الاضطرار مما لا كلام فيه انما

الكلام في ان من فرض الاضطرار على المريض عليه تقدم الجانب الايمن على الايسر لم هو محيرة الاضطرار على اي جانب  
الجانبين مثلا فاعلم اطلاق هذا الحديث هو الثاني واليه ذهب العلامة طاب ثراه في التباين والتذكر لكم جعل  
الاضطرار على الجانب الايمن افضل من شئنا الشهيد واشاعرة على الاول ويبدل عليه ما رواه عن ابن القاري عن علي بن  
المريض اذ لم يقدر ان يصلي قاعدا بوجهه كاي وجه الرجل في سجدة وبنام على جانبه الايمن ثم بقي بالصلوة  
فان لم يقدر على جانبه الايمن فكيف ما قدر فانه جاز وبما رواه ابن بابويه عن مسلم بن النعمان عن النبي صلى الله  
عليه واله انه قال قال المريض يصلي قائما وان لم يستطع صلا جالسا فان لم يستطع صلا على جانبه الايمن فان لم يستطع صلا  
على جانبه الايسر فان لم يستطع استلقى واوى لجنبه وجعل يديه تحت راسه وجعل يديه تحت راسه وجعل يديه تحت راسه  
وقوله عليه السلام في الحديث التاسع ان الرجل لو ركع ولو ركع ولو ركع ولو ركع ولو ركع ولو ركع ولو ركع ولو ركع ولو ركع  
وصاحب المرض اعلم بان هل يقوى على القيام لم لا ولو عجز عن القيام لم لا ولو عجز عن القيام لم لا ولو عجز عن القيام لم لا  
قوي فليقم يقضي باطلا ولو وجوب الانتقال الى القيام كلما قدر عليه والبيان بما يشر منه وان كان قتيلا ولو  
تمكن من القيام للركوع فقط وجب عليه ان يصلي بل هو اقل احل القيام بالوجوب اذ به يحصل ما هو الركن  
منه وهو القيام المنقل بالركوع قال شيخنا في الذكرى وهل يجب الطائفة في هذا القيام قبل الهوي قال  
الفاضل لا يجب بناء على ان القيام الغائب الطائفة فيه لاجل القراءة وقد سقطت وجعل الوجوب اما او لا  
فلم ضرورة كون الركعتين المتعادتين في السجدة والموطئ بينهما كذا في ملاحظات ليحقق الفصل بينهما  
واما ثانيا فلان ركوع القيام يجب ان يكون من الطائفة وهذا ركوع قائم وامانا ثانيا فلان معه يقين  
الجوزع من العهد هذا كلامه وناقته شيخنا الحق الشيخ عليه السلام قدر من الوجه الاول بان الكلام ليس  
في ذلك السكون الضروري فانه خارج عن محل النزاع انما الكلام في الطائفة العرفية وعلى امر راى عن ذلك  
السكون وهو كلام جيد وقول الشايل في الحديث الحادي عشر فيمتنع من الصلوة اي من القيام فيصير او  
ما صلوة الاضطرار يجعل اللام للعهد الخارجي وجعل قوله وهو على حال حاله اي تمتنع من الصلوة حال كونه  
على حال واحد من الاستلقاء لتلك الحالة وقوله عليه السلام وليس بي مما روى انه لا يتفاد منه  
جواز تناول الخمر لغير التداء في عند الاضطرار كما ساعه الله وشدة العطش ومنع الشيخ في  
المسوط من ذكر ضعف واما التداء ويذكر من الامراض في عاقل جوارحه من هذا الحديث وليس  
شي فان صحبه الحلبي عن الصادق عليه السلام في النهي عنه وهي مخصصة بعوم هذا الحديث على انما  
لو ابقيناها على عمومها لما تم الاستدلال به على ذلك ايضا لما رواه عن ابن ابي عمير عن ابيه عن الحسن بن القاق  
عليه السلام ان الله عز وجل لم يجعل في شي مما روى دوا ولا شفا فان هذه الرواية تعطي عدم تحقق  
لاضطرار الى التداء في شي من الحريات الا ما خرج بدليل خاص والكلام في هذا المقام بحال كونه  
ليس هذا محل استحقاق عليه ان شاء الله تعالى في مباحث الاطباء ولا نزيد من هذا الكتاب التباين جوا  
من الله سبحانه ان يوفقنا لامتمامه بمنه وكرمه **الفصل الثاني** في تكبير الاضطرار وسائر تكبيرات الصلوة  
سبعة عشر حديثا **الاول من الصلوة** زرارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن الرجل ينسي تكبيرة











اذا ما الخاتمة به حاجته او خوف شيئا **ط** معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال من غلط في شيء من  
 فليقل قل عواصدا لم يركب **ج** علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن نفيض السور قال ان  
 ولا بأس به في النافله **ط** علي بن رباب عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول فافتح الكتاب  
 تجوز وحدها في النفيضة **ج** الخليلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان فافتح الكتاب تجوز وحدها  
 وتجزي في النفيضة **ج** اسمعيل بن الفضل قال روى عن ابي عبد الله عليه السلام فافتح الكتاب وقرأ  
 سورة المائدة فلما التفت اليها قال لما اردت ان اعلمكم **ط** محمد بن زيد قال قلت لابي عبد الله  
 عليه السلام اني اريد ان اركب في الركعة قال لا بأس اذا كانت اكثر من ثلث آيات **ج**  
 سعد بن سعد عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال سألته عن رجل قرأ في ركعة الحمد ونصف سورة  
 هل يجوز به في الثانية ان لا يقرأ الحمد ويقرأ ما بقي من السورة قال لا يقرأ الحمد ويقرأ ما بقي من السورة **ج**  
 زرارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام رجل قرأ سورة في ركعة فغلط ابدع المكان الذي غلط  
 فيه ونفيض في قراءة او يدع تلك السورة ويقول منها الى غيرها فيقال كل ذلك لا بأس به وان قرأ آية  
 واحدة فقرأ ان يركب بها ركعة **ط** معوية بن وهب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اقول امين اذا قال  
 الامام غير المصنوع ولا الظالم قال هم اليهود والنصارى **ج** اسمعيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
 سألت عن قول الناس في الصلوة اجمع فافتح الكتاب امين قال اصنعها واخفض الصوت بها  
**ط** جميل عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كنت خلف امام فقرأ الحمد ففرغ من قراءتها فقلت الحمد لله  
 رب العالمين ولا تقول امين **ج** اقول ما تضمنه الحديث الاول لا يصلي الا بقراءة الفاتحة **ج** مما اطلق  
 عليه صلواتي في الصلوة المفروضة واما المسنونة فالاصح ان يقرأ بها امين والاعلامه طائفة في التزك  
 على عدم وجوبها فيها بحسب الاصل قال شيخنا في الذكر ان اراد الله الوضوء بالمعنى المصطلح  
 عليه فهو حق لان الاصل اذا لم يكن واجبا لا تجب اجزائه وان اراد بالوجوب المطلق ليدخل فيه  
 الوجوب بمعنى الشريطة فقد انفردنا من دون الحمد امين بكلمته ولا بأس به وما تضمنه الحديث  
 الثاني من ان الركوع والسجود فرض والقرآن سنة يرد بالفرض فيه ما ثبت وجوبه بالكتاب وبالله  
 ما ثبت وجوبه بالسنة وقد مر مرارا وقد دل الحديث الثالث على ان السجود من الفاتحة وقد  
 اطلق اصحابنا على انها جزء منها ومن كل سورة سورة براءة ويجوز ان الصلوة بتركها من الفاتحة  
 واما العامة فاقولهم فيها اختلاف واداهم تشعبه وقد اوردت ما فصل في كتاب عروة الوثقى  
 ولنا في هذا المقام بحث اوردناه في الكتاب المذكور ايضا وهو انه لا خلاف بين فقهاءنا  
 رضي الله عنهم في ان كل ما تواتر من القرآن يجوز القراءة به في الصلوة ولم يفرقوا بين تخالف الصلوات  
 او في اثبات نفيض الحروف والكلمات كملك وما لك وقوله تعالى تجري من تحتها الانهار رايان  
 لفظه من وترها فالممكن مجيء الصلوة بين الترك والاثبات اذ كل منهما متواتر وهذا يقتضي الحكم  
 بجزم صلوة من ترك البسملة لانه قد قرئ بالتواتر من قراءه مرة وابي عمر وابن عباس وورثوا

حديث لا بأس به في ركعة واحدة  
 يدل على ان السجود واجب في كل ركعة  
 روى في المتن  
 (من انهم) قد قرأوا  
 في كل ركعة  
 الامام

عن ثامع وقد حكوا بطلان صلواته فقد تناقض المكان فاما ان يصار الى المذهب في ترك الركعة وهو كائنا  
 او يقال لعدم كونه تلك القضية وان عقدوها كمنه ويجوز حكم هذا بتدبيره على ان لا يستفاد لها فائدة  
 فقالوا كل ما تواتر من القرآن يجوز القراءة به في الصلوة لا ترك البسملة قبل السورة والكلام في هذا المقام مجال واسع واسد علمنا  
 لا هو وملا عليه الحديث الخامس والسادس من كفاية تلاوة البسملة في الفاتحة **ط** نزل وسماع السورة في الحال  
 فيه على القول بعدم وجوب قراءة السورة فانه اذا جاز تركها جاز تبويضها وبما جعلها على النقيض كما جعل  
 الحديث السابع المتضمن جواز تركها في الفاتحة ومقتضى الحديث الثامن من جواز الاقتصار على الفاتحة اذا لم يكن  
 به حاجتها وخوف شيئا يدل بمقتضى ما اطلق عليه من التنازع من وجوب السورة كما هو مقتضى  
 الشيخ وابن ابي عمير وابن ادریس والمرقضي اسكنهم وكذا ما تضمنه الحديث التاسع من الامر بقراءة سورة التوبة  
 والحديث العاشر من اشتراط التبعيض في النفيض على الناس ولكن كذا حدثت عن ربيعة لا تساندك رواية  
 عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال يجوز للرجل ان يقرأ فاتحة الكتاب وحدها ويجزى للمصلي  
 في قضاء صلوة التطوع بالليل والنهار ورواية منصور بن حازم قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا بأس  
 باقرا من سورة ولا ما كان ورواية يحيى بن ابراهيم الخليلي انه قال لا بأس بالرجل ان يقرأ فاتحة الكتاب وحدها  
 ابتداء بسم الله الرحمن الرحيم في صلوة فاما ما رواه عن الكتاب من السورة تركها فقلت العياشي ليس بذلك  
 بأس فكذب بخطه بعد ما مر من علي بن ابي الجاشي وربما استدلال بقوله تعالى فاقروا ما تيسر من  
 القرآن خروجا ما عد الحمد والسورة بالاجل فبقينا وذهب الشيخ وجماعة في النهاية والحدود وسدور  
 والمحقق في المعبر الى استحباب السورة ومال اليه العلامة في المنتهى وبذل عليه الحديث للحديث  
 والثاني عشر والثالث عشر والاربعون والخامس عشر والحديث التاسع من الفصل الثاني واحاديث اخرى  
 غير نافية لا سند لها واه ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام ان رجلين من السورة ايميل الرجلان في ركعتين  
 النفيضة فقال نعم اذا كانت ست آيات قرأ النصف منها في الركعة الاولى والنصف الاخر في الركعة  
 الثانية وما رواه ابيان بن عثمان عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل هل تقسم السورة في  
 الركعتين فقال نعم اقسمها كيف شئت ووجه الدلالة فان جاز التبعيض بقراءة الاستحباب وادلة  
 الوجوب وان لم يثبت بالشهر الا انها لا تخفى من ضعف الدلالة او يجب السند  
 الاول فلان تجزئ الاقتصار على الفاتحة لا يقال مطلقا لاجل الحاجة الشاملة للمفروضة وغيرها لا يجامع الوجوب  
 وثبوت الباس عن من التزم واما الثاني فلذلك لانه على وجوب قراءة سورة التوحيد للفظ ولا  
 قابل به فلا مندور عن من لم يقرأ في الاستحباب واما الثالث فلان الكل هو في حقهم كنبوت  
 الباس واما الرابع فلضعف دلالة المفهوم واما الخامس فلان النبي عن قراءة ما نقص من سورة  
 وما زاد عليها والنبي عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام في الفصل الثاني ان ساء الله تعالى  
 فكذا ما نقص نقصا عن استعمال النبي في حقيقته ومجازه معا واما السادس فلكونه مكانه والمكان  
 هو جزي من حاله وكيف يعارض الاصادف الصحيح واما الاستدلال بالآية الكريمة فانما



يتم لو ثبت ما فيها موصول لتفيد العموم لا موصوفه بان يكون المعنى فالقرآن واحد لا يفسر فانه يحقق لقرارة  
 الفلحة وحدها على ان لا يتعدى في التحليل والملازمة بالقرارة صلى الله عليه وسلم كذا في **تجزي السجدة** ابو عبد الله  
 وصاحب الكشاف وغيرهما من الذين قالوا غير سجدة صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم كذا في **تجزي السجدة**  
 الصلوة بالقيام والركوع والسجود وكل ذلك صلى الله عليه وسلم لا يتعدى من صلى الله عليه وسلم هذا قوله  
 دلالة الآية على وجوب السورة بوجدها واعلم ان الاحاديث الدالة على التجزئة وان كانت اصح  
 وواضحة دلالة الالاف على عدم لزوم سجدة على سجدة ويستثنى من قولنا الاحاديث التي  
 اوضح دلالة الحديث الثالث على انه لا يمكن ان يكون عليه السلام تعليم جواز تبعض السورة بمقتضى الرواية  
 تعلم طريق القية في القراءة ما فيه وكذا الحديث الرابع على انه لا يمكن ان يكون عليه السلام تعليم جواز تبعض السورة في الركعة  
 محتمل ان يرد جواز تكررها فيها وقوله **تجزي السجدة** الذي انما لو ارد تكريرها لم يكن للتقيد بزيادة  
 على ثلث آيات فائدة ربانية فحقن كراهة التكرير اذ كانت ثلث آيات لا تجزئ ان هذا الحديث  
 يقتضيه بظاهره خروج السورة اذ ليس في السورة ما يكون مع السورة ثلث آيات فان اقرها  
 سورة الكوثر وفيه من السورة اربع والقول بعد السورة فيها جزء مما يجد ما يحال فما انعقد عليه  
 اجماعنا من ان السورة في اول سورة آية برسمها فلهذا لم يرد بالسورة ملة السورة من قبل ثمة الكل  
 باسم السورة وقد نص الحديث التاسع عشر عدم تزويجه قول من في الصلوة بعد السورة من جواب السؤال  
 عن قولها الى تفسير المغضوب عليهم ولا الظالمين يعني القية وان بعض المخالفين كان حاضرا في المجلس فوهو  
 عليهم السؤال ان سوال موحيا فاهو المراد بالمغضوب عليهم ولا الظالمين وربما جعل قوله عليه السلام هم  
 اليهود والنصارى على التبع على المخالفين والمراد ان الذين يقولون **مبن** في الصلوة هم يهود ونصارى  
 اي مندرجون في اعدادهم ومحضون في الحقيقة في سلكهم وقوله عليه السلام في الحديث **تجزي السجدة**  
 احسنها على قول من على القية وربما نص القية من **طرد الحكم** كالاخفى وما تضمنه الحديث التاسع  
 عشر من النبي من قولها محمول عند الاكثر على التزم وكذا ما تضمنته رواية الحلبي من الصادق عليه  
 السلام انه قال قول **تجزي السجدة** اذا فرغت من فاتحة الكتاب فادع الى بقول **تجزي السجدة** وان زعموا اجماع  
 على تحريم قولها بل يقال **تجزي السجدة** في كل سجدة على ما لا بد من الصلوة بقولها وما لا يخفى في المعركة كراهة  
 محتمل بالحديث الثامن عشر ورده **تجزي السجدة** في الذكر كيان استحسانا على سبيل النجس بني كراهة  
 ووجه لكل على القية وكلام ابن الجوزي بسعد الحق فانه قال بسجدة في الامام بالقنوت في جميع القنات  
 ليوم من صكته على دعائه **الفصل الثاني** في حكم القرآن بين السورتين وقراءة سورة العنكبوت في الصلوة  
 تسع احاديث **الاولى** عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يقرأ السورتين  
 في ركعة قال لكل سورة ركعة **ثاني** عن ابي بصير عن ابي الحسن عليه السلام عن القرآن بين  
 السورتين في المكتوبة والنافلة قال لا بأس **ثالث** زيد النخعي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن قراءة الفجر والضحى والام  
 نشرح في ركعة **رابع** عن محمد بن النعمان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يقرأ في الصلوة الدليل بالسورتين

والثالث فكل ما خلفه من السورة في الصلوة فانه يقرأ بالسورتين وان قلت واسما مكان من صلوة النهار فلا تقرأ  
 الا بسورة واحدة **سادس** عن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يقرأ السجدة فيسألهما حتى يركع ويسجد قال  
 يسجد اذ كان اذ كانت من العزائم **سابع** عن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل يقرأ السجدة فيسألهما حتى يركع ويسجد قال  
 قبل ان يسجد كيف يصنع قال يركع غيره فيشهد ويسجد ويصلي فقلت صلى الله عليه وسلم **ثامن** عن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل يقرأ  
 الحمد من الجنب يركع عليه السلام قال سالت عن الرجل يقرأ الحمد في السجدة في آخر السورة قال يسجد ثم يقوم فيقرأ  
 فاتحة الكتاب ثم يركع ويسجد **تاسع** عن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل يقرأ الحمد في السجدة في آخر السورة قال يسجد ثم يقوم فيقرأ  
 بين السورتين في الركعة اما النافلة فلا بأس **عاشر** عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل يقرأ الحمد في السجدة في آخر السورة قال يسجد ثم يقوم فيقرأ  
 يقرأ في المكتوبة سورة فيها سجدة من العزائم فقال لا يبلغ موضع السجدة فلا يركعها وان اصاب نوح  
 فقرأ سورة غيرها ويصلي التي فيها السجدة فيرجع الى آخرها ومن الرجل يصلي مع قوم لا يقتدي بهم فيصلي  
 لنفسه ورجاء قرأوا ايت من العزائم فلا يسجدون فيها فكيف يصنع **الحادي عشر** عن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل يقرأ الحمد في السجدة في آخر السورة قال يسجد ثم يقوم فيقرأ  
 الحديث الاول من المنع من قراءة سورتين في ركعة مما يستدل به على ما ذهب اليه المرتضى والشيخ في النهاية  
 والمبسوط من تحريم القرآن بين السورتين ويؤيد روايات غير رواية السند كرواية منصور بن حازم قال قال  
 ابو عبد الله عليه السلام لا يقرأ في المكتوبة باقل من سورة ولا اكثر وما رواه محمد بن يزيد عن الصادق عليه  
 قلت لا يقرأ سورتي في ركعة قال نعم قلت اليس يقال اعط كل سورة حقها من الركوع والسجدة وقلت  
 ذلك في الركعة فاما في النافلة فلا بأس ولا يولي من النبي فيها على الكراهة كاصحاب المتأخرين جميعا  
 بينها وبين الحديث الثاني والثامن ان طلت الكراهة في بعض المعنى الاممولى على القول بتحريم القرآن  
 هو مفسد للصلوة ذهب الشيخ في النهاية والمرتضى رضي الله عنهما الى ذلك ووضح في القنات  
 بين السورتين اعرف بالماوراء على وجهه في تحريم التكليف وربانية فحقن التمسك بقراءة  
 الوعد والثانية خارجة عن الصلوة فانه لا يستلزم الفصل كالنظر الى الاجنبية في الصلوة وهل  
 يتحقق القرآن بتكرار السورة الواحدة حكم بعض المتأخرين من علماءنا بذلك ولتظفر فيه مجال  
 وما تضمنه الحديث الثالث من قراءة الصلوة على ما لم يصحح ولم نخرج في ركعة ربما يستدل به على ما  
 ذكره الزعفراني من انها سورة واحدة فلا يجوز الاقتصار في الصلوة على احدها كالاخفى في بعض  
 السورة وذكر ان القيل والاليل انما كذا كذا رواه الفضل قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول  
 لا تجزئ بين السورتين في ركعة واحدة الا الضحى والم نشرحة سورة القيل والاليل ولا يخفى ان دلالة  
 هاتين الروايتين على الواحدة ولا على عدم جواز الاقتصار على احدهما في الصلوة بل رواية الفضل  
 ظاهرة في الخدع اذ الظاهر ان الاستثناء فيها مقول ويؤيد الفصل بين كل واحدة في المصاحف  
 كما في السورة واما الارتباط المعنوي بين كل واحدة وقول الاخفش والرجاء ان الجار  
 في قوله عز وجل لا يلا في قرئش متعلق بقوله جل شاة فجعلهم كعصف ما كؤل وعدم الفصل  
 بينهما مصحف ابن مسعود فلا يخفى فيه على الواحدة وهو ظاهر هذا وقد ذكر جماعة من اعيان



أصحابنا قدس سره ارواحهم كالشيخ في التبيان وإني على الطريق في جمع البيان أنه روي عن أبي عبد الله عليه السلام  
 أن كل من يتكلم في الحديث مع احتباس في واحدة حتى أن الشيخ في البيان في إعادة البسملة بينهما فصلاً  
 لحق الوجه ولعل ذلك أنه ارواحهم للعلو على رواية أخرى في هذا الباب غير هاتين الروايتين وأما  
 في نطق في بيان الأصول المتداولة في زماننا على ما يروى عنهم الوجه وسأها وأما علم حقيقة الحلال  
 وما تضمنته الحديث الرابع من القرآن في صلوة الليل دون صلوة النهار الظاهر أن المراد بها صلوة النوافل لا  
 الفرائض وقد استفاد مما يعطيه ظاهر الحديث الخامس والسادس والسابع قراءة العزائم في الصلوة كما هو  
 ظاهر الحديث والمفسر بين أصحابنا الترخيم في الواجب وبذلك عليه رواية زائدة في المكتوب وهذه الرواية  
 وإن كانت ضعيفة السند إلا أن ضعفها يخرج عن أصلها عليها السلام قال لا تقرأ في المكتوب بين  
 العزائم فإن السجود زيادة في المكتوب وهذه الرواية وإن كانت ضعيفة السند إلا أن ضعفها يخرج  
 باشتراك العمل بين أصحابنا ورعا السند لو أنهما بان تلامي العزيز مستلزم لأحد هذين  
 أما الإخلال بالواجبان فبما هو عن السجود عند التلويح وأما زيادة سجدة في الصلوة متداولة  
 ولما إن يقع فوراً في السجود في تلك الحال فيأتي بعد الفراغ وإن يقع بطلان الصلوة بسجدة في  
 التلويح مستند الحديث الخامس والسابع ولا يخفى أن في قول محمد بن مسلم فيها السجدة  
 فإنه أراد بالسجدة سورتها وبطلانها السجود ويحتمل أن يكون في كلامه مضاف بخلاف أي في سورة  
 السجدة فلا استخدم ج و ما تضمنته الحديث التاسع من قوله عليه السلام إذا بلغ موضع السجدة فلا يقرأ  
 يد على جواز بعض السورة وهو يدور مع استحبابها وقد ذكر الكلام فيه والله أعلم **الفصل الثالث** في بند متفرقة  
 أحكام القرآن سنة عشر حديثاً **الأول من الصحاح** محمد بن مسلم قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام في الصلاة في الصلاة  
 في وقت قال لا أذكرها في الصلاة والساقية قلت فأي السورة تقرأ في الصلوات قال ما الظهور والعشاء الأخرى تقرأ  
 فيها سور والضحى المغرب سور وأما العشاء فاطول أما الظهر وعشاء الأخرى فصح اسم ربك لا إله إلا الله والشمس  
 وضحاها وضحاها وأما العصر والمغرب فاذ احب انصراهما والحمد للذي كان ضحكها وأما العشاء فصح اسم ربك لا إله إلا الله والشمس  
 وضحاها وضحاها ولا أقم يوم القيمة وهل في ذلك إلا أن حين من الدهر **ع** علي بن يقطين قال سألت  
 أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يقرأ في صلوة الجمعة بغير سورة الجمعة قال لا بأس بذلك **ج** عبد الله بن سنان  
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعت يقول في صلوة الجمعة لا بأس بأن تقرأ فيها بغير الجمعة والمنافقة إذا كنت  
 مستعجلاً **د** صفوان قال صليت خلف أبي عبد الله عليه السلام يوماً فكان يقرأ في فاتحة الكتاب بسم الله الرحمن  
 الرحيم ثم كانت صلوة لا يجهر فيها بالقراءة جهراً بسم الله الرحمن الرحيم وأخفاً ما سوا ذلك **هـ** زرارة عن أبي  
 جعفر عليه السلام في رجل جهر فيها لا ينبغي الإخبار فيه وأخفاً فيما لا ينبغي الإخبار فيه فقال أي ذلك فعل لا  
 منعاً فقد نقص صلوة وإن فعل ذلك ناسياً أو ساهياً أو لا يدري فلا شيء عليه وقد تمت صلوة **و**  
 علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال سألت عن رجل يصلي من الفرائض ما يجهر فيه بالقراءة هل له  
 أن لا يجهر قال إن شاء جهر وإن شاء لم يجهر **ز** صفوان الجمال قال صلى بنا أبو عبد الله عليه السلام فقرأ سورة

الإمام

في الركعتين **ح** علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال سألت عن رجل يصلي من الفرائض ما يجهر فيه بالقراءة هل  
 له أن لا يجهر قال إن شاء جهر وإن شاء لم يجهر **س** صفوان الجمال قال صلى بنا أبو عبد الله عليه السلام فقرأ سورة  
 في الركعتين **ح** علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام في الرجل يقرأ فاتحة الكتاب وسورة أخرى في النفس الواحد  
 قل إن شاء قرأ في نفس وإن شاء في غيره **ط** عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال إن أسرف من الصلوة  
 الركوع والسجود إلا أن جلد دخل في الإسلام ولا يحسن أن يقرأ الجزاء أن يكبر ويصلي **ي** من كتاب  
 زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال لا يكتب من القراءة والرواء إلا ما سمعته **ب** عمر بن يزيد قال قال  
 أبو عبد الله عليه السلام من صلى الجمعة بغير الجمعة والمنافقين أعاد الصلوة في سفره وخبر **ب** الجليل  
 قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القراءة في الجمعة أصليتها جملتها أم أجزائها قال نعم وقال في سورة في  
 الجمع والمنافقين يوم الجمعة **ج** معاذ بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تقرأ في الصلاة والحدود وقبلاً  
 أيها العاقرون في سبع مواطن في الركعة قبل الجهر وركعتي الزوال وركعتي المغرب وركعتي في أول صلي  
 الليل وركعتي الأحرام والجمعة إذا أصحبت فيها وركعتي الطواف **د** عبد الله بن يحيى الجاهلي قال صلى بنا أبو عبد الله  
 عليه السلام في مسجد بني كاهل فخرج من بين يميني من الرجلين **هـ** الجليلي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت  
 عن الرجل يكون مع الإمام فبصر بالجمعة أو بأية منها ذكره أو نازلاً لا بأس أن يسئل منه ذلك ويستعوذ من  
 النار وتبذل له الجنة **ي** **يوم من المواقف** سماعة قال قال أبو عبد الله عليه السلام ينبغي لمن لم يقرأ القرآن  
 إذا مر بآية من القرآن فيها مثقال من وزن الحبة أن يسئل عنه ذلك خير ما يجرى وأبشئ العافية من النار والجنة  
**أقول** المراد بالموقف في الحديث الأول ما هو موضع شخص لا ينسحقه فلا ينافيه التوقيت النوعي بعد ذلك وقد  
 اشتهر بين علماءنا من أن أبا عبد الله عليه السلام في استحباب قراءة سورة المفصل في الصلوة وهو ثمانية وستون  
 سورة من سور محمد صلى الله عليه وآله إلى آخر القرآن فإنه يجب تخصيص الصلوة بمطوارة وهي من محمد صلى الله عليه وآله  
 إلى عمه والعشاء بنو سبطانه وهي من عمه إلى الصلوة والظهرين والمغرب بقصاصة وهي من الصلوة إلى آخر القرآن وهذا  
 ذكر الشيخ ولم نطلع فيما وصل إلينا من الأحاديث المروية من طرقنا على ما يقتضي ذلك بل أصولنا المتداولة  
 في زماننا خالصة عن هذا اسم أيضاً وهذا التقدير إنما هو مذكور في كتب الفروع وهو العام في غير الخطاب  
 وتعل وجه ذكرها إنما في كتب الفروع من أن عادت من قدر من الأدلة والهمم الشارح في أدلة السنن والعمل فيها **ب**  
 بالأخبار الضعيفة فتعويلنا على الحديث الحسن المشهور الدال على العمل بالسنن بالإحاديث الضعيفة وكيف كان  
 فالأولى المنعول على ما تضمنته حديث الصحيح وربما يستفاد مما دل عليه من توصيف الجمعة بالمنافقة صلوة  
 الجمعة وجوب قرأتها فيها كما ذهب إليه السيد المرتضى رحمه الله عنه والأولى حمل التوصيف على الاستحباب كما مر  
 إليه الحديث الثاني وفي الحديث الثالث **س** أشعريته وذكره وقد دل حديث الرابع والاربع عشر على استحباب  
 الجهر بالسلم في الأختائنه والتمسك بما عليه ذلك من غير فرق بين الجهر والسور ولا بين الركعة الأولى  
 والأخيرة ولا بين الإمام والمؤذن وذهب ابن البراء إلى وجوب الجهر بما يخاف فيه وأطلق أبو عبد الله  
 إلى وجوب الجهر بما في أولي الظهر والعصر من كبر السور وابن إدريس إلى أن السجدة إنما هو جهر في الركعة الأولى

لغير



من الاختلاف بينه وبين غيره في ادخاله في وجوب اصفاء القراءة في هذا الفعل من غير ان يستحق الجهر فيها  
 اعني السبيل اثبات جواز التخصيص وجوابه من قول الدليل موضع النزاع وخص ابن الجوزي الجهر بالسبيل بالعلم  
 ومورد هذا الحديث من سماعه عن ابن العوف من شعاع هذه الطائفة رضوان الله عليهم الجهر بالسبيل مطلقا  
 ودعي الشيخ في المصباح الى الحديث الثالث عليه السلام انه قال علامات المؤمن حسن صلاته الخشوع وزيادته  
 الاربعين والخصم في العيين وتغذية الجهر وهو اسم الرحمن الرحيم وقال ابن الجوزي في حقه انما هو ان يرتفع  
 عنهم علم التلايم ان لا تقب في الجهر بالسبيل وقد يستفاد من الحديث الخامس وجوب الجهر في بعض الصلوات  
 والاختلاف في بعض وان جاهد الحكم محذور والنهي عن اهلها وجوب الجهر في الصبح والبق للمغرب  
 ولغيره والاختلاف في جوازها ونقل الشيخ الاجماع على ذلك في الحديث وعلى القول ذهب السيد المرتضى  
 رضي الله عنه الى ان ذلك من السنن المؤكدة ووافقه ابن الجوزي في اصل الاحتياط وديعه للحديث السادس  
 والشيخ على التقي لموافقة مذهب العامة وقال المحقق في المعبر هذا حكم من الشيخ فان بعض الاحتياط  
 لا يرى وجوب الجهر بل بسجدة موكدا هذا كونه وهو كما ترى وربما يستدل على عدم وجوب شي من  
 الجهر والاختلاف بعينه في شي من الصلوات بقوله تعالى ولا تجهر بصلاتك ولا تنمى بها وانت بين ذلك  
 سبيل وجوابه ان يكون المراد من الجهر في الصلوات او احقا تارة بغير علم ما هو المعتاد ولعل المراد عدم الجهر في  
 الكل والاختلاف في الكل واسما علم بمراده والمعوذتين في الحديث السابع بكر الوالي ولعل في بين احكام  
 في انهما من القرآن ولا عبرت بما نقل عن ابن مسعود من انها ليست من القرآن وانما انتزعتا لتعود  
 الحسن والحسين عليهم السلام وما تقدمه الحديث الثامن من جواز قراءة الحمد والسرعة في نفس واحد مالا  
 ريبه في جوازها فان الترتيل مستحب وما يتردد اي من قصر القصر في الحديث التاسع على الركوع والسجود ولا  
 ريب انه اضاف بالنسبة الى القراءة وقد دل هذا الحديث على ان العار عن القراءة يعرض بالنكبر والشيخ  
 والاطلاق يقتضي عدم وجوب مساوات مقدار لذلك مقدار القراءة وعدم وجوب ما زاد على قوله  
 الله اكبر وسبحان الله بل لو قيل بالاكتفاء بالتسبيح وحده لم يكن ذلك الجهد فان حمل التكبير في قوله  
 عليا لم يضاه ان يكبر ويسبح على تكبيرة الاحرام وقال شيخنا في الذكرى ولو قيل بتعين ما يجزي في الاخير  
 من التسبيح كان وجه الاء قد ثبت بدليته عن الجدة الاضريين ولا نقص بدل الجدة الاولى  
 عنها هذا كلامه ولا بأس به هذا وقد ذكر بعض علماء ان العار عن القراءة انما ينتقل الى الذكر اذا  
 لم يحسن شيئا من القرآن اصلا والافيد عليه وربما جعل بعض اصحابه في هذا الحديث دلالة  
 على ذلك وهو انما يتم لو تضمن كون اللزم في القرآن الحقيقة لكن حملها على العهد معجزة المقام ممكن  
 ثم الانتقال الى الذكر معلوم انه انما يصح مع العجز عن التعلم ولو امكنه الاستتمام والحال هذه يعني وقد  
 على القراءة في المعصوم وهو في جازبه على القادر على التعلم حكم شيخنا في الذكرى بالعدم لان المأثورة  
 القراءة على غير القلب فانه المتبادر الى الالف لم وجوب الحقوق والعلامه وان امكنه الحفظ معللين  
 بان الواجب مطلق القراءة وهو هو داوية الحسن الصفي من الصادق عليه السلام قال قلت له ما تقول

في الرجل يقول او هو من قوله في الحديث لقراءة وتضع الشراخ في ثيابه قال لا بأس وما تقدمه الحديث الحادي عشر من  
 اعادة من كل الجهر في غير الجهر المأثورة وجوب قراءة تسبيح السورة في غير يوم الجمعة  
 كما ذهب اليه ابن بابويه وابو الصلاح فان الواجب في الشرائع هو الظاهر لا الجهر والشيخ في التهذيب في غير التسبيح  
 لرواية ابن يقطين قال سألت ابا الحسن عليه السلام في الجهر في السجدة او في غيرها قال اقرأ فيها ما تقرأ هو الله احد  
 وما تقدمه الحديث الثاني عشر من الجهر في غير الجهر قال الشيخ في تحصيله واستمع فيه كل من في غير الجهر وما تقدمه  
 الحديث الثالث عشر من قراءة سورة الاخلاص في الجهر في المواضع السبعة كاد لا يسمع على قديم احدى السورتين  
 على الاخرى اذا كان لطلب الجمع على الاصح لكن قال الشيخ في كتابه وفي رواية اخرى انه لا يقرأ هذا كله بل هو الله  
 احد وفي الثانية نقل ابا الكافور في الركعة قبل الفاتحة يقرأ بها انما الكافور في غير الثانية  
 نقل هو الله احد لا يخفى ان ارادة الصلوات بالمؤمن سورة عند الشاء من لفظ السبع في قوله عليه السلام سبع مؤمن  
 ولعل المراد بالاصباح في قوله عدم الاتيان بهما في اول وقتها وما تقدمه الحديث الخامس عشر من تسبيح السور  
 والعود من النار المصلي عند اية فيها مسألة او ذكر جبه او نار مستغفر بين الاصلاب وروى بعد الله البرية  
 مرسل عن الصادق عليه السلام ينبغي للبعد اذا اصل ان يرتل في اتوا ذامر بآية فيها ذكر الحمد والنار سأل الله الحمد  
 باسم النار وبديل عليه ليعوم الا اذا كان في الدعاء في انشاء الصلوة ويجب تقيده بما اذا لم يطل ولو يكن بحيث يخل  
 بنظم القراءة فان اخل بطلها مطلقا على كفاية المحقق طلب ترتيل في المغرب والمستتر في قول الشافعي في المسئلة  
 يعود الى الامام ويحتمل عود ذلك الى الرجل المؤمن واسا المستتر ان في قوله عليه السلام بسا لو يعود فيعود الى الرجل  
 ولعل المراد بالمثل موضع الامر بالسؤال كقولنا نعال دعوى اسجد لكم وما هو من ذلك القبيل واسا لعلم **الفصل**  
**الرابع في التغيير في الركعة الثالثة والرابعة بين القراءة والتسبيح غناية احاديث الاول من الصحابة** زرارة عن  
 ابي بصير عن ابي الحسن عليه السلام قال لا يقرأ في الركعة الاضريين من الاربعة الركعات المفروضة شيئا مما كانت او غير  
 املم قلت فاقول فيها قال لا كنت اما او وحده فقل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اعلم قلت من ان  
 فكل تسبيح تسبحة ثم تكبر وتكبر **باب** عبيد الله بن علي الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قلت في الركعة الاضريين  
 لا تقرأ فيها فقل الحمد لله وسبحان الله واسا **باب** زرارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام ما يجزي من الفوات في  
 الركعة الاضريين قال تقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله واسا **باب** عبيد بن زرارة قال سألت ابا  
 عبد الله عليه السلام عن الركعة الاضريتين في الظهر قال تسبح وتكبر وتكبر وتكبر وان شئت فاقم الكتاب فانها  
 تجزى ودعا **باب** مسعود بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كنت اما فاقم في الركعة الاضريتين فاقم  
 الكتاب وان كنت وحده فقم بغيرك فقلت لم تقول **باب** ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال يجزى التسبيح  
 في الاضريين قلت اي شي تقول انت قال اقرأ فليكن الكتاب **باب** مسعود بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت  
 الرجل يسجد عن القراءة في الركعة الاولى فيذكر في الركعة الاضريتين لم يقرأ قال لم الركوع والسجود قلت نعم  
 قال اني اكره ان اجعل اضر صلي في اولها **باب** زرارة عن ابي جعفر عليه السلام فيمن ادرك الامام في الاضريتين  
 ففعل في الاولى قال اذا اسم الامام فعلى ركعتي لا يقرأ فيها لان العلوي الثاني او في الاولى في كل ركعة



الحديث وهو في الخبرين لا يقرأ فيما هو تسبيح وكثير وقيل وفيما ليس فيها قراءة الحديث **الحديث**  
 ابراهيم عليا وناصري اسعدي عليهما السلام في الفاتحة في الركعة الثالثة والاربعين في اليوم وان المكلف في الركعة  
 في الركعة الاولى في تسبيحها وبين التسبيحات واما من نسي قراءة الفاتحة فيما فات التسبيح في الركعة الاولى فليتب عليه قراءتها  
 في الركعة الثانية حتى يقرأها على ما لا يخلو الا في فاتحة الكتاب والحجرات في ركعة واحدة بالذكر ما لا يخلو في الركعة  
 كما ستعرف اذا قررت هذا فقول قد خالفوا في عدد الحجرات في التسبيحات فقيل ثلث وقيل اربع وقيل  
 تسع وقيل عش وقيل ثمانين واما عدد ما لا يخلو في الركعة الاولى فليس هو التسبيح بل هو الفاتحة في الركعة الثانية والعشرين  
 وقد تضمن الحديث في التسبيح بذكر اسم الله وحده لله ولا اله الا الله ثلاث مرات وهو الذي ذكره الثقة  
 الحليل صري بن عبد الله في كتابه الذي في الفقه الصلي واليه ذهب ابن بابويه وابو الصلاح وجهما له ومنهم  
 السيد المرتضى في المصباح والتسبيح في الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة والركعة الخامسة  
 التسبيح في ركعة واحدة ولا اله الا الله ثلاثا وفي الركعة الثالثة والركعة الرابعة التسبيح في ركعة واحدة  
 ولم يظفر لهم بحدود واما قوله عليه السلام في هذا الحديث ثم يكبر ويكبر فاعلم ان ما يصح مستندا  
 لظهور ان المراد بهذا التكبير تكبير الركوع لا غير التسبيحات وقوله في الركعة الاولى والركعة الثانية التسبيح في ركعة واحدة  
 صورتهما سبحانه الله ولله الحمد ولا اله الا الله والله اكبر قال ابن ابي عمير في قوله لا يقولها سبعا وخمسا وادناه  
 ثلث ومستند هذا القول كما يقتضيه معلوم فان ما يابدين من كتب الحديث خالية عن ما يصح مستندا فيهما واما نص  
 الحديث الثاني من حيث التسبيحات هو فخرنا ابن الحنفية عن ابيه في ترتيب التسبيح قال رحمه الله الذي يقال في الركعة  
 تسبيح وتكبير وتكبير يقدم ما يشاء وجملته قوله عليه السلام لا يقرأ في ركعة واحدة من الضمير في ركعة واحدة غير قاري  
 كما قاله العلامة في المتن وجملته في جواب الشرط والادال الفاء بالواو وتضيق جملته لا يقرأ جواب الشرط  
 من سهو النسخين وما تضمنه الحديث الثالث من انما اربع تسبيحات هو فخرنا ابن الحنفية في مقتضاه وجملته من المنكرين  
 وجملته المحقق في الاعتبار العمل بحديث ابي من العمل بالاحاديث الاخرى والاولى عليه السلام هو ما تضمنه الحديث  
 الرابع من فطم الاستغفار في التسبيح والتكبير لا يحضر في ان احد من الاصحاب قال بوجوبه قولا ولو ضم الى  
 التسبيحات الاربع وكثر المحقق ثلث مرات كانا وفي قوله عليه السلام في ركعة واحدة التسبيح في ركعة واحدة وعادة في الركعة  
 الثامنة انما هو تسبيح وتكبير وتحليل وادعاء ما يؤيد تحميم الايمان به تأييد ظاهره اذ ليس في شيء من العبارات المنقولة  
 في هذا الباب ما يقتضي الدعاء سواه والسيد الجليل جمال الدين ابن طائوس صاحب البشري قدس الله روحه  
 مال الى اجزاء اكلها روى في التسبيح من عدد التسبيحات واورده على نفسه ان التحسين بين الوجود والعدم غير  
 معهود واجلب بالتزام المسافر في مواضع التحسين والى الاجتزاء بكل ما روى ذهب المحقق في المعتمد ايضا وان  
 حمل العمل في الحديث الثالث اولى كما مرور بما يستفاد من بعض الروايات الغير النقية السند الاجتزاء بطلاق  
 الذكر كافي واية علي بن حنظلة ان شئت فاقرأ فاتحة الكتاب وان شئت فذكر الله واختلفوا في المفاضلة  
 بين القراءة والتسبيح على احوال فاستفاد من كلام التسبيح في ركعة واحدة سوا التسبيح والامام وذهب  
 الى ان افضل الامام القراءة وان التسوية بما هي بالنسبة الى المنكر ووافقه العلامة في المتن في وجوب التسبيح

مستحبات

ج

على الاول بالحديث الثامن عشر على الثاني في ان يقرأ في ركعة واحدة التسبيح وهو ما روى عن الصادق عليه السلام قال  
 عن الركنين الاخيرين من ركعة واحدة ما صنع فيها فقال فان شئت فاقرأ فاتحة الكتاب وان شئت فذكر الله فهو سواء قال  
 قلت فاي ذلك فعل فقال هو الله سئل ان شئت سبحت ان شئت قرأت وظاهر علي بن بابويه عن محمد بن علي بن الحسين  
 افضل للامام وغيره فانه قال في ركعة واحدة التسبيح في الركعة الاولى تسبيح الساجد او غيرهما ولو لم يقرأ في الركعة الثانية تسبيح  
 ابن ابي عمير بشمول ذلك من نسي القراءة في الركعة الاولى تسبيح الساجد السابعة فان قوله عليه السلام انما جعل الركعة الاولى  
 اولها يعني قوله انما قرأت في الركعة الاولى والحديث الثامن عشر ايضا مساعدة قوله وقال ابن الحنفية سبحت للامام  
 التسبيح اذا يقين انه ليس معه مسبوق وان علم دخول المسبوق او جوزه فليكون ابتداء ركعة واحدة التسبيح في الركعة الاولى  
 والامام يقرأ فيها والمتكبر يجزيه ما فعل هذا كلامه ولم اطلع على قابل بافضلية القراءة للتسبيح في الركعة الاولى  
 الاصحاب المعاصرين ما لا يذكرون سنداً عليه بالحديث الثامن عشر والسادس من رواية جميل عن الصادق عليه السلام  
 المتضمن ان من صلى وحده ركعة واحدة تسبيح في الركعة الاولى تسبيح الساجد وبارك في ركعة واحدة التسبيح في الركعة الاولى  
 افضل للقراءة في الركعتين او التسبيح في الركعة الاولى افضل والذين يظنون ان افضل للتسبيح في الركعة الاولى  
 الاول والسادس والثامن فان هذه الثلاثة تسبدي بركعة واحدة وفي الحديث الرابع دلالة على افضلية التسبيح وان  
 قوله عليه السلام فانما تحميد ودعاء يعطيان التسبيح الذي هو تسبيح ودعاء هو الاصل والحجج بان سألني في التسبيح  
 في الركعة الثانية وان الفاتحة لما اجرت عنه لا شتمها على التمسك والدعاء وبديل التسبيح افضلية التسبيح  
 ما رواه محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه السلام اذا صلى ركعة واحدة تسبيح في الركعة الاولى  
 القدر ستر او يسبح في الركعة الثانية من صلواته الظاهر على نحو العصر ستر او يسبح في الركعة الثانية على نحو  
 صلوات العصر وكان يقرأ في الركعة الاولى من صلوات العصر ستر او يسبح في الركعة الثانية على نحو من صلوات العصر  
 وكان يقول اول صلوة اذكم الركوع وما رواه محمد بن جرير عن الصادق عليه السلام قال صار التسبيح  
 افضل من القراءة في الركعتين لان النبي صلى الله عليه واله كان في الركعة الثانية التسبيح في الركعة الاولى تسبيح الساجد  
 فدهش وقال سبحانه الله ولله الحمد ولا اله الا الله والله اكبر فذلك صار التسبيح افضل من القراءة واما الاجزاء  
 المستدل بها على افضلية القراءة للمنفرد فظني انها لا تنهض بالدلالة على ذلك اما الحديث الثامن فلان  
 قوله عليه السلام وان كنت وحدك فسمك فقلت اولم تقول لا يدل على ترجيح القراءة بوجوبه لو قال  
 عليه السلام فسمك لان لا تفعل من دون قوله ففعل لا يمكن ان يكون فيه نوع لعل الى ترجيحها عليه  
 كما يبالغ في حجب العرف من هذه العبارات واما الحديث السادس فانما يتم الاستدلال به لو تضمن ان  
 يكون السائل اي من يقول انت معني اي نفي وتحكم به ليصير قوله عليه السلام اقر فاتحة الكتاب ففعل  
 امرو هو غير معني كما لا يخفى يجوز ان يكون المراد ما الذي تفعل انت وتعلم في صلواتك ويكون قوله عليه السلام  
 اقر فاتحة الكتاب فعلة مقارنا ومعلوم انهم عليهم السلام كانوا يقرأون على العلى بالجملة والجمع  
 كانوا يقرأون على الاقران بهم فلا يعني ان يكون السؤال مما يلي عليه السلام اذا صل وحده واذا قلم الاصال  
 سقط الاستدلال واما رواية جميل ومحمد بن حكيم فغير يقيني السند فلا يصحان لمعارضة الاحاديث







الاحول وقد دل الحديث السادس على ان القنوت في الركعة اربعة اركان والاشارة على ان  
 في الركعة الاولى وما تضمنه الحديث التاسع والعاشر من قوله في القنوت بعد الركوع لانه في القنوت  
 بين اصحابنا وهل هو سجدة او اتم قضاء حكم الشيخ وابتناء بالقضاء وتردد في ذلك الغلام في المنتهى من  
 كون كل ركعة وقفات فحين القضاء ومن كون الاحاديث لم تدل على كونه قضاء مع انه قد روي  
 اسمعيل الجعفي ومحمد بن يحيى عن ابي جعفر عليه السلام انه قال القنوت قبل الركوع وان شئت بعد الركعة  
 رواه انه قضاء ولا بأس به وهذه الرواية مع ضعف سندها لا يوجب على القضاء والتقية اما لو دل على بعد  
 الركعة من الصلوة بما تضمنه الحديث المذكور في قوله في كونه قضاء واحتمال كونه ركعة او سجدة فلو كان عليه  
 السلام ثم ليقله يعطي نظامه ان عليه السلام اراد بالقنوت في قوله في القنوت السجدة لا رفع اليدين بالدعاء ولا  
 المركب منها ويحتمل ان يكون عليه السلام سلك طريقه الاستخدام والمراد بالموقف في قوله عليه السلام في الحديث الحامض لا  
 اعلم فيه شيئا موقفاً الموقوف المقول عن النبي صلى الله عليه وآله فلا ينافيه ما في الحديث الحادي والعشرين  
 ولا ما رواه الصدوق في عيون الاخبار من ان الرضا عليه السلام كان يفتي في الصلوة بقوله رب اغفر وارحم  
 وتجاوز عما تعلم انك انت الاعلى الكرم وما تضمنه الحديث السادس عشر من ان القنوت جهار كل يديل  
 على عموم رجحان الجهرية في الجهرية والخصانية وما في الروايات من التخيير فيه بين الجهر والخصان فاحتمل  
 على عدم تعيين احدكما حيث لا يحرر جهره وذهب الرضا في اسنن لا تفتي الصلوة في الجهر والخصان  
 لا فلا يحرر في قوله عليه السلام في النهاء رجحان وصلوة الليل جهراً واجيب بان الدال خصوص مقدم وظاهر هذا  
 الحديث يعطي ان استحباب الجهر يرجح الامام المأمون والمنفرد لكن رجح بعض علماء اسرار المأمون به رواية  
 ابي بصير عن الصادق عليه السلام انه قال ينبغي للمسلم ان يسبح من خلفه على ان يقول ولا ينبغي لمن خلفه ان يسبح  
 شيئاً مما يقول وما تضمنه الحديث الثاني عشر من جواز تكلم الصلي بغير شيء يبدل به مما استدلال به ابن بابويه  
 على جواز القنوت بالفارسية واضارة الشخص به وتبعها جماعة من المتأخرين لصديق اسم الدعاء عليه من  
 منه الثقة الجليل بعد بن عبد الله رحمه الله ولعل نظراً الى ان افعال الصلوة واجبة ومندوبها مستغناء عن الشارع  
 ولم يعهد من النبي صلى الله عليه وآله والائمة الطاهرين صلوات الله عليهم القنوت بغير العربية وهو لا يخلو وقد تضمن  
 الحديث التاسع عشر كون الدعاء افضل من تلاوة القرآن ولعل المراد بالدعاء بقلب حاضر وتوجه كامل  
 وانقطع تام الى الحق جل شاناه كما مر من اليه قوله عليه السلام في والله اشهدن والظاهر من قوله هو الى الله  
 يعني الدعاء وضرباً من الامور التي يتكلم بها في الصلوة او ما اعلم بقاصد اولياءه وقد احتلوا بالصواب في  
 وجوب القنوت واستحبابه قالوا كونه على الاستحباب وذهب ابن بابويه الى وجوبه ونظراً الى الصلوة بتركه في الروايات  
 التي عرفت الى وجوبه في الجهرية والمراد بالقنوت هنا نفس الدعاء في الحل المقرر من الصلوة واما رفع اليدين فلا  
 كلام في استحبابه ولست ادل على صدق المنتهى والتمس على وجوب القنوت بما رواه عبد الملك بن عمر قال سألت  
 ابا عبد الله عليه السلام عن القنوت قبل الركوع او بعده قال لا فله ولا بعده وما تضمنه الحديث الثالث من قوله  
 من قوله عليه السلام ان من شئت فافتت وان شئت فلا تفت وزاد في نسخة الذكر في الاستدلال بالحديث العشرين

والشأن في القنوت

والشأن في القنوت في غير الركعة والوزن والمغرب قال الله تعالى في صلواته القنوت  
 في غير هذه الركعتين لا ينبغي ان يستدل بها بما تضمنه الحديث الخامس من وجوب الدعاء في أثناء الصلوة وقيل  
 لا ريب ان القنوت دعاء لا قابل بوجوب دعاء الصلوة سواء وما تضمنه الحديث الرابع والعشرون من قوله عليه السلام  
 وليس له ان يدعو متعمداً وبمأواه وهب عن الصادق عليه السلام من ترك القنوت رغبة عنه فلا يصلي له وتعليم  
 جل وعلا وقوله في الدعاء من وقد ذكر في جملة ان المراد داعي واجابهم بل هو يجوز هذا الدعاء على القنوت  
 وباقي الادلة الواضحة فان فيها معنى الدعاء وعن الثاني بالكل على المباح في تارك الاستحباب ومن الثالث بان  
 المتى كمال الصلوة والرغبة احسن من الدعوى وعن الاحتجاج بالآية الكريمة بان معنى فانتين مطيعين ولو سلم  
 ان معنى القنوت دلالة في الصلاة الواجب لانه امر مطلق ولو دل لم يدل على التكرار لان الصلوة مستلزمة للزكاة  
 والاداء فيها معنى الدعاء فيحقق الاشتراك بين القنوت فيهما واصل النيات كلام القوم في الاستدلال  
 على عدم وجوب القنوت ويمكن ان يستدل لهم بالحديث الثالث والعشرين ايضاً وانت خير بان لمن  
 حاول الانتصار لذنبك الشيخين الجليلين قدس الله روحهما ان يقول ان شيئاً من تلك الاحاديث لا يرفع  
 لا يفيض دليل على عدم وجوب القنوت اما الاول فغيره ان غير في السند وقول العلة مطلب تركه في  
 الحق انه صحيح محال بحيث فان لم نظره ما يدل على ان يفتي عبد الملك بن عمر وماروي من ان الصادق عليه السلام  
 قال اني لا دعوى لك حتى اسى دانك لا يفتي فانه هو الراوي لهذه الرواية فهو من كلفه وليسوا  
 فلقابل ان يقول انه انما دل على نفي القنوت وجوب القنوت يقتضيه الركوع وتعديته وهو لا يقتضي نفي  
 اصل الوجوب الذي هو المتنازع واما الحديث الثاني فلا تالاهم ان المراد بالقنوت في قوله عليه السلام ان شئت  
 فافتت وان شئت لا تفتت يعني الدعاء لا يجوز ان يكون معنى رفع اليدين والقرينة على ذلك قوله عليه السلام  
 واذا كان النقيب فلا تفتت فان المراد بالقنوت فيه رفع اليدين فانه هو الذي ظهر للحق القين ويحتمل مع النقيب  
 واما الدعاء فلا يظهر لهم شيئاً مع الاسرار به فالنقيب غير مانعة منه اذ لم ترفع فيه اليدين وقد روي  
 عنهم عليهم السلام ترك رفع اليدين في القنوت للنقيب وخبرها عن علي بن محمد بن سليمان قال كتبت الي  
 الفقيه اسأله عن القنوت فكتب اذا كانت ضرورة استدبه فلا ترفع اليدين وقيل لست مران بسم الله الرحمن الرحيم  
 وروي ايضاً الاجترار من رفع اليدين بما يوجه المخالفون انه للركوع روي عن ابي الحسن في قوله لا يعبأ به علم  
 احاقان افتت وحاشي الخالق فقال رفع يدي بغير شيء يعني رفعها كالتكريم وهذا التقدير اعني تقييد رفع اليدين  
 بالرفع الموهوم كونه للركوع لظنه انه صدر من غير ما لا من فريضة عليه او مقاليه يدل على انه عليه السلام اراد ذلك فقط  
 اضاف ان افتت بريد بالخوف من رفع اليدين لان اصل الدعاء وقوله عليه السلام رفع يدي بغير شيء كونه للركوع ان رفع  
 اليدين في كل الدعاء غير لازم بل تنادي السنة برفعها في الجهرية عند الركوع واما الحديث الرابع والثلث  
 فظاهرها ترك الاستحباب وان اصحابنا يروون انهم على قول ثلثة قابل بوجوبه في الجهرية والخصان باقيا وقيل  
 بوجوبه في الجهرية لا غير ولا قابل بما تضمنه هذان الحديثان وجهها في ضرب من النقيب ايضاً ممكن كما قال الشيخ طاب  
 ربه وبالجملة فلا شيء من تلك الاحاديث الاربع بسلم من الحديث سنداً او دلالة فلم يبق لهم الا الحديث الثالث







اشارة الشيخ رحمه الله اليه بالذات حيث قال ونفسه منك فان لم تفعل فليكن يترك الى ما بين رجلين  
وقال بخلاف الذكرى لانه انما فاه لان النظر الى ما بين قدسية تقر بصورته صورة للمفوض وكلية هذا  
يعطين ان اطلاق حماد التجسس على هذه الصورة الشبيهة به مجازا وعبارة اي من كل صفة رصده معنى  
اخر وهو ان صورة الناظر الى ما بين قدسية لما كانت تشبهه بصورته المفوض ظن حماد رصده فقال  
ان الصادق عليه السلام كان مخضا وهذا المعنى لا يخفى من بعد والظاهر هو الاول وقوله عليه السلام قل مع الله  
لمن صرح قد مرتقب في المقصد الاول والامر بهذه ان القول بمثل باطلا والاسام والماسوم والمفوض  
بدرجته المحقق في الخبر لكن ما تقدم الحديث الثالث عشر من ان الماسوم يقول الحمد لله رب العالمين بقوله  
ثم قال الماسوم وكذلك ما تقدمه من الحديث من قوله عليه السلام تجزى بها صوتك لما رواه ابو بصير عن الصادق  
عليه السلام يعني الماسوم ان يسمع من خلفه كل يقول ولا ينبغي له ان يسمع من خلفه ان يسمع من خلفه  
ثم قال الماسوم ما تقدمه من الحديث في الذكرى الحسين بن سعيد باسناده الي محمد بن مسلم عن الصادق  
عليه السلام قال اذا قال الامام سمع الله مني هذا قال من خلفه ربنا لك الحمد واعلم ان المسح في هذا  
الحديث مختلف والموجود في التهذيب الذي بخط والدي قدس الله روحه وهو نقل من نسخة تامل  
الذي بخط المؤلف نور الله مرقده هكذا الحمد لله رب العالمين اهل الجبروت والكبرياء والعلية لله رب  
باسقاط الالف من لفظة اسم وفي الذكرى هكذا الحمد لله رب العالمين اهل الجبروت والكبرياء والعلية لله رب العالمين  
من دون لفظة اسم وذكر في السديد الثاني رصده انه وجد نسخة النقلة التي بخط المؤلف طاب  
تراه هكذا اسم رب العالمين بانيات الالف فعلى النسخة الاولى وفي التي نقلتها هنا يجوز ان يجعل  
لفظة العظمة مرفوعة وما بعده خبره وان تقول لا يجر عطفها على ما قبله ويجوز ما بعده خبر مبتدأ محذوف  
تقدير ذلك رب العالمين ويجوز وعلى الثانية يجوز ان يجعل اهل الجبروت مرفوعة بالابتداء او  
العالي خبر عنه وان يجعل محمدا بالبدلية مما قبله ورب العالمين خبرا عن محذوف وعلى الثالثة  
يجوز رفع اهل الجبروت لعل ان يكون اسم رب العالمين خبرا عنه وجوز بالبدلية بان يكون جملة اسم رب  
العالمين جملة من اسمها ومنقطعة في اقبلها وقد يستفاد من الحديث الخامس والثامن يعني  
التسبيح في الركوع والسجود كما هو مذهب اكثر علماءنا وبما جازا حرمي نقية السند غير صريحة الدلالة  
وصريحة الدلالة غير نقية السند والى الاجتزاع عطفان الذكر ذهب الشيخ في طه والخليون الاربعة  
ابن ادريس وسبط يحيى والمحقق والعلامة قدس الله ارواحهم ويدل عليه الحديث السابع والتاسع  
والعاشر وسنعم الحكم في ذلك في الفصل الثاني ان شاء الله تعالى وقد تضمن الحديث الحادي عشر  
والثاني عشر رفع اليدين عند الركوع والسجود وعند الرفع من غير تقييد بالانبياء والتكبير  
وظاهر في استجاب رفع اليدين وان ترك التكبير كما قاله شيخنا في الذكرى وقد تضمننا انهما رفعهما  
عند رفع الرأس من الركوع قال شيخنا في الذكرى لم افعل قائل استجاب رفع اليدين عند الرفع من  
الركوع الا ان بابويه وصاحب الفاضل ونقل ابن ابي عمير والفاضل وهو ظن ابن الجنيدهم قال الله

وقناه

في سجدة اعظم - قم

السجدة

استخار الله العبد المذنب في صلاة الجواز فقوم الى الرفع زينة الصلوة واستحالة من المعلى ورجوعه يدي  
الرفع على يدي الرفع والرس وينتهي بالتهنئة وعليه جملة من العامة التي كلهم طلب نراه ولا بأس به والظاهر  
فيما تقدمه الحديث الرابع عشر من ان الصلوة الى الاقلات الثلثة يمكن ان يراى به احد انواع الطهارة الثلاثة  
من الوضوء والغسل والتميم وان يراى بالان الحاصل من ذلك اعني ارتقاء الحدث واستبالة الصلوة ولعل اولى  
لنقدم القول على الصلوة فهو يدي اعطيه الحديث من جزميته لها وتقومها به بخلاف الثاني لمقارنته  
لها واسم على **الفصل الثاني** في السجود تسعة وعشرون حديثا **الاول** في الصلاة زارة قال ابو  
جعفر عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السجدة على سبعة اعظم الجيرة والدين والركن والاباء مني وهم  
بالنكاح اغانا فما الفرض في السجود اما ان تعلم بالان فستة من النبي صلى الله عليه وآله **باب** زارة عن احمد  
عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في السجدة او في ما في جبهته الارض فما  
بين حاجبه وقصاص شوقه فذكر بعد **باب** علي بن جعفر عن ابيه موسى عليه السلام قال سألته عن المرأة تطول  
فصبيتها فاذا سجدت وقع بعض جبهتها على الارض وبعض اعطيه الشعر هل يجوز ذلك قال لا يصح  
نفع جبهتها على الارض **باب** زارة عن ابي جعفر عليه السلام قال يسجد على الموصاة او على عود او مسواك **باب**  
زارة عن ابي جعفر عليه السلام فاذا اردت ان تسجد فارفع يديك بالتكبير وضربا جذا وابد يديك  
تضعي على الارض قبل ركبتيك تضعهما معا ولا تفرق ذراعيك افتراس السج ذراعه ولا تضع  
ذراعيك على ركبتيك وتذكر ركبتيك ولا تفرق كفك ركبتيك ولكن ترفعهما ذلك  
شيئا واسمها على الارض بسطا واقتصما اليك قبضا وان كان تحتها ثوب فلا يفرق وان اقتضت  
بها الارض فهو افضل ولا تفرج بين اصابعك في سجودك ولكن اضمهم اليك جميعا وقد مر هذا الحديث  
وتابعه في المقصد الاول **باب** حماد بن عيسى في وصف سجود الصادق عليه السلام بركوه وهو قائم ورفع  
يديه جلا وجهه ثم سجد وبسط كفيه مضموني الاصابع بين يدي ركبتيه جلا وجهه فقيل سجد  
في لامي ويجوز قلت مرات ولم يضع شيئا من جسد على شيء منه وسجد على ثمانية اعظم الكعبين والركبتين  
وانما انما هي الرجلين واليمنية والائتف وقال سجدة منها فرض يسجد عليها الجبهة والكفان والركن  
والاباء ما ن ووضع الايتف على الارض منه ثم رفع رأسه من السجود فلما استوى جالس قال الله اكبر  
**باب** علي بن يقطين عن ابي الحسن الاول عليه السلام قال سألته عن الركوع والسجود كم يجزي من التسبيح فقيل  
ثلاث وعشرين واحدة اذا مكث جبهتك من الارض **باب** امان بن ثعلب قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام  
وهو يجلي قد دث له في الركوع والسجود تسبيح **باب** سمعني ابي عبد الله عليه السلام قال يخرج من القول  
في الركوع والسجود ثلث شجرات او قدر من مائة وليس **باب** ابن  
سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام في موضع سجدة السجدة الساجد يكون الرفع من مقامه قال لا وليكن  
مستويا **باب** محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام يضع يديه قبل ركبتيه اذا سجد واذا اراد ان يقوم  
يرفع يديه قبل ركبتيه **باب** عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قمت من السجود قلت

بيان







والثاني من الفصل السابق وقد ذكرنا في هذا الفصل على ما لا بد من ذلك  
 على تعين التسليم اما السابعة فلا بد من التسليم بحصر الجري في التسليم بل السابعة ما لا بد من التسليم فاجابه  
 عليه السلام بالجملة من ليطابق قوله واما البواني فغاية ما تدل عليه اجزاء التسبيحات وذلك لا يستلزم القطع  
 كيف وقوله عليه السلام في الحديث التاسع والعاشر من الفصل السابق في الجواب عن اجزاء التهنيد والتكبير  
 نعم كل هذا ذكر وفي الحديث التاسع منه والتاسع من هذا الفصل ثلث تسبيحات وقد مر من صرح فيها  
 ذهب اليه الشيعة في طه وعلى احوال المؤمنين الاربعة قدس الله ارواحهم من اجزاء مطلق الذكر ولعله اقرى  
 دليله الا ان الحاقه على التسليم هو الاولي لوروده في اكثر الاماكن لا ينبغي ان لا ينقص عن ثلث  
 تسبيحات كروي بارواه ابو بكر الحضرمي قال قلت لابي جعفر عليه السلام اي تسبيحة من الركوع والسجود  
 قال تقول سبحان رب العظيم وسبح ثلث في الركوع وسبحان رب العظمى ثلث في السجود من نقص  
 واحدة نقص ثلث صلوة ومن نقص اثنين نقص ثلثي صلوة ومن لم يسبح فله صلوة له وقد  
 دل الحديث العاشر على عدم جواز ارتفاع موضع الجبهة عن موضع القيام وظاهر المنع من كل ما يصف  
 عليه لا ارتفاع لكن روي عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن السجود على الارض المرتفعة  
 فقال اذا كان موضع جبهتك ارتفاعا عن موضع يدك قدر ركبته فلا بأس وهذا رواية مع كونها غير لغة  
 السند في غير ذلك على جواز ارتفاع موضع الجبهة عن موضع القيام بقدر ركبته لكن المعروف بين علماء ياراضي  
 عنهم جواز ارتفاع رقبته بذلك القدر شاذ ومنه وعدم جواز الارتفاع ولا فرق بين الارض المنخفضة وارتفاعها  
 لا ملازم للنص وقوله عليه السلام ولكن ليكن مستقيما قد استدلل به بعض اصحاب عيا استحباب ما لا  
 المسجد للوقوف وهو كما ترى فان الظاهر ان مراده عليه السلام باستواء موضع الجبهة كونه خاليا عن الارتفاع  
 والاختصاص في نفسه لا كونه مساويا للوقوف وقد روي ما يدل على استحباب استوائ روي يونس  
 بن يعقوب قال رأت ابا عبد الله عليه السلام يسوي الخصاص في موضع سجوده بين السجدةتين هذا وقد كان  
 جماعة من الاصحاب اختصوا موضع الجبهة بالارتفاع في عدم جواز تجاوز قدر اللبنة والحديث التاسع  
 والعشرون يدل عليه والمراد بالاجرة ما عهد في زمنه عليه السلام وقد غلظها بارج اصابع مضمومة  
 ولحق بعضهم بذلك كل المساجد ولا ريب ان احوالها وانما تضمنت الحديث الرابع عشر مع الثامن والعشرين يعطى  
 كراهة الارتفاع وقد مر الكلام في نفسه وحكم في مخرج الحديث الثالث من القصد الاول وما تضمنه الحديث  
 الخامس عشر من امره عليه السلام بغير الجبهة اذا وقعت على بكرة ونفيه عن رفعها يعطى وجوب الجهر وتحميم  
 الرفع والتبكي بالنون والباء الموحدة واحدة البكر وفي نسخة محدودة الراس والتبكي التام العتار  
 والظاهر ان الاربع الجبهة لا حذر عن تعدد السجود وذهب جماعة من علماءنا الى جواز رفع الراس  
 عن التبكي وضعه على غير هذا لعدم تحقق السجود الشرعي بالوضع عليها ولما رواه الحسن بن حماد  
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اسجد فتقع جبهتي على الموضع المرتفع قال ارفع راسك ثم ضعها  
 وسند هذه الرواية غير ثلث ويمكن الجمع بينها وبين هذه الحديث بحالها على ما رفع لا تحقق السجود

التي يوضع الجبهة على طاعة الارتفاع قد مر في الحديث وخلا على بركة لم يبلغ لثقلها ذلك القدر وما  
 تضمنه الحديث السادس عشر من المنع من رفع موضع السجود كجول على الكراهة ومعلوم ان ذلك  
 بشروط عدم استحال الفعل على حرقين ولقد ثبت التاسع عشر رواة الصدوق في عيون اخبار الرضا عليه السلام  
 وبما يستفاد منه ثلث تسبيحات للسجود واستحباب عدلها الاصابع وهذا غير مشهور بين النجاة  
 رحمهم الله تعالى وما تضمنه الحديث الثامن عشر من قوله صل الله عليه وآله لفرق الغراب لقي مات هذا ولكل  
 صلوة لم يوت على غير ديني يدل على وجوب الطمانينة في الركوع والسجود والاصحاب قدس الله ارواحهم  
 لا ادري كيف لم يستدلوا به على ذلك والحداد وانارة الى الاستدلال بما تضمنه الحديث الرابع من قوله  
 عليه السلام واقم صلبك ومد عنقك ودلالة على ذلك كما ترى واخرى الاستدلال بحديث ضعيف  
 عامي وهو ما رواه من ان رجلا دخل المسجد ورواه صل الله عليه وآله حاله في ناحية المسجد فصل ثم  
 جاء فسلم عليه وآله فقال صل الله عليه وآله وعليك السلام ارجع فصل فانك لم تقبل فخرج فصل فقال  
 له مثل ذلك فقال الرجل في الثالثة علمني يا رسول الله صل الله عليك واليك فقال اذا اقت الى الصلوة  
 فاسح الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تقضي رأكعا ثم ارفع  
 راسك حتى تعدل قائما ثم تسجد حتى تقضي ساجدا ثم ارفع حتى تستوي قائما فاعمل ذلك في كل ركعة  
 كلها وقد دل الحديث التاسع عشر على عدم وجوب لفظة وسبح في ذكر السجود والقول بوجوبه ان  
 لم نقل بالاكتفاء بمطلق الذكر والي والعين التي عنه في الحديث العزيم يراد بالاعتداء على ظهور الاصابع  
 حال كونها مضمومة الى الكف كما يفعل الحجاب حال الحي وقوله عليه السلام من غر ان يضع مقعدا تحت الارض  
 المراد به ترك الاعتقاد وقد دل الحديث الثاني والعشرون على رجحان جلسة الاستراحة والمنتهى من استحبابها  
 وبدل عليه ما تضمنه الحديث التاسع والعشرون من ترك الاستقامة عليها السلام لها واوجها السيد المرتضى رضي  
 عنه محججا بالاجماع وشهد له الامام في رواية ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا رفعت راسك من  
 السجدة الثانية من الركعة الاولى حين تريد ان تقوم فاستوي جالساً ثم قم لكن هذه الرواية  
 مع ضعف سندها معارضة بالحديث التاسع والعشرين وغيره من الاحاديث الدالة على جواز تركها  
 كما رواه راجع عن الرضا عليه السلام انه كان يجلس في الركعة الاولى والثالثة فقال لا افضع  
 كالضع فقال لا تنظر والي ما اضع بل انظر والي ما تقومون وقوله عليه السلام في الحديث الثالث والعشرين  
 ومن كان يقوي عيا ان يطول الركوع والسجود فليطول ما استطاع فانه بعض علماءنا بما اذا لم يخرج  
 في العرف عن كونه مطلوبا ولا بأس به وقد تضمن آخر الحديث ان استحباب التطويل مختص بغير الامام وانما هو  
 ينسب الى الخفيف ويستثنى من ذلك ما اذا علم من حاله خلاف الرغبة في التطويل وعليه يحمل ما تضمنه  
 الحديث السادس والعشرون من تطويل الصلوة عليه السلام ليلجأ له والله اعلم **الفصل الثالث** في سجود  
 الشكر والثلاثون سبعة احاديث **الاول** في سجود الشكر **الثاني** في سجود الشكر **الثالث** في سجود الشكر  
 عيا لمسلم ثم بها صلى تكرر وترضى بها ربك وتوجب الملائكة منكر وان العبد اذا صلى ثم سجد سجدة الشكر







سجدت وان شئت لم تسجد فقال الشيخ في الخلاف لا يجب ووافقه العلامة في المتن وسكت في المتن  
 ترجيح احد القولين والتوقف في ذلك في محال واستدل الشيخ باجماع الفرق وعاروا جملتهم من سنان  
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل سمع السجدة تقرأ قال لا يسجد الا ان يكون منصتا لقرانه  
 مستغفلا او يصلي بصلوة فاما ان يكون يصلي في ناحية وانت تصلي في اخرى فلا تسجد اذا سمعت  
 وهذه الرواية وان عدها العلامة في المحال من الصحاح الا ان في محلها ما يحذر عن علي بن يونس وما نقله  
 ابن بابويه عن شيخه محمد بن الحسن بن الوليد عن عدم الاعتماد على ما نقله محمد بن عيسى عن يونس بن  
 قال شيخنا في الذكر مع ان هذه الرواية يتحقق وجوب السجود اذا صلي بصلوة السلي لها وهو غير مستقيم  
 اذ لا يقرأ في الركعة من الصلاة ولا يجزئ القدر في النافذة اما ما انتهى وهو كاتري اذ لا يقرأ في الصلاة  
 الخالف ممكن وللصالح خالفه وان قرأ لنفسه ان صلوة بصلوة في الظلمة والقدر في النافذة كالا ستفاد  
 وللغدير والحديث مع اختلاف الشرايط لا يفيد ما يقفه الحديث الرابع من ان العلم الذي يجب السجود منها  
 هي هذه الصلاة اعني سجدة السجدة ونسبها اليه واقره لا غير ما اطلق عليه علماءنا وانما اطبقوا على الاستحباب  
 في احد عشر موضعا من عشر سور سواها وفي الاعراف والوعود والظلمة وبقي اسرأل ورمم في موضعين  
 والقرآن والنجاة وحس وانما انشقت وقد استدل شيخنا في الذكر على وجوب سجود النذرة في  
 عدا تشرى من هذه الاربعة يكون السجود فيها بصيغة الامر والامر للوجوب ووافقه في ذلك شيخنا المحقق الشيخ  
 علي اعل الله قدره في شرح القواعد وفيها فيه فان الامر بالسجدة في الآية انما يقتضي وجوبه في الجملة لا اكمل  
 تلت الآية او استتعت ووجوب السجود في الجملة مما لا كلام فيه اذ منه سجود الصلوة وليس في غير  
 من آيات القرآن ما يدل على وجوب السجود اذ تلت واستتعت بل انما تقتضي مطلق الامر بالسجود  
 كقوله جل شأنه في سجدة لا تسجد والشمس والقمرة واسجدوا لله الذين خلقتمون ومن سورة  
 النجم واسجدوا لله واعبدوا وفي سورة اقر اسجد واسجد واقرب ولا فرق في تضي الامر بالسجود بين  
 هذه الآيات وبين قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اركعوا واسجدوا مثلها والحاصل ان سجود نذرة لا يثبت  
 المتقنة للامر بيني وبينكم كما لا يوجب الايمان بذلك انما تلت واستتعت فكان حكاية الامر بسجدة  
 وهذا ما لا ينافي فيه من استدل طاب ثراه على وجوب السجود في سورة تشرى بانه تعالى حض المومن  
 بابا في الذكر اذ ذكر لها سجدة وهو يقتضي سلب الايمان عند عدم السجود وسلب الايمان منه  
 وجب السجود للامر بيني وبينكم كما لا يوجب الايمان بذلك انما تلت واستتعت فكان حكاية الامر بسجدة  
 لا يثبت نذرة هذه السجدة مستغفلا فهو كقوله تعالى يا ايها المومنون الذين اذا ذكر اسرجت قلوبكم الآية قلت  
 كيف انتفاء الايمان عند انتفاء السجود ولم يرد منه المقام لان تكميل الايمان واجب ثم قال فان قلت  
 لا ثم وجوب تكميل الايمان مطلقا بل انما يجب تكميله اذا كان بواجب فلم قلتم ان ذكر واجب فانما يحل  
 النزاع واما تكميله بالسجدة فمستحب كافي وصل القلب قلت الظاهر ان فعل الكمال نقصان في حقيقة  
 الايمان وضوح غير الواجب منه بدليل خارج لا يقتضي اطراد التكميل في المدركات انتهى كلامه اعل الله

فيما فيه وفيه من الامور على المتأمل هذا ثم وضع السجود في هذه الاربعة بعد الفرائض من الامة وامامنا ذهب  
 اليه المحقق طاب ثراه في المعنى ونقل عن الشيخ في الخلاف من ان موضع السجود في سجدة السجدة في قوله  
 تعالى واسجدوا لله واعبدوا فوجب قال شيخنا في الذكر في السجدة صريحا في ظاهره والظاهر  
 بالظاهر ما قلناه يعني وجوب السجود عند نعدون لانه ذكره اول المسئلة ان موضع السجود في سجدة  
 قوله واسجدوا لله الذي خلقتمون ان كتم اياه نعدون ثم قال وانما قوله فاسجدوا لله الذي خلقتمون  
 امر والامر يقتضي الغرض عندنا وذلك يقتضي السجود بعبادة الله ومن المعلوم ان امر الامة نعدون ولان محفل  
 السجود في اشارة الامة يؤدي الى الوقوف على المروطة دون الشرط والى امتداد القاري بقوله تعالى ان كنتم  
 اتياه نعدون وهو مستحب عند القدر ولانه لا صلة بين المسلمين انما اخله في تاجر السجود الى ما بين  
 قال ابن عباس والثوري واهل الكوفة والثاني بد هبوس اليه والاول هو المنهون عن اياه من ثم قارنه  
 الذكرى فاذن ما اختاره في المعنى لا قابل به فان اوجب بالقرآن قلنا هذا القدر لا يحل بالقرآن ولا  
 لم وجوب السجود في باقي اي العزائم عند صيغة الامر وحذف ما بعد من اللفظ ولم يقل به احد انتهى كلامه  
 والحي من العلامة في المتن كيف وافق المحقق على هذا النقل فكانه طاب ثراه لم يراجع لشيخنا والتمس  
 بالنقل من الخبر وما تضمنه الحديث الرابع من عدم التكبر لهذا السجود بشئ القبر وتكبر القبر وظاهره ان عدم  
 شرعية التكبر له ووجب له بعض العامة تكبير الاحرام لانه صلوة وضعفه ظاهر وما تضمنه من  
 التكبر للرفع منه لا كلام في استحبابه وما تضمنه الحديث الخامس من الامر بالذكر فيه محمول على استحباب  
 وتحليل الفضل على الذكر وان كان الماتور افضل وهل يشترط السجود على الانحضاء السهم ووضع  
 الجبهة على ما يصح السجود عليه في الصلوة ام يكفي وضع الجبهة وحدها ولو على الملبوس مثله وجهان  
 ميزان على ان السجود شرعا نقل هو مجرد وضع الجبهة على الارض ليكون مشاركة بقية الاعضاء السبع  
 لها في ذلك وصنعها على ما يصح وضعها عليه في الصلوة خارجا عن مفهومه الشئ او انه حقيقة في الجمع للركن  
 اما الظاهر بنوعها والستر والاستقبال فالظاهر ان لا يشترط شي منها وهل يجب مقارنة النية لا يتبادر  
 وضع الجبهة ام شرع في حالة استئذنة الوضع اي الظاهر الاول وما تضمنه الحديث السادس من وجوب  
 سجود الثلثة في كل التماسي اذا ذكر لا كلام فيه لانه الكلام في ان من اخر ناسا او عبدا اهل بيوت فيه  
 القضاء ام هو اذ ادرك الحكم المحقق في المعبر والعلمية في النهي بالثاني لعدم الوقت فيه وقال  
 شيخنا في الذكر في فيه منع لانه واجب على الفور فوقته وجوبه السب فاذ اقامت فقد فعل في غير وقته  
 ولا نفي بالقضاء الا ذلك هذا كلامه وهو كاتري لجرأته في محال الموضع من علم الاستطاعة قلزم ان يكون قضاء  
 مع انه ادركه وانشد في الحديث السابع على وزن افعل بقرار نشدت فلو انما انشد اذا قلت له  
 نشدت كراهي سلكك لله والمراد هنا السكك بذكر ان تاخذ بدم المظالم اعني الحسين عليه السلام وتنتقم  
 له من اعدائه ومن اسس اساس الظلم والجور عليه وعلى ابيه وابنه واولاده الطلاب بن سلام الله عليهم السلام  
 اجمعين والمراد بالاياد بالياء المشاهير تحت والمدبر العهد والمحققين بقرب البشارة للفاعل







الثبت الذي في الثانية الرابعة اذ المعروف استدل بالاجزاء في اقسامها ما ينضم للدين والخاص ولا يترك  
من القول عند النهوض من التثنية الاول مما استدل به الشيخ وانه على ما لا يترك عند النهوض منه وهذا انما  
على التثنية حيث قال التثنية وانت خير بضعف هذا الاستدلال فان اثبات النبي لا يوجب  
ما عدها وقد اشرنا الى ذلك في اخر المقصد الثالث وما تقدم للحدث السابع مما يقال في التثنية وقد  
ذكر الاصحاب رحمهم الله انه افضل ما يقال فيه والفرق اعني بين يدي الشاة متعلق بارسله او يشره او يند  
على سبيل التنازع والبراد بين يدي الشاة ما بها وقربا منها والوجه ما يحكي به من سلامه ونسائه ونحوها  
وقد تقدم التحيات هنا بالعظمة وهو الملك والبقاء والغايات الكائنه في وقت الغدو والالتفات  
الكائنه في وقت الراح وهو من زوال الشمس الى الليل وما قبله غدا والالاد بالانغات التخليلات والواجبات  
وبالنغات ما يقرب من معنى الطيبات  
وخلص بقية الدعاء في تشبيه الصلوة على نبينا  
صل الله عليه وآله مع المعطوفات الثلاث بالصلوة على ابراهيم وعلى اسمعيل مع المعطوفات اشكال مستحق وهو  
ان التشبيه ينبغي ان يكون اقوي واشد من التشبيه والاشد هنا بالعكس فان درجة نبينا صل الله عليه وآله والارباب  
انما اعظم من درجة ابراهيم عليه السلام فالصلوة على اسمعيل والارباب اقوي واكمل واكثر من الصلوة على ابراهيم  
والارباب اعظم من اسمعيل وقد حجب بان استدلال التشبيه بطله وليت امرا لا يثبت بل يحقق التشبيه  
به ومنها كما يقول احد الاخوين لايه اعطيت دينارا كما اعطيت ابي ذنار او قد يجد منه قوله فغلب  
عليك الصيام كما كتبت على الذين من قبله او بان الاستدلال حاصله ويقرر ذلك بوجهين الاول انه لما كان نبينا  
صل الله عليه وآله من جملة ابراهيم كما ان جملة من الانبياء ايضا كذلك كانت الصلوة على نبينا والصلوات  
اسمعيه حاصله في ضمن الصلوة على ابراهيم على الوصل الاكمل والام والمطلوب بقولنا اللهم صل على محمد وآل  
محمد ان يخصوا من اسمعيل بصلوة اخرى على حدة مماثلة للصلوة التي عظمهم وغيرهم والصلوة العامة  
للكل من حيث العموم اقوي من الخاصة بالمعنى الثاني ان ابراهيم عليه السلام لما كان افضل من  
الانبياء قبله كانت الصلوة عليه افضل من الصلوة على جميع من قبله واذا كانت الصلوة على نبينا والصلوات  
اسمعيه مثل تلك الصلوة فلا يجرم تكون افضل من الصلوة على جميع من قبله من الانبياء وغيرهم ومنهم ابراهيم  
والآل وانت خير بان هذا الاصم لا يحسم مادة الاشكال الا اذا ثبت ان فضل الصلوة على ابراهيم على من  
قبله ازيد من فضل الصلوة على نبينا صل الله عليه وآله من قبله واثباته متعسر ومتعذر واسمع من وقته  
بحجاب بان التشبيه قولنا اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم انما هو الصلوة على آل  
محمد فنقولنا اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم  
وهذا الجواب مع منافع من التكلف لا يجري في العبارة التي نحن فيها الامع تكلفا آخر لتوسط الجمل المعاطفة  
وانه اعلم **الفصل الثاني في التسليم** وصيغته المخرج من الصلوة وكونها جزءا منها او خارجا  
عنها والكلام في وجوبه وسجده وسبعة وعشرون حديثا **الاول من الصحاح** علي بن جعفر قال راس  
اخوتي موسى واسحق ومحمد بن جعفر عليه السلام يكون في الصلوة على النبي والتمثال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

السلام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته قال ابو عبد الله عليه السلام كلما ذكرت اسمي وجل بر فمومن الصلوة ان  
قلت السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فقلت انما هي في الصلاة وابتداء الصلاة فقلت انما هي في الصلاة وابتداء الصلاة  
صل في الصلاة بعد الصلاة قال ان كان قريته عليه اية التفسير فرب فصل في الصلاة والتمثال في قريته عليه السلام  
يعلمها فلا عار له عليه **عبد الله بن علي الحلبي** عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال اذا لم تدر انما صليت او لم  
لم تقصت او زدت فتشهد وسلم واسجد سجدة واحدة ولا قراءة وتشهد فيها تشهدا خفيفا **ابن ابي عمير**  
بن خالد قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي ان يجلس في الركعة الاولى فذكر ان ركعتين فجلس  
وان لم يذكر ركعتين فليقم الصلوة حتى اذا فرغ فليسلم وبسجد سجدة واحدة **ابن ابي عمير** قال  
سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل نسي الركعة من المكتوبة فلا يجلس فيها حتى ركع قال نعم صلى بسلام وبسجد  
سجدة واحدة وهو جالس قبل ان ينكس **محمد بن مسلم** قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل صلا ركعتين فلا  
يدرك ركعتين في اربع فليسلم ثم يقوم فيصلي ركعتين بغير قراءة الكتاب ويتشهد وينصرف وليس عليه شيء **محمد بن مسلم**  
زرارة وفضل ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام اذا كان في صلوة للمغرب فظن ان ركعتين ففعل فيهما بركعة  
ركعتين ثم جلس بهن ثم اشار اليهم بيده فقام كل انسان منهم فصل ركعتين سلوا وقاموا مقام اصحابهم  
وجاءت الطائفة الاخرى فكبروا ووضوا في الصلوة وقام الامام في مقامهم ركعتين فيها قراءة فقامت الامام  
ثلاث ركعات وللاربعين ركعتان في جماعة وللاربعين وحدا فاضار للاربعين التكبير واقتراح الصلوة وللاربعين  
التسليم **عبد الله الحلبي** عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون خافا لم يفصل الامام التثنية فقال سلم من خلفه  
ويضيء حاجته ان اجب **زرارة** عن ابي جعفر عليه السلام انه سأل عن الرجل يصلي ثم يخطئ فيصلي فذكرت قبل  
ان يسلم قال تمت صلوة **ابن الفضل** وزرارة ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا فرغ من الصلاة  
وقد تمت صلوة فان استعجل في امر فليأت ان يقو به يسلم وانصرف **ابن ابي عمير** زرارة عن ابي جعفر عليه السلام  
قال سالت عن رجل صلا ثم قال ان كان جلس في الركعة فذكر التثنية فذكرت صلوة **محمد بن مسلم** عن ابي جعفر عليه السلام  
اخي موسى عليه السلام قال سالت عن الرجل يكون خلف الامام فطول الامام التثنية فاحد الرجل يقول او يقول  
عاشي او بعرض له وضع كيف يصح قال يتشهد وهو يصرف ويضع الامام **محمد بن مسلم** عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال اذا  
استوت جالس فقل الحمد الا الله الا الله وحده لا شريك له واستند ان يحمد الله ويكبره ثم يصرف وقد مر هذا  
في الفصل السابق **ابن عبد الله** عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان كنت تؤتم قوما اذراك  
تلبية واحدة من بينك وان كنت مع امام فتسليمتي وان كنت وصرك فواحدة مستقلة **ابن ابي عمير**  
**الحسان** ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل صلا فمدر اثنتين ام ثلاث ام اربع  
قال يقوم فيصلي ركعتين قياما ويسلم ثم يعاد ركعتين من جلوس ويسلم قال كانت الركعتان نافله  
والاقت الرابع **ابن ابي عمير** عن ابي جعفر عليه السلام في حديث طويل قال ان كنت قد ذكرت انك لم تقبل العصر  
حتى دخل وقت المغرب ولم تحف فوقها فصل العصر من المغرب وان كنت ملت للمغرب فقم فقل  
العصر وان كنت قد صليت من المغرب ركعتين ذكرت العصر فانوها العصر ثم سلم ثم صلا المغرب ركعتين

بن







نعم اطباق القايين بحجابه على انقطاعه قبل ان يخرج منها راس الحجل بالعلق على الحبل  
 ثم نقل منه هذه الدعوى بالم يقرب بانبات كيف ولا شئ مع قوله بحجابه قائل بان انقطاعه وطريقه بها  
 عياله وهو الظاهر من كلام المفيد كما قاله شيخنا في الذكرى نعم فلو ورد هنا ان في كل من القايين انقطاع  
 الصلوة بما يدل على انقطاعه بالصلوة على الوجهي فانه وهو شافق وجواب بان ما ياتي به المعين ان لا يكون بعد  
 الغند الواجب قبل التسليم فومن مستحبات الصلوة واجزائها المندوبه واما ما ياتي به بعد التسليم فهو  
 تعقيب الصلوة لا في الاثر الصلوة بعد بالكلية وهذا معنى انقطاعه وهو لا ياتي انقطاعه واجزائها  
 وقيل في الذكرى وبهذا يظهر للمشافه بين القولين بنديته ولا يخرج من الصلوة الا ان يتركها  
 المكلف في الصلوة بدون لائتان بدوان طالع الاستبعاد فيه حتى يخرج عن كونه مصليا او ياتي بمسافر  
 ثم قال فان قلت القاي في الصلوة يلزمه محرم ما يجب تركه وجوب ما يجب فعله ولا من منفيان قلنا  
 فيبقى ملزم ومعهما وهو القاي في الصلوة قلت لا ثم اخذنا بالقياسه هذين الا من على الاطلاق انما ذلك  
 قبل فراغ الواجبات اما مع فراغها فيبقى هذا القولين اللان وان وبقى باقي التوازي من الحافظ على  
 الشروط ونواب المعين والحجاب الدعاء هذا كله من حرامه وهو بالتأمل تحقيق واما الحكم في كيفية  
 الاثبات بالتسليم وعدده للمسلم والمأموم والمنفرد للذكر في كتب الفروع ان كل من الامام والمنفرد يسلم  
 تسليمة واحدة لكن كل مسلم يومي فيها تسليمة وجهه الى يساره والمنفرد يستقبل فيها القبلة ويومي بوجهه  
 الى يساره واما المأموم فان لم يكن على بارة احد يسلم واحد مومنا بغيره وجهه الى يساره كسائر الامام وان  
 كان على بارة احد يسلم من مومنا بغيره وجهه الى يساره والذي يقتضيه الحديث الخامس هو تسليم الامام  
 واحد من يساره واما المأموم استقبل والمنفرد واحدة مستقبل القبلة وفي رواية معمر بن يحيى عن ابي عبد الله السلام  
 تسليمة واحدة للممام وغيره وفي رواية منصور بن الساذق عليه السلام ان المأموم ان لم يكن من شاة احد يسلم  
 واحدة وفي رواية ابي بصير عن الصادق عليه السلام ان الامام يستقبل تسليمة القبلة ايضا وفي الحديث الاول ان الحاكم  
 على الم يسلم على النبي والشاهل كن كونه عليه السلام في ذلك الوقت جامعاً او منفرداً غير معلوم واما التسليم  
 الامام والمأموم تعني الوجه والمنفرد بموضع العين فلم يطرأ في الاخبار التي وصلت اليها ما يصح مستنداً  
 لم وقد جعل الصدوقان رهنهما له الحابط عن يسار المأموم كما قال في الاثبات بالتسليمين قال شيخنا في  
 الذكرى ولا يباس باتباعها لانها جليلان لا يقولن الا على ثبت واما الحكم في وجوب التسليم والحجابه  
 في الاحاديث التي اوردناها في هذا الكتاب هي غايه ما يمكن ان يستدل به من الجاهلين والاباس باطلاق عنان  
 القائلين هذا المقام فانهم المعاصر العظيم بن فقيههما فقهائهما ارواهم فاقول قد ذهب السيد لا ترضي رضي الله  
 عنه والشيخ في ما وابن ابي عمير والقطر الراوندي وصاحب الشري وسائر المحققين كابي القاسم وابن النخعي  
 والمحليون كالمحقق في كتبه الثلاثة ويحيى بن سعيد في الجامع والعلامة في المنتقى وولد في المحققين في الايضاح  
 الى الوجوب ووافقه في هذا الشهيد وقال المفيد والشيخ فيما عدا ذلك والخلاصة فيملاها المتن وابن  
 البراء وابن ادریس بالاستحباب ووافقه من شايخنا المتأخرين **عصر** سجدة التوسعة فذكر انهم

ويظهر بان القول بالوجوب اقرب لنا ما يقتضيه الحديث الثالث من اعادة السجدة اذا صلى اربعاً وسجدوا  
 ذلك للزيادة في الصلوة ولو كان التسليم مسفهاً لا تقطعت بانقام التسليم فلم يحل الزيادة فيه بل على ما  
 اذا نوي الاربع ابتداء فالصواب ان لا يكرر بعد سجدته الاولى ولا يكرر في الثانية انما انقطاع الصلوة ركوتاً  
 اليان التسليم من احكامها فنقصوا ما هو عديم في الاستدلال على ما يقتضيه الحديث الخامس من  
 صحت صلوة من احدث قبل التسليم وكفوا بمؤنة الكلام فيه ولنا انما ما يقتضيه الحديث الرابع من امر عليه السلام  
 من سجدتين الاربع والخمس بالتسليم والخصوصية له بالشك وفيه وغيره اذ لا قابلية للفصل وما يقتضيه  
 الحديث الخامس من قول عليه السلام حتى اذا فرغ فليسلم والتقريب كما مر وقد ورد في الحديث كما يدل على وجوب التسليم  
 يدل على وجوب الصلوة والظاهر ان الواجبات لا يخرج من تكليف مع ان التسليم بعد الغرض من سجدتين  
 التسليم ولنا انما ما يقتضيه الحديث السادس والسابع والثاني والثالث فان الحديث فيها معنى الامر ودلالة  
 الثاني انما فان امرهم بالتسليم في ذلك الوقت المناسب لتحقيق الغرض المراد وفي السادس دلالة على وجوب  
 التسليم كالحامس ولنا انما ما يقتضيه الحديث السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر وما  
 يقتضيه الحديث الثاني والعشرون فان حكمه على السلام ان التسليم اذن يعطي بظاهره معلوم جواز خروج من الصلوة  
 الاذن ولنا انما ما يقتضيه الحديث الثالث والرابع والعشرون والعاشر والحامس والسادس والعشرون  
 من غير وجه ومما يقتضيه في حكمه وفي الحديث الخامس والعشرون في الاثر الحديث في اياهما نقص الغرض  
 كالتسليم في الثالث ولنا انما ما رواه الشيخ وابن بابويه والمرتضى رضي الله عنهم عن امير المؤمنين عليه السلام انه  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه واله ان الظهور يخرج بها الكبير ويخبر بها التسليم وقد وقع التسليم  
 من الخليل والحزن اما ما رواه الحديث او انهم منه فلو حصل التمسك لزم التسليم لزم الاضمار بالاحضار  
 للمع لان المعطوف المضاف بغيره العدم فيلستغاد في الخبر في كل محل تسليم واذا روي في ثبانه  
 خبر من رسول فلا يجوز القول عليه في اثبات الاحكام الشرعية وزيد في العائنه في المتن بان الامة تلقنه بالقبول  
 نقلته لخاصة واقام معاهر بعض المأثر من الشهرة فقد خذت روايته اعتماداً على شهرته وهره المشايخ  
 الثلاثة هم العهد في ضبط الاحاديث ولولا علمهم بجهلنا ارسلوها وكل ما يترتب من هذه المحققين  
 وقد يؤيد ايضاً بان من ذهب كسيرة في العمل باضمار الصادق معروفي فلو لم يكن اشتباهاً لحدث في زينة  
 بالفاحد لم يخرج من مرتبة المرتبة لم يحسن تاويله عليه فاشمل واما ايضا مواظبة النبي على كونه  
 من الصلوة بحيث لم ينقل اليها خروج بغيره اسماً وقد قال ام صدر كما رايت في اصيلي و  
 مواظبة ايضاً مسلاماً الله عليهم جميعاً عليه وقلة اركم بعباد الايمان به يا طه كذا اسر ضريح  
 عدا ما علم استحبابه بدليل خاص فيبقى الباقي وكذا امرضته كسيرة الصعابة والتابعين وغيرهم عليه  
 حتى ادعى بعض علمائنا ان قول السيد الامير عليه السلام عليكم عقب الصلوة داخل في خبر وراي الذين  
 واما ايضا احاديث متكررة اخرى سوى ما تضمنه الامر بالسلام وبعضها لا يخرج من اعتبارها كما رواه ابن

في نسخة من كتابنا قال لا بد من التسليم  
 في نسخة من كتابنا قال لا بد من التسليم  
 في نسخة من كتابنا قال لا بد من التسليم



















